

كتاب

البرهان

لأفضل المتأخرين * علامه العصر * و فريدالدهر

الشيخ اسماعيل ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده

« الكلبوي »

کتاب

البرهان لأفضل المتأخرين * علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكنبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

ويليه حواشيه عليه (يعني منهواته) ويليه أيضا حاشية العلامة
المحقق ملا عبد الرحمن الپنجيوني. وحاشية الناضل المدقق المشهور
بابن القره داغي * كلاهما من مشاهير محقق علماء الأكراد

تذنية

وضعنا البرهان في صدر الصلب * وبعده حواشي المصنف * وبعدها
حاشية الپنجيوني * وبعدها أيضا حاشية ابن القره داغي * وقضينا
الكل بمداول مع مراعات موافقة المباحث في الجميع فليعلم

قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود
الامام المنصوري من كبار العلماء المدرسين بالأزهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرج الله زكي الكردي)

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص * وشرح المسابرة لابن الهمام
وحواشي العقائد النسفية وفرائد الآلي من رسائل الغزالي وشرح
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها
من ملتمز طبعها

بموسسة الأزهر بمصر
عبد الله
الكردي

ويطلب ايضا مع الكتاب المذكور في العراق العربي من الناضل

ملا عبد الرحيم المرواني * بمجامع حمزة اغا سليمان

(مطبعة السعادة بحوار محافظة مصر)

مكتبة المحققين
حامد الملايحي

له دور في قوتي دم خدتي عوزارت داييره كيشا
نوفوف بونكه موعده دريل يتم غلر حده بهكه كيشا جوانش

عصم انباري

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلنبه) التابعة لولاية آيدين بالاناطول * توفي ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية (سابقا ينكيشهر قاضي افضل المتأخرين عمدة المصنفين * مرحوم ومغفور له كلبوي اسماعيل أفندي روجيهون قاتحه) * وترجمتها القاتحه على روح المغفور له افضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندي الكلبوي * وهو من كبار محقق علماء الأتراك المتأخرين ذو التصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة * أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب * منها حاشيته على حاشية مير أبي الفتح على شرح ملا حنفي على آداب البحث للعضد * ومنها حاشيته العظيمة على مير أبي الفتح على شرح تهذيب المنطق * ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفية * ومنها حاشيته على قاضيمير على الهداية * ومنها حاشيته العظيمة على العقائد العنصرية * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال في خطبتها (بعد المقدمة) واني كنت صرفت جل همي في عنفوان الشباب في الفنون العقلية والنقلية لحسن المآب * وحررت ما يتعلق بفني المنطق والآداب * وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب * فكرهت أن تكون الآلات المهيأة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافا بلا ثمر * ودار في خلدي أن أكتب بعض ما يتعلق بعلم الكلام * حسب ما تساعدني الطاقة في تحقيق المرام * الى قوله فلما اتفق لي الشروع في تعليم شرح العقائد العنصرية قصدت أن أجمع ما يتعلق به من كلام الاكابر * وما صنع في أثناءه للفكر الفاتر اخ * وله أيضا بعض الكتب في الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع عليها * وإذا اطلمت عليها أدرج أسماءها في آخر الكتاب * وأما رسائله التي اطلمت عليها فكثيرة منها رسالته المشهورة في الآداب المعروفة باسمه * ومنها رسالة في علم المعاني ومنها رسالة في دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور * ومنها رسالة في الواسطة في الاثبات والشبوت * ومنها رسالة في مدلولات الأبواب ودوال المقصود * ومنها رسالة في أحوال الاسناد الخبري * ومنها رسالة في تقديم الفن الثاني (علم البيان) على البديع * ومنها رسالة في الألفاظ الخصوصة المعينة بالشخص على المشهور وبالنوع في التحقيق * ومنها رسالة في قول صاحب التلخيص (ولا شك)

أن قصد الخبير ببحره افادة المخاطب * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجى * ومنها رسالة في التغليب * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات * ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع * وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة * ومنها رسالة في الربع الجيب أو لها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وسبعة عشر مرصدا * رأيتها في المكتبة الملكية بمصر مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع ولم أره فكثيرة أيضا ﴿ فرج الله زكى الكردى ﴾

﴿ ترجمة الحشى الاول المشهور بالنجيوني رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذى انتشر فتاواه وتأليفه وحواشيه شرقا وغربا وعجماً سيدنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الأمين * ملا عبد الرحمن الشهير بالنجيوني رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب العلوم عند أفضل الاكراد ففاق أكثر أهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع بعلومه كثير من الافاضل * ووصلوا الى أوج الكمال * وأدرجوا في مسالك الابطال * وصرف عمره النفيس في التحرير والتدريس وألف حواشى مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب * ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام * ومنها حاشيته على رسالة الآداب للكلينوى * ومنها حاشيته على الخيالى * ومنها حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك * وتوفى في حدود الف وثلثمائة وتسعة عشر * وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين * رحمه الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بحرمة النبي المختار * وآله الاخيار * صلى الله عليه وعليهم وسلم كنبه الفقير الى عفوره ذى الجلال محمد الشهير بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين الخال وفقه الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد * والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر * جامع على
الباطن والظاهر * الشيخ محمد أمين القره داغى الفغارى المردوخى قدس الله أصراره * ولد لا زال محط
رجال الافاضل . وفاتح معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها
آلاف صلاة وتحيمة * ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السليمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم
اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائد الرسوم . عند أفاضل علماء الاكراد . المشتهرين بجلالة القدر
بين العباد . ودام على ذلك الى سنة ألف وثلثمائة وستة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسما
على أقرانه . فجازاه والده المرحوم . وسأر مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على
سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصدته الافاضل من كل فج عميق . وأفادهم العلوم العقلية والنقلية
بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة مياه التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بذكر الفوائد .
وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تاليفات . لم ينسج على منوالها
ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح
تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع . وحاشيته
على رسالة الآداب للكلينوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة
الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العاملى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس .
وله شروح وحواشى آخر عددها بورت التطويل * يعكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس
الجليل * متع الله الأكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله
وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم
الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .
حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ
المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال
محمد الشهير بابن الخال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الوصف
للمشارفة الى سدة
الجنس سيما وقت التلغ
شرو

الوصف
للمشارفة الى سدة
الجنس سيما وقت التلغ
شرو

قوله انواع
استطاعت صفة مجهول
الغيبات ركبته
الغيبات ركبته
الغيبات ركبته

أنواع محامد عالية بسطت مقدمة لفتح الابواب * واجناس مدائح
تعالى ركبته موجهة لذلك الجناب * اي الى خضرة من مديح مديح مديح
حاشية ابن القره داغى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمدا ينجينا عن غياهب الالهام
ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الالام * وعلى آله واصحابه الملازمين لنشر
ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالاتصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام *
وبعد فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادي
هسته فرائد كفيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه
للعامة المحقق والفهامة المدقق المعنوي . الشيخ اسماعيل الكلبوي . أفاض الله عليه شآبيب الرضوان
كاشفا عن وجوه خرائده اللام . واضعا كنوز فائده على طرف الثمام . دافعا لظلمات الاوهام . معتمدا
في جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقال
وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادي الى طريق الصواب (قال أنواع) فيه براعة
الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالتنوع وفيما يأتي بالجنس تنبيها على أن المدح أعم
من التمدد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعمها أيضا . وقيل
المدح خاص بالاختيارى ففي اختلاف التعبير تقن (قال عالية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله
تاليه . وقوله بسطت خبر أو صفة لا أحدها والمراد بالجملة إيجاد الجدلا الاخبار به والالام يمثل بها حديث
الجملة وكذا قوله ركبته (قال مقدمة) بكسر الدال أي مقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر
المبتدأ فقوله لفتح متعلق به . ويمكن جعله خبرا وكذا قوله موجهة (قال لذلك الجناب) يتجه عليه أن

الربيع عليه هذا الاعتراف
وكذا ان ركبته
هذا الاعتراف
هذا الاعتراف

المتنزه كونه ذاته عن حدود مدارك الالاب * المقدس جل صفاته عن رسوم النقض
والنقص بلا ارباب * على ان علم الاله جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص
الانسان بشيء منتشره سببا للمنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والخارج عن غرائب ملكه وملكوته * وارادت الابصار والبصائر الى بدسهما في عجائب
عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التبجيل والانتخاب * محتوية على

اسماء تعالى توفيقية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا ان يقال اختار مذهب المتنزه من
جواز اطلاق ما انصف به عليه تعالى ان لم يعم تقصا اسما او صفة او مذهب الغزالي من جوازه في الصفة
(هذا) ومثلها اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال المتنزه) تليح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك (قال
عن حدود) باللفظ اللغوي أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى
المتعلق والكسر. والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن المتنزه موجود في غيره
تعالى لأن الشخص لا يحد. فلا مدح في نعته تعالى به (قال جل) جملة معترضة أو اجل مصدر فاعل
لنفسه والاصافة الى الموصوف أي صفاته الجليلة (قال رسوم) أي علاماتها او المراد بالرسم مقابل
الحد أي رسم دال على النقص وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس العالي (قال بلا ارباب)
متعلق بالمقدس أو جل. والمراد في الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المندوم كما في قوله
تعالى (لا ريب فيه) (قال على أن) على التعليل متعلق بمحلق الحمد والمدح (قال في مداد) متعلق
بالخسر أي الكتاب المحدود أو المداد الخبير بمعنى ان نعمته تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن
غيرها وفيه تليح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (قال بشيء) لم يصفها بالجليلة لأنها
لا تكون غيرها بخلاف الآلاء (قال المنطق) أي النطق العرب عما في الضمير في كل مقصود
وفيها تنبيه على رجة احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الإشارة والمثال بأنها تعم الموجود وغيره
بجملتها. ويمكن حمل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر بمعنى التثنية والتبديد
من السوء أي اصبح سبحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو
مصدر مجرد استعمل بمعنى المريد كما في أثبت الله نباتا. ولا يجوز كونه من سبح كنع أو سبح تسبيحا
بمعنى قال سبحان الله لازم الدور كما قاله عبد الحكيم. أو التسلسل كما تقول (قال ردت) أي رجعت الى
مبدئها لعجزها عن الخ والاحبار جمع خبر على غير القياس بمعنى العالم أو محبرة وهي محل المداد. ومراده
بالملاك ومقابلة عالم النفي والعلوي (قال جبروته) فملوت بالفتح للمبالغة في الجبر أي القوة والسلطنة (قال
مرتبة) خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فانظر حينئذ قوله على من الخ هذا وفي المرتبة استعارة

عن مدرست عقرب
التي في الساحة من المسجد
المستطاد أو العين بالفتح
التي في قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
مداد الكتاب ربي لنفخ الصور لو كان لم
تعد كتاب ربي ولو حشنا عدده

عن المدرست عقرب
التي في الساحة من المسجد
المستطاد أو العين بالفتح
التي في قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
مداد الكتاب ربي لنفخ الصور لو كان لم
تعد كتاب ربي ولو حشنا عدده

عن المدرست عقرب
التي في الساحة من المسجد
المستطاد أو العين بالفتح
التي في قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
مداد الكتاب ربي لنفخ الصور لو كان لم
تعد كتاب ربي ولو حشنا عدده

عن المدرست عقرب
التي في الساحة من المسجد
المستطاد أو العين بالفتح
التي في قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
مداد الكتاب ربي لنفخ الصور لو كان لم
تعد كتاب ربي ولو حشنا عدده

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

Scanned with CamScanner

تمثل لها صور الصواب من وراء حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات (١) المحمولات * المشروطة بمداومة الاتصال عن أهل العناد وملازمة الاتصال بأشرف الممكنات * وفتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب * وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذ بينوا لوازمها الخفية بمصايح مقدمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل نظرياتهم الموجهة الى ضروريات الدين * فبدهم مسلمات الهدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجلال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف * منه *

(قال تمثل) أى تظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذي كان من وراء حجاب هو ظلمة الكفر فتقوله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جعله متعلقا بتمثل (قال حيث) تعليل أو تقييد (قال مقاساة) أى تحملها (قال في الامانات) أى في تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقوله قضوا (قوله وهي الامانات) أى الفرائض وحدود الدين (ومعنى) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفهم وقال لهم ان اديتموها أثبتكم وان ضيعتموها عذبكم فاستمعوا من قولها اشفاقا وخوفا من تضيعها لا استكبارا وبهذا فارق إياه ابليس عن السجود (قوله فاشفقن) أى ولم يحملها (وقوله وحملها الانسان) أى ولم يشفق منها ففيه احتباك (قال المشروطة) صفة المقاساة أو الامانات (وفيه) إشارة الى وجوب تقسم التخلية عن الرذائل على التحاية بالفضائل (قال بأشرف) هو سيدنا محمد ﷺ (وفيه) أنه مشقوبه أشرف من صفاته تعالى على القول بوجودها وزيادتها على الذات إلا أن يراد بالممكن ما هو غيره تعالى وصفاته تعالى ليست غيره (قال في الصراط) أى دين الاسلام ففيه استعارة مصرحة (قال مسورات المقاصد) كالجين الماء أى أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حملها على الاستعارة (قال وقدحوا) أى طعنوا في الظنون السقيمة التي هي كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب في جنود الشياطين المبين بقوله تعالى (وجعلناها رجوما للشياطين) (قال من خلفهم) إشارة الى أن الطعن فيها بعد انهمزها (قال اذ بينوا) علة قوله فتدحوا وضمير لوازمها المقاصد وكذا في نظرياتهم * والاضافة في قوله بمصايح الخ كما في جين الماء (قال الموجهة) أى المقبولة أو المراد بها الآيات التي وجهها الخلف مثل يد الله فوق أيديهم أى أنهم ما وجهوها وفوضوا علمها إليه تعالى ومالوا عنها الى ما هو معلوم من الدين ضرورة (قال مسلمات الهدى) اضافة الى السبب أى استنبطهم القضايا المسئلة التي هي سبب الهداية بان قاضت عليهم من

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهد من المشهورات من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جيات التحقيق وحملوا في بوادي المبادئ القريبة والبعيدة على جيات التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوال العرفان من افق الاكتساب * وما سطم اذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب *

وبعد فلما كان المنطق نطاق الافكار وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصدق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجذب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أي سرية فنية تجريد (قال بمقبولات) البناء بمعنى مع أو السببية فهو متعلق ببده أو متحدسة (قال وشاهد من) أي أدركوا المشهورات متميزة عن وهميات هي حبس الضلال فالمنطق على القلب وشاهد متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أي رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن هجود) متعلق باطلاق وهو بصيغة المجهول كقوله الآتي حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالي (قال بوادي) جمع بادية (قال جيات) بالكسر جمع جواد وهو القرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملها على الاستعارة (قال ماطلع) قيد لكل من جعل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبات جنان بكسره جمع جنة بفتح تخييل أو الكلام كاجين الماء كقوله طوال العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس قام (قال سطم الخ) أي ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطوال الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفرن والثاني أوفق بالطاوع والافق (قال نطاق) هو ما تشده المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أي الانظار التي هي طباق أي بعضها فوق بعض فالطباق هنا مشبه في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو النطاء فالمنطق ترتفع الاضعية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أي ميزان لاشخاص ذوي عدل (قال المصدق) المبالغة غير مرادة واللام يفيدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال المقم) كحذر أو المراد ذي المقم وهي من لا تلد والمنجاب المرأة التي تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيدة

نظار * كأنه علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادما لهم
بالأثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاه وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
ذكاه قابلا للتحلي بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر الانوار
القدسية حين أناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
فوائد * ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب * نفعم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج
وما توفيق الا بالله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل .

ففيه استعارة (قال نظار) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر (قال علم) بنعتين أي جبل
وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء

وان صخرنا لتاتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار .

(قال فهذا) أشار به الى صفى الشيكل الاول بدليلها وهي المنطق سيد العلوم بقوله وسيد الخ
الى كبراه ويقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادما للعلوم أراد به المدح لا الذم
(قال سيد الخ) قال السيوطي في الدرر المنتثرة: رواه ابن ماجة عن أبي قتادة (قال ذكاه) بالفتح أي
فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكي) أي يشبه الشمس وذكاه بالضم (قال
بجواهر) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والتحلي ترشيح والخدسية تجريد أو قرينة (قال من
بين) تنازع فيه مشتغلا ويحكي وقابلا والاتراب الأقران (قال الانوار) أي الانوار المطهرة عن شائبة
الظنون التي هي كالأزهار (قال أناب) أي رجع ذلك البعض الى مغالبة مرة بعد أخرى فقوله حين
خرف مائلا (قال موائد) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله فرائد) أي مسائل كالموائد عائدة من
النير الى أو منى الى الطلبة والثاني أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في البيان استعارة
مكنية واذاعة السلك اليه تخييل أو الاضافة كما في لجين الماء أو في الفرائد وهي الدرر السكبار استعارة
مصرحة أصلية والبيان قرينة والسلك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار
موائد الخ (قال ورتبتها) الترتيب لغة جعل الشيء مقصفا بالتوب أي الثبوت فتعلق كلمة على به بلا
تكلف ولو حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة
لاقتضائه التعدد الا أن تعتبر أجزاؤها ولا تعاق على به لازوم التكرار الا أن يعنون معنى نحو الاشتغال
أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف
على حسبي بتأويل يحسبني أو على وهو حسبي وهو عمتق وأجيب بجواز عطف الجملة التي لها محل من
الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

أن العلم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالمنطق المفصح عما في الجنان * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد
بسواطع الحجج وأقوام البرهان * وعلى آله وصحبه الواصلين بمتابعته إلى أعلى مراتب التصديق والإيمان
(وبعد) * فهذه فوائد شريفة وموائد لطيفة كتبها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبد الرحمن الينجيوي
على كتاب البرهان وحواشيه للشيخ اسماعيل السكندري تعهدهما الله بغفرانه * وأسكنهما فرايس
جنانه * وأردت تدوينها تسهيلاً للطلاب مشيراً إلى قوله في المتن بلفظ قال وقوله في الحاشية بقوله *
ورجماً كتب على كلمة حاشيتين فأوردت بينهما لفظ وكتب أيضاً تمييزاً بينهما * نفع الله بها جميع
الطلاب بحرمة من أوتي الحكمة وفصل الخطاب (قال ان العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج إلى

بالشرط المذكور وقد يجاب بان وهو حسي لانشاء التوكل فيصح العطف بقى أن القول يكون فعل المدح انشاء مشكل لانه محتمل للصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمال مجازا في انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل للجزء ولا يبعد جملة من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف من الموضوع أو المحمول في (قوله البحث الاول) أى دال البحث الخ أو البحث الأول مدلول أن العلم الخ فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استخدما ويمكن ارتكابه في ضمير كان (قال الصورة الحاصلة) خارجية أو ذهنية لا ما يقابل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضورى والحاصلة بمعنى الثابتة لا بمناه الحقيقي مثلا ينتقض به ولا الحاضرة والا توهم الانتقاض بالحصولي ثم انه لم يقل حصول صورة الشيء للتنصيص على أنه من مقوله وكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها قبول الذهن لها فما قيل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحد وهم واثلا يخرج عنه الجمل المركب لان المتبادر منه الصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة الاستفادة منه ما يعم الظرفية ولوحكمة اثلا ينتقض جمعا بعلم الشيء بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يرد أنه ان أريد به الجوهر المجرد

إن كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان إدراكا لغير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأنشائية أو الخبرية بدون الاذعان وكل منهما اما بديهي أو نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة

المتطوق بقسميه (قال على سبيل) أى على سبيل كونه إذعانا علميا كما يعلم من كلامه أوائل القضايا وهو ادراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع وأما الإذعان الفعلى فيعبر عنه تارة بتسليم القلب ورضائه وقبوله لها وتارة بنسبة الصدق الى الخبر أو الخبر وهذا القيد احتراز عن ادراكها السابق على الإذعان الخاتم له المفارق عنه في صورة التخيل وأخويه فانه كما يعلم من كلامه هناك يتعلق بها ادراكا كان أحدهما ادعانا ويسمى تصديقا وحكما وثانيهما تصور فالتصديق على ما ذكره مشروط بادراكات ثلاثة ان لم يعتبر النسبة بين بين أو أربعة ان اعتبرت وكتب أيضا أى لاعلى سبيل التوهم والتخيل والشك

إلى المبدئي والنظري لا يستلزم الاحتجاج إلى النقطة. وإنما لبقاء التناقضات في التصديق

البنديهي والنظري لا يستلزم الاحتياج الى المطلق واذا سلم باقي المقدمات لجواز أن لا يناسب
البنديهي النظري حتى يكتب منه أولا يكون النظر مفيداً وحاصل الدفع أن تحقق المناسبة بين

المبني على النظر وأقادة النظر العلم بالمطلوب بنهيه (قال بالنيظر) فيه تجريد إذ الكسب تحصيل

أو من المقتول إلى المطلوب ^{بالمطلوب} الثانية أو توجه إليه ^{بالمطلوب} من المقتول ^{بالمطلوب} تعريف بالحركة الأولى

و من امكنهم الى المطلوب فبالحركة الثانية او ثلثه اليه ومنه فبالحركة كنهن معان لان عند تقدير المادة

غير المتعلق بالبدن انتقض بعلم الواجب والانسان أو النفس انتقض بعلم الواجب والعقل (قال ادراكا
لنفسه اهـ) أي ادراكا متحققا في ضمن الازعان والانتفاء في النفس انتقض بعلم الواجب والعقل (قال ادراكا

الوهم والتخييل ولو قال ان كان اذنانا فتصديق اسكان أخضر الا أنه داعي تسمييل أخذ الأقسام

لا تية للصور من قوله والا (قال سواء كان) اشارة الى توجه النفي الى كل من القيود لا المقيد (قال

بدون الاذعان) أى بدون كونه اذعاناً لا بدون مصاحبة له للاذعان فلا يلزم كون التصديق تصوراً لا متناع
مصاحبة الشئ لنفسه (قال) أما بدون مصاحبة الشئ لنفسه فلا يلزم كون التصديق تصوراً لا متناع

صاحبه الشئ نفسه (قال إما بديهي) انه بادة الحصر على أن البديهي والنظري تقيضان وهما بمعنى
مدول والتحصيل (قال مكتسب) مقدمة ثالثة من مقدمات الاحتياج الى المنطق ذكرها لانه لا يلزم

من الانقسام الى البديهي والنظري امكان تحصيل النظري بالفكر بجواز كون البديهي غير مناسب

نظري أو تصورات وتصديقات جزئية فلا يكتسب منها أو عدم كون النظر مفيدا وهذه المقدمة

[illegible]

المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب أمور معلومة للتأدي
 (١) قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري
 كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المستندة الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات
 الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة
 بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات منه

(قال المعقول) جنس يشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى في التعريف الأول (قوله
 والترتيب) أى في التعريف الثاني (قوله المستندة) إشارة الى أن المراد بالافعال الاختيارية ما صدرت
 عن المختار وان صدرت بالاضطرار لا ما صدرت بالاختيار فإنه حينئذ لا معنى لقولهم المتبادر من الافعال
 الصادرة بالاختيار هو الاختياري (قوله وغيرها) من التجريبات والمتواترات وقضايا قياساتها معها
 (قوله الخفى) أى بمادته وصورته

بديهية لا مكتسبة بالنظر والا لتروم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير
 فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كليهما كان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بصيغة
 التبرئة الى أنه منتقض جمعا بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بأنه لا بد منهما من قرينة
 عقلية مصححة للانتقال منهما الى المرفع يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهومه منه غير نافع لانه يجوز
 كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامها معه لا يستلزم وقوع الترتيب
 بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل نخرجه عن الحدية ان لم يجوز الحد الناقص بالركب
 من الداخل والخارج وكذا دفعه بأنهما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستلزامه دخول
 العرض في فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالمفرد غير منحصر في المشتقات نعم يمكن الجواب
 بأن التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلته (قال ترتيب أمور) لم يقل ترتيب علوم لان العلم مرتب
 تبعاً والمعلوم مرتب أصلاً ثم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره في التعريف ويحجب بان القرينة
 وهى عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية الى اه
 يشمل التعريف النظر القاسد سورة أو مادة ولبصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ماهو
 الاختياري) الاولى ماهو بالاختيار لئلا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج
 الملاحظات) أى على التعريف الاول والترتيبات الاضطرارية على الثاني وتركه إما لعدم الاعتماد به
 أو ليكون المساو قرينة عليه (قوله و الحدسيات) أى في الاقضية الخفية المحفوظة باعتبار الحدسيات

لا بد من عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه

اشارة الى مقتضى ما ذكره في الاصل
 من ان الموصول الى التصور النظري يسمى معرفة او قولا شارحا واجزاءه (١) الكليات
 الخمس المعلومة بداهة واكتسابا والموصول الى التصديق يسمى دليلا ووجه
 واجزاءه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين
 (١) قوله واجزاءه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التعليل والا فالنوع الحقيقي
 ليس يجره منه اصلا

(قال فالموصل) القريب (قال الى التصور) بناء على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي
 يسمى دليلا مبني على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتسابا) الواو الواصلة بمعنى
 أو الفاصلة (قوله ليس يجره) وأما كون النوع الحقيقي جزءا من تعريف الصنف كقولنا الرومي انسان
 أبيض فلان الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها كإسباتي (قال كذلك) أي
 بداهة واكتسابا (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من
 الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطلوبتان أحدهما عدم فناء بداهة العقل بتميز الصحيح عن القاصد
 فكلمة في الاعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوص به مافي الاقيسة الخطية لانها منقوص فيها لا الحديسيات
 فإخراجها لتحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المنقوص في اقيسة الحديسيات ثم أقول تلك الارادة لإخراجها
 أولا فلا يمتنع أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فذلك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي
 الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم اتصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب
 والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفة وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفة) صريح في عدم اكتساب
 التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلا صريح في عكسه (قال واجزاءه) أي أجزاء الموصل
 أو المعروف أي أجزاء أفراد مروضات الكليات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء
 للموصل بخلاف مروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكلية
 الطبيين وقس عليه قوله واجزاءه للقضايا (قال بداهة واكتسابا) أي بعضها بداهة وبعضها اكتسابا
 ففيه توزيع وليست الواو بمعنى أو (قوله على التعليل) أو حذف المضاف أي بعض الكليات
 (قال واجزاءه) أي الاولوية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع
 الخطأ شامعا مستمرا عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كانت لما وقع كذلك وعدم امكان حد الجزئيات
 بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من المقلد ممنوع فلا يمتنع منع ملازمة
 الشرطية المطوية وهي كلما كان العلم منقسما الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

اشارة الى مقتضى ما ذكره في الاصل
 من ان الموصول الى التصور النظري يسمى معرفة او قولا شارحا واجزاءه (١) الكليات
 الخمس المعلومة بداهة واكتسابا والموصول الى التصديق يسمى دليلا ووجه
 واجزاءه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين
 (١) قوله واجزاءه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التعليل والا فالنوع الحقيقي
 ليس يجره منه اصلا

Scanned with CamScanner

1312 7

المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب (١) على الضارب والمضروب
 قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان
 والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم
 بالبين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من
 مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة
 المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها
 المدرك بالسكسر (قال وعلى خارج) محمولا أولا (قال يلزمه) سواء لزم في الخارج أيضا كمثل المصنف
 أولا كالصبر للعمى (قوله البين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم يشبه ان يكون مدلولاً تضمنياً
 للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصور الانسان بانه حيوان له القوة العاقلة أي
 المدركة للمعاني السكسية تصور قبوله واستعداده للعلم تأمل (قوله فان الضرب) الخ صغرى (قال وهي الخ)
 كبرى (قوله وجميع) كبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لاني ضمن السكس ليس يتضمن بل مطابقة لكونه تمام الموضوع
 له بالوضع النوعي حينئذ (قال وعلى خارج اه) ولو غير محمول كمثل المصنف والاولى على خارج يلزمه
 ليشهر بان الشرط أشرف أنواع اللزوم (قوله عدل) فيه التناقض (قوله من قابل العلم الخ) مثالان للمدلول
 الالتزامي لا للدلالة الالتزامية فلو قال من دلالة الانسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان
 أنسب (قوله ليسا بمطابقين اه) لكون اللزوم فيهما بينا بالمعنى الاخص (قوله من اشتراط اللزوم البين)
 أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن تصور الانسان بالحيوان الناطق لا يستلزم تصور قبوله للعلم لان
 الناطق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لامن الباطني الذي هو ادراك المعاني السكسية والام لم يكن
 مساوياً للانسان لوجوده في الجن والملاك والافلاك فينا في عده فصلاً قريباً له فما قيل أنه يشبه أن يكون
 مدلولاً تضمنياً للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصوره بانه حيوان له القوة
 المدركة للمعاني السكسية تصور قبوله للعلم ليس كما ينبغي (قوله بخلاف الضارب) أي بخلاف دلالة
 الضرب عليهما (قوله وجميع) بمعنى السكس الافرادى لا المجموعى ثم قوله وجميع الخ كبرى ثانية
 تقياس مفصول النتائج من الشكل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولى والثانية (قوله)
 على تصور طرفيها اه) أي ان كانا فلا ينتقض بالافعال اللازمة

المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب (١) على الضارب والمضروب
 قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان
 والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم
 بالبين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من
 مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة
 المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها
 المدرك بالسكسر (قال وعلى خارج) محمولا أولا (قال يلزمه) سواء لزم في الخارج أيضا كمثل المصنف
 أولا كالصبر للعمى (قوله البين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم يشبه ان يكون مدلولاً تضمنياً
 للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصور الانسان بانه حيوان له القوة العاقلة أي
 المدركة للمعاني السكسية تصور قبوله واستعداده للعلم تأمل (قوله فان الضرب) الخ صغرى (قال وهي الخ)
 كبرى (قوله وجميع) كبرى ثانية

(٢) فلا يخالف العكس أى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فإن المطابقة متحققة بدونه في الماهيات البسيطة أو لم يكن شئ من اللزوم وعليه متيقنا كما في لزوم الالتزام

هو الخط الذي بين الشجرتين
فأما الفكرة عن بعض الزوار
تقول للزوار الذين هم في الزوار
نصف الزوار الذين هم في الزوار
منهم من عبد الملك في الجوز
عكس المصنفين في الجوز
روى راجد

(قَالَ وَيَزِيدُهَا) أَي يَزِيدُهَا كاشِخَاصِهَا (قَوْلُهُ لَزُومُهَا) أَي التَّضَمُّنُ وَالْإِتِّزَامُ (قَوْلُهُ الْمَطَابَقَةُ) أَي لُزُومُهَا وَإِنْ كَانَ لَزُومُهَا لِبَعْضِ أَفْرَادِهَا مُتَقَيِّمًا (قَوْلُهُ كَانَ عَدَمُ الْح) هَذَا مُبْنًى عَلَى أَنْ لَيْسَ فِي تَفْسِيرِهِ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقَيْدِ (قَوْلُهُ كَمَا فِي التَّضَمُّنِ) أَي فِي لَزُومِ التَّضَمُّنِ الْمَطَابَقَةُ (قَوْلُهُ أَوْلَمْ يَكُنِ الْح) بِنَاءٌ عَلَى أَنْ لَيْسَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقَيْدِ (قَوْلُهُ فِي لَزُومِ الْإِتِّزَامِ) الْمَطَابَقَةُ

(قال ويلزم المطابقة) استدلال عليه بأنهما تابعان المطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ منع الصغرى أن أراد بالتبعية التأخر في الوجود ومنع الكبرى أن أراد بها التبعية في القصد ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة للحج * والجواب أنا نختار الشق الأول ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ ففهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل والمزوم وإن كان فهمهما من حيث الذات ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ مقدما عليه * ثم المراد أنهما تابعان دائما فلا يرد أنه لو صح هذا لاستلزمهما المطابقة إذ لا يصح أن يقال إنها متبوعة لها دائما (قل بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعا ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ قيد المحمول بأن يقال ويلزمها التضمن والالتزام فالقول بأن المراد العكس اللغوي أو العكس ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ (قوله أى ليس) صدق هذه السالبة لانقضاء الموضوع أو المحمول كما أشار إليه بقوله سواء الخ ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ (قوله فإن المطابقة اه) حاصله أن الاحتمالات المتصورة ست الزوم في اثنين منها وعدمه في واحد متضمنان وليس الزوم ولا عدمه في الثلاثة الباقية متيقنا (قوله في الماهيات) فيه أن وجود البسائط وإن كان محققا عند الحكماء كالنقطة إلا أن وضع الاقفاظ لها مشكوك فيه وتحقيق المطابقة بدون التيقن ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ يعرف على الوضع إلا أن يقال إذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدوره (قوله أو لم يكن ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~) الاخير الاولى ترك قوله شئ من الزوم وعدمه والافتقار على أو لم يكن متيقنا بل الأولى ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ (قوله من الزوم وعدمه) رد على الامام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لأن تصور ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها * وما ذكره إنما يتم لو اعتبر في الدلالة ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ الالتزام الزوم البين بالمعنى الاعم * وكذا على من زعم أنها لا تستلزمه واستدل عليه تاريخنا بتصور ^{والمستلزم} ~~والمستلزم~~ من المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

[illegible][illegible]

كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها
(١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما
سر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للآخرى) أي لنوع الآخرى (قوله لازم ذهني) أي خفيئذ يكون الالتزام لازما للمطابقة فيمتنع
أن يوجد بدون (قوله وأن لا يكون لبعضها) أي خفيئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما
لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن يدل عليه البيان وهو
أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وقيد على غيره نظرا إلى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا
لنا علم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أمام لزوم الالتزام) أي أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم
لزمه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أي أما عدم تيقن لزوم (قوله يجوز أن يختص) أي
خفيئذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى باننا إذا أخذنا جميع المفهومات بحيث لا يخرج منها شيء ووضعنا له
نظما تحققت المطابقة بدون ورد عبد الحكيم بان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن
مفهومها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم
من المفهومات وأقول هذا إنما يتم لو كان عدم التناهي لازما بينا بالمعنى الخاص لها وكان المعنى الذي
له جهتا الدخول والخروج متداولاً التزامياً لاتضمنياً وكل منهما ممنوع (قوله إذ يجوز اه) هذا ناظر
إلى المعطوف أعني قوله وعدمه (وقوله وأن لا يكون) ناظر إلى المعطوف عليه في المتعاطفين نشر
معكوس (قال كلزوم) الكاف للقران (قال أحديهما اه) الإضافة للاستغراق أي كل منهما واللام
يكن كلام المصنف وإفيا بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أي من قبيل الشق الثاني من
متعلق التسوية وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الانثوية
حيث قال هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبأن الحق عدم استلزام التضمن إياه (قوله وأن لم
يوجد لبعضها اه) رد على من قال إن التضمن يستلزمه لأن مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة
وفيه أنه يبين بالمعنى الأعم

لا يلزم من كون اللفظ
اللفظ المدعى به

لا يلزم من كون اللفظ
اللفظ المدعى به

ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابق لفرد
التضمن للالتزام فلانه يجوز ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وأن لا يختص
(قوله بالماهيات) انما يتم هذا لو لم يعلم كون لازم الماهية المركبة لازما لاجزائها البسيطة من الجنس
والفصل البسيطين أصلا ولم يعلم أن للاجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنيا مع أن المقولات
النسبية تستلزم الطرفين فان مطلق الفعل منها تستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال عليها مطابقة
دال على كل من الطرفين التزاما ولا تضمن هناك (قوله وان لا يختص) أي فينحقق الالتزام حينئذ في
الماهيات البسيطة بدون التضمن (قال ان لم يقصد) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصدها في تعريف
المركب والمفرد يعني عن تقييد المعنى فيها بالمقصود نعم ان قال لم يدل جزء لفظه على احتياج الى ذلك
التقييد لاخراج عبد الله عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد (قال بجزئه) الغير المحمول
(قال دلالة) مطابقة (قال على جزء معناه) محمولا كما في حيوان ناطق أولا كما في غلام زيد لا كما في
(قوله فلانه يجوز ان يختص) يرد عليه ان اللفظ الموضوع للنقطة دال على عدم الاتقسام التزاما لانه
خارج عن ماهيتها والا لكانت معدومة ولازم بين بالمعنى الاخص والا لم يؤخذ في تعريفها فيتحقق
الالتزام بدون التضمن * وقد يستدل على تحققه من التضمن بان الناطق دال على الفصل البسيط
بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام وبان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق الفعل الذي هو جنس عال دال
على مطلق الفاعل والمفعول بالالتزام ولا تضمن هناك وأقول يتجه على الاول أنه لا يدل على الفصل
مطابقة لما سيأتي أنه أقرب العوارض أقيم مقام الفصل ولو سلم قدايل العلم لازم بين بالمعنى الأعم وعلى
الثاني أنه انما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفصل وهو ممنوع كيف وأدلة كونه عرضا عاما غير تامة كما
ذكرناه في شرح المقولات على أنه لو استلزم مطلق المفعول لكان لازما للفعل - اللازم وليس كذلك
(قال ان لم يقصد اه) في نسبة القصد الى الدلالة تجوز لان المقصودية صفة المعنى - فلو قال ان لم يقصد
بجزئه جزء الخ لكان (قال بجزئه) أي الغير المحمول اذ لو أريد الجزء المحمول من الجنس والفصل
كالكيف والصوت انتقض تعريف المركب من جميع أفراد المفرد وتعريفه جمعا بها ثم المراد بقوله
بجزئه الخ بشئ من أجزائه أو جزئه الاولى والا انتقض الثاني منعا بشئ زيد قائم (قال على جزء
معناه) أعم من المحمول وهو الجزء الذهني كما في الانسان الموضوع للحيوان الناطق ومن غيره وهو الجزء
الخارجي كما في زيد الموضوع لشخص انساني وقيد المعنى بالمطابق تنبيها على أن الافراد والتركيب
باعتبار المدلول المطابق لا التضمني والالتزامي وهذا التقييد مغن عن قولهم اللفظ الدال بالمطابقة بخلاف

بسيطة وتكون البسيطة
الاساسية فليس البسيطة
يجوز ان تكون لازما لغيرها
لا يلتزم عدم تحقيقه
فجزء مركبة بغير
فان ادخلنا اللفظ الدال على
الالتزام الاجزاء مطابقة واللفظ
اللفظ المدعى به
كما هو لازم لان اللفظ
هو لازم لان اللفظ
وهو لازم لان اللفظ
بشيء من أجزائه أو جزئه
بشيء من أجزائه أو جزئه
بشيء من أجزائه أو جزئه
بشيء من أجزائه أو جزئه

والا فركب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه فاداة والا فان دل هيئته على أحد
الازمنة الثلاثة فكلمة والا فاسم والركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام اما خبري

(قال على معناه) لا المطابق ولا التضمني فيدخل فيه الافعال الناقصة لعدم استقلال شيء من معيها
المطابق والتضمني أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الزمان ظرف النسبة التي هي غير مستقلة وظرف
غير المستقل غير مستقل والحدث على تقدير عدم انسلاخ تلك الافعال عنه غير مقصود بالذات بل
المقصود بالذات هو الاسم والخبر وهو ملحوظ بتعيينهما لا يقال ان الابتداء المطلق مثلا مدلول تضمني
لمن وهو مستقل لاننا نقول مدار الحرفية وعدمها على الملحوظية بالذات وعدمها لا على الخصوص
والاطلاق صرح به عبد الحكيم في تتمته (قال والا فان دل) بان استقل في الدلالة على المعنى المطابق
أو التضمني (قال بهيمته) المناسب بترك الباء لان الهيمنة مستقلة في تلك الدلالة وكتب أيضا أي
العكس لانه غير صريح في ذلك التنبيه وان أفاده نظرا الى قاعدة ان تعليق الحكم بالمشقق يدل على
علية مأخذ الاشتقاق خلافا لما قاله عبد الحكيم من أنه صريح فيه (قال والا فركب اه) فيه بحثان
الأول ان التعريف الضمني للركب منقوض منعا بأمور * أحدها زيد اذا أريد بجزئه الدلالة على
جزء معناه على قانون الحساب * ثانيها الانسان اذا ضم اليه مهمل * ثالثها نحو ضرب مما يدل بالهيئة
على الزمان وبالمادة على الحدث * والجواب عن الأول ان المراد بالقصد ما يكون على قانون الوضع
اللفظي أو الاصلاحي له وعن الثاني أنه خارج عن المقسم لأن المجموع غير موضوع * وعن الثالث ان
المراد بالجزء المرتب في السمع * وقد يجاب عنه بان الهيمنة ليست بلفظ * وفيه أنه يستلزم خروج الفعل
عن الكلمة لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظ نعم يمكن الجواب بما قاله عبد الحكيم بان المراد
منه دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لادلالة الجزء على الجزء والثاني منهما أنه منقوض جمعا
لعدم شموله نحو (ق) مما لا جزئه له وهو مركب انشائي الا أن يراد بالجزء أعم من المفروق والمخدوف والمنفرد
(قال ان لم يستقل) أي بان لم يند المعنى لا بنفسه ولا بمصادفه بدون ذكر المتعلق فلا يرد أن تعريف
الاداة منقوض منعا لدخول أسماء الاشارة والموصولات والاسماء اللازمة الاضافة فيه * وكذا الضمير
المتصل كألف التثنية لان الثلاث الأولى تحتاج الى المتعلق لازالة الابهام ومرادف الاخير مستقل
(قال على معناه) أي مطابقاً أو تضمينياً (قال فان دل) قال عبد الحكيم أي بشرط تحققها في
مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد جسي وحجر * وللتنبيه على ذلك لم يقل وهيئته فاندفع القول بان
المناسب ترك الباء لاستقلال الهيمنة في الدلالة (قال على أحد الازمنة) لو قال على الزمان لسكنى
(قال إن صح) الاحسن ان حسن (قال اما خبري) ومنه خبر الشاك والنام فانه يحتمل المطابقة

تبريد لا يتصور ما صرح
المطابق وان كان في حد ذاته
بالمتكلم عليه من غير اشتراط
استقلاله في الدلالة على
غيره من اجزاء الخبر

اصلا

(١) كذا بالأصليين المخطوط والمطبوع الذين بأيدينا ونسخة المحشي الفاضل ابن القره داغي بلفظ أقسام بدل الابحاث ولعلها الانسب (محمود الامام)

عنه
منه الخليفة كبر من قتل من كلام المفسر
في الفاشية وحصل منه ان رايه
ذكرها حيث السطحة هو التي قد
العدو ومن لا الاد (نقطة) وقد يكون
سند المفسر باق

ان استعمل فيما وضع له في اصطلاح به التخاطب حقيقة أو في لازمه مع جواز (٣) ارادته
فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة ^{بالفعل لازم}

عليها كثيرا وم اما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاحل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
عدها دونها كما لا يخفى (٢) قوله أو في لازمه مع جواز الخ ينبغي أن يعلم أن المراد

أيضا مباحث الوضع والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمفصل إلى غير ذلك مع عدم اختصاصها
بعدم علم أيضا تأمل (قال حقيقة) لغوية أو شرعية أو عرفية (قوله لمباحث الالفاظ) أي التي
لا اختصاص لها بلغة دون لغة إلا نادرا كالدلالة بالهمنة على الزمان (قال أو في لازمه) من اللزوم بالمعنى
الذي هو إحدى العلاقات المعتبرة في المجاز لا بمعنى مطلق المناسبة الصادق بكل منها فلا سد المستعمل
في الرجل الشجاع ليس بكناية وإن لم يكن مع القرينة المسانعة (قال فكناية) كذلك (قال والا فمع
العلاقة) عدل أن استعمل وكتب أيضا كان المراد مع اعتبارها لا مع وجودها فافهم وكتب أيضا بأن لم
يستعمل فيما وضع له ولا في اللازم أصلا كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع أو استعمل فيما وضع له لكن
لا في اصطلاح به التخاطب كاستعمال الشرعي الصلاة في الدعاء أو في اللازم لكن مع امتناع ارادة

منوع لجواز حصولها بلا مرقبها ولو أوجب بحملها على كمالها أو كونها بمهولة لزم عليه تفصيل
كثير من مصطلحات النحاة والاصوليين وغيرهم جريان الدليل فيه ولو علل بتوقف مباحث المعرف
عليها سكان أولى (قال حقيقة اه) ومنها نحو هزم الأمير الجيش فلا ينتقض حصر القسم في
الانعام به (قوله عليها كثيرا) بخلاف التوقف على مباحث العام والخاص وأمثالها فانه نادر (قوله
لتعرضهم لما عدها) بهم تعرضهم لمباحث الوضع والمطلق والمقيد وأمثالها فلو قال لها دونها لكان
أولى (قال أو في لازمه الخ) من اللزوم بمعنى العلاقة المصححة للانتقال كما قاله عبيد الحكيم وهو
صادق بكل من العلاقة المعتبرة في المجاز فالاسد المستعمل في الرجل الشجاع يكون كناية ومجازاً
وكذا الصلاة المستعملة شرعاً في الدعاء والقول بامتناع كونها كناية مخالف لحصر البيانين جهة
الفرق بينهما في جواز ارادة الموضوع له فيها دون المجاز (قال مع جواز اه) أي ولو في محل آخر
وبالنظر إلى كونه كناية فلا يرد نحو قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) لأن الامتناع فيه
لخصوص المادة (قال والا فمع الخ) عدل قوله مع جواز وما يقال أن قوله وبدونها يقتضى حينئذ
حصر الغلط في اللفظ المستعمل في اللازم عند عدم اعتبار القرينة فمنوع كيف ومفاده حصر ذلك
اللفظ في الغلط (قال المعتبرة الخ) أن أريد بها المعتبرة عند المتكلم فالمراد مع وجود العلاقة واللام

على كل من كان له في اصطلاح به التخاطب حقيقة أو في لازمه مع جواز (٣) ارادته
فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة ^{بالفعل لازم}
عليها كثيرا وم اما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاحل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
عدها دونها كما لا يخفى (٢) قوله أو في لازمه مع جواز الخ ينبغي أن يعلم أن المراد
أيضا مباحث الوضع والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمفصل إلى غير ذلك مع عدم اختصاصها
بعدم علم أيضا تأمل (قال حقيقة) لغوية أو شرعية أو عرفية (قوله لمباحث الالفاظ) أي التي
لا اختصاص لها بلغة دون لغة إلا نادرا كالدلالة بالهمنة على الزمان (قال أو في لازمه) من اللزوم بالمعنى
الذي هو إحدى العلاقات المعتبرة في المجاز لا بمعنى مطلق المناسبة الصادق بكل منها فلا سد المستعمل
في الرجل الشجاع ليس بكناية وإن لم يكن مع القرينة المسانعة (قال فكناية) كذلك (قال والا فمع
العلاقة) عدل أن استعمل وكتب أيضا كان المراد مع اعتبارها لا مع وجودها فافهم وكتب أيضا بأن لم
يستعمل فيما وضع له ولا في اللازم أصلا كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع أو استعمل فيما وضع له لكن
لا في اصطلاح به التخاطب كاستعمال الشرعي الصلاة في الدعاء أو في اللازم لكن مع امتناع ارادة
منوع لجواز حصولها بلا مرقبها ولو أوجب بحملها على كمالها أو كونها بمهولة لزم عليه تفصيل
كثير من مصطلحات النحاة والاصوليين وغيرهم جريان الدليل فيه ولو علل بتوقف مباحث المعرف
عليها سكان أولى (قال حقيقة اه) ومنها نحو هزم الأمير الجيش فلا ينتقض حصر القسم في
الانعام به (قوله عليها كثيرا) بخلاف التوقف على مباحث العام والخاص وأمثالها فانه نادر (قوله
لتعرضهم لما عدها) بهم تعرضهم لمباحث الوضع والمطلق والمقيد وأمثالها فلو قال لها دونها لكان
أولى (قال أو في لازمه الخ) من اللزوم بمعنى العلاقة المصححة للانتقال كما قاله عبيد الحكيم وهو
صادق بكل من العلاقة المعتبرة في المجاز فالاسد المستعمل في الرجل الشجاع يكون كناية ومجازاً
وكذا الصلاة المستعملة شرعاً في الدعاء والقول بامتناع كونها كناية مخالف لحصر البيانين جهة
الفرق بينهما في جواز ارادة الموضوع له فيها دون المجاز (قال مع جواز اه) أي ولو في محل آخر
وبالنظر إلى كونه كناية فلا يرد نحو قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) لأن الامتناع فيه
لخصوص المادة (قال والا فمع الخ) عدل قوله مع جواز وما يقال أن قوله وبدونها يقتضى حينئذ
حصر الغلط في اللفظ المستعمل في اللازم عند عدم اعتبار القرينة فمنوع كيف ومفاده حصر ذلك
اللفظ في الغلط (قال المعتبرة الخ) أن أريد بها المعتبرة عند المتكلم فالمراد مع وجود العلاقة واللام

7

وتمت

بناء على الصالح المصلح قو الكذب
وعلى سبيلها

إشارة الى انه يمكن ان يكون
 لفظ واحد اسما او مجازا
 علاقتي التسمية وغيرهما
 فلا تخرج من القابلين
 ع

فما لم يمد أو عند البيانين فالمراد فع اعتبارها ويمكن كون المعبرة معتبرة بالاعتبارين فافهم
(قال بينة) قيد للعلاقة أو للمعبرة (قال وبسوتها) أى بدون اعتبارها فلا يرد أن هذا يخالف لما
الغلط من اللفظ المستعمل في اللزوم بالمعنى المار (قال بغير علاقة) الاولى بعلاقة غير المشابهة (قال مثلاً
الحلول اه) هذه العلاقة تكون في المنزود والمركب كما هو الظاهر وما قيل إنها لا تكون في المركب ممنوع
كيف وقد تجوز ذلك القائل كون العلاقة في الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص
(قال كاستعمال اليد) أى كالييد المستعملة (قال في المركب) وتكون مصرية ومكنية كما قالوا
قوله تعالى (أفمن حق عليه كلمة العذاب أفانت تتقدم في النار) ولا يلزم من السكوت عن النفس

هذا هو المصدر المسمى بالاسم
في قوله المصريح به في الكلام وتسمى
استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر ولو في ضمن المشتقات
كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات
ولا تكون الا مصرحة على ما يشعر به سكوتها عن التقسيم اليها والى المسكنة وتمثيله من الاولى فقط
(قال في اشباه) جمع شبه بالكسر فالكسور بمعنى المشابه لا جمع شبه بالتحريك (قال في
الاسماء الجامدة) تشمل أسماء الاشارة والموصولات والاعلام المشتهرة بأوصافها كحاتم (قال والمصادر)
أقول المصدر ان المستعار والمستعار له هنا في التبعية قد يكونان متغايرين بالذات كالقتل والضرب
الشديد أو باعتبار التقييد كالنداء بين الماضي والمستقبل في نادى أصحاب الجمة وكالرحمتين المأمور
بها والخبر بها المشبه أولهما بالثانية في تحقق الوقوع حرصا وتفاوتا في رحمة الله المستعمل في رحمة
وكالتبؤين الخبر به والمأمور به المشبه أولهما بالتاني في اللزوم والوجوب في قوله عليه السلام فليقبوه فقبوه
من النار المستعمل في يقبوه فعلى هذا كما يكون التبعية في الافعال تبعية المصدر باعتبار الحدث
والزمان كذلك يكون باعتبار النسبة * وفي كلام بعضهم ان المشبه والمشبه به في المثالين الآخرين هم
النسبة الانشائية والخبرية والظاهر من كلامه السابق ان نحو هذين داخل في المجاز المركب المرسل
وكتب ايضا لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف ايضا تتأمل (قال في المشتقات) وهي هنا
اليهما وتمثيله من الاولى الانحصار فيها كما توهم والا لكان الحجاز المرسل أصليا ليس الامع أنه يكون
تبعية ايضا (قال كاستعمال الامثال) من اضافة مبدأ الصفة الى الموصوف * والمراد بالامثال الضرورية
المعنى العرفي أى كالاتفاظ المشتهرة بالامثال المضروبة المستعملة في أشباهه فلا يرد أن الاستعارة من
قبيل الاتفاظ والاستعمال من المعاني فكيف يصح التمثيل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فتكون هي
أو الاستعمال انموا أو يلزم تحصيل الحاصل (قال وإما في المفرد) ظرفية الخاص للعام أو كمية في اعتبار
المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والا لزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاستعارة تكون بمعنى
الاتفاظ المستعار متحدة مع المفرد المصريح به في الكلام وقس عليه قوله المار في المركب (قال المصريح
بالمعنى الغوى فلا دور ولم يقل المذكور في النخ مع أخصرينه وعدم توهم الدور اشارة إلى وجه التسمية
(قال في الاسماء الجامدة) أى حقيقة وحكما إن قيل بجران الاستعارة التبعية في نحو أسماء الاشارة
والاعلام المشتهرة بأوصافها وحقيقة فقط ان لم يقل به (قال والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل
والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستعارة فيها من استعارة المصادر ان لم يكن في ضمها والا امتنع
استعارتها اصالة لعدم استقلالها (قال في المشتقات) المراد بالمشترك ما يسم اسم الزمان والمكان والا آلة

عنه
ففيه شبه وملازمه ان في هذا
بالفصل مما في الحاشية من ضرورة
أنه كما لو اخ اثنى صفة عليه
سكنة العذاب والمكاره هذا الاستعارة
مخبرة

فلا وصف اول ولا اول ولا اول ولا
والثاني للثاني والثلث للثالث والاربع
والخبر به المستعمل او كونه أو كونه
بجمله

لعل الشارح انما اراد ان المستعار
من الاسماء الجامدة والاسماء
التي هي في الاسماء الجامدة
لم يوصف بالصفة بل بالاسم
في ضم المصروف انما هو خبر
وبالكسر مثله ضرورة وليس كذلك
والجواب الخبرية لا في غير اشارة الى
حقيقة فتأمل

Scanned with CamScanner

مطلق الغاية

الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة أصلية * ثم يعتبر استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بقية الاستعارة في الهيئة كما في نادى بمعنى ينادى بان يشبه النداء المستعمل بالنداء الماضي الذي هو المصدر الضماني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن ذكر نادى في النداء المستعمل استعارة أصلية * ثم يعتبر الاستعارة في

وضعها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والاستقبال فلا يصح ذلك إلا في الافعال أو أعم من وضعها لذلك ولما طلق الزمان في اسم الزمان ولما طلق المكان في اسم المكان واطلق الآلة في اسم الآلة ولذلك المبهمة في البوافي فيصح في الجميع تأمل (قوله ثم يعتبر) الاوفق لما يأتي ثم يعتبر استعارة القاتل (قوله كما يستتبعه) الكاف بمعنى اللام والاستتباع بمعنى الاستلزام والضمير عائدا الى الاستعمال (قوله في الهيئة) أى في المادة المقيدة مدلولها بمدلول الهيئة وكذلك الكلام في قوله آخر الصفات كثال المصنف وفي الفعل نحو نطقت الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجري لاي الفعل (قوله فيستعمل) لم لا يجوز الا كتهاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور) أى باعتبار حره أو هو من الذكر بضم الذال (قوله ثم يعتبر) هذا يشعر بان القاتل المستعمل في الضارب ضربا شديدا استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهذا إنما يتم لو قيل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسرطان المجاز فيه الى اشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة (قوله كما يستتبعه) أى لاستلزام الاستعارة الاولى اياه ولو قل بتبعية الاستعارة الخ اخصر وأولى (قوله وقد تكون) كأنه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لانه يمكن أن تتحقق فيه من أجاز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئة) أى في المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استعارة أحدهما الآخر ليكون الاستعارة في الفعل تبعية ويدفع بن استعمال أحد المقيدتين في الآخر مجازا كاستعمال الخبر في معنى الانشاء وبالعكس (قوله الماضي) الذي في تحقق الوقوع (قوله هو المصدر الضماني لنادى) فيه مسأحة لان مصدر نادى هو النداء المطلق لا النداء الماضي والا لم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادى (قوله في ضمن ذكر نادى) أى في ضمن نادى المذكور ولو ترك لفظ الذكر لسكان أولى (قوله ثم يعتبر) يشعر بأنه يكفي تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين

مير علي و در هر زمان اما خود
و اما خود من و اکثر حقیقت الوری
و علی انه لولای المصطفی ما امان فی
یا خود من که آنکه کما ان الصلوة ای
المستحکم فی العبادة المصطفی و کما
اصح الیصل الیصل ما امان فی الله
یا من

ووجهه اني في هذا الموضع
نقلته في اواخر ايامه
التي كان فيها في
الذي كان فيها في
الذي كان فيها في

وإما في المفرد المرموز اليه (١) في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى استعارة مكنية
كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة
اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخيلية

الفعل لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية ايها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية
الاستعارة في الهيئة فتأمل (٢) قوله وإما في المفرد المرموز اليه الى آخره هذا مذهب
السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح
به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن

الحاشية بتبعية الاستعارة في الهيئة يدل على ذلك قوله بان يشبه النداء اه مع قوله ثم يستعمل اه (قال
للمشبه) المستعار له (قال كلفظ المتكلم المستعمل في النفس) (قال بقرينة اثبات الخ) صلة
المقدر أي بالمتكلم المستعار لها بقرينة اه (قوله ولا يخفى أن لفظ الخ) في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب
اليه السكاكي كما ان قوله الآتي ولا يخفى اه أيضا في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب اليه الخطيب

(قوله فتأمل) وجهه دفع ما يزعم من أن بين المتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستعارة
في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر دائما ومنها أنها قد تكون بتبعية في الهيئة بأن المراد
أنها تكون بتبعية المصدر اما باعتبار نفسه أو الهيئة (قال المرموز اليه) يجري فيه الاصلية كما في مثال
المصنف والتبعية نحو أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولم يلتفت الى التبعية لعدم وقوعها في كلام
الفصحاء (قال باثبات) متعلق بالرموز (قال نطقت) يجوز أن يكون في نطقت استعارة مصرحة تبعية
ولفظ الحال قريبها وأن يكون نطقت مجازا مرسلًا تبعية عن دلت بعلاقة اللزوم أو السببية فتقسم
المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة اعتباري (قال بالمتكلم) أي بالانسان المتكلم في الدلالة على
المقصود (قال وهذه القرينة) إشارة الى الخبر أو التسمية بمعنى الاطلاق (قوله ما ذهب اليه السكاكي)
يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقولة مبنية على التشبيه المقلوب لسكال المبالغة في
التشبيه فهي أبلغ من المصرحة كما قاله عصام كان يقال استعيرت الخال بعت تشبيه المتكلم بها ادعاء
للمتكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متكلمًا تابعها على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي
أن يستعير المتكلم عنها اسمها (قوله ولا يخفى) علة لعدم كونه مختارا المستفاد من قوله بخلاف وقس
عليه الآتي (قوله حقيقة) أي وكل ما يكون حقيقة الخ لا يكون استعارة مكنية (قوله فضلا) إنما يتم
لو كانت الاستعارة أخص مطلقا من المجاز وهو ممنوع * كيف وقد قال عصام المنقسم الى الاستعارة

في الاستعارة المكنية
الاستعارة المكنية هي التي
يكون فيها المصدر هو المشبه
والمستعار هو المشبه به
فمثل قولهم نطقت الحال
حيث شبه الحال بالمتكلم
بقرينة اثبات النطق لها
وهذه القرينة تسمى
استعارة تخيلية

الاستعارة المكنية هي التي
يكون فيها المصدر هو المشبه
والمستعار هو المشبه به
فمثل قولهم نطقت الحال
حيث شبه الحال بالمتكلم
بقرينة اثبات النطق لها
وهذه القرينة تسمى
استعارة تخيلية

الاستعارة
المكنية

الاستعارة المكنية هي التي
يكون فيها المصدر هو المشبه
والمستعار هو المشبه به
فمثل قولهم نطقت الحال
حيث شبه الحال بالمتكلم
بقرينة اثبات النطق لها
وهذه القرينة تسمى
استعارة تخيلية

اصطلاحين بان ينقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام أو الخاص والا فمختص وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى جزئيا حقيقيا إما عاما كزيد أو غيره كاسماء الاشارة والا فان تفاوت في

مائة من الفضة حيث
 اوجبت المناسبة في المنقول
 الوجه المناسبة على كل ما
 الا على الا فقد يكون
 كمال علمنا فلو ان
 الضمير وغير ذلك ما

Scanned with CamScanner

فان قيل لا بد ان يكون له في نفسه
الاولوية او لا بد ان يكون له في نفسه
الاولوية او لا بد ان يكون له في نفسه
الاولوية او لا بد ان يكون له في نفسه

افراده باولية أو اولوية يسمى مشككاً كالابيض والاحمر والمتواطىء كالانسان الغير
المتفاوت في افراده وإنما التفاوت في العوارض والاصناف ولذا اشتهر أن لا تشكيك
أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أى في حمله عليها (قال باولية) أى ذاتية لازمانية فقط (قال أو اولوية)
والمراد من الاولوية ما يشمل الالقية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب اليق منه في
الممكن لانتفاء العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمال المصنف (قال كلاً ببيض
والاحمر) انما يكون الابيض والاحمر من عوارض الافراد اذا كان المراد بها الامور المعروضة للوتين
المخصوصين وأما اذا كان المراد بهما مجموع المعروضات والعارضين فهما ذاتيان لها لانهما حينئذ من الماهيات
الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قال في افراده) أى في حمله على افرادها (قال وإنما التفاوت)
في التعبير بالتفاوت هنا وبالتشكيك فيما يأتي تبين (قال في العوارض) بعض وكتب أيضاً بمعنى الخوارج
المحمولة (قال والاصناف) كأنه أشار بزيادة والاصناف الى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع
فيها كالبيض والحمرة وان كانت ذاتية لجزيئاتها خلاف ما اشتهر من انه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا
اشتهر) إشارة الى الجزء السلبى من الحصر فانهم*

فانهم (قال باولية) أى ذاتية اذ لا اعتبار للتقدم الزمانى في التشكيك قاله عبد الحكيم (قال مشككاً)
بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشكك الفاعل في أنه
متواطىء أو مشترك لفظي وبفتححه أى المشكك فيه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليه قوله
فمتواطىء (قال كلاً ببيض) مثال الاولوية المتحققة في ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيه على
الازيدية اسكان أولى (قال والا) قضيته دخول الكليات الفرضية في المتواطىء لان عدم التفاوت في
الافراد صادق بعدم الافراد ولذا لم يقل وان تساوت فمتواطىء (قال واما هم) دفع لما يتوهم من أن عدم
تفاوت في الافراد يستلزم انحصاره في فرد (قال في العوارض) أى الخوارج المحمولة اذ غيرها كالسواد
لا يتصور فيه التشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلاستلزامه التشكيك في الذاتيات لانه ذاتي لها وإنما
بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على افراده مواطأة والسواد لا يحمل عليه كذلك فقوله
والاصناف عطف تفسير للعوارض لابعنى الخوارج الغير المحمولة كما قيل * فان قيل ينافى ما ذكره
المصنف ما قبله من أنه لا تشكيك في الماهيات ولا العوارض بل في اتصاف الافراد بالعوارض
فلا تشكيك في البياض والجسم بل في حمل الابيض على افراد الجسم قلت أرادوا بالعوارض
مبدء المحمول مواطأة كالبيض لا الخوارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون معنى قوله في العوارض في
اتصاف الافراد بالعوارض فلا يتناقضان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفاً لما في الحاشية

انما هو صفة افرادها
والاصناف صفة افرادها
انما هو صفة افرادها
والاصناف صفة افرادها

انما هو صفة افرادها
والاصناف صفة افرادها
انما هو صفة افرادها
والاصناف صفة افرادها

مع قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومنه مفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى ذاته (١)
ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كزيد المرئي والا فكل
سواء امتنع فردة في الخارج
(١) قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ أي

من مقولة السكيف (قال مع قطع النظر الخ) أي وملاحظة اتحاده مع مافي الخارج (قال ومفهوم)
وموجود ذهني وعلمي وظلي ليس بمندرج تحت مقولة من المقولات * وكتب أيضاً أفاد هنا ان العلم
والمعلوم متحدان ذاتا ومنفيران اعتبارا وأن الصورة تطلق على كل منهما وان الكلية والجزئية من
صفات المعلوم والموجود الذهني لا العلوم ولا الماهية ولا الأمر الخارجى وسيأتى الكلام فيه (قال فذلك
المفهوم) بشرط التعبير باللفظ المفرد كما يقتضيه العنوان (قال بمجرد النظر) كجرد قطيفة (قال ان لم
يجوز العقل) أي ان لم يمكن وامتنع تجويز العقل الاتحاد * قوله والا أي وان أمكن ولم يمتنع تجويز العقل
إليه ويعلم من ذلك ان الممتنع في الجزئي الحقيقي تجويز الاتحاد كالاتحاد وفي السكلي الفرضي الاتحاد

فقط (قال كزيد المرئي) حال الرؤية وبعده وأما قبله فكلى ويعلم من ذلك ان ما لا يدخل للحس
الظاهر أو الباطن فيه كالمجردات لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا فكلى) حقيقى * وكتب أيضاً
سألية كلية (قال امتنع فردة) المراد بامتناع الفرد وامكانه امتناع وجوده المحمول وامكانه سواء كان له

الاولى بذهنك (قال المفهوم) جعل الكلية والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العامة
كلية لا اعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أي امتنع تجويز العقل (قال اتحاد)
أي مطابقه لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف السكلي بصورة زيد المتصور لجامعة
وان لم يذكر قوله في الخارج لاها ظل للأمر الخارجى لا اسائر الصور (قال المرئي) قيده به لان
غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا) مشعر بان السكلي يقابل الجزئي تقابل الايجاب والسلب
(قال فكلى) ترك قيد الحقيقي إما لان السكلي مفهوم واحد يسمى بالقياس الى الجزئي الحقيقي حقيقيا
والاضافي اضافيا وإما لجرد الاكتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتي مشعر بان له مفهومين
(قال فردة) عدل عن ايراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام
الداخلية على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والعهد بمحمل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الاضافة
مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفي الضمني كالصريح فيندرج في الشئ الثاني (قال في
الخارج) أي فقط كما في المثال الاول وفي الأمور العامة من الوجود والحادث والامكان وغيرها أولا

هذا هو المقصود من قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ أي وملاحظة اتحاده مع مافي الخارج (قال ومفهوم) وموجود ذهني وعلمي وظلي ليس بمندرج تحت مقولة من المقولات * وكتب أيضاً أفاد هنا ان العلم والمعلوم متحدان ذاتا ومنفيران اعتبارا وأن الصورة تطلق على كل منهما وان الكلية والجزئية من صفات المعلوم والموجود الذهني لا العلوم ولا الماهية ولا الأمر الخارجى وسيأتى الكلام فيه (قال فذلك المفهوم) بشرط التعبير باللفظ المفرد كما يقتضيه العنوان (قال بمجرد النظر) كجرد قطيفة (قال ان لم يجوز العقل) أي ان لم يمكن وامتنع تجويز العقل الاتحاد * قوله والا أي وان أمكن ولم يمتنع تجويز العقل إليه ويعلم من ذلك ان الممتنع في الجزئي الحقيقي تجويز الاتحاد كالاتحاد وفي السكلي الفرضي الاتحاد فقط (قال كزيد المرئي) حال الرؤية وبعده وأما قبله فكلى ويعلم من ذلك ان ما لا يدخل للحس الظاهر أو الباطن فيه كالمجردات لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا فكلى) حقيقى * وكتب أيضاً سألية كلية (قال امتنع فردة) المراد بامتناع الفرد وامكانه امتناع وجوده المحمول وامكانه سواء كان له الاولى بذهنك (قال المفهوم) جعل الكلية والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العامة كلية لا اعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أي امتنع تجويز العقل (قال اتحاد) أي مطابقه لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف السكلي بصورة زيد المتصور لجامعة وان لم يذكر قوله في الخارج لاها ظل للأمر الخارجى لا اسائر الصور (قال المرئي) قيده به لان غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا) مشعر بان السكلي يقابل الجزئي تقابل الايجاب والسلب (قال فكلى) ترك قيد الحقيقي إما لان السكلي مفهوم واحد يسمى بالقياس الى الجزئي الحقيقي حقيقيا والاضافي اضافيا وإما لجرد الاكتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتي مشعر بان له مفهومين (قال فردة) عدل عن ايراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام الداخلية على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والعهد بمحمل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الاضافة مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفي الضمني كالصريح فيندرج في الشئ الثاني (قال في الخارج) أي فقط كما في المثال الاول وفي الأمور العامة من الوجود والحادث والامكان وغيرها أولا

هذا هو المقصود من قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ أي وملاحظة اتحاده مع مافي الخارج (قال ومفهوم) وموجود ذهني وعلمي وظلي ليس بمندرج تحت مقولة من المقولات * وكتب أيضاً أفاد هنا ان العلم والمعلوم متحدان ذاتا ومنفيران اعتبارا وأن الصورة تطلق على كل منهما وان الكلية والجزئية من صفات المعلوم والموجود الذهني لا العلوم ولا الماهية ولا الأمر الخارجى وسيأتى الكلام فيه (قال فذلك المفهوم) بشرط التعبير باللفظ المفرد كما يقتضيه العنوان (قال بمجرد النظر) كجرد قطيفة (قال ان لم يجوز العقل) أي ان لم يمكن وامتنع تجويز العقل الاتحاد * قوله والا أي وان أمكن ولم يمتنع تجويز العقل إليه ويعلم من ذلك ان الممتنع في الجزئي الحقيقي تجويز الاتحاد كالاتحاد وفي السكلي الفرضي الاتحاد فقط (قال كزيد المرئي) حال الرؤية وبعده وأما قبله فكلى ويعلم من ذلك ان ما لا يدخل للحس الظاهر أو الباطن فيه كالمجردات لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا فكلى) حقيقى * وكتب أيضاً سألية كلية (قال امتنع فردة) المراد بامتناع الفرد وامكانه امتناع وجوده المحمول وامكانه سواء كان له الاولى بذهنك (قال المفهوم) جعل الكلية والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العامة كلية لا اعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أي امتنع تجويز العقل (قال اتحاد) أي مطابقه لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف السكلي بصورة زيد المتصور لجامعة وان لم يذكر قوله في الخارج لاها ظل للأمر الخارجى لا اسائر الصور (قال المرئي) قيده به لان غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا) مشعر بان السكلي يقابل الجزئي تقابل الايجاب والسلب (قال فكلى) ترك قيد الحقيقي إما لان السكلي مفهوم واحد يسمى بالقياس الى الجزئي الحقيقي حقيقيا والاضافي اضافيا وإما لجرد الاكتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتي مشعر بان له مفهومين (قال فردة) عدل عن ايراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام الداخلية على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والعهد بمحمل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الاضافة مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفي الضمني كالصريح فيندرج في الشئ الثاني (قال في الخارج) أي فقط كما في المثال الاول وفي الأمور العامة من الوجود والحادث والامكان وغيرها أولا

كشريك الباري تعالى واللاشيء ويسمى كلياً فرضياً أو أمكن ولم يوجد كالعقلاء أو وجد
واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدد محصور
كالكوكب السيارة أو غير محصور

وجود رابطي أيضاً كالبياض المحصورين أو لا كمنه فافهم (قال واللاشيء) كون اللاشيء من السكليات
الفرضية ظاهر كالا يمكن بالامكان العام وكالا موجود المطلق والمعدوم المطلق بخلاف شريك الباري
فان كونه منها منفي على امتناع تعدد الواجب خارجاً وذهناً على ما قالوا وتبعهم عبد الحكيم وأما إذا قيل
بأنه لم يبق برهان على امتناع تعدده الذهني كما يعمل اليه كلام عصام الدين فلا يكون شريك الباري منها*
وكتب أيضاً وكلاماً عاماً من الوجود والوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدث الى غير
ذلك على ما يقتضيه كلامه لكن في كون ذلك كلياً فرضياً بعد (قال أو أمكن) من الامكان العلم المتقيد
بجانب الوجود فلا يرد انه يلزم جعل القسم أغنى المتنوع قسماً أو جعل القسم أغنى الواجب قسماً وكتب
أيضاً مهمة (قال ولم يوجد) سالبة كلية (قال أو وجد) موجبة جزئية (قال محصور) متناه (قال
كالكوكب) مثال الافراد المحصورة دون السكليات وكتب أيضاً وكذا المطلقة (قال أو غير محصور)

أي غير متناه حقيقة بالنسبة الى الماضي وبمعنى لا تقف عند حد بالنسبة الى المستقبل في المثال المذكور
كما في المثال الثاني وما يوهم من أنه يلزم من كلامه كونها كلياً فرضية ضعيف لما سيأتى أن ضمير يسمى
راجع الى اللاشيء (قال كشريك) اذا عبر عنه بمفرد فلا يرد أن التمثيل به فسد لان الكلام في
المعاني المفردة أو تقول إن المضاف اليه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور
مدفوع بان المفهوم المركب مدلول اللفظ المركب وهو لا يصدق على الشريك المتقيد بالباري (قال
ويسمى) التسمية بمعنى الاطلاق والضمير اللاشيء لا لامتناع الفرد في الخارج مطلقاً فلا يتجه أن التعريف
المستفاد للسكليات الفرضية أعم منه لانه ما يمتنع فرد في الخارج والذهن ولا اللاشيء وشريك الباري
باعتبار كل واحد فليس في كلامه تصريح بان شريك الباري من السكليات الفرضية فلا يرد أن عنده
منها لا يتم على رأى عصام الدين من أنه لم يبق برهان على امتناع التعدد الذهني * ثم أقول القول بامتناع
التعدد الذهني باطل لانه ان اريد به امتناع تصوره بهذا المفهوم فينتجه أنه يمكن تصوره بوجوه
منحصرة فيه كالباري تعالى أو أنه لا يتصف في الذهن بصفات الباري فمع بعده ينقض بالباري اذ
الوصاف من آثار الوجود الاصيل أو عدم تصوره بالسكنه مع انتقاضه بالباري لا يفيد كونه كلياً
فرضياً (قال أو وجد) أي بالوجود المحمول فقط أو مع الرابطي (قال كالكوكب) لو قال كالكوكب

بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه
بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه
بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه

بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه
بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه

بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه
بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه
بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء كونه كونه

ان كان الانسان
 لا يتصوره
 الا في صورة
 واحدة
 فلا يخرج
 عن الكلي
 مفهوم واجب
 ان كان الانسان
 لا يتصوره
 الا في صورة
 واحدة
 فلا يخرج
 عن الكلي
 مفهوم واجب

كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكلي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها إما في
 الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض

مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكلي مفهوم واجب
 الوجود لان امتناع تكرره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا مجرد
 النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود
 وهو باطل ولا يخرج أيضاً مفهوم الاشياء لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند

(قال كالانسان) وكالفلسفة القائمة على رأى المشائين النافين للتناسخ لا الاشراقية القائمة به *
 وكتب أيضاً على رأى الفلاسفة القائمين بقدوم النوع وحدوث الاشخاص إما مع التناسخ أولاً (قال

وذلك الاتحاد) أى الاتحاد مع كثرية بدون ملاحظة التقييد بالخارج بقريضة التعميم الآتى (قال على
 جزئياته) المحققة للكلي (قال إما في الواقع) أى في نفس الامر الشاغل للوجود الاصيل والظلي المحققين

بالفعل أو الامكان هذا في الكلي الاضافى والكلي النفس الامري (قال أوفى الفرض) كلة في
 لا اعتبار المدخول كما يأتي وكتب أيضاً هذا في الكلي الفرضي فهو ما لا يمكن لفرد من أفراد وجود
 أصلي أو ظلي الا بحسب التقدير (قال ان لم توجد) أى لا في الخارج ولا في الذهن لا بالفعل ولا
 بالامكان (قوله لان امتناع) أى امتناع اتحاده مع الكثرة الخارجية (قوله والا لاستغنى) يعنى ان
 ثبوت امتناع التكرار لمفهوم واجب الوجود نظري لا بديهي والا لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان

السبار اسكان أوفق بسابقه ولا حقه (قال كالانسان) أى على رأى الكل ان أريد غير المحصور عادة
 وعلى رأى الفلاسفة القائمين بقدوم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة (قال إما في الواقع) أى

نفس الامر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بان لم تكن أفراداً للكلي الفرضي (قال ان لم
 توجد) بان كانت جزئيات للكليات الفرضية (قال في مجرد) تأكيداً للمحصر ولو قال الا فيه لكان

أوفق وأخصر (قوله مع قطع الخ) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه
 محذوف لقصد التعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) (قوله فلا يخرج)

الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الخ فيخرج عن الجزئي مفهوم الخ (قوله تكرره) في الضمير
 استخدام أو الكلام على حذف المضاف أى تكرار مصادقه وتامده (قوله من) أى من ذوى العقول
 السليمة فلا يرد نحو الصبي والجنون (قوله بملاحظة) أى حمل الشئ مواطاة على كل مفهوم متصور ولو

ان نفس الانسان
 لا يتصوره
 الا في صورة
 واحدة
 فلا يخرج
 عن الكلي
 مفهوم واجب
 ان كان الانسان
 لا يتصوره
 الا في صورة
 واحدة
 فلا يخرج
 عن الكلي
 مفهوم واجب

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله
 فيكون كذا في قوله

فقط كالحار للنار والبارد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة
 مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة (١)

(٢) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج كاربعة من
 الناس أو في الذهن فقط كاربعة شمس

لازمة أو مفارقة (قال كالحار للنار) وكالاسود والأبيض للجبشي والرومي (قال أو في كل من الخارج)
 أي يكون الافراد متصفة بذلك السكلي في كل من الوجود الاصيل والظلي لها الاصيلي للاصيلي والظلي

للظلي انصاف الكل بالجزء كما في المثال الاول أو يكون متصفا به أصيلياً في كل من الوجودين كما في
 المثال الثاني ولا يكون الشق الثاني إلا في الأمور الاعتبارية لامتناع استلزام الظلي للأصيلي في الأمور

الحقيقية (قال كذاتيات الاعيان) أي الافراد الموجودة في الخارج سواء كانت قائمة بنفسها أو بغيرها
 (قال والحيوان) والنار والشمس والحرارة والبرودة والاسود والابيض (قال مثل العنقاء) والاربعة والثلاثة

افر وكوازم أي وكوازم نفسها مطلقاً... نظر عن خصوص أحد الوجودين فلا يشمل الحار لانه عارض
 له باعتبار وجود الاصيلي ولا المعقولات انتزاعية لانها لوازم باعتبار الوجود... ليس للمزومات... ركتب

نفساً كانه لم يقل كوازم الذاتيات حتى يشمل الاعراض المفارقة لها لعدم تحقق وجودها بخلاف
 الاعراض اللازمة (قوله في الخارج) أي اصالة (قوله أوفى الذهن) أي ظلاً

(قال أوفى) الاخصر أو فيه وفي الذهن (قال أوفى كل) يؤخذ منه بمعونة مافي الحاشية أن المعتبر في
 ثبوت السكلي لافراد في الوجود الاصيلي والظلي انصافها به فيهما اصالة والا لكان الحار من الشق الثاني

لا الاول فما قيل ان انصاف الاعيان بذاتياتها في الاصيلي أصيلياً والظلي ظلي لا يوافق مذاق المصنف
 على أن ذاتياتها اجزاؤها والجزء لازم السكل ووجود اللازم في أي ظرف كان أصيلياً كما قرر فيلزم القول

اما بعدم كونه لازماً في الذهن والخارج المنافي لجزئيته فيهما أو بخلاف المقرر ثم أقول كلامه ظاهر في
 استلزامه الوجود الظلي للاصيلي خلافاً لما قاله عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلاً بان الامر الظلي

لا يترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العنقاء والكفر الموجودين في الذهن ظلاً متصفان بالعدم
 الخارجى والوجود الذهني اصالة الا أن يقال مراده بالآثر الخارجى مالا يكون من الأمور الاعتبارية
 فتأمل (قال كذاتيات) السكاف هنا وفيما يأتي استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال وكوازم)
 أي من حيث هي فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر للعين فلا يصح... لا أقوله أوفى كل اه
 ثم الاولى وكلازم المساهية لجريان الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلاً به لا بنوازم
 الذاتيات (قوله كاربعة) لو قال من العنقاء بدل الشمس لكان أولى كيلا يرجح فرد منه في الخارج

والعام الطائر في ١٥٠
١٥٠

والفرد لثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان
يثبت لها الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
لا في الذهن والا لكان الذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ
تقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجاً واللازم باطل لاننا نقول ليست
الزوجية سارية الى محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة
لكن الحرارة حيث توجد موجودة في الذهن بصورتها الا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم نتصور
(قوله يثبت لها) أي نبونا أصلياً (قوله حيث وجدت) تأكيده للتعميم الاول (قوله جار في الزوجية)
أي منقوض نقضاً اجمالياً بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (قوله نعم) دفع اتهام ان لا وجود لحرارة خلا
مع النار الذهني كما لا يثبت لها اصالة لثلاث النار (قال في الذهن) أي ولو على تقدير وجودها فيه كالجزئي
لذاته تعالى ويكتب أيضاً أي يكون الافراد في وجودها الظلي متصفة بذلك السكلي أصلياً ولا تكون في
وجودها الا أصلياً (قوله معقول ثان) فكل معقول ثان عند عارض ذهني وبالعكس
نعم هذا التعميم مبني على مذهب الحكم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمول وانما ينطبق
لا المشكك القائل بانه أمر اعتباري موجود بالثاني فقط الذي هو أعم من وجه من الاول المقتضى عن
الثاني في الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجي باعتبار مقروض العدد (قوله لا يقال) نقض
مكسور بجران خلاصة الدليل في الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذ محل معروضها
المعزود وهو بوصف بالزوجية نعم هي لا تسري الى محله فلعله اشبه عليه محل المحل به على أن يسلل
لا يمتشي في السواد لا يمتشي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي
(قوله وان) اشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كفة في الاعتبار
المدخل كما في قوله في الخارج والا انتقض تعريف المعقول الاول منها اذ يصدق على السكلي مثلاً أنه
يثبت لافزاده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات
الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع
انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

والفرد لثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان
يثبت لها الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
لا في الذهن والا لكان الذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ
تقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجاً واللازم باطل لاننا نقول ليست
الزوجية سارية الى محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة
لكن الحرارة حيث توجد موجودة في الذهن بصورتها الا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم نتصور
(قوله يثبت لها) أي نبونا أصلياً (قوله حيث وجدت) تأكيده للتعميم الاول (قوله جار في الزوجية)
أي منقوض نقضاً اجمالياً بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (قوله نعم) دفع اتهام ان لا وجود لحرارة خلا
مع النار الذهني كما لا يثبت لها اصالة لثلاث النار (قال في الذهن) أي ولو على تقدير وجودها فيه كالجزئي
لذاته تعالى ويكتب أيضاً أي يكون الافراد في وجودها الظلي متصفة بذلك السكلي أصلياً ولا تكون في
وجودها الا أصلياً (قوله معقول ثان) فكل معقول ثان عند عارض ذهني وبالعكس
نعم هذا التعميم مبني على مذهب الحكم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمول وانما ينطبق
لا المشكك القائل بانه أمر اعتباري موجود بالثاني فقط الذي هو أعم من وجه من الاول المقتضى عن
الثاني في الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجي باعتبار مقروض العدد (قوله لا يقال) نقض
مكسور بجران خلاصة الدليل في الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذ محل معروضها
المعزود وهو بوصف بالزوجية نعم هي لا تسري الى محله فلعله اشبه عليه محل المحل به على أن يسلل
لا يمتشي في السواد لا يمتشي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي
(قوله وان) اشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كفة في الاعتبار
المدخل كما في قوله في الخارج والا انتقض تعريف المعقول الاول منها اذ يصدق على السكلي مثلاً أنه
يثبت لافزاده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات
الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع
انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

المبني على ان لا يمتشي في السواد لا يمتشي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي
(قوله وان) اشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كفة في الاعتبار
المدخل كما في قوله في الخارج والا انتقض تعريف المعقول الاول منها اذ يصدق على السكلي مثلاً أنه
يثبت لافزاده في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات
الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع
انفكاك معروضها عنها نظراً الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) كـ مفهوم الكلبي العارض
 (٢) قوله مفهوم مجرد عند المنطق الخارج
 صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور
 العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلاً باعتبار وجوده الخارجي ليس
 بكلبي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهني من
 حيث إنه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية
 مثل هذا المانع عن الشراكة مشيراً الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق
 (قوله لا يصدق) نقض لجامعية تعريف العقول الثاني كما نعية تعريف العقول الاول بمفهوم الجزئي
 بقياس من الشكل الثالث تقريره مفهوم الجزئي فرد من افراد العقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فرداً
 لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد العقول الثاني ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه
 والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومقول ثان (قوله
 لا على أنفسهم) وكذا لا على أنفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده)
 وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي
 باعتبار الخ (قوله الذهني) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في
 الذهن أصالة والمعلومات موجودة فيه تبعاً (قوله مثل) مفهوم هذا الخ (قوله مشيراً الى زيد) أي
 مشيراً به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف العقول الثاني
 خلافا لما توهم تدبر (قوله منطقي) أي من المفاهيم المبسوط عنها في المنطق فيكون معقولا ثانيا مع اه
 (قوله انما يصدق) يتجه عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلاً هو الموجود الخارجي لم يكن فرداً جزئياً
 أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانيا كجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار
 وجوده الذهني جزئي وكل وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كلي وبعدها جزئي
 ولو قال ليس بجزئي بل باعتبار الخ لكان أخصراً وأولى (قوله من حيث) الاولى تركه ليناسب ما مر من
 جعل المنقسم الى الكلبي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أي الكلبي والجزئي المنطقي (قوله هذا
 المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره في قوله مشيراً دالها بالاستخدام وثبات الإشارة له باعتبار
 أنه علة ناقصة لها لكونه آتياً فلا حاجة الى تأويل المشير بالشاربه ولا الى حذف المضاف على الضمير
 أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئياً أو الصورة اسم إشارة (قال ما يبحث)
 مشعر بان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية فيجب ان يفي ما في المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصوري

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) كـ مفهوم الكلبي العارض
 (٢) قوله مفهوم مجرد عند المنطق الخارج
 صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور
 العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلاً باعتبار وجوده الخارجي ليس
 بكلبي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهني من
 حيث إنه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية
 مثل هذا المانع عن الشراكة مشيراً الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق
 (قوله لا يصدق) نقض لجامعية تعريف العقول الثاني كما نعية تعريف العقول الاول بمفهوم الجزئي
 بقياس من الشكل الثالث تقريره مفهوم الجزئي فرد من افراد العقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فرداً
 لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد العقول الثاني ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه
 والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومقول ثان (قوله
 لا على أنفسهم) وكذا لا على أنفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده)
 وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي
 باعتبار الخ (قوله الذهني) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في
 الذهن أصالة والمعلومات موجودة فيه تبعاً (قوله مثل) مفهوم هذا الخ (قوله مشيراً الى زيد) أي
 مشيراً به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف العقول الثاني
 خلافا لما توهم تدبر (قوله منطقي) أي من المفاهيم المبسوط عنها في المنطق فيكون معقولا ثانيا مع اه
 (قوله انما يصدق) يتجه عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلاً هو الموجود الخارجي لم يكن فرداً جزئياً
 أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانيا كجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار
 وجوده الذهني جزئي وكل وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كلي وبعدها جزئي
 ولو قال ليس بجزئي بل باعتبار الخ لكان أخصراً وأولى (قوله من حيث) الاولى تركه ليناسب ما مر من
 جعل المنقسم الى الكلبي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أي الكلبي والجزئي المنطقي (قوله هذا
 المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره في قوله مشيراً دالها بالاستخدام وثبات الإشارة له باعتبار
 أنه علة ناقصة لها لكونه آتياً فلا حاجة الى تأويل المشير بالشاربه ولا الى حذف المضاف على الضمير
 أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئياً أو الصورة اسم إشارة (قال ما يبحث)
 مشعر بان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية فيجب ان يفي ما في المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصوري

كأنه إشارة الى ان الاصطلاح الى
 هذا الترتيب اعتمد انما هو في
 لفظ المفهوم على هذا اللفظ
 انما في لاجته وان كان يمكن عدم
 بان يراد بهذا اللفظ صورته و
 فصار معنى داله على طريق الاستعمال
 المفهوم أي ان يكون له صورة
 في كل عصبان

في هذا الموضع
 من الكليات الخمس
 المنطقية
 (٤٢)
 في هذا الموضع
 من الكليات الخمس
 المنطقية
 (٤٢)

للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعرفة متلا
 الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية والجميع المركب
 من الكليات الطبيعية والمنطقي يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا

الاقراء فلا اشكال
 (قال منقسم الى الكليات الخمس)

(قال منقسم الى الكليات الخمس) حال من ضمير يسمى أي حال كون مفهوم المروض لكلي الكلي العارض
 المسى بهذا الاسم منقسم الى الكليات الخمس أي الى الانواع الخمسة لذلك المفهوم وهي النوع والجنس

والتهندي ويمكن جعل كل اشارة الى مذهب (قال للماهيات) أي وغيرها فلا يرد أن هذا يتنافى
 جعل الخاصة والعرض العام من أقسام الكلي المنطقي ويمكن اعتبارها ماهية بناء على أن كل كي
 فهو نوع لخصه (قال منطقيا) الكلي المنطقي عند عصام مفهوم مالا يتمتع نفس تصور مفهومه عن
 وقوع الشركة والطبيعي مفهوم معروض الكلية فافراد كل منهما عين أفراد الآخر مثل الانسان والحيوان
 ووافق أبو الفتح في الثاني دون الاول حيث زعم أنه عبارة عن مفهوم كلي صادق على مفهوم مالا يتمتع
 وهو مفهوم ما وضع له لفظ الكلي وفيه أما أولا فلائنه منافي لتعريف المناطقة له بمفهوم مالا يتمتع
 وما يقال إن اعتبار معرفته بالكسر غير اعتبار خصوصيته فبعد تسليمه تتكلف من غير حاجة و
 ثانيا فلأن ما وضع له لفظ الكلي أعم من المنطقي وأخويه فلا معنى لتخصيصه به نعم لو قيد بالعرض
 الماهيات قيما احترازا لكان له وجه ثم إنه يمكن جعل كلامه على مذهب عصام بأن يراد بقوله مفهوم
 الكلي مالا يتمتع ويكون قوله العارض قيما واقعا وقوله مثل الانسان مثلا بالفرد ويراد بقوله الثاني
 جنس طبيعي أنه فرد من أفراد رعي مذهب أبي الفتح بأن يراد بقوله مفهوم الكلي ما وضع له لفظ
 الكلي فيكون البواقي كما مر وعندي الظاهر الذي يلتزم به أطراف الكلام من غير تكلف في تطبيقه
 بالرام أنه ابداع لمذهب ثالث موافق لمذهب الخلق عصام في الكلي المنطقي مخالف له في الطبيعي
 بأن يراد به نحو الانسان والحيوان مما يعرض عليه مفهوم مالا يتمتع بطريق الاشتراك أو الوضع العام
 للموضوع له الخاص فلا يتحدان في الافراد ولا يلزم من القول بوجود فرد الثاني القول بوجود فرد
 الاول فما قيل إن التحقيق مذهب اليه أبو الفتح وإن المصنف تبعه فاسد (قال المظنية) أي المنسوبة
 الى المنطق لانه يبحث فيه عنها أو المنطق كالفناني (قال طبيعيا) إن أريد من الطبيعة الخارج
 يكون من نسبة المظروف الى ظرفه ان قيل بوجود الكلي الطبيعي فيه والى ظرفه أفراد ان لم يقل
 أو الحقيقة يكون من نسبة الشيء الى وصف بعض أفراد (قال الطبيعي) قدم الطبيعي مع أن الموافق

في هذا الموضع
 من الكليات الخمس
 المنطقية
 (٤٢)
 في هذا الموضع
 من الكليات الخمس
 المنطقية
 (٤٢)

وأنفصل والخاصة والعرض العام الطبيعيات أى معروض النوع العارض ومعروض الجنس العارض وهكذا
فالمفهوم مفهوم الكل الطبيعي والانواع هذه المفهومات وكذا الكلام فى قوله الآتى منقسم الخ أى
حال كون المجموع المركب من الكل الطبيعي والمنطقى المسمى بذلك الاسم منقسم الى أنواعه الخمسة
وهى النوع والجنس وأماهما العقليات أى المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقى وهكذا فالمفهوم
مفهوم الكل العقلى والانواع تلك المفهومات وكل من القسمين وأنواعهما من المقولات الثانية كالكل
المنطقى وأنواعه (قال مفهوم الحيوان) ببيان أولامية وكتب أيضاً حمل الجنس الطبيعي على مفهوم
الحيوان وحمل الجنس العقلى من بعد على مجموع المفهومين حمل الكل على الجزئى المندرج تحته بخلاف
حمل الجنس المنطقى على مفهوم الجنس فإنه حمل المساوى على المساوى (قال جنس طبيعى) أى يصدق
عليه الجنس ويمرضه . وكتب أيضاً أى وفرد من أفراد ما صدق من صدقاته وكذا فى الايتين
(قال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أى معتولاً ثانياً بقرينة ما يأتى (قوله اذ لا يمكن
تثنيه (قوله فرع وجود الخ) كما أنه فرع وجود الثابت فيه

Scanned with CamScanner

فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج
 فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج
 فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج

ثم السككي ان ثبت لا فراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج
 العقل ملاحظة كون كل شئ شيئاً في الواقع وذلك السكون خارج عن مفهوم الاشئ
 فإذا قطع النظر عن ذلك السكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله في الخارج
 في قوله مع كثيرين في الخارج فللأول يلزم أن يكون زيد كلياً إذا تصوره جماعة لأن
 ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الأذهان لا في الخارج والمراد
 هو الثاني فلا يلزم شئ

(قوله بملاحظة) أي بملاحظة حمل الشئ الذي هو نقيض الاشئ على كل شئ (قوله زيد كلياً) أي
 فثلاً يلزم أن يدخل زيد في تعريف السككي فلا يكون مانعاً ويخرج عن تعريف الجزئ فلا يكون جامعاً
 (قوله مطابق لكثيرين) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله)
 فلا يلزم شئ من عدم المنع في تعريف السككي وعدم الجمع في تعريف الجزئ (قال ثم السككي)
 تقسيم للسككي الى المعقول الأول والمعتول الثاني والمعتول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيات
 الاعيان ولوازم الذاتيات تأمل (قال معقول أول) فالجزئ الحقيقي كزيد وعمر ولا يسمى معقولاً أول
 ان كان المعتول الأول قسماً لا قسماً قسم (قال ثبت لها) أي لتلك الافراد الحقيقة الوجودية والمقصورة
 الوجود مثال الثاني الظاهر للعقل (قال في الخارج) أي يكون افراد متصفة به أصلياً في الوجود انصلي
 لها ولا تكون متصفة به كذلك في الوجود الظلي لها ثم ان هذا التقسيم لا يتصور الا في العروض الخارجية
 كان لاشئاً (قوله واما قوله) أي ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ في تعريف السككي ففائدة ان
 الجرد وأما فائدة قوله اهـ (قوله فثلاً يلزم) أي فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف السككي منه
 كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جماعاً (قوله ان يكون) أي الصورة الخاصة من زيد المرتق
 والمراد بضميره في قوله اذا تصوره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاة لما
 مر من أن السككي والجزئ قسماً المعلوم الذي هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن
 يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر في
 السككي المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زيد
 (قال ثم السككي) تقسيم للسككي الى المعقول الأول والثاني وتعميم الاول مما ثبت في الخارج فقط وما
 ثبت فيه وفيه (قال ثبت) سواء كان عرضاً لازماً كاللأول أو مفارقاً كالثاني

فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج
 فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج
 فائدة قوله لا يثبت في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج

والثاني في فصولها هي ما فيها

وان اريد بالاول الحيد النفس و
بالثاني حيد الشوق اليها ومعنى
التعريض بها
فيلزم ان يفترق المعنى حقيقة انا
الخاص بالهوى من شدة الشوق اليها
فقد سئل الكبرياء
ولا اله الا هو

[illegible]

أشرفنا إلى زيد هذا الضاحك وهذا الكاتب فلهذا يتان متصادقان متساويان وهذا هي النسب
 الرابع بحسب الصدق والجل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق ^{بالحسن} والتحقق باعتبار الأزمان
 والأوضاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الأفراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما

عينا وتقيضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف * ثم إن تقيض الجزئيين كزيد وعمر وكيان كتقيض الجزئي والكلّي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقيض الجزئي كلّي أيضاً وتقيض الكلّي جزئي (قال في النسب) وهي حقيقة ستة أنواع المساواة والمائة والمعموم والخصوص المطلق

ومن وجه الاثارة على التقديرين عد العموم والخصوص نسمة واحدة وان كانا واحدین بالجنس وعبر بلفظين
كالبوة والبنوة فمعد عصام الدين لا متناع انفسك احدهما عن الآخر وعمد عبد الحكيم لاعتبارها

من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحق أحدهما بطرف، والآخر بالآخر يقال النسبة بين هذين الامرين عموم وخصوص (قال بحسب الصديق) أى وجوداً وعدماً (قال والحل) تفسير.

وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات (قال بحسب الصدق) أى وجوداً وعدمًا (قال والمتحقق) تفسير
 قال والمرجع حيثئذ شرطيات (قوله نسب للزوميات) سواء كان مقدمها مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال

إذا كان منصوراً على الأوضاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن

ستدرك (قال بحسب) أى المعتبرة بحسب اهـ (قال تلك النسب) اشارة الى جنس النسب المارة

لا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحل ففيها استخدام (قال بحسب الصدق) أي وعدمه ففيه كنفاء وكذا ما مر (قوله الممكنة) أضافها إلى الاجتماع ليشمل وضعاً متممًا في نفسه ممكن اجتماعه

المقدم كصاهلية زيد في كلما كان زيد فرساً كان حيواناً ولم يعمم الأوضاع من ممتنعة الاجتماع لثلاً
لزم عدم تحقق التساوى والتبائن السكلي في اللزومية والعنادية لعدم الانصال على تقدير عدم صدق

إلى وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم (قوله لا ينطبق) لانه اعتبر فيها الازوم بين القضيتين
سبب الاوضاع سواء كانت محققة أو ممكنة فاذا انصرف على الأولى يلزم منه عدم تحققه باعتبار الثانية

من العكس فيخرج بعض الزوميات عن كونها لزومية (قوله للزوميات) أى القضايا المنسوبة الى زوم فيشمل المضادات لانها حكم فيما يلزم انفصال التال عن المقدم علاقة كالسهم به فلا يكون

یہ تمام ممالک ہندوستان کے زیرِ تسلط ہیں۔

عنه
بل يقيد بالملكه الزاويه من الحق
والمن حده وبين ان خلقه والظاهر
الظاهر من الاسلام ما يقابل
المن حده من الحق والظاهر
الظاهر من الحق والظاهر
الظاهر من الحق والظاهر

لا يخفى ان النية المحسنة تتا
ليمر عنها الجاهلين بغير كماله
وقد يبرهنها في ما نسب لبط
آجر وان كان النية واحدة كالا
ونية كماله النية واحدة كالا
والفهم

ويعني في كلامه عرج وانها تسكن في
البحر ووجدوها في احد الغراري عرج
الان الاول في الغراري في هذا
القيس والاني في الدار حقيقه
والخبر

و اما در حکم فیما بین خود انصاف و ادا
نفسی و ایضا آن برادرها را بیکوالتیه

المصنف منبر على هذا العاطف
عطف تربية على تربية
الاستغناء في

اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزان
الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوزان الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوزان
في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوزان المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة
أعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

براد باللزوميات مايشملها لان الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) أى الاتفاقيات الخاصة
بقريئة مايتأتى فيفيد عدم انطباقها على الاتفاقيات من المنفصلة اذا كان مقدمها أو كل من جزئيه
مفروضاً ممكناً لان المقدم اذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الاوزان) أشار
بترك الازمان الى أن الازمان محققة مطلقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد
يكون مقدمها محققاً فيكون مادة اجتماعها مع الخاصة وممكنها صرفاً أو ممكنها كقولنا اذا كان العشاء موجوداً
ساو كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً (قوله من المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع
المقدم (قال اتصال كلي) لزومى أو اتفاقي (قال بان يتحقق) هذا معنى الاتصال (قال جميع الازمان)
معنى الكلي (قال الممكنة الاجتماع) أى في الاتصال اللزومى أو الاوزان المحققة في الاتصال الاتفاقي
(قال فتساويان) ومرجعها متصلتان موجبتان كليتان مطلقتان (قوله الاتفاقيات)
كلامه قاصراً (قوله على نسب) أى نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)
وكذا الاتفاقيات المنفصلة اذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الاوزان) أى الممكنة المتحققة في ضمن
الحققة (قوله وفي نسب) الاخصر الاولى ونبا عداها أعم منها اه يشمل الاتفاقيات المنفصلة فان
الاوزان فيها محققة اذا كان مقدمها محققاً ومفروضة ان كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة
(قوله الاجتماع) أى مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها (قال بان يتحقق) هذا معنى الاتصال
الكلي (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله قال فالضمير في قوله معه
للاخر ويمكن عكسه (قال والاوزان) سواء كانت محققة أيضاً. كما في الاتصال الاتفاقي أولاً كما في
الاتصال اللزومى فلا حاجة الى تقدير قولنا أو الاوزان المحققة (قال فتساويان) مرجعها سالبتان
منفصلتان كليتان مانعا الجمع ويمكن جعله متصلتين موجبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلق
سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الاخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الاعم أو متصلة
موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم *

ان فتح هذا استدلالاً بار المقدم
الاولى من غير الزمانيات كقولنا
كلما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً
لأن الازمان متحققاً وهو على
الاحكام عندنا من غير المتكئين وهي
نحوه

هذا الكلام يصدق بان يعتبر المحققة
نظر ذلك في الاتفاقيات العامة
المنفصلة اذا كان المقدم محققاً
المفروضة فتساويان في الاتفاقيات
الخاصة اذا كان المقدم والاتفاقيات
العامة اذا كان المقدم مفروضاً
والمفروضة مفروضاً

كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة
 كقولنا ان الشمس لا تطلع الا من جهة واحدة

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فأعم وأخص مطلقاً كإضاءة
 المسجد وطلوع الشمس وإن كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بأن لا يتحقق شيء منهما
 مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتبينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل
 والأفعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين
 القضايا (١)

(١) قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية زيد وناطقته (قال وأخص) ومرجعها متصلتان أحدهما موجبة كلية من
 جانب الأخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كإضاءة المسجد) وكنيوانية الشيء
 وإنسانيته (قال بينهما افتراق) تحقيقاً أو جحماً عنادى أو اتفاق (قال من الجانبين) مستغنى عنه
 (قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال في شيء) معنى الكلي (قال فتبينان) والمرجع متصلتان
 سالبتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندى أن كون الشيء ناعماً وكونه مستقيماً متباينان وإن كان
 الناعم والمستقيم متساويين كما مر (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفريقته (قال وإلا فاعم) أى
 وإن لم يكن بينهما اتصال كلي أصلاً ولا افتراق كلي (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع اطلو
 ككون الشيء لا شجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيضيته (قال بين القضايا)
 سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع ما فوق الواحد واللام للاستفراق أى بين كل قضيتين

(قال كإضاءة المسجد) أى بالشمس لامتدادها ولا لكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا
 أخص مطلقاً في المثال نشر معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج إليه لأن
 الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالاتصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق
 بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المآر اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه
 أنه تكلف * ويحاج بان الافتراق وإن لم يفن عنه إلا أن تقييده بالكلي يفنى عنه (قال في شيء) لم
 يقل في جميع الأزمان كما في مأمراً لانه يكون رفعاً للإيجاب الكلي ويكون (قال بأن لا الخ) تصوير
 الافتراق الجزئى (قال فتبينان) مرجعها موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالبتان كليتان
 (هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلة وإن لم يكونا على وتيرة (قال
 بين القضايا) أى بالقوة أو بالفعل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث
 المطابقة وأختيها لأن قولهم المطابقة أعم من التضمن في قوة تحققها أعم من تحققه كما يشعر به تعليلهم

البياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

بياض في آفة

ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان

فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق أو المفروض
 وإذا تحقق مضمون القضية يلزم أن تكون تلك القضية صادقة لا كاذبة (هذا) وإنما اعتبر
 في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب
 اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي

وقد تعتبر تلك النسبة بين غير القضايا أيضاً كما في الدلالات الثلاثة المطابقة واخניהا (قوله فالتحقق)
 يعني أن التحقق والاتصال بين كل قضيتين فرع تحقق مضمون كل منهما في الواقع تحقفاً محققاً أو مفروضاً
 فقوله المحقق أو المفروض صفة لتحقق المضمون أو صفة للواقع باعتبار ما فيه وأما عدم التحقق والافتراق
 فهو فرع انتفاء أحدهما أو كل منهما كلياً أو جزئياً تأمل (قوله في ضمن) قد يقال لا معنى لتحقق
 المضمون الذي هو أصري ذهني وفي ضمن العلم في الواقع إلا مطابقتها للواقع وهل هذا إلا معنى الصدق
 المقابل للكذب كما لا معنى لعدم تحققه في الواقع إلا لعدم مطابقتها له وهذا هو معنى الكذب (قوله
 صادقة) من غير عكس كلي (قوله صدقها) وكذبها بمعنى عدم التحقق (قوله لاصدقها) ولا كذبها

بأنه كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة بدون العكس (قوله الى القضايا) يعني أن التحقق بين القضيتين
 فرع تحقق مضمونهما معاً في الواقع مطلقاً ويلزمه كونهما صادقتين لمطابقتها للواقع بدون العكس لجواز
 تحقق مضمون كل فيه لامع الآخر فالتحقق بهذا المعنى أخص مطلقاً من الصدق كما أن عدمه الذي
 هو فرع الانتفاء لهما أو لأحدهما أعم مطلقاً من الكذب فظهر من هذا الفرق بين الصدق والتحقيق
 والكذب وعدمه خلافاً لما وهم تأمل (قوله مضمونها) أي لاني ضمن تحقق مضمون كل منهما بدون
 الآخر والا لزم عدم الفرق بين هذا التحقق وبين الصدق المقابل للكذب (قوله تحقق مضمون) أي
 مع الأخرى والا لم يبق الفرق بين الصديقين ثم انه إن أراد بالتحقق التحقق المحقق فللازمة مسلمة
 لكن يأتي عنه قوله أو المفروض أو ما يعم المفروض فهي ممنوعة . كيف وصاهلية زيد متحققة بهذا
 المعنى مع فرضيته مع انها كاذبة وتعميم المطابقة للواقع في الصدق المقابل للكذب من الفرضية يستلزم كون
 التغير بينه وبين الكذب اعتبارياً وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآتي الصادقة فالذي يتجه أن النسبة
 بين الصديقين العموم الوجهي . مادة اجتماعهما طلوع الشمس ووجود النهار وافتراق ^{ما هذا} صاهلية زيد
 وفرضيته والآخر طوفان نوح وبعث محمد صلى الله عليه وسلم لا العموم المسلق كما هو ظاهر كلامه (قوله
 القضايا الصادقة) وجميع القضايا الكاذبة متباينة كالصادقة والكاذبة

ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان
 ما صدقنا نظريتنا وان كان

الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوماً أو فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١) محالاً والنسبة بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

(١) (قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ) كون الطرفين محالين في نسب الزوميات

كقولنا للزنجي الأمي إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدم حقيقة الانفصال في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثاني ويراد بالحقق ماهو بالفعل أو بالامكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كما أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاهما اه فتأمل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعى (قال لزوماً) كأن أو لمنع الخلق أي لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون الزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزم فقط في الزوميات والعناديات المحققة والفرض فقط في الاتفاقيات العامة والزموم والفرض في الزوميات والعناديات المفروضة بقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكسب أيضاً ناظر الى عدم التحقق في المدعى (قال وقد يكون) أي اذ (قال كل قسم) أي من الاقسام الأربعة أعني المتساويين والأعم والأخص مطلقاً وهكذا (قوله الزوميات) نحو كلما كان زيد حمراً كان ناهقاً

لصادق الأولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقتين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذلك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض في الأولى مقدماً محققاً كقولنا للزنجي الأمي هذا إما كاتب أو أسود أو بفرضية التالي لزم ذلك اذا كان المفروض فيهما تالياً كقولنا للرومي الرومي إما أبيض أو كاتب أو بفرضيتهما معاً لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور* إما لا أسود أو كاتب* والجواب باختيار الشق الثاني أو الثالث وإرادة الحقن بالفعل أو بالامكان من الحقن والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من الحقن الحقن بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المضنف في الحاشية هـ على أنه يرد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق المقام (قال لزوماً) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال الزوم لعدم التحقق في العناديات خلاف المتبادر فلو قال تحقيقاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه وما الخ (قال وقد يكون) علة لقوله المعتبر (قال طرفاهما) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأكيد والاخص تركه (قوله في نسب الخ) الاخصر الأولى أن يقول في الزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيهما وفي الاتفاقيات الخ

أو غير مميز أصلاً (١) كالجوهر والحيوان والآخرى له سواء كان

أحدهما اعتبر في الآخر فينبهما بحسب ذلك التجويز مساواة (١) (قوله أو غير مميز أصلاً إلى آخره) هذا مبني على أن المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع ما يشاركه في الجنس فوفاً تميزاً بالذات فلا يكون الحيوان مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم وإن ميز الإنسان عما عدا الحيوان لأن تميزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنائي والقابل للإبعاد بالذات إذ قد أخذ فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزاً للإنسان عما يشاركه في جنس فوفاً إذ لا جنس فوفاً فكان الحيوان مشتملاً على المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة بعض أجزائه * ولك أن تقول

قل كالجوهر والحيوان كل من الجوهر والحيوان مميز الإنسان عن المشارك الوجودي بالذات لأن الأول لا يميزه عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميزه عنه بالذات مع أن المراد ذلك (قوله في المميز الذاتي) وكتب أيضاً معرف أي بخلاف المميز العرضي فإنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أو الوجودي كما في خواص الأجناس العالية (قوله هو المميز) تعريف (قوله في اصطلاحهم) أي إذا اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المعرفة أعني المميز الذاتي كما لا يكون من أفراد التعريف (قوله عما عدا الحيوان) من المشاركات الجنسية (قوله لأن تميزه) علة لتفرع فلا يكون عما قبله * وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تميزه عن المشاركات الوجودية بالذات (قوله على المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي مميز الإنسان (قوله في الجملة) أي ناقصاً (قوله غير المميز) وهو الجنس العالي (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

(قوله أن المميز) أي المعتبر فيه اعتبار المعرفة بالكسوف في المعرفة فلا يرد أن المميز الذاتي عين المميز عما يشاركه الخ فيلزم اعتبار الشيء في نفسه . ولو قال هو التميز الذاتي بالذات عن المشارك الجنسي فلا الحسكان أخضر وأولى (قوله لأن تميزه) علة لتفرع لا يكون الخ عما قبله أشار به إلى صفري الشكل الثاني ويقول المعتبر . إلى كبراه الخ تقر به أن الحيوان ليس مميزاً للإنسان بالذات والمميز الذاتي له يميزه بالذات (قوله كالحساس) الكاف استقصائية إن كان العطف مقسماً على الربط (قوله فوفاً) الأولى تركه (قوله إذ لا الخ) إشارة إلى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتميز الجنس العالي للإنسان عما يشاركه في الوجود (قوله ولك أن الخ) فعلى هذا لا يحتاج إلى اعتبار تقييد التميز بقوله بالذات

الحيوان لا يميزه عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميزه عنه بالذات مع أن المراد ذلك (قوله في المميز الذاتي) وكتب أيضاً معرف أي بخلاف المميز العرضي فإنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أو الوجودي كما في خواص الأجناس العالية (قوله هو المميز) تعريف (قوله في اصطلاحهم) أي إذا اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المعرفة أعني المميز الذاتي كما لا يكون من أفراد التعريف (قوله عما عدا الحيوان) من المشاركات الجنسية (قوله لأن تميزه) علة لتفرع فلا يكون عما قبله * وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تميزه عن المشاركات الوجودية بالذات (قوله على المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي مميز الإنسان (قوله في الجملة) أي ناقصاً (قوله غير المميز) وهو الجنس العالي (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

مساويا لها أو أخص مميّزا عن جميع ما عداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميّزا لها في الجملة أو غير مميّز أصلا كالشيء جميع ذلك للانسان (١) ثم الذاتي المشترك

التمييز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب أي شيء هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميّزا أصلا (١) قوله كالشيء فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى

مميّزة بالذات بناء على عدم تركيبها من الجنس والنصل ^(قال عرضي) وهو ثلاثة أقسام أيضاً (قال مساوي) ومنه الأنواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قال أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الأنواع وفصولها المساوية لها والأنواع وتلك الفصول بالنسبة الى الاجناس وفصولها المساوية أو الأعم (قال مميّزا) صفة كاشفة لكل من الشقين ^{المراد بالشيء} وكتب أيضاً والمراد بالتمييز هاهنا وفي ما يأتي أعم من التمييز بالذات أو بواسطة الجزء كما لا يخفى (قال ما عداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه الاجناس والفصول المقومة بالنسبة الى الفصول المقسمة * وكتب أيضاً كالمشي والتميز (قال ذلك) من الامثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من أنه علم بذلك الوجه (قوله ويخبر عنه) أي ولو في غير قالب اللفظ الموضوع بازائه فيشمل المعاني الحرفية لكن الأولى ترك (قوله أي شيء هو) أي في ذاته أو في عرضه كما يفيد عدم تقييد التمييز بالذاتي في قوله وذلك (قوله مشتركا) أي بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفرع نظراً لأن الحيوان ليس بمشترك به بالنسبة الى افراد الانسان فيلزم كونه مميّزا ذاتياً في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الأنواع وفصولها مساوية أو أعم وتخصيصها بالمساوية تحكم وكذا الاصناف والأنواع وفصولها المساوية بالنسبة الى الاجناس وفصولها مطلقاً (قال مميّزا) المراد بالتمييز هنا وفيما يأتي التمييز بالذات كما فيما سبق وتعميمه من التمييز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج ماصر حشولان التمييز هنا أنه من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضي مميّز المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التمييز عن الأولى فقط لاحتيج اليه لادخال الأنواع والاجناس مثلاً بالنسبة الى فصولها في أقسام العرضي (قوله فانه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه) أي أقاد بذلك ان المراد بالعلم به تصوره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو بالوجه فلا ينفذ جامعية التعريف بذاته تعالى لا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرد

هذا هو العلم بالشيء من الوجه لا على المذهب المنصور من أنه علم بذلك الوجه
والتصور والتصديق والتصور من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من أنه علم بذلك الوجه
والتصور والتصديق والتصور من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من أنه علم بذلك الوجه

هو أفراد الانسان كان مشتركا ناقصا (١) (قوله) حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
بنوعه الخ) أى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان ليس حقيقة
مختصة بزيد وقد قلنا إنه مقول في جواب السؤال بما هو عن زيد وحده وأن السائل عن
أحد طالب لتام حقيقته المختصة به * ثم اعلم أن المقول في جواب ما هو على ثلاثة أقسام :

قال المختصة (قال عبد الحكيم الاختصاص بالنظر الى السؤال انتهى فلا حاجة الى ما ارتكبه
صنف (قال به) أى بحذف المضاف على الضمير الجور في به على تقدير أن يكون الواحد
مخصصاً أو صنفياً . وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة الى القول بحذف المضاف كما لا يخفى
نوعه (ليس) هذه الحاشية لبيان فائدة تفسير المختصة بقوله بمعنى المختصة بنوعه والحاشية التالية
اعتراض على ذلك التفسير مع جوابه * وما قيل إن قوله أى ليست مشتركة الخ دفع لزوم اختصاص
شيء بنوعه بان الاختصاص هنا بمعنى الجزء السلبى على سبيل التجريد يكذب تفرع قوله فلا يرد الخ
والاعتراض الآتى في الحاشية التالية فانه بعد دفع لزوم ذلك أولاً لا وجه للاعتراض ثانياً * على أن
الجزء السلبى هو عدم الوجود فى الغير لا عدم الاشتراك فيه وبينهما فرق كما لا يخفى للبرهانين الآتين لا لغير ذلك
قال المختصة به (قد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو السببية أى حقيقة التى اختصت بسببه
أو لا اعتبار المدخول فلا حاجة الى حذف المضاف تأمل (قال المختصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا
جمل الاضافة بالنسبة الى المسؤول عنه الشخص أو الصنف لامية والنظر الى المسؤول عنه النوع أو
الجنس بانية (قوله أى ليست) أقول هذا التفسير دفع لزوم اختصاص الشيء بنفسه بحمل الاختصاص
على لازم الجزء السلبى وهو عدم الوجود فى الغير كما قيل * وما يقال إنه يكذب تفرع قوله فلا يرد
والاعتراض الآتى في الحاشية التالية إذ لا معنى لذكره بعد دفعه أولاً ففيه انه يجوز كون التفرع من
المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض توطئة للجوابين الآتين * لكن يرد عليه انه لا معنى للمدول عن
حملة على الجزء السلبى الى حملة على لازمه لاندفاع ما ذكره بكل منهما هذا . وعلى ما ذكرنا يكون قوله
فلا يرد بياناً لفائدة تفسير المختصة به بالمختصة بنوعه * وقد يقال انه مع التفسير لتلك الفائدة وفيه انها
تحصل به فيلغو ما قبله مع أن فى التفسير دفع الابراد الآتى فيحمل عليه لئلا يتخلو المدول عن المعنى
الحقيق عن نسكته (قوله الانسان الخ) كبرى الشكل الثانى . وقوله الآتى وان المائل الخ إشارة الى

قسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدود كالحيوان الناطق الانسان كما قالوا (قوله بمعنى المختصة بنوعه) أى بنوع ذلك الواحد * ولتأمل أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان * ويمكن أن يحجب عنه بأن تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد

(قوله بحسب الشركة) أى في السؤال تارة (قوله والخصوصية) أى في السؤال تارة أخرى ان لم يتعدد السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو شخصى أو صنفى لا مطلقا يدل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك اذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المجملة بأن يكون المسئول عنه واحداً شخصياً أو صنفياً لا المفصلة أيضاً للفرق بين المختص والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام كالحیوان الناطق (قوله الواحد) الشخصى (قوله أن يقول) أى بخلاف ما اذا كان قوله المختصة به على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فاما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأما على تقدير كونه نوعاً فإن المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجملة (قوله ويمكن) متار بقوله ويمكن وبذلك يجب بصيغة المجهول والاستقبال الى ضعف كل من الجوابين أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك

صغراه وهي رطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن هذا الابرار ممارسة لهذا القول سريحا والضابطة المصنف التزاماً (قوله الشركة الخ) أى في وقتين أو في وقت لكن بالنظر الى سائلين (قوله مقولا) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حمله بحسب الشركة عقلا (قوله يستلزم) أى اذا كان المسئول عنه شخصاً أو صنفياً (قوله أعم من النوع) ان أراد أنه أعم من حيث الذات فسلم وخير مفيد أو من حيث وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسئول عنه اذا كان واحداً شخصياً أو صنفياً كان الجواب بالحقيقة المجملة وان كان نوعاً أو جنساً كان الجواب بالحد

هذا هو المطلوب
في جواب السؤال
الذي هو عن
الانسان والحيوان
الناطق وما هما
او بما هم عن زيد
وعمره او مع بكر
طالب للانسان ايضا
وعن الانسان والفرس
طالب للحيوان وعنهما
مع الشجر طالب للجسم
النامي ومع الحجر
طالب للجسم ومع العقل
العاشر طالب للجوهر * ومطلوب

عن المتعدد تمام الذي
المشترك بينهما فالسائل
بما هو عن زيد طالب للانسان
وعن الانسان والحيوان الناطق
وما هما او بما هم عن زيد
وعمره او مع بكر طالب للانسان
ايضا وعن الانسان والفرس طالب
للحيوان وعنهما مع الشجر طالب
للجسم النامي ومع الحجر طالب
للجسم ومع العقل العاشر طالب
للمجوهر * ومطلوب

وعن المتعدد تمام الذي أتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وما هما او بما هم عن زيد وعمره او مع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامي ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب

تمام حينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص اعم بالاختصاص أو بأن يقال إن المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافي كما لا يخفى

لأنه مفهوم وأما الثاني فلأن ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً أو أصنافاً أو أنواعاً أو اجناساً أو مختلفة (قال عن زيد) أو عن الرومي (قال للانسان) الذي هو تمام الذي المشترك وهكذا فيما يأتي * وكتب أيضاً الذي هو تمام حقيقة الجملة المختصة بنوعه (قال وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجسم طالب لخصيهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذي هو تمام حقيقة المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمره) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن الانسان الخ) أو عن فرديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام في الآتين

التمام (قوله أو بأن يقال) ويمكن الجواب بأن المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة الى السؤال عنه النوعي أو الجنسي (قوله بفرد نوعه) لو قال بأفراد نوعه لم يحتاج الى قوله بناء على الخ لانه حينئذ يكون الحصر حقيقياً ولم يتجه أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً فلا معنى للعود اليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على أن إضافة الفرد للاستغراق المجموعي لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الثاني) في التعبير بالذاتي هنا والحقيقة

فيما سبق تفتن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفى أن المطلوب بالسؤال عن الأشخاص أو الاصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المدرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك التام بالنسبة التام كالسؤال عن الواحد وعن الاجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة اليه والناقص بالنسبة الى كل منها والجنس المدرج تحته ان كان فيبين المطلق بين العموم والخصوص المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) التثنية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن صنفيهما أو فرديهما (قال للجسم) أي لجملة اذ المطلوب هنا هو الحقيقة المجردة الا أنه أقام المفصل مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بآرائه (قال العقل العاشر) وكذا باقي العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

السائل باى شئ ما يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما هناك تميزا في الجملة

(قوله الذاتي المطلوب بكلمة ما) وهو تمام الحقيقة المختصة للواحد وتمام الذاتي المشترك للمتعدد
وقوله تميزا في الجملة لابد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبة ما يميز عن جميع الاغيار
كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميزه عن بعض الاغيار كالحساس للانسان
والله اعلم بالصواب في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم
(قال باى شئ) أى بلفظ أى المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشئ سواء كان عنوان الشئ أو
الجوهر أو الجسم أو الحيوان مثلا * ثم انه لا يضاف الى النوع أو ما يساويه ان قيده بقيد في ذاته
(قال ما يميز الذاتي) يتوهم انه اذا سئل باى شئ هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكلمة
ما وليس كذلك لجواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلا
وكذلك يجوز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة مثلا ولذا قال فاسائل عن زيد الخ
فلو قال ما يميز الشئ تميزا في الجملة لسكنى ولكان أحسن واخصر (قال هناك) احتراز عن الفصول
وبقى الانواع والاجناس داخلة (قال في الجملة) أى تاما أو ناقصا (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح
(قوله وسيأتي الخ) دليل المقدمة الزائدة المطوية وهو ككتب أيضا إشارة الى الصغرى وهى أن الفصل البعيد
الماشر لكان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم انه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال
وباى الخ لسكنى (قال ما يميز) فكل ما يقع في جواب السؤال بما عن شئ يقع بميزه بالكسر في جواب
السؤال باى عنه (قال الذاتي المطلوب) هذا يشعر بان جواب أى شئ يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما لأن
ميزه بالفتح لا يكون الا الذاتي المطلوب بها كما هو ظاهر فلا بد انه باى متضمن كلامه جواز أن يسأل
عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدهما ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى * نعم
لو قال لا يميز الا الذاتي الخ لاتفهمه ولكان منافيا لقوله فاسائل عن زيد الخ (قال بكلمة ما) أى عن
السؤال بكلمة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لأن المتبادر من قوله ما يميز هو التميز التام
(قوله بمجرد الفصل) أى المتحقق به أو البناء متعلق بالحد باعتبار معناه الاصلى (قوله جواز الخ) إشارة
الى الصغرى * والكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف في الحد الناقص وكل
ما يقع التعريف به فيه يصح في جواب أى شئ هو فالمراد بالجواز الوقوع * ونيس تقريره انه يجوز
التعريف به في الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الخ لانه يتجه المنع على الصغرى مستندا بعدم جواز
الرسم به وكلمة الكبرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع في الجواب لانه متفرع عن الوقوع

نميزه في الجملة ما يميزه عن جميع الاغيار
كأن يكون ما يميزه عن بعض الاغيار كالحساس للانسان
والله اعلم بالصواب في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم
(قال باى شئ) أى بلفظ أى المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشئ سواء كان عنوان الشئ أو
الجوهر أو الجسم أو الحيوان مثلا * ثم انه لا يضاف الى النوع أو ما يساويه ان قيده بقيد في ذاته
(قال ما يميز الذاتي) يتوهم انه اذا سئل باى شئ هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكلمة
ما وليس كذلك لجواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلا
وكذلك يجوز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة مثلا ولذا قال فاسائل عن زيد الخ
فلو قال ما يميز الشئ تميزا في الجملة لسكنى ولكان أحسن واخصر (قال هناك) احتراز عن الفصول
وبقى الانواع والاجناس داخلة (قال في الجملة) أى تاما أو ناقصا (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح
(قوله وسيأتي الخ) دليل المقدمة الزائدة المطوية وهو ككتب أيضا إشارة الى الصغرى وهى أن الفصل البعيد
الماشر لكان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم انه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال
وباى الخ لسكنى (قال ما يميز) فكل ما يقع في جواب السؤال بما عن شئ يقع بميزه بالكسر في جواب
السؤال باى عنه (قال الذاتي المطلوب) هذا يشعر بان جواب أى شئ يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما لأن
ميزه بالفتح لا يكون الا الذاتي المطلوب بها كما هو ظاهر فلا بد انه باى متضمن كلامه جواز أن يسأل
عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدهما ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى * نعم
لو قال لا يميز الا الذاتي الخ لاتفهمه ولكان منافيا لقوله فاسائل عن زيد الخ (قال بكلمة ما) أى عن
السؤال بكلمة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لأن المتبادر من قوله ما يميز هو التميز التام
(قوله بمجرد الفصل) أى المتحقق به أو البناء متعلق بالحد باعتبار معناه الاصلى (قوله جواز الخ) إشارة
الى الصغرى * والكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف في الحد الناقص وكل
ما يقع التعريف به فيه يصح في جواب أى شئ هو فالمراد بالجواز الوقوع * ونيس تقريره انه يجوز
التعريف به في الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الخ لانه يتجه المنع على الصغرى مستندا بعدم جواز
الرسم به وكلمة الكبرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع في الجواب لانه متفرع عن الوقوع

وهذا هو الذي لا يوافق عليه
فإنه لا يمكن أن يكون
مستقلاً عن غيره من
الصفات بل هو
مشتق منها

بأنه كل منقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو

ولا يتوقف تصور المقول على تصورهما وان توقف التصديق بكون الشيء مقولاً على التصديق بكونه نوعاً
أو جساماً * نعم يلزم السناد بالنسبة إلى الغرض من التعريف لكونه تعريفاً بالحكم على طبق الفساذ في
تعريف العرب بما اختلف آخره على ما ذكر في الفوائد الضيائية * ثم إن هذا الاعتراض غير مختص
بالتعريفين كما لا يخفى (قال بأنه) اعترض بأن مدخول الباء يلزم أن يكون من التعريف مع أن اسم إن
عبارة عن المعرفة * وأجيب بأنه إنما يلزم ذلك لو كان المراد ويعرف بهذا التعريف وأما إذا كان المراد
ويعرف بهذا الطريق فلا تأمل (قال على كثيرين) الجنس بمحمل على هؤلاء الكثيرين أما في غير
جواب ما فظاهر وأما في جوابها فبان يقال ما زيد وعمرو وبكرو هذا الفرس فيجيب بأنهم حيوان فأنسده
خروجه بعضهم إلى اعتبار فقط قيدا للمقول * واعترض بخروج مثل الحيوان بالنسبة إلى الخصص مع
أنه نوع وبعضهم إلى اشعار تعليق المقول بالمشتق بعلية المأخذ وبعضهم إلى قوله في جواب ما هو وقال إن
حملة على المتفقين ضمنى * وكتب أيضاً حصصاً أو أشخاصاً أو أصنافاً (قال بالعوارض) أي لا مختلفين
بالحقيقة * وقيل أي لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة حتى يفيد ما يفيد قيد فقط من الاحتراز عن
نحو الجنس (قال في جواب) قد يقال في كلامه احتباك حيث حذف هنا (وما هم) بقرينة قوله ما رعى
كثيرين وهناك على واحد بقرينة قوله ما هو وقوله الخصوصية . وبهذا يندفع عندهم ملامة هذا القول لقوله
على كثيرين * وقد يندفع بأن المراد أنه مقول على كثيرين دفعة أو دفعات (قال ما هو) أي السؤال

وهذا هو الذي لا يوافق عليه
فإنه لا يمكن أن يكون
مستقلاً عن غيره من
الصفات بل هو
مشتق منها

وهذا هو الذي لا يوافق عليه
فإنه لا يمكن أن يكون
مستقلاً عن غيره من
الصفات بل هو
مشتق منها

وهذا هو الذي لا يوافق عليه
فإنه لا يمكن أن يكون
مستقلاً عن غيره من
الصفات بل هو
مشتق منها

وهذا هو الذي لا يوافق عليه
فإنه لا يمكن أن يكون
مستقلاً عن غيره من
الصفات بل هو
مشتق منها

تعريف المذكور هنا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بأنه كل شيء) أي به - الطريق
لا بهذا التعريف فلا يلزم أخذ المعرفة في التعريف وقس عليه ما يأتي (قال كل منقول الخ) أي دفعة
أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية (هذا) ولا يتوقف معرفة مقولية الشيء في جواب ما هو على معرفة
كونه نوعاً لأنهم معلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحقيقة المارة كما نبه عليه المصنف بتقديره
الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للمور (قال على كثيرين الخ) خارجة
أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامر فلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد ولا في
لا فرد له * وفيه تغليب للمذكور على المؤنث * ولو قال على السكثرة المتفقة الحقيقة لكان أخصر وإن
والمراد الحمل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كما يفيد تعليق الحكم بالمشتق فلا ينتقض * فبان
التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس (قال لا بالحقيقة الخ) مرتبط بقوله
بالعوارض لا بقوله مقول والا انتقض التعريف جمعاً بالاجناس بالنسبة إلى حصصها * وأما إخراجها بالنسبة
إلى أنواعها وأشخاصها فهو إما بما مر منا وإما بمحمل القول على الصريح فافهم (قال في جواب ما هو)

بحسب الشبهة والخصوصية والا فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق (١) بحيث يكون محمولاً في جواب السؤال بما هو عن التعميد من جزئياته لا عن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحیوان الانسان والجوهر الحيوان ويعرف بأنه كلي مقول

ساو او اعم (١) قوله فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق لا يخفى ان الظاهر

ان يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لئلا يتوهم اختصاص الجنس والفصل بحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كلاً للا انواع اجناس وفصول كذلك للاجناس

(قال والخصوصية) أى في السؤال (قال والا) بان لم يكن عين الحقيقة أصلاً أو كان عين الحقيقة المشتركة فان كان الثاني بان كان جزءاً الخ أو ان كان الأول بان لم يكن جزءاً اعم كذلك الخ (قال من اجزاء) ما فوق الواحد (قال الحقائق) النوعية أو الجنسية (قال بحيث يكون) احتراز عن

الفصل البعيد (قال بما هو) فيما (قال من جزئياته) الإضافية (قال الحقيقة) النوعية أو الجنسية (قوله اذ كلاً) دليل لعدم الاختصاص المستفاد من الكلام (قوله كذلك) وسأني من آخر الفصل التالي بيان امتناع تركب الفصول من الاجناس والفصول على أن توهم الاختصاص بما عدا

الفصول من الانواع والاجناس باق لاختصاص الحقيقة بالجنسية والنوعية اللهم الا أن يحمل الحقيقة على ما به الشيء هو هو * أو يقال إن الفصول حقيقة نوعية بالنسبة الى الجنس وإن لم تكن كذلك بالنسبة الى أفراد الماهية التي هي فصول بالنسبة اليها (قوله وفصول) لم يتعرض لتركب الخاصة

أى في جواب السؤال عما في ما هو وهو استعمال في الواحد والمتعدد كما مر فلا بد انه لا يلزم قوله على كثيرين (قال من اجزاء) أى كائناً من الخ فكلمة من متعلق بمقدر وصلة قوله اعم وهي من

الحقيقة المختصة محدوفة (قال عن المتعدد) الاولى تركه لان ما قبله كاف في اخراج سائر الكلبيات (قال للانسان) اشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجنسية (قوله لكننا عدلنا) يعنى ان المقام

مقام الاضمار لكننا وضعنا الظاهر موضع المضمرة لئلا يكتفى الى اشارة الى اختلاف الحقيقة من (قوله اختصاص الخ) مندفع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم (قوله اذ كلاً) أى وذلك الاختصاص

فأما اذ الخ فتقوله اذ علة لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم (قوله للاجناس الخ) ربما يقال توهم الاختصاص بما عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة ما به يجاب عن السؤال بما هو * ودفعه بان الفصل حقيقة نوعية

بالنظر الى حصصه لا ينفع اذ المراد ان الفصول من حيث هي فصول لها اجناس وفصول . وكذا

بأنه كان له ان يكون جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق لا يخفى ان الظاهر ان يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لئلا يتوهم اختصاص الجنس والفصل بحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كلاً للا انواع اجناس وفصول كذلك للاجناس

بأنه كان له ان يكون جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق لا يخفى ان الظاهر ان يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لئلا يتوهم اختصاص الجنس والفصل بحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كلاً للا انواع اجناس وفصول كذلك للاجناس

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو بحسب الشراكة فقط وان لم يكن جزءاً
اعم كذلك بل جزءاً مميز لها في الجملة (١)

والفصول أجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء مميز لها في
الجملة الخ) أي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن
بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باى شئ هو في ذاته كان

والعرض العام من الاجناس والفصول كالانسان والحيوان بالنسبة الى الناطق وحصصه (قال ماهو) فيها
(قال بحسب الشراكة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بان لا يكون اعم أو يكون اعم ولكن لا يكون
بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار باعادة الجزء الى أن النفي غير متوجه اليه * وكتب أيضاً كان
الاولى أن يقول بان كان جزءاً مميزاً لها (قال مميز لها) أي لتلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله
كالفصل) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله باى شئ هو الخ) أو باى شئ هما في ذاتهما

دفعه بان المراد بها ماهو الشئ هو هو يخرج الجنس أيضاً الا أن يقال بان ما اعم من العلة الناقصة
والتامة المتنافي لما قاله عبيد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الا تمام الماهية (قوله والحساس
للحيوان) كأنه لم يتعرض لتركيب الخاصة والعرض العام لان تركبهما من حيث النوعية والجنسية لامن
حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال ان كلا من الجنس والنوع والفصل
جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على السكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كائنها لا كونها أجزاء أو نقول
انها أجزاء عقلية لا خارجية والمتنافي له الثاني * فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها * قلت ان
أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لان الحمل هو اتحاد المتغايرين في الذهن خارجاً أو الخارجى فسلم وغير
مفيد لعدم منافاته للجزئية فيتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ماهو) أي المسئول عنه وقد
عبر بضمير المفرد المذكور وقد يقال عبر به لان المفرد أصل الثنية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال
بل جزء) إشارة الى توجه النفي الى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون
الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) إشارة الى أن الكلام في فصل يميز الماهية
عن مشاركتها في الجنس لان وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبنائه على تركيب
الماهية من أمور متساوية متمتع كما يشير اليه المصنف (قوله كالفصل القريب الخ) الكاف استقصائية
ان كان مثلاً الذاتي المميز عن جميع الاغيار وإشارة الى الخاصة ان كان مثلاً لمطلق المميز عن جميعها
ولو قال وهو الفصل اسكان أولى . وقس عليه قوله كالفصل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم التفسير

بحيث لا يكون محمولا في جواب ماهو بل في جواب اى شئ هو في ذاته فهو فصل لها
مساويا كان او اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بانه كلى مقول على الشئ في
جواب اى شئ هو في ذاته * والعرضي

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا القرس هو
الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق
والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكهما اقرب العوارض اليهما * ولما
جزموا ان في الانسان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي
حيوان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين
وضعو اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين واوداوا بهما الامرين الجوهريين اللذين
هم مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في الثاني والقابل للابعد

(قال بحيث) الحثية هنا كالحثيات الالقية بيان للواقع لا للاحتراز عن شئ * وكذا قوله يميز لها هنا
وفيما ياتي (قال فهو فصل) اى قريب او بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطني
(قوله وارادوا بهما) اى مجازا بطريق ذكر الشئ وارادة مبداه (قال على الشئ) شخصا كان
نوصفا ونوما او جنسا واحدا او متعددا * ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للتفان في شئ ههنا لا يبر

(قال بحيث لا يكون الخ) الحثية هنا كالاتيتين بيان للواقع * لا يقال الحثية هنا للاحتراز عن
الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلا . وقس عليه العرض
العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تميم للمتطافين (قوله وضعوا اقرب الخ) هذا مشعر
بان الحساس اقرب العوارض الى الحيوان وأنه اقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافي ما ياتي من انهم أخذوا
الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما وقد يجاب عن الابراد الاول
بحمل الاقربية على الاضافية (قوله وارادوا) اى مجازا كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ)

قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من
الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قال على الشئ) واحدا او متعددا . ولم يقل على كثيرين
وعلى واحد للاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولا والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشئ
في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف اى ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض * وكذا قولهم

من العبارة ان يتحرك لا يخفى ان
الناطق والحساس ولولا القدرة
عليه لبقا كونهما عرضيين او
رايين للانسان والحيوان لكنهما
على تقدير معرفتهما اقرب العوارض
اليهما ولما وضعوا في الانسان
والحيوان جزءا جوهريا يميز
صورتها عما هي اسواء
كما هو شأنها في الشئ او في
اراء الحيوان والجسم النامي ولم
يعرفوا اقرب عوارضهما مقام
هذين الامرين اللذين
في نفس الامر فابتدعوا ذلك وادوا
مقامهما بغيرهما فتعصبوا

الحس والحركة

ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق مميزات لها عن جميع ما عداها بحيث يكون محمولا في جواب اي شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان او اخص كالضاحك بالقوة أو بالفعل

للانسان والمنتفس للحيوان وتعرف بانها كلية مختصة
قال ان اخص (قال ان اخص) قد يقال يخرج عن هذا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة الى الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتنفس وبالعكس فيما عدا الأولين وكذا يخرج ذلك كله بالنسبة الى الحساس والمأشئ وإن لم يخرج بالنسبة الى الحيوان * ولو قال ان اخص بكل من السكليات لم ينح ذلك لا يقال ان الكلام في الخاصة الحقيقية كما قال فهو الخاصة لها لأننا نقول لو كان كذلك لقال في التعريف الآتي كلية مختصة بالحقيقة ولانم خروج ما ذكر من السكليات الخمس تدبر (قال من الحقائق) النوعية والجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك اللام (قال أو اخص) ومنه الصنف كالرومي للانسان (قال والمنتفس) المتنفس ولو بالقوة خاصة اخص من الحيوان لان الحيوان إما يرى وإما يحرق فالمنتفس هو البري وأما البحري فستشق (قال بانها كلية) أقول لا يجوز الرجوع ضمن التعاريف الى المعروف والا يلزم أخذه في التعريف فالصواب أن يقول بانها كل مختص الخ أي

في عرضه (قال اخص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واختصه به . والأخصر اخص بشئ مميزات له عن الخ وعدل عنه تنبيه على أنه لا خاصة للعامة المعدومة لان المعدوم مسلوب في نفسه فلا يتصف بشئ لا اختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الخ) ولو باعتبار حصصه فلا يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهذا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتنفس وبالعكس في الآخرين خواص مع عدم دخولها في التعريف الضمني للخاصة وخر وجها عن سائر السكليات حيث ذلك القول بأنه لاخير في الخروج من تلك الجهة لأن المضر بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك بالقوة) أشار بالمثالين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بانها كلية) أي ماهية كلية فلا يلزم أخذ المعروف في التعريف . أو ذكر السكلية هنا مبني على لغة هند انسانية وفي القاموس انه مولى فلاولى أن يقول بانها كل مختص * والقول بأنه لا يصح الا بتقدير الموصوف كالأمر مندفع بان المراد بالسكليات منه الاصطلاح لا اللغوي فلا يلزم مطابقته مع الموضوع (قال مختصة الخ) احتراز عن الجنس والنوع بالنظر الى ما بينهما ان لم يعتبر مجموعهما والا فهما خارجان بقوله أي شئ . وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة الى ماهو بعيد له لا إلى ماهو قريب له وعن العرض العام من حيث انه عرض عام * وقوله في عرضه احتراز عن الفصل القريب * فان قلت يخرج بقيد السكلية جميعها فلا حاجة الى باقي القيود * قلت أريد

ليس المراد بالراجح الناطق بالنية
الانسان بل ان يخرج بصيغة مختصة
عن
وهو ان المراد بالحقيقة ماهو القريب
نصف هو الذي ان مرادها ماهو قريب
بمعنى السكليات الموصوف والناطق
بالحقيقة والناطق بالنية
الى الخصص والراجح

بالتي يقال
محمولا على
يقال على
وغيرها
يكون
أمر على
فلا ينفذ
البعد
له و
يستفاد
أقول
أو غير
أولا
والا
على
بها
لا
يق

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرسته وان عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون
محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالمتنفس للانسان والتمتعير للحيوان ويعرف بأنه كلى
يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً
جنسية او نوعية

وعبرهم من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) (قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث
يكون الخ) سواء كان مميزاً في الجملة أولاً
أمر كل الخ تأمل (قال بالشيء) احتراز عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه
فلاقتضاء الاختصاص التفاضل بين الطرفين * وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الأصناف وعن الفصل
البعيد بالنسبة إلى ماهو بعيد عنه لا إلى ماهو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ماهو عرض عام
له وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب بحسب (قال يكون محمولا) قد يقال
يستفاد هذا البيان بفهم الجزئي لأنه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ما تحتها من الأشخاص
(قال منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولا على ما تحتها من الأصناف والأشخاص كما لا شيء
أو من الأصناف فقط كالكل المحمول على الإنسان وعلى ما تحتها من الرنبي والحيواني دون زيد وعمر
أو لا يكون محمولا على ما تحتها أصلاً كالنوع فإنه محمول على الإنسان والفرس دون ما تحتها من الأصناف
والأشخاص * وبهذا يعلم أن التعريف الآتي تعريف بالأخص تأمل * وجهه أن النوع وإن لم يكن محمولا
على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ماتحت حقائق جنسية من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء

بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التانيث غير ملحوظ هنا ونوصيفه بالخصصة باعتبار اللفظ فعلى هذا
لا حاجة إلى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً . ولم
يقبل بالنوع لأنه إن أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الإضافي والجنس أو الإضافي لم يشمل بعض
الحقيقي والجنس العالي أو الأعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الأخير ويلزم
القول بأن التعريف لخاصة النوع إذ خاصة الجنس العالي عرض عام واختيار الشيء الأخير (قال على كل
منها) أي أو على ما تحتها (قال على ما تحت حقائق) أي أو على أنفسها ففي كلامه احتياط فلا يرد
انتقاض الحيثية بفهم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولا التعريف بالأخص لعدم شموله لها
لا يحمل على الأفراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف * الآن هذا إنما يتم لو سمع حذف العاطف
مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الأول بأن المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثاني بحمل

أمر المتنفس والمنفص به أمر المتنفس
سأذكره عني وبشيء الحيواني
الإنسان أراد بالتمتعير ما هو بالإنسان
فهم من هو أو لا اعتباراً بغير قسم ولكن
بغير حيز فإن الإنسان يرد بالمتنفس
الحيثية الجنسية المخصصة وبالمتنفس
الحيثية صفة فطرية أو سارة
من وجه غير العرض العام المحمول
في جوابه

أجيب بأن خطاب المصنف كان
حيث حذف هذا أو علماً
تعمهارة أو التثنية
الضمير به هو الذي قد يكون
التمتعير بالإنسان
في هذا الجواب نظر ولم
يسمع حذف المعطوف

فعلی هذا يلزم أن يكون العرض العام مقولا في جواب أي شيء في عرضه لما عرفت أنه سؤال عن التميز في الجملة وقد قالوا إنه غير مقول في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو * لا يقال ليس مقولا في جوابه إلا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لأننا نقول قد تحقق في جملة أن الخاصة قسما خاصة مطلقة وهي الخاصة المميزة عن جميع الأعيان وخاصة مضافة هي الميزة عن بعضها وأن الخاصة التي هي قسيمة للكميات الأربعة هي الخاصة المطلقة فلما اعتبر في مفهوم الخاصة هنا التميز عن

والممكن بالامكان العام (قوله العرض العام) أي بعض منه (قوله أنه سؤال) إشارة إلى الكبرى الأولى فالقياس مركب تقريره بعض أفراد العرض العام عرضي ممز في الجملة وكل عرضي ممز في الجملة يسئل عنه بأي شيء في عرضه بالامكان وكل ما كان كذلك يكون مقولا في جواب أي شيء في عرضه فبعض أفراد العرض العام يكون مقولا الخ (قوله من حيث الخ) أي لا من حيث كونه محمولا على الحقائق (قوله ليس بعرض عام) لأن شأن العرض العام هو الإدخال لا الإخراج (قوله أن الخاصة) أي ما يسمى بالخاصة لأن إطلاق الخاصة على الخاصة الإضافية بالاشتراك اللفظي صرح به عبد الحكيم قلا عن الشفاء (قوله خاصة مطلقة) أي عن الإضافة * وكتب أيضا وحقيقية

الحقائق التي لها الماصدق على الأعم من النوعية والجنسية * بقي أنه ينقض التعريف بالشئ ونحوه بالقياس إلى الجوهر لعدم اندراجة تحت حقيقة * ويوجب أن المحذور هو بقاء الواسطة من جميع الجهات كما مر (قوله سواء) نوضحة لمعارضة قول المناطقة بعدم حمل العرض العام أصلا (قوله فعلى هذا الخ) فيه أن المفرع عن التعميم إنما هو صحة كونه مقولا في جوابه لا لزومه فلو قال فعلى هذا يصح كون العرض الخ لكان أولى (قوله وقد قالوا الخ) أي فيكون التعميم مخالفا لذلك القول (قوله لا يقال) جواب المعارضة بتحرير المراد (قوله بل خاصة) أي ومرادهم بقولهم أنه غير مقول في الجواب أنه من حيث هو عرض عام غير مقول في الجواب لأن شأنه الإدخال وأن كان مقولا من حيث أنه خاصة إضافية فقولهم لا يتأني التعميم (قوله لأننا نقول) نقض للتحرير باستلزام فساد هو بقاء الواسطة بين الكميات (قوله أن الخاصة الخ) أي ما يطلق عليه لفظ الخاصة فلا يرد أن لفظها مشترك لفظي وتقسيمه خارج عن أقسام التقسيم إذ ليس تقسيم السكلى إلى الأجزاء ولا السكلى إلى جزئياته الإضافية * ثم ظاهر قوله الآتي خرج عنها أن النسبة بين الخاصتين هي التباين وهو ممنوع إذ لم يعتبر في الإضافية إلا التميز عن بعض الأعيان سواء ميز عن البعض الآخر أولا * نعم لو اعتبر قيد فقط لانتج (قوله وهي الخاصة الخ) لو قال الخارج

لما كان يجوز في
العرض العام
أن يكون
مقتضى
العرض العام
أن يكون
مقتضى
العرض العام
أن يكون

نفي عدم قد
أن يفسر في
نفي عدم قد

نفي عدم قد
أن يفسر في
نفي عدم قد

اجابة العلامة
نفي عدم قد
نفي عدم قد
نفي عدم قد

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فلما ان تدخل في العرض العام أو تبقى واسطة بين الكليات الخمس * والثاني باطل فتعين الاول * ولا تخلص الا بان يقال السؤال بأي شيء في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار * وان كان السؤال بأي شيء هو في ذاته سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم * أو بان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب أي شيء في عرضه مبني على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك *

(قوله أو تبقى واسطة) بان يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة (قوله والثاني باطل) قد يقال إنها داخلية في العرض العام من حيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا بأس في بقاء الواسطة من بعض الحيثيات وانما الأساس في بقاء ماهو واسطة من جميعها * وبهذا يندفع ما أوردنا على المصنف سابقاً (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه مقولاً في جواب أي شيء كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأي الاخرى مع أنه مقول في جواب أي شيء وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما. الاول وفقاً والثاني على رأي الاخرى مع أن كلا منهما مقول في جواب ماهو. ويمكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل (قوله للتأمل) أي لبناء عدم المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء. أي لعدم اتفاق الفريقين على أحد الاسمين

في الحاشية الموطوعة بقوله
ان اخصر حقيقة او
يحتل ان يكون ما يشا رايه
نصا وجه او بالتدبير
هناك باق

المميز عن الخ لكان أولى ولم ينوهم الدور (قوله باطل) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكل الى اقسامه (قوله فتعين الاول الخ) أي فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً (قوله ولا تخلص الخ) الحصر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث أنه خاصة مطلقة للجنس المسؤل عنه لا من حيث أنه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى يرد قوله لاننا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع الحساس في جواب الانسان أي جسم تام من حيث أنه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان (قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب بأي لأن في الخاصة الاضافية تقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله الغير المجوزين) مشعر بأنهم لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فمدار صحته جواز التعريف به بخلاف الذاتي فان الاطلاع به على كنه الشيء علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المصدر ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

كالحيوان والجسم (١) ويسمى نوعاً اضافياً * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان. وصدق الحقيقي بدون الاضافي في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس

(١) (قوله كالحیوان والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما يحمل عليهما في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي * واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بما يحمل عليهما الجنس العالي وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعاً اضافياً كالانسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العاشر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العاشر (قال اضافياً) النسبة في الحقيقي والاضافي هنا كالنسبة فهما في الجزئي والسكلي الحقيقي والاضافي وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعنيين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعي (قال الحقيقي) المنطقي (قال الحقيقي) الطبيعي (قال كالنقطة) أي على أنها غير مندرجة تحت السكف كسائر المقولات

أو أن السكف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تحتها أصناف هي النقطة المركزة والخطوطية وغيرهما لاجنسية تحتها أنواع هي تلك النقاط

أخترت عن الفصل ولو مر كذا * وما يقال إنه داخل فيتنقض به التعريف ممنوع لجواز كون كل الجنس عليه من حيث أنه نوع اضافي والحيثية معتبرة في التعريفات على أن نقض ما عدا أحد التام إنما يكون بالحق وهو ليس كذلك لجريان الدليل الآتي لبساطة الفصل السافل في الجميع. وكونه حاداً غير معناه فضلاً عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجسم وهو جنس قريب الحجر ويبعد الانسان (قوله للحيوان) لم يقل لهما إشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً لاحد المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قال بدون الاضافي) الاولى بدون (قال الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لموافقته (قال كالنقطة الخ) على القول بوجودها. وأما على القول بانها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً * ثم ان هذا مبنى على تعريف السكف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والآ بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون السكف عرضاً عاماً. وعلى القول بكون العرض عاماً لا جنساً وأشار بالكلف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لها وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة في أفرادها. والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً

الحيوان
والإنسان
والجسم
والنفس
والأفكار
والأشياء
والأحوال
والأماكن
والزمن
والأوقات
والأشياء
والأحوال
والأماكن
والزمن
والأوقات

والأفكار أيضا مقوم للماهية التي كان جزأ منها ومقسم لما فوقها من الاجناس كالحساس مقوم للحيوان والإنسان ومقسم للجسم النامي والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم

من مقوم لما فوقه من الماهية التي كان جزأ منها ومقسم لما فوقها من الاجناس كالحساس مقوم للحيوان والإنسان ومقسم للجسم النامي والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم

الجسم والجوهر اذ منها المشاركات في الحيوان لما مر أن كل ما يشارك في الجنس القريب مشترك في الجنس البعيد فتعريف الفصل البعيد غير شامل اشق من افراده فلا بد من اعتبار فقط قيما لقوله في الجنس البعيد أي عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يكون مشاركة في الجنس القريب أيضا. والناطق مثلا يميز الانسان عن مشاركاته في الجسم والجوهر لما مر أيضا أن ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس القريب يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتعريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط مرة أخرى قيما لميزها أي أن ميزها عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يميزها عن المشاركات في الجنس القريب (قال والفصل) اللام للاشتقاق * وكتب أيضا ليس تقسيما ثانيا لفصل الماهية كما هو قوله أيضا لأن كل مقوم لها مقوم لما فوقها وبالعكس فلا تقابل بينهما ولذا ترك أداة التقسيم (قال للماهية النوعية أو الجنسية) (قال ومقسم الخ) فيه اشتباه الى أنه لا يتصور التقسيم للانواع (قال من الاجناس البسيطة أو المركبة) (قال للحيوان) (بالواسطة) (قال والانسان) (بالواسطة) (قال للجسم النامي) (بالواسطة) (قال للجسم) (بالواسطة) (قال فكل) (بالواسطة) أو بلا واسطة (قال للعالي) أي لكل عال نوعا أو حب هلي حليل منع الخلو

تدبر في ذلك كذا القريب
والحيوان من طريق قسمة
الاجناس القريب ما فرق فلهذا
لان تميزا عن ما هو مقوم
الخطا ليس ثم وصلة فقام
وعلى سبيل المثال

عما يشاؤك في الجنس القريب أيضا * وقيل لا بد من اعتباره مرة أخرى قيما لقوله في الجنس البعيد والا لانتقض التعريف جمعا بجميع افراده اذ الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجسم اذ منها المشاركات في الحيوان وفيه أن كلام المصنف ظاهر في أن المعبر في القريب التميز عن جميع المشاركات والبعيد عن بعضها لعدم ذكر الجميع الا في الأول وعدم اشتغال التعريف للمضني الثاني على فيه فقط الامرة * وجعل اضافة المشاركات للاستغراق وحقق متنازعا فيه خلاف الظاهر في كفي ليكون الحساس فصلا بعيدا تميزه عن بعضها فلا حاجة الى اعتبار قيد فقط مرتين * على أنه ان اعتبر التميز عن الجميع انتقض التعريف جمعا بالنامي والقابل للابعاد مثلا بالنسبة الى الانسان حيث لا يميزه عنه اذ منه النجم والحجر (قال والفصل أيضا الخ) الاولى وأيضا الفصل * ثم ان هذا تقسيم للفصل الى المقوم والمقسم تقسيما اعتباريا لتصادقهما باعتبارين كتنقيسه الى القريب والبعيد حيث يصدقان في الحساس أنه قريب للحيوان بعيد للانسان * وترك إما للتفتن فاندفع ما قيل إن هذا ليس تقسيما للفصل اليهما كما هو قوله أيضا لتصادقهما ولذا ترك إما (قال ومقسم الخ) قد يقال إن النامي مقوم للانسان وليس مقوم للحيوان

(قوله كما في طبقات العناصر الخ) مشعر باطلاق الفوقية على الفلك التاسع . وهو كذلك . ولا ينافيه كونه محدود الجهات لأن تحديده باعتبار سطحه المحدب * نعم في اطلاق الفوق على ذلك السطح مباحة (قل وكذا الاجناس الخ) اللام هنا كاللام في قوله ثم الانواع الخ مبطل لمعنى الجمعية . أو المراد جمع ما فوق الواحد * فاندفع ما قيل إن هذا غير شامل لما له جنسان فقط كما لا يشمل ماله نيران ولا تخ في وجود المتوسطين مختص بغير هذه الصورة . هذا * ولو قال قد تقترب في الموضوعين لم يحتاج الى التاويل (قل وما بينهما) أى ان وجد (قال فبين الجنس الخ) أى مطلقهما * وأما النسبة بين أقسامها وهى العالى والسافل والمتوسط والمفرد فهما فالمباينة أو العموم الوجهى * وتفصيله أن الجنس العالى والمفرد باينان للوجود . مطلقا لوجود الجنس له دونهما * والنوع السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد . لعدم تمت الجنس دون هذين النوعين وأن كلا من الجنس السافل والمتوسط أعم من وجه من وجه من النوع العالى والمتوسط * والأمثلة واضحة (قال ولا يسكر الخ) يبنى لا يمكن اعتبار جزء الماهية بها من حيث إنه جزء مرتين ويمكن اعتباره مرة من حيث إنه جزء وأخرى من حيث إنه خارج عن المراد أنه يجوز اعتباره جزءا مرتين من حيثيتين كما سيظهر * فلا اعتراض على ما في الحاشية بأن اعتبار الجوهر فى ماهية الانسان من حيث إنه عرض عام للناطق لامن حيث إنه جزء ليس فى محله قوله (وعارض) أى لاحق لها . فليراد به المعنى اللغوى الأعم من الذاتى والعرضى ومن المحمول وغيره الاصلاحى أعنى الخارج المحمول * فلا يرد أن الصواب ذاتى بدل عارض * ودفعه بان الجوهر عرض عام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروساً لمن يتفكر فيها
ويعلم أن الله تعالى هو الغني
الغني عن العالمين

وكتبه في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في دار الكتب
 في عهد
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في دار الكتب
 في عهد

الغير انتباهية * وعود الضمير الى التكرار والتركيبين بعيد لعدم ملائمة لقوله بل تنتهي
سبطين (هذا مشعر ببساطة الفصل السافل بخلاف ما في الحاشية المتوسطة على قوله المارقان

[illegible]

بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان او لا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد
الماهية كالضاحك بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)

الى لم يوجد لها فرد في شئ من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن
من الازهان على وجه الجزئية في شئ من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت
موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الذهن (١) (قوله للبحر) اذ يمكن ازالة
الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا تقارن عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل (١) (قوله
كالضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح

(قوله لم يوجد الخ) أو وجد لها فرد اسكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول والنفوس
(قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فلي تأمل) كأن وجهه أن التمثيل للعرض اللامفارق بالفعل بالذات
انما يتم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها السكات ان
من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج المجرى وكونه مياه كثيرة جداً مجتمعة
من الحقيقة خروج الخاضعة عن حقيقة مافي الخوض الا ان يقال ان البحر ماهية اعتقادية لا تصدق
على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام اما شاملة كالمشي بالقوة والمتحير للألسان وما غير
شامل كالمشي بالفعل والايض له لعدم صدق الاول على الزمن ومن يموت قبل المشي والثاني على الزمان

بان كلمة قد للتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة شاع الخلو فلا يتجه
قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد اسكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول
والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الأذهان) أي في
الأذهان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ما
معدومة كلى بالضرورة انما يصح اذا أخذت مشروطة عامة (قال كالضاحك) مثل للشق الاول بالخاصة
وللثاني بالعرض العام تفنناً أو الاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بمانية أي عن مجموع أجزاء
هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن الكثرة داخلية في مفهوم البحر فلا يصدق ماهيته على القطرات
صدق السكلى على جزئياته وان صدقت عليها صدق الكل على أجزائه حتى يقال إنه اذا زالت
الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفعل * ولا يقاس على النهر فضلاً عن الخوض ويؤيده ما
اقاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء اتخذ لنفسه حوضاً
(قال ثم الخاصة الخ) الاشمال وكل منهما اما شامل لجميع افراد الماهية كالضاحك والمشي بالقوة للانسان

للمجوهر كزوم التحيز للجسم وبالعكس والعرض للعرض كما مر وكزوم الامور الاعتبارية لها ومحالها كزوم
الابوة للبنوة والقيام بالذات للجسم وكزوم السلبية كزوم عدم الفرسية للانسان قاله عبد الحكيم. ولا يخفى
أن بعض هذه الامثلة انما يتم على القول بعدم وجود المقولات النسبية وانه لا يندرج في الأمر الاعتباري
كزوم عدم لعدم كعدم العلة لعدم المعلول لانه لا وجود في الخارج لشيء من المزموم واللازم ولو باعتبار
منشأ انتزاعه محمولاً ولا رابطاً وهو ظاهر ولهذا قال عبد الحكيم منها قسم ثالث وهو كزوم الشيء الآخر
في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كزوم عدم المعلول لعدم العلة. نعم
يمكن اندراجها في الكزوم الذهني على رأي المصنف (قال كزوم الحرارة الخ) فيه إيماء الى أن اللازم أعم
من العرض اللازم (قال انشكاك الإلزام الخ) أي نفس اللازم لا العلم به والا لم يصح ما ذكره من المشاغل
ومن تقسيم الكزوم الذهني الى البين وغيره (قال كزوم السكينة للعناء الخ) يمكن جعله مثالا لمادة
افتراق الكزوم الذهني عن الخارجى لان عروضها للعناء ليس الا باعتبار الوجود الذهني ومادة اجتماعها

[illegible]

في الزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعنفاء او تقديرها كلزوم الجزئية لكنه الواجب
 تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكن * وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما
 في لوازم الماهيات. واقتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى. والذهنى في لوازم الوجود
 الذهنى * وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المعتبر في العرض اللازم. وقد
 يكون بين غير متصادقين ^{بالحسنة لا بالضرورة}

الزوم بين أمرين بحسب العلم بهما لا بحسب النفس كالعكس * وما ذكره عبد الحكيم في وجه إبطال التفسير
 الأول مدفوع بأنه لا امتناع اذا كان الأثر أمراً اعتبارياً. ألا يرى أن الاربعة في وجودها العلمى
 يترتب عنها الزوجية اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر (قال اللازم) أصلياً (قال في الذهن) والعلم
 ظلياً (قال في اذهاننا) وأما على وجوده في علمه تعالى بناء على أن علمه بذاته فتحتيق (قال وإن لم
 يمكن) لم يتعرض لتعريف الزوم الماهى للعلم به من التعريفين المذكورين (قال وبين اللزومين) وأما
 بين كل والزوم الماهى فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور (قال عموم من وجه) أى
 اذا لم يعتبر فى شئ من التعريفين قيد فقط وأما اذا اعتبر فيهما فينبغي مبانة كما بين كل وبين الزوم
 الماهى (قال في لوازم) لزوم (قال متصادقين) مواطأة * وكتب أيضاً والزوم حينئذ حقيقة جهة
 لنسبة الايجابية الحلية بينهما المصاة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة او عرضاً عاماً (قال
 وقد يكون) والزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الايجابية الاتصالية خلافاً لما فى عبد الحكيم من أنه نوعها

لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضاً ومر مناه عن عبد الحكيم انه لا تنافى بين الاعتبارين (قال
 في اذهاننا) متنازع فيه لزوم والوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيق (قال
 لتصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة (قال في لوازم الماهيات الخ)
 اشارة الى أن اللازم الماهى أخص مطلقاً من كل من اللازم الجارجى والذهنى (قال الوجود الخارجى)
 أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجى فيه يستلزم كون الشئ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق
 للاعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهنى (قال متصادقين الخ) أى يحمل
 أحدهما على الآخر مواطأة فتحصل قضية حملية ضرورية ويكون الزوم جهة النسبة الايجابية الحلية
 المسماة بالضرورة عرفاً (قال وهو المعتبر) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف
 العرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشئ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو
 القول بلتبعها قيدا قسم لا قسماً له (قوله غير متصادقين) وحينئذ يمكن حمل الزوم جهة النسبة الايجابية

عن
 وما بين تقديرها علمها
 صفة يفتقد قسطاً على
 بلجية لانها من العرض
 الذهنى

في الزوم
 للذات كذا في قوله
 لا يفتقد قسطاً على
 اللزوم في الخارج
 في قوله

وفقاً لمصام الدين فالمدار
 بالزوم مصنف متنازع
 في قوله
 في قوله

فتكون الشرطية موجبة أيضاً
 والمبداً اختياراً
 قال بعضهم بطلان ذلك
 ما لم يشرح الاشارة
 فالله اعلم

مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة للنار. او مركبين كلزوم احدي القضيتين للآخرى والنتيجة
للدليل. أو مختلفين كلزوم المعارف لتعريفاتها * (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج

(١) (قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين
لا تعميم لغير المتصادقين فقط والا لم يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها لان المعارف
والتعريف متصادقان قطعاً (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل يجري
في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اي على تقدير كون كل

لا جنبها فلا تكون الشرطية موجبة وذلك لأن القول بان اللزوم فيها بمعنى الاتصال الممتنع الانفكاك
دون نفس امتناع الانفكاك. واللزوم والضرورة في الحملات بمعنى نفس امتناع انفكاك نسبتها بحكم
ثم طرفا اللزوم حقيقة هنا سواء جهة أو نوعاً ليس الا نسبي المقدم والتالي. الا أنهم لما أطلقوا اللزوم
والملزوم على موضوعها مساحية فما كان محمولها الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة
موجودة لزوماً كما أطلقوها على أنفسهما حقيقة صح القول بان غير المتصادقين قد يكونان مفردين وإن
لم يطلقوها على موضوعي المقدم والتالي فيما كان محمولها المعدم كقولنا كلما كان المعامل معدوماً كان العلة
معدومة لزوماً (قال كلزوم) أي وكلزوم نفس إحداها لنفس الأخرى لزوماً خارجياً وكذا في المثالبين
الآتين التاليين سواء كان بينهما لزوم بحسب العلم أيضاً أولاً (قال ان احتاج

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الايجابية الحلية في ما أمكن فيه الحل
بالاستنفاق أو بنى هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة باللزوم وكما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة هذا على رأى عصام من أن اللزوم في كل من الحلية والشرطية جهة
النسبة ويؤيده أنهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين اللزوم في الحلية
والشرطية وقال عبد الحكيم اللزوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كلزوم المعارف) مبنى
على الغالب والا فائماً يتم التمثيل لو انحصرت التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا لم يصح
التمثيل) محل السكاف على التمثيل لموافقة السابق والا فينتجه انه لم لا يجوز كون السكاف للتنظير
ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أي بحسب نفس الامر فلا يرد أن قوله
والا لم يصح من عن قوله وايضاً « هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجري في
المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عم المركب من التام وغيره وأما اذا خص بالتمام فلا (قال ان احتاج الخ)

من على علمه ان هذا هو
المراد من قوله لا يرد ان
العلم في قوله لا يرد ان
وقد عرفت ان قوله لا يرد ان
سلك على عدم اختصاصه ايضاً
بفصل التعريف من حيث
فصل التعريف من حيث

وهو
الامر في المتن واللام على ولا يرد ان
الامر لان هذا التعميم غير مختص
اه فلا يرد ان قوله لا يرد ان
قوله وايضاً هذا التعميم اه بآمر

تدبر لان السالبة الحلية
بعض ذلك لا ينبغي ان يكون
المستقل الذي هو ذاته
لزم السالبة فلا يكون موجبة
تكون الفرضية جهة في الفرضية علم وتكون
في المستقلة لكونها الشرطية فاسالبة على
واحد بعد الفرضية جهة او لا على ان لا يرد
يكون امرها فنهى ان لا يرد ان لا يرد ان
تكون سالبة للنار ولزوم

فالقول الكاسب يسمى معرفاً اسم فاعل وتعريفاً والمكتسب يسمى معرفاً اسم مفعول *
فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القرين فهو حد تام
كالحيوان الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد للجسم

Scanned with CamScanner

واقعه راجع به جواب نامه
حضرت امام به جمیع قرائین
که در این باره اطلاع
دارند العلاقة خود را

تقریر ان السورہ الممتحنہ
علیٰ علیہ السلام علیہ السلام
الافغانیہ والیہ
علیٰ علیہ السلام

(قال أو يعضها الخ) الباء هنا وفي الساتية والاشارة كالاشارة الى قوله او يعضها الخ

للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصوراً أو متحققاً بنفسه مندفع بجعل ما قبل الباء اسم مطلق مما

القريب والبعيد أو البعيدان في كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرّد أعم من القريب والبعيد ومادة

قوله ان جوز مع ذلك التعريف) يتجه أن البعيدين وكذا مجرد الجنس عند محذور ما ذكر

المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله ان جوز مع الخ) مشعر بالتخييل في قوله ان جوز مع الخ

معبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا (قوله) انما يتم لو كان المنطق عمارة عن القدر المعتد به ولم يرد بتلاحق الافكار. وأما اذا كان

ای و لو سلم الخ) ای و لو سلم انتقاض التعریف

وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة مع الجنس القريب كالحیوان الضاحك
للانسان او مع جميع الذاتيات كالحیوان الناطق الضاحك فرسم تام وليسى الثاني رسماً تاماً
أكل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بأن الغرض مما أخذ في التعريف
حسب ما كان في ذهنهم من الغرض من الحیوان

بالاعم وكذا مجرد العرض العام (قال وان لم يكن) أى سواء لم يكن هناك ذاتي أو كان لكن لم يكن
محضاً (قال المتأخرون) قال بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعهما خاصة مركبة والا فلم
يتموه كالطائر الولود للخصاش (قال بان) تقرير الاستدلال ان كل ما أخذ في التعريف إما ما يفيد التميز
أو الاطلاع على الذاتى ولا شئ من الغرض بما يفيد شيئاً منهما فلا شئ مما أخذ في التعريف بعرض عام *
وقوله والحق الجواز الخ منع الحصر في الصغرى * وقوله وأيضا الخ منع الكبرى على تسليم حصر

للحد الناقص بالفرد الغير المحقق بناء على انه حد تام وعدم الانقضاء به مخصوص بما عدها كما يأتي
فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح (قال وان لم يكن بالذاتي الخ) النفي متوجسه الى كل من
القييد والقييد لا القيد فقط وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الا تى ولو بالخاصة (قال فان
كان بالخاصة) أى الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كالضاحك بالقوة للانسان أولاً
كالمتنفس بالفعل للحيوان البرى وهذا مراد من قال ينبغي تقييد الخاصة باللازمة لان المفارقة أخص
من ذى الخاصة فيكون تعريفاً بالاختصاص والا لاتجه أن دليله انما يجرى في المفارقة بالفعل (قال رسماً تاماً
أكل الخ) هذا مشعر بان المركب من الذاتى والعرضى عرضى وفيه رداً على ما قاله السيد قدس سره من
أن المركب من الفصل القريب والعرض العام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده
إذا أقاد التميز الحدى فهو مع شئ آخر أولى بذلك (قال والا فرسم ناقص الخ) قضيته أن يسمى المركب
من الفصل القريب والخاصة رسماً ناقصاً وهو أكل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضى الى الحد
الناقص يجعله رسماً ناقصاً أكل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام يجعله رسماً تاماً أكل وأن يكون المركب
من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام رسماً ناقصاً أكل من الحد التام (قال وان منع المتأخرون)
انما يناسب هذه الفاية لو منعوا وقوع العرض العام في التعريف مطلقاً اما اذا منعوا التعريف به وحده فلا
(قال بناء على زعمهم) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معرفاً وجزءاً له . وبه ضرح السيد
قدس سره وحينئذ فنقدير الدليل العرض العام غير مشتمل على الغرض من التعريف وكل أمر كذلك
بمتمنع كونه معرفاً أو جزءاً أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان الغرض الخ * وقوله أن الغرض

الجنس اعتباري
الجنس اعتباري
الجنس اعتباري

جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا اشكال بمحدودها على حدود الحدود (١)

(١) (قوله فلا اشكال الخ) وجه الاشكال أن الحدود المذكورة منقوضة بحدود الاصناف

ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقي كالانسان في الانسان

ولا محذور في كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين اعم من وجه (قال على حدود الحدود) كان

المراد بلفظ الحدود المذكور اولا التعريفات الاسمية للاصناف سواء كانت حدوداً تامة أو رسوماً تامة لا غير

وثانياً التعريفات المذكورة لان المفهوم الحد التام والرسم التام فيها من. وثالثاً هذان المفهومان المعروفان. والمراد

بالجمع الاول معناه الحقيقي. وبالجمعين الآخرين ما فوق الواحد. والتعبير بالحدثة في الاول والاخير للتغليب. وفي

الثاني مبنى على كون ذلك التعريفين عين ما اعتبره المصطلح * والمعنى أنه لا اشكال بالحدود والرسوم

التامين للاصناف على جامعية تعريف مفهومي الحد التام والرسم التام بان يقال انها من افراد ذلك

المفهومين مع انها لا يصدق عليها تعريفها المذكور لان انتفاء الجنس القريب فيها كالفصل في الحدود

(قوله أن الحدود المذكورة) أي التعريفين المذكورين للحد التام والرسم التام (قوله التامة) صفة لكل

من الحدود والرسوم * ثم إنه أشار بقوله ورسومها الى أن المراد بالحدود في المتن في قوله فلا اشكال بمحدودها

ما يشمل الرسوم التامة على سبيل التغليب (قوله فيها) أي في كل من الحدود والرسوم التامين للاصناف

قسم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظر عن قيامها به * نعم لو جعل قسمًا للعلم أو جعل المعلوم مافي

الخارج لم (قال جنس اعتباري الخ) ويمكن جعله فصلاً اعتبارياً وجعل العرض العام كالابيض جنساً اعتبارياً

(قال بمحدودها) المراد بلفظ الحدود المذكور اولا التعريفات الاسمية للاصناف وثانياً التعريفات

المذكورة لمفهوم الحد التام والرممين. وثالثاً مفهوم الحد التام والرممين. فلتراد بالجميع الثلاث معانها

الحقيقي. والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب. أو جعل الحد على الحرف الجامع المانع وبناء التعبير بها

في الثاني على ان التعريفات المذكورة عين ما اعتبره المصطلح الاول متوقف على اثباته المتعسر * والمعنى

أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريف الحد التام والرسم التام وعلى

مانعية تعريف الرسم الناقص اذ هي تعريفات لم تكن بالذاتي المحض ولم تشمل على الجنس القريب

(قوله أن الحدود المذكورة الخ) أي التعاريف الثلاثة للحد التام والرممين منقوضة الأولان جمعاً والاخير

منعاً (قوله ورسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم. والأوضح التامتين وفيه إشارة الى أن

التعاريف الاسمية للاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصتين وهو كذلك بناء على تعريفاتهن * نعم

لو عرف الرومي بالمتعجب المتولد ببلاد الروم لكان رسماً ناقصاً على الوضع المشار (قوله اذ ليس فيها)

الجنس اعتباري
الجنس اعتباري
الجنس اعتباري

الحد والرسوم التامة لا التامة
الحد والرسوم التامة لا التامة
الحد والرسوم التامة لا التامة

هذا هو المبدأ الذي
 في هذا المبدأ الذي
 (١٢٦)

* واعلم ان المعروف مطلقا لا بد ان يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه
 لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب

فصل
 ويشترط في الكل كونه اجلي من المعروف ومعلوما قبله

الايض * والجواب ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه
 جنس اعتباري بالنسبة الى الماهية الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان
 يكون جنسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال

جنس وكذا ليس في الاول فصل وقد لا يكون في الثانية خاصة بل عرض عام كالابيض (قوله
 الاعتبارية) أي والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريف الحد التام والرسم التام أعم من الجنس
 الحقيقي والاعتباري (قال معلوما) أي متصورا (قال قبل) قبلية زمانية (قال التعريف) أي قبل
 العلم بالتعريف (قال ولو باعم الوجوه) فيه ميل الى أن العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الشئ من ذلك الوجه
 لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المتصور (قال به) الباء الأول لمجرد الصلة والثاني للسببية
 (قال أجلى) أي كونه أكثر ظهورا منه عند السامع وأن لم يكن كذلك عند آخر فإن الشئ ذاتيا كان

هذا هو المبدأ الذي
 في هذا المبدأ الذي
 (١٢٦)

اكتفى بنفي الجنس لانه كاف في نفي كونها حدودا ورسوما تامتين فلا يرد انه لا وجه للاقتصار على نفيه
 لانتفاء الفصل القريب في حدودها والخاصة في بعض افراد رسومها (قوله والجواب) بالرفع أو الجر (قوله
 الى الماهيات الاعتبارية) أي فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ فيه أعم
 من الاعتباري وتخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتماله على الجنس القريب (قال ولو
 باعم الوجوه) أي ولو كان معلومته باعتبار أعم الوجوه بان يكون المعلوم ذلك الوجه ففيه ميل الى أن
 العلم بالشئ بوجه علم بذلك الوجه كما هو المتصور لا بذلك الشئ كما هو المرجوح (قال لاستحالة) إشارة
 الى الرافعة والشرطية مطوية (قال والتعريف يفيد الخ) أي فلا يرد أن تعريفه بعد تصوره بوجه
 ما تحصيل الحاصل * ثم الباء في قوله به للصلة وفي قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول ويمكن جعله بدلا من
 قوله به لكن انما يحسن بتقديره (قال كونه أجلى من المعروف) قال عبد الحكيم المعروف من حيث
 الوجه الذي هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهورا من المعروف بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم
 معرفته لكونه سببا والسببية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى * فظهر منه أن قوله

هذا هو المبدأ الذي
 في هذا المبدأ الذي
 (١٢٦)

اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ . ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما تشبه النفس في اللطافة . ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة

أو عرضياً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعتهم دون قوم . فظهر شمول هذا الشرط للحد والرسم . وانما ذكره بصفة التفضيل لان للمعرف ظهوراً بما بالوجه الذي هو آلة الطلب كذا قال عبد الحكيم عن افادة السيد قدس سره (قال اذ الكاسب) اي العلم الكاسب المتعلق بالمعرف بالكسر (قال علة) ثامة (قال على المعلول) اي على العلم المعلول المتعلق بالمعرف بالفنح (قال فلا يصح) الظاهر ان عدم صحة التعريف بالثلاثة الاول اعني نفس الماهية والاخفى والمساوي مفرع عن اشتراط كونه أجلى . وبالرابع اعني بما لا يعلم قبل الماهية بشقوة الثلاثة مفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله على طريق اللف والنشر المرتب الا ان أحد الشرطين وما فرغ عليه مفعن عن الآخر وما فرغ عليه ولذا اكتفى غيره بالأول وأدرج تعريف أحد المتضايين بما يشتمل على الآخر في التعريف بالمساوي معرفة وجهالة . وتعريف الملوك بعدم أعدامها في التعريف بالاخفى كما ان التعريف بما لا يعلم أصلاً مندرج فيه أيضاً بل في المساوي (قال كتعريف الروح) الحيواني لا بمعنى النفس الناطقة الموقوفة عليها

معلوماً قبله من عطف السبب على المسبب وقوله اذ الكاسب علة العلة فكانه قال يشترط كونه أجلى لانه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقله فلا يصح بجميع متعلقاته متفرع عن اشتراط كونه أجلى الا ان عدم صحة التعريف بالثلاثة الاول متفرع عليه وبالرابع بشقوة الثلاثة متفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله فلا يتجه ان أحد الشرطين وما فرغ عليه مفعن عن الآخر وما فرغ عليه ولم يكتف باندرج الشق الاول والثالث منها في التعريف بالمساوي والثاني في التعريف بالاخفى عن ذكرها اهتماماً بشأنها (قال علة يجب الخ) المراد بالعلة والمعلول العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو أنفسهما من حيث العلم بهما (قال كتعريف اللفظ الخ) اي كتعريف مدلول اللفظ بمدلوله المقاد بذلك اللفظ كان يقال الاسد أسد ويمكن أن يراد باللفظ نفسه وجعل الكاف للتنظير خلاف ما بعده (قال بما يشبه) عبارة عن الجسم فلا ينتقض مانعية التعريف بالعقول والمراد باللطافة عدم الادراك بالبصر أو سلب الكشافة لآعدامها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لابد أن يكون مشتركاً واللطافة غير موجودة في النفس لأنها من خواص الجسم (قال الروح) ان أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطني أو الروح الحيواني فالمراد به الظاهري وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولا يلزم التعريف بالاعم

هذا هو اللفظ الذي
يكون له اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

الباب الثالث في القضايا وأحكامها

فصل

بالاعم ولذا قلنا وان أمكن تعريفه الخ اشارة الى أنه لا يمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التامدون الناقص كما مر (قال وأحكامها) الاحكام عند عصام الدين هو مفهوم التقيض والعكس

بمعنى القضية الحاصلة من التبديل واللازم وهي عنده موضوعات ذكرية صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى سميت تلك القضايا أحكاماً تشبهاً لحصولها المذكور بحصول الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وعند عبد الحكيم هي عبارة عن معانٍ مصدرية هي ماخذ محمولات مسائل الاحكام من التناقض والعكس بالمعنى المصدري والتلازم والاول مبني على أن مسائلها هكذا تقيض الموجبة السلبية سالبة جزئية وعكسها موجبة جزئية ولازم الحقيقية لزومية من عين أحد جزئها وتقيض الآخر والثاني مبني على أنها هكذا الموجبة السلبية متناقضة للسلبية الجزئية ومنعكسة الى الموجبة الجزئية. والحقيقية لزومية كذلك * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامها عند الأول أنه في مسائل موضوعاتها

يرد أن التناقض قبوله بناء على إيراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقا (قال في القضايا) يشتر كلام المصنف في التناقض بان الاحكام مفهوم التقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى كما هو رأى عصام وفي العكس بأنها التناقض والعكس بالمعنى المصدري المتأخرين لمحمولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الأول المناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة مثلاً وفي الثاني السالبة السلبية تنعكس كنفسها ونحوه وكأنه أشار في كل الى مذهب فمعى قوله في القضايا الخ على الأول في مسائل موضوعاتها الذكورية أنواع القضية والحكم فالجمع فيهما باعتبار الانواع * وليس المعنى في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشخاص القضايا لانه إن أريد بالاحكام المصادقات لزم مقابلة العام بالخاص أو المفهومات فعدم كونه في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعلى الثاني في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * ثم أقول المعنى الأول أنسب بجمل الباب تماماً من الرسالة التي مدلولها مسائل المتعلق كما هو صنيع المصنف وما قاله عبد الحكيم من أنه لا معنى لكون القضية موضوعاً ذكرياً لانه مفهوم تصوري مندفع بأن الحلية الواقعة موضوعاً مثلاً مفهوم تصوري وان كان ما صدقتها قضايا على أنه يستلزم ان لا يصح نحو كل شكل أول منتج مع صحته وفقاً *

وإذا فصلنا ذلك في الحكم كذا الحكم المتعلق به
فصل في تعريف القضايا وأحكامها
فصل في تعريف القضايا وأحكامها
فصل في تعريف القضايا وأحكامها

وغير الشبه المفهوم المذكور
النسبة القائمة بين الحكمين عليه
الذي استعمله المصنف في القضية
أن أريد بالحكم المحكوم به قوله
يتميزان بين الشبه بالمشابهة
أن الموضوع المذكور محمول على
الحقيقة كما في فصله من سنة المصنف
الحكم المتعلق بها الشخص الذي يقره
سميت المفاهيم الصادقة
على تلك القضايا إلا أنها
الاطلاقية على كلام على تلك القضايا
يعني به

القضية كالتعريف والميل إما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع . وقد
سبقت . وإما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية
التي هي وقوع النسبة أولاً وقدرها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يصح أن يقال لقائله إنه

الذكية أنواع القضايا ونفس الأحكام لا موضوعاتها الحقيقية القضايا الشخصية سواء أريد بالأحكام
المصادقات أيضاً أو نفس المفردات لئلا يلزم مقابلة الخاص بالعام فإن هذه المصادقات بعض من تلك
القضايا أو يلزم عدم كون قوله في الأحكام على نهج قوله في القضايا وعند الثاني أنه في تعرف القضية
وتقسيمها إلى أنواعها مع تعريف وفي بيان الأحكام (قال القضية) أي ما يسمى بهذا اللفظ والا فليس
مشتركا معنويًا بل هو إما مشترك لفظي أو حقيقة في المعقولة وحجاز في الملفوظة . والثاني هو الاختار
للسيد قدس سره وكذلك التعريف والدليل والقول إلا أن الاختار أن القول حقيقة في الملفوظ وحجاز
في المعقول بعكس القضية (قال كالتعريف) والقول (قال الخبرية) منسوب إلى الخبر الذي هو قسم
اللفظ المركب كما مر فيخرج القضية المعقولة كاجل الانشائية وقوله الحاكية عن الواقع بيان للواقع . ثم
أنه قد يناقش بأن هذا التعريف دوري تأمل (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً (قال والمحكوم
به) محمولاً أو تالياً (قال والنسبة) الشبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال يصح) قائمة يصح ادخال
قضية لم يقل لقائلها ذلك بالغير (قال لقائله) أي في العرف كما هو المتبادر فيخرج قول النائم والمجنون
ولذا لم يقل قول قائله صادق مع كونه أخضر * وكتب أيضا اللام بمعنى عن ولذا لم يقل أنك صادق الخ .

(قال القضية) أي المسمى بها فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال وهي الجملة الخ) تعريف
لفظي فاللور غير قادح * وقوله الحاكية بيان للواقع ولو قال الجملة التامة الحاكية الخ لكان أولى (قال
هي معناها) أي ما يمكن أن يكون معبراً بالفتح فلا يرد أن هذا يفيد أنه مالم يعبر عما في العقل باللفظ
لا يكون قضية وهو فاسد (قل يصح أن يقال) لم يقل قول يقال الخ لئلا يخرج عن التعريف قول لم
يقبل لقائله ذلك بالعمل ولا قول قائله الخ ليخرج قول النائم والمجنون إذ لا يصح أن يقال لها ذلك عرفاً
قاله عبد الحكيم * وزاد قوله فيه لخراج الانشائيات إذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه وإن صح
التول المعدي باللام بمعنى الخطاب فينبغي أن يقول وأنت ولا يبعد إرجاع الضائر الأربع في قوله أنه الخ
إلى القول وجعل كلمة في لاعتبار المدخول فيخرج بقوله فيه الانشائيات ولا يلزم تفكيك الضائر
إلا أنه يلزم استدراك قوله لقائله ويتوهم الدور لأخذ صدق الخبر في تعريفه

سأخبره إن يعرف معناها
هناك فليس مائة العلاقة المذكورة
بأنه مالم يعبر عما في العقل باللفظ
نعم قضية وكان ليس كذلك

إشارة إلى أنه قد ورد في غير ذلك
لصنف لأن ترك التعريف صحيح
واقهر بغيره مستخدم بعد ذلك
لأنه لا يتفق شرطه وقد يجب
أنه قريب لفظي فلا يتعدى حيزه
الدور أو يرد بالخبر باللفظ
حجازاً

بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات يصير في الذهن أو بوجوده في نفسه
ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض
وانتاك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن أصلاً نحو لاشئ

الحقيقية التي على تقدير حصولها في الأذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها
الخارجي بخلاف ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده
الخارجي الحال ولذا كانا متقابلين ههنا

عنه
كانت في الذهن
بالفرضية
وهي لا تفي
بصورة الذهن
بما هي

أن المراد بالمقدر الوجود المقدر تقدير امكان * ولو كان أهم من تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول
بامتداده لكان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من التقديرين
تأمل (قوله التي على) تفسير للماهية الحقيقية المرادة هنا بوجوده أي الموضوع (قوله الممكن) أي
بلا ممكن الخاص وإن كان الموضوع هو الله تعالى فإن وجوده الذهني ممكن خاص (قال بذاته) أي
لا حقيقة ولا تقديراً (قال بواسطة الفرض) أي فرض وجود الموضوع في الخارج (قال بصير) المحمول
في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي الثاني من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول
في الثاني بقوله في نفسه لأن بعض المحالات كالأمور العامة المتمتعة الوجود في الخارج حينئذ وجود بالوجود
الرابطي كقولنا شريك الباري متمتع وزيد ممكن أو حادث (قال فيما) أي في كل موجبة محصلة ذهنية
فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن أصلاً) أي لا مع عدم

من
المحمول
بفرضه

الاعتبارية هنا بين المختص والمختص به كافية أختار ما ذكره (قال أو بوجوده في نفسه) أي بالوجود
المحمول (قال وانتاك عنه المحمول) أي محمول السالبة لأن محمول المعدولة ثابت لموضوعها وكذا فيما مر
(قال كما في هذا المثال) أي في مادته (قال في الذهن أصلاً) أي لا حقيقية ولا فرضاً. وقد يقال يوم
أنها لا تقترب عنى الموجبة المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الذهن حقيقة كما في الأربعة ليست
بفرد ولو قال بدل قوله أصلاً فرداً أي سواء وجد حقيقة أو لم يوجد أصلاً لكان أشمل وأولى (قال
نحو لاشئ) يتجه أن عدم وجود المعلوم المطلق في الذهن فرضاً ممنوع كيف وهو يقتضي عدم صحة
الحكم عليه ونوجبه بما في الحاشية ونحوه تسكف فلو قال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن فرضاً نحو الأربعة
ليست بفرد لكان أولى

لا بد من العلم بالمتأخرين موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مساوية للسالبة
 البسيطة وأعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضاً دون
 المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية

(١) قوله لكنها في التحقيق الى آخره (لأن محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة
 معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب اعني اولا كاتب خارجية أو حقيقة
 فان محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي

(١) قوله لكنها في التحقيق الى آخره (لأن محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة
 معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب اعني اولا كاتب خارجية أو حقيقة
 فان محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لا تغاير بينهما عندهم إلا باعتبار ثبوت اللا وقوع
 للموضوع في الاولى وعدم اعتبار ثبوته له في الثانية (قال واعم) الأولى فتكون اعم الخ للعلم باعميتها
 من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قال من الذهنية) أي الحقيقة ان كان الموضوع من الممكنات
 أو الفرضية ان كان من الحالات وكتب أيضاً لامن الخارجية ولا من الحقيقة (قوله حكم السالبة)
 بمعنى اللا وقوع فالإضافة إلى السلك (قوله وهو) كبرى (قوله من النسب) التامة (قوله وكل نسبة)
 كبرى تامة وكتب أيضاً تامة أولاً. وقوعاً أولاً وقوعاً (قوله المعدولة) المحمول (قوله العقرب أعني)
 كأنه احتراز عن شريك الباري لا بصير أولاً كاتب فانه ذهنية ليس إلا * ثم وكتب أيضاً أولاً بصير

اداة السلب فهما والفرق بذكر ليس في الأولى دون الثانية أغلبي (قال بعدم البصر) هذا ملائم للمعدولة
 والأوضح بلا وقوع البصر (قال واعم) عطف اللازم على المألوم ولم يقل فتكون أعم مع أنه اظهر في
 اللزوم للاختصار (قال حيث تصدق) لأن الأتصاف بالسلب إعتباري لاحق في فلا فرق بين انتفاء
 شئ عن آخر وثبوت ذلك الانتفاء له إلا باعتبار فلا يرد أن هذا يهدم قوله ثبوت الشئ لاشئ فرع وجود
 المثبت له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم بما كان الثبوت فيه حقيقياً (قال لكنها في التحقيق) رد
 على المتأخرين ورد الحق الدواني في حاشية التهذيب قولهم وقل انها موجبة سالبة المحمول كما عليه
 المتأخرون ولكنها ذهنية وليست بمنزلة السالبة المحصلة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالصنف
 مخالف له وللمتأخرين (قوله لان محمولها) فيه اما أولاً فلانه لو تم قائماً يتم على رأى الدواني اذ المصنف
 يقول إنها معدولة المحمول فهو مفهوم عدمي وأما ثانياً فلانه بعد القول بأنها معدولة لا معنى للتخصيص بكونها
 ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لأن المحمول حينئذ مفهوم عدمي * نعم يصح
 التخصيص على رأى الدواني * أمل (قوله خارجية) ايقل أو ذهنية لأن السلب عارض خارجي كما يأتي
 فلا يكون محمولاً (قوله من المفهوم العدمي) صفري الشكل الأول وكبراه أعني وكل مفهوم كذلك يقع محمول

لا بد من العلم بالمتأخرين موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مساوية للسالبة
 البسيطة وأعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضاً دون
 المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية

للمقدم أو أعم منه مطلقاً . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي . ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي * والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبه الكلية وإنما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما ^{تباين كلي}

التحقق وكذا في البواقي (قال أو أعم منه) مثالها في اللزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً وكلما كان الشيء فلاناً أعظم كان متحركاً وان منع عيب الحكيم كون نالى الاتفاقية أعم (قال مطلقاً) أى وتكذب فيما كان التالى أخص مطلقاً ومن وجه أو مبيانا (قال ومن مانعة الجمع) أى العنادية وكذا مانعة الخلو (قال تباين كلي) كالشجر والحجر وكتب أيضاً أى بشرط أن لا يكون بين تقيضيهما تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شئ إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأعم وقس عليه قوله الآتى بين تقيضيهما أخص (قال ومن مانعة الخلو) لم يتعرض للحقيقية لأنها لكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبه الكلية لا تصدق إلا فيما كان بين عينيها وتقيضيهما تباين كلي كالزوج والفرد (قال تباين كلي) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان (قال السالبة الكلية الخ) والمراد من السالبة الكلية منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى اللزوم

سواء تساوى محمولاهما بحسب الحمل أولاً (قال تباين) أى مطلقاً ان كانت مانعة الجمع بالمعنى الأعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما ان كانت بالمعنى الأخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مادة) أى لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصراً وأفاد الحصر صريحاً واستغنى عن قوله الآتى إنما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وإنما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة الى قوله ومن مانعة الجمع الخ مخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينيها منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا ان توافقا إيجاباً وسلباً وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فان يقتضى صدق نحو ليس دائماً اما أن يكون هذا الشئ لا حجراً أو لا شجراً سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيهما عموماً من وجه ونحو ليس دائماً اما أن يكون هذا الشئ حجراً أو شجراً مانعة الخلو مع أن بين تقيضيهما عموماً من وجه إلا أن يخص قوْلهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في الكم أيضاً . بقى أن السالبة الكلية من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقاً فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيهما لما من في كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانع الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المعنيين بالذات وأن استلزام المساواة بين التقيضين لأن تقيضى المتساويين متساويان وفي الثانية بالعكس (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشئ والممكن العام . والجواب أنهما يرتفعان عن الاشئ من حيث أنه تقيض الشئ فتصدق

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه * واما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بتل ما قدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية حيث ان كذبت الكبرى لا بما اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) بتحقيقا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) قوله لانها صادقة التزاما وتحقيقا لان فرض وقوع شيء يستلزم

المقدسين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال غير منعقد) لئلا يلزم صدق الاوسط وكتبه معاً (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما مر من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر لكذبه لا يوافق شيئاً أصلاً وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر معاً في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما في ضربى اليجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان قيد فيها بالاول وفي الكبرى بالثاني صدقت المقدستان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدستان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من يري الاثنين فرداً يلتزم أنه زوج أيضاً أقول لعل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالاً تستلزم عدم كونها عدداً بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ما قاله المصنف. لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط. لانا نقول ان لزم في مشتركة الورد لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) ضمه شارح المطالع بوجهين ثانيهما ما سيذكره المصنف وأولها انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عدداً كان موجوداً بالزوم وكلما كان موجوداً كان زوجاً بالزوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لزم زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وهو ممنوع لأن الفردية النخ (قال وان حملت)

تلك الاشكال اما بين مقدمي مقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى أو بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة كوضعها في القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل روى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل روى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل روى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تقف على اشمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بالإيجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن وأصنافه أربعة لأن انعقادها اما الخ (قال تلك الاشكال) إشارة الى أن الاصناف الحاصلة للتويع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانعقاد كل من الاشكال الأربعة فى كل من الاصناف الأربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدمها متصلة) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والواضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى اشمال الآتى ونتيجة التأليف كل روى متغير إذا هى نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من الكبرى بعض الموجودات حدث (قال وتاليها) وهى الاكبر (قال من كونهما مقدما) يعنى لو كان الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الاصغر مقدما مثلاً (قال وهذه النتيجة) أى هذه المتصلة الجزئية تعم المشتمل وغيره (قال بحسب الكمية) الاخصر كذا وكيفا وجهة (قال المشتمل) أى الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط الخ (قال بكون المتصلة) أى التى شاركت تاليها مع تالى الأخرى أو مع مقدم الأخرى * والحاصل أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء كانت كانتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة ومسالبة (قال فالمشاركة) تفريع على قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاه أن الشرط فيه المشاركة لا المشتمل وأنه بشرط فيما كانت المشاركة بين المقدم والتالى إيجاب احدهما لاعلى التعيين وليس كذلك فالأخصر الاحسن أن يقول لكن المشاركة فى المشتمل بين التالين مشروطة بإيجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالإيجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما بين المقدمتين غير مشروطة بايجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة بامر ين . احدهما كلية احدى المتصلتين . وثانيهما بعد رعاية القوى الآتية أن يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان في الكيف ومع أحد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الآخرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين في الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها السكلى منتجا لمقدم الكبرى كما في المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ (بأن يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل روى

وبين المقدمين الخ أو ترك قوله فالشاركة الى قوله غير المشتمل * ويمكن الجواب بأن الاشتراط في المشاركة الكائنة في المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفرع (قال وبين المقدم) الاولى ترك البين في البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الآتية) بميد هذا بقوله منها ومنها (قال أن يكون) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم فرض كونهما منتجا أو إلى عكسها السكلى فرضا وان لم تنعكس كلياً اقياساً منتجا الخ (قال مع نتيجة) حال من الاحد أى منتظماً مع الخ وفي نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس ماصر (قال مع أحد المتشاركين) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ في التالى (قال إذا اتفقت) ظرف الاشتراط (قال ومع أحد) يعنى يشترط في الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان في الكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة من المتصلتين منتجة الخ (قال مشروط بأحد) أى باستنتاج مقدم المتصلة السكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة كما في شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافاً لما يوهمه ظاهر المتن (قال كلية) أى موجبة كلية فيما إذا الخ إذ على تقدير صدق المتضمنين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر (قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئ صدقت ومقدمها كلي . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيتها . ومنها أن جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئيتها (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لأن الشرطية التي هي أحد جزئ إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . ويتعديين

جسما وكما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان بعض الموجود حادثا لأن تالي الصغرى اعني قولنا كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعني قولنا كل رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعني قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جعل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قال حملية جزئية) أي لا كلية لأن القياس المؤلف في المثال المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف المفروضة) قال ذلك لأن القياس المؤلف من المتشاركين من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الكبرى (قال نافعة) كما أشار وسيشير اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم السكلي ملزوم للجزئ والجزئ ملزوم للتالي فالقدم السكلي ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئ أعم من السكلي وإذا لم يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الأخص أصلا وإلازم وجود الأخص بدون الأعم هف (قال فتى) بيان لمعنى القوة هنا (قال مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلأن اللازم باللازم للجزئ للخاص لازم كذلك للعام واللا لم يستلزمه الخاص . وأما في السالبة فلأن الخاص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذ لو استلزمه العام استلزمه الخاص (قال في قوة كليته) لأن العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الخاص منه وإلا لزمه العام (قال في قوة جزئية) لأن الجزئ لازم للسكلي ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين الأخيرتين من الكلية والجزئية اعلم إلى رد من خصصهما بالكلية لتحقيقهما في الجزئية (قال لأن الشرطية) يعنى أن مابه الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون مركبة من حليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون مابه الاشتراك جزئها وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أي كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضرورها والنتيجة في الشكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمايز بينهما وكما امكن التمايز يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من المحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع * النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانعة الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف (قال بضرورها) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية وفي البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار الزوم والعناد والاتفاق (قال أحد طرفيها) أي اذا كان احد جزئي احدي المتصلتين متصلة فاحد طرفيها متصلة أو منفصلة فمتصلة (قال ينتج أنه) يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والمحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدم تالي الصغرى وتاليها تالي الكبرى تاليها (قال اجتماع النقيضين) هما كونها واجبين وعدمه أو قدرتهما وعجزهما أو وجود أو إيجاد أو امكان العالم وعدمه (قال ثلاثة أنواع) وجهه الحصر فيها كما مر (قال وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحدي مقابلتها فلو قال بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان لكفي (قال مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الخ (قال أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصغرى عن الكبرى كما لا يتميز الاصغر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منفصل ههنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك قال شارح المطالع وهو على ستة أقسام وكيف ما كان لا يتميز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفتين يرجع ماذكره المصنف (قال الكل) أي كل من الاصناف الستة (قال احدي المقدمتين) سواء كانت الاخرى موجبة أو لا فغير المنتج هنا السالبتان فقط (قال وكلية) لم يقل وكليتها لانه لا يلزم أن

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن تقيضي الطرفين في الرابع * والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكان خامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو * والمؤلف

الاشكال لا ينتج الا منصلة واحدة (قال من غير الحقيقية) اي وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة الجمع تقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والام تصدق النتيجة كلية (قال ومن الحقيقية) أي وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية تقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينعكس لما مر (قال في السادس) أي وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة الجمع تقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة الجمع لما نفاة الخلو ولا ينعكس لثلا تكذب النتيجة كلية (قال الرابع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما (قل جزئيتين) لا كليتين لجواز كون كل من الطرفين أو تقيضهما أعم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لحيوانا أو لاشجرا ودائما اما ان يكون لاشجرا أو لاحجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان أو شجر واما شجر أو حجر (قال كل منهما) أي من النتيجةين (قال تقيضي الطرفين) أي الاصغر والاكبر (قال احدهما) أي فقط لوجوب كلية الاخرى (قال فهو في النتيجة) حاصل مافي شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من تقيضي الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى . ففي كلام المصنف خلل ولو قال كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو وكان خامس فيما عداها لكان اخضر وواضح وصوابا (قال مانعة الجمع) مقتضى مافي شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتي مانعة الجمع بعكس ما ذكره (قال من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ النفي المستند من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيد (قال الاربعة) كان الحكم هنا يكون النتيجة في الصنف الثاني والثالث والسادس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين يخالف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق مانعة الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لا مزيد عليها * الاول ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرفين الغير المشاركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيراً أو لا متغيراً . وإما أن يكون كل متغير حادثاً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً أو لا متغيراً وبعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقتراضي الحلي (قال وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة (قال واحد منه) أى من النوع الثاني في الاقتراضي الشرطي الانفصالي (قال شكلان) كما في مثال المصنف الثالث (قال فصاعداً) كما في الرابع في المثال الآتى (قال من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقي أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما في مثال المصنف للمصنف الثاني اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حلى من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتى من المصنف الرابع . أو بالشكل المنطقي وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضربها أو من اضرب لكنه يتجه عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تفاير الشكلين لأمعنى لهذا التعميم فتدبر (قال الاعم عليهما) أى بان يكونا حقيقتين أو مانعاً انخلو بالمعنى الاخص او مختلفتين احدهما حقيقة والاخرى مانعة الخلو (قال واشتمال الشكل) الاخص واشتمال المتشاركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها وبينهما علم انهما الشكل (قال من نتيجة التأليف) أى من المتشاركين (قال التأليف) جمع تأليف والوضح التأليفات (قال مشاركة) مستغنى عنه بما مر في الشرائط (قال منفصلة) لان المقدمتين مانعتا الخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقفاً فالواقع ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقع أحد الطرفين الغير المتشاركين فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احدهما (قال كل جسم متغير) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمى المقدمتين قياس حلى من الشكل الاول من الضرب الاول (قال جزءاً من الخ) أى فقط (قال جزئين) أى لكل

الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليفين كقولنا
 اما ان يكون كل جسم لا متغيراً أو متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً أو كل متغير
 قديماً ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيراً أو حادثاً أو قديماً . الثالث ما يشارك جزء من
 احدهما جزءاً من الآخري واجزاء الآخر من الاولى جزءاً آخر من الثانية ينتج باعتبار
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول * الرابع ما يشارك كل
 جزء من احدهما كل جزء من الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء أربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة * الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الآخري واجزاء الآخر من
 الاولى أحد جزئي الآخري فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج

منهما من الآخري ولا يشارك الجزء الآخر من الاولى لشيء منهما من الآخري فاجتمع فيه قياسان
 (قل ونتيجتي) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة او الجزء المشترك فالواقع
 من منفصلة لاخري اما هذا الطرف أو ذلك فيصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الطرف الغير المشترك
 أو حصي نتيجتي التأليفين (قال جزء من احدهما) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الآتي
 كما نتج الخ تشبيه في مجرد كون النتيجة ذات اجزاء ثلاثة (قال كما انتج الاول) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما
 كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المشاركين وينتج
 باعتبار الآخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والتأليف
 من مشتركين اقترانيان حملان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو
 أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الآخري اما المقدم أو التالي وأيا ما كان تصدق احدي
 نتيجتي التأليفين (قال ما يشارك) فيكون المجتمع فيه اربع اقيسة (قال ذات اجزاء) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق
 فرس واما كل انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال
 قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع * ووجه الانتاج ان الواقع من
 المنفصلة الاولى اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية أحد جزئيه فيصدق احدي
 نتائج التأليفات الاربعة (قال منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل
 حيوان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احدهما وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة ويشترط انتاجه باشتغال المتشاركين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة اخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة اخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة خضعها مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئي النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كذا . واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج أنه اما كليا كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما أن لا يكون العدد كذا . وان كانت متصلة خضعها معها حكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجيء فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كليا كانت

انسان وهي احدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس والمجتمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقعاً فهو احد اجزاء النتيجة وإلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فيصدق احدى نتيجتي التأليفين (قال بان يكون أحد طرفي) أي المقدم والتالي وهذا تصوير للنوع الثالث أي لا يتصور هذا النوع إلا بان الخ (قال المتشاركين) أي المقدم أو التالي من احدى المنفصلتين ونفس الاخرى لا الصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو تال من احدهما وجزء من احدهما من الاخرى (قال من أحد الاشكال) فنعتقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركين (قال الشرطية) متصلة أو منفصلة (قال والنتيجة ايضا) لانه لما اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة اخلو كان الواقع غير خال عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذاك والا تحققت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قال أحد جزئي النتيجة) وجزؤها الآخر هو الجزء الغير المشترك (قال ينتج أنه اما) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس قولنا وليس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما (قل معها) أي المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس (قال كقولنا دائما) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فوضعت الى مقدمة اخرى ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا الشبح جسم

لا لازمتان لما خيئت تقول مجموع الاستثنائيين فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وأن يكون من أقسام القياس المركب والابطال تعريف القياس صحتها فلا يرد أن القوم أهملوا المركب من الاستثنائيين فلا يكون من أقسام القياس المركب

انظر ان القياس المادى من
الموصل دليل الصنعة
منه من اقسام القياس
فبذلك حصل الان يكتفى
وكلاهما من حيوان اه كبر
القياس انه لا يرد ان يفتقر
القياس الشئ فيلزم كبر
القياس المادى من الطرية
كان يكتفى بغيره كبر
وكلاهما من جسم فليس
صحة

يعلم به الصانع كذلك يصدق على مجموع الاجناس (قوله لا لازمتان) أى حتى لا تصدق إلا على واحد واحد على تقدير لزوم الوحدة او لا على المجموع على تقدير لزوم الكثرة (قوله فرد محقق) أى للقياس المعروف (قوله وأن يكون) أى مجموع الاستثنائيين (قوله والا بطل) أى وان لم يكن من أقسام القياس المركب مع ظهور أنه ليس من أقسام القياس البسيط وقد انحصر القياس فيها أو المراد وان لم يكن فرداً محققاً للقياس (قال وعلى كل) أى من التقادير الثلاثة (قال النتائج) اللام هنا وفى قوله الآتى وأما مفصول النتائج ابطال الجمعية فان المراد بالنتائج ما عدا النتيجة الاخيرة وذلك قد يكون نتيجة واحدة (قال فوضعت الى الخ) بان جعلت المضمومة مقدمة والمضمومة اليها مقدمة أخرى ليحصل الخ وكتب أيضاً أى بالصغروية أو بكونها مقدمة استثنائية فعلى الاول تكون مقدمة وعلى الثانى مؤخرة (قال ليحصل) بمجموعة المضمومة والمضمومة اليها (قال كقولنا هذا الشبح الخ)

الاولى مفارقتان عن الماهية للخ (قوله خيئت تقول) نطقة لقوله فلا يرد (قوله والا بطل) لامتناع كونه قياساً بسيطاً (قوله أهملوا) بان لم يبينوا أحكامه واقسامه كما بينوها فى المركب من الاقتراني والاستثنائي فلا يتبعه أن أهملهم له يقتضى كونه فرداً مجوزاً فينافى ماسبق وأنه لا بأس بخروجه عن القياس لجواز أن لا يكون تعريفه حداً تاماً فلا ينتقض بالفرد المجوز (قال اما موصول النتائج) المراد بها ما فوق الواحد ان أريد بها ما يعم النتيجة الاخيرة وكذا فى قوله مفصول النتائج ولا ينتقض الحصر فيها بالمثل الآتى لمفصولها حيث وصلت نتيجة وفصلت أخرى لان المراد بالفصل عدم الوصل فيها بالنقى متوجه إلى النتائج فيكون مفصولها واللام هنا وفيما يأتى بطل الجمعية ان أريد بها ما عداها والنقى متوجه إلى النتائج فيكون مفصولها واللام هنا وفيما يأتى بطل الجمعية ان أريد بها ما عداها كما هو ظاهر كلامه فى الحاشية الآتية (قال ان اوصل الخ) الاخصر المناسب بالمعروف ان وصل بكل الخ (قال فضمت الى الخ) لفظاً كمال المصنف أو تقديراً كان حذف منه قوله ثم هذا حيوان (قال هذا الشبح جسم) فيه تسامح فلو قال هذا الشبح انسان الخ لكان أولى ويمكن جعله مثلاً لمجموع

وكان المسمى (قوله شور انشائية) أي يجوز: فإنما الوجود الذهني لقط ومعتقولا ثانيا (قال من هذه
الكليات) أي المقام الثاني: شعر من الكل المعنى، أقسامه الخمسة والكل الطبيعي والعقل
أقسامهما عشرة، والقصر على المقسم منها قصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدارك قوله
لا أتى لا وجود لأفرادها أو تبديله بقولنا فكما لا وجود لأفرادها في الخارج لا وجود لأنفسها فيه
وجعل الكاف فيه التران أو التشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شيء وكذا الحكم في قوله لا وجود
لكل: فإنما الوجود الطبيعي لانه سبب المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثاله لانه معروض
سكينة على ما هو ظاهر كلامه، فما قبل إن الحكم فيه على الأفراد بقرينة المعنى عليه وان ذكر أن التأكيدي
يقع وقعه بالنظر إلى المعطوف وان وقع وقعه نظراً إلى المعطوف عليه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة
لنفسه بتفسيره بتعدد أفراد الطبيعي خلافاً له توهم (قال لا استحالة) هذا إنما يصح لو كان الموجود الخارجي هو
الخصوص وكان وجوده لا يخاله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بانه
حكم وهو (قال تجزء) يوضح منه أن النزاع في الطبيعي الحق الاشخاص دون مقدرها كالانقضاء وفي

في
اف
))
)
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839

في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الانسان
 والشخصيات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود
 افراد لا ان نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية (١)
 (١) قوله ولذا جعلوا الكلية الخ بان أخذوا منع للصغرى (قال ان وجوده) أي
 (قال في الخارج) وجزء الموجود موجود (قال لكنه جزء الخ) منع للصغرى (قال ان وجوده) أي
 وجود ما يصدق عليه مفهوم الكل الطبيعي (قال عن وجود افراد) أي أفراد ما يصدق عليه ذلك
 المفهوم وكتب أيضاً أي وان الطابع مفهومات انتزاعية من الافراد (قال لا إن نفسه) مقتضى
 هذا ان من قال بوجود الطبيعي في الخارج قائل بكونه فيه معروضا للكلية وقابلية التكثر مع أنه لم يقل
 بذلك بل هو قائل بتشخصه فيه ووجوده في ضمن الافراد كما سبق (قال الكلية) أي المنطقية
 ماسوى الخاصة والعرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قال في الخارج)
 صغرى الشكل الاول وكبراء مطوية (قال لكنه) منع للصغرى ان أريد بالجزء في المقدمتين الخارجى
 وتسليم لها ومنع الكبرى ان أريد به العقلي فيهما (قال في التحقيق) يتجه أن الجزء ما به يقوم الشيء
 ولا بد من وجوده أين ما وجد ذلك الشيء فهو جزء خارجي أيضا ولذا قال عبد الحكيم ان بعض
 الاشخاص يشارك بعضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض التابعة له وذلك الامر
 مقوم لتلك الاشخاص في حد ذاتها بوجود حيثما وجدت والا لم تكن مقومة به (قال ان وجوده)
 أي لان له وجوداً آخر حتى يرد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فالموجود اثنان والوجود واحد
 تعلقه بالشخص ذاتي وأصيلي وبالمهية الكلية الغير المحسوسة تبعي وظلي لتعلق الحرة بالسطح والجسم
 فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمحملين وهو ممتنع فلي هذا يكون الموجود الخارجى وجود
 ظلي كما يكون للموجود الذهني وجود أصلي كوازم الموجودات الذهنية فما نوه من مساواة الاصيلي
 للخارجي والظلي للذهني فاسد (قال افراد) قد عرفت أن الكل الطبيعي عند المصنف عبارة عن
 الانسان والحيوان. وأمثالها فتفسره بافراد ما يصدق عليه هذا المفهوم ليس في محله (قال ان نفسه)
 قال عبد الحكيم ناقلا عن الشرح الجديد للتجريد ان من قال بوجود الكل الطبيعي في الخارج قال
 باتصافه فيه بالكلية كسائر المقولات الثانية فما قيل معترضا على المصنف بأنه قائل بتشخصه ووجوده
 في ضمن الافراد لا بكونه معروضا للكلية وقابلية التكثر من دفع (قال ولذا) أي لعدم عروض
 قابلية التكثر لما في الخارج جعلوا الخ (قال الكلية) الاولى الكل وأقسامه

الافراد افراد لا افراد في الحقيقة
 العبارة ان الطبيعي افراد غير موجودة
 الخارجى وهو كذا في المتن
 (١) قوله ولذا جعلوا الكلية الخ
 بان أخذوا منع للصغرى
 (قال ان وجوده) أي
 (قال في الخارج) وجزء الموجود موجود
 (قال لكنه جزء الخ) منع للصغرى
 (قال ان وجوده) أي
 وجود ما يصدق عليه مفهوم الكل الطبيعي
 (قال عن وجود افراد) أي أفراد ما يصدق عليه ذلك
 المفهوم وكتب أيضاً أي وان الطابع مفهومات انتزاعية من الافراد
 (قال لا إن نفسه) مقتضى هذا ان من قال بوجود الطبيعي في الخارج
 قائل بكونه فيه معروضا للكلية وقابلية التكثر مع أنه لم يقل بذلك
 بل هو قائل بتشخصه فيه ووجوده في ضمن الافراد كما سبق
 (قال الكلية) أي المنطقية ماسوى الخاصة والعرض العام لانها ليست
 جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قال في الخارج) صغرى الشكل الاول
 وكبراء مطوية (قال لكنه) منع للصغرى ان أريد بالجزء في المقدمتين
 الخارجى وتسليم لها ومنع الكبرى ان أريد به العقلي فيهما (قال في التحقيق)
 يتجه أن الجزء ما به يقوم الشيء ولا بد من وجوده أين ما وجد ذلك
 الشيء فهو جزء خارجي أيضا ولذا قال عبد الحكيم ان بعض الاشخاص
 يشارك بعضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض
 التابعة له وذلك الامر مقوم لتلك الاشخاص في حد ذاتها بوجود حيثما
 وجدت والا لم تكن مقومة به (قال ان وجوده) أي لان له وجوداً آخر حتى
 يرد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فالموجود اثنان والوجود واحد
 تعلقه بالشخص ذاتي وأصيلي وبالمهية الكلية الغير المحسوسة تبعي وظلي
 لتعلق الحرة بالسطح والجسم فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد
 بمحملين وهو ممتنع فلي هذا يكون الموجود الخارجى وجود ظلي كما يكون
 للموجود الذهني وجود أصلي كوازم الموجودات الذهنية فما نوه من مساواة
 الاصيلي للخارجي والظلي للذهني فاسد (قال افراد) قد عرفت أن الكل الطبيعي
 عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان. وأمثالها فتفسره بافراد ما يصدق
 عليه هذا المفهوم ليس في محله (قال ان نفسه) قال عبد الحكيم ناقلا عن
 الشرح الجديد للتجريد ان من قال بوجود الكل الطبيعي في الخارج قال
 باتصافه فيه بالكلية كسائر المقولات الثانية فما قيل معترضا على المصنف
 بأنه قائل بتشخصه ووجوده في ضمن الافراد لا بكونه معروضا للكلية
 وقابلية التكثر من دفع (قال ولذا) أي لعدم عروض قابلية التكثر لما
 في الخارج جعلوا الخ (قال الكلية) الاولى الكل وأقسامه

هذا هو المقصود
 من قوله
 (قال ان وجوده)
 أي وجود ما يصدق
 عليه مفهوم الكل
 الطبيعي

(١) (قوله عند الكل الخ) أي عند المتكلمين والحكام ولا يتجه عليه أن المراد

المركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قال والجزي) أي الظاهر (قال اما مادي) أي منسوب

أو الحال إلى المحل كثنائي المصنف (قل أو جمائياً) أي منسوباً إلى الجسم نسبة الجزء إلى الكل كثنوي

واما مجرد) ای من حیث الذات وان کن مادیا من حیث الافعال کالمثلین الاخرین (قال کالواجب)

ان كانوا مهم (قوله ان الواجب) صفري الشكل الثاني (قوله الجزئية والكلية) كبرى (قوله لا

(قال والجزمي) استعراضي والمراد بالجزئي الجزئي المجازي الذي هو منشأ انتزاع الجزئي الحقيقي

المضاف فلا يرد أن هذا التقسيم ينافي بجملة الجزئ من أقسام المعلوم أن أريد به الموجود الخارجى المتشخص

تنبيهاً على أن الشيء قبل احساسه بأحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئياً ولم يقيد زيد

في سابقه ولاحقه ولو كانت للتظهير لم يتجبه (قوله ان الواجب) صفري الشكل الاول وهي معدود

(قوله داعيا) جهة النجاة لا قيد المنقذ والا لاحتج ان الدليل جار في محوريد من تصور ان يكون

الشيء (قوله ثم) يعني أن أراد موضوع المطلوب شيء تعالى فالتعريف (قوله لا هوية)

س دلیله مستنداً بانه لم لا یجوز ان یعضوہ اح

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

منه من الطلقات والعتبات من هذا ولا ماء الرضخ
 بعد صديق من اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 (٥٢)

منه من الطلقات والعتبات من هذا ولا ماء الرضخ
 بعد صديق من اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 (٥٢)

كلياً من الجانبين فتساويان كالانسان والناطق

في الواقع الى أن مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع سواء كان في الخارج كما بين الانسان ونحوه او في الذهن كما بين الممتع والمعدم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقاً والا لا يحصر النسبة في المساواة اذ كل كلي بحسب ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي ويقول بالفعل ههنا وبالدوام في (قال فتساويان) سواء لم يكن لهما فرد لافي الخارج ولا في الذهن كالاشياء واللاممكن العام أو كان لهما فرد في الذهن فقط كالممتع والمستحيل أو كانا منحصرين في فرد كالواجب بالذات والقديم بالذات أولاً ولقطة كل في المرجع لا يقتضي التعدد الخارجى بل يكفي التعدد الذهني ولو فرضاً (قال والنطاق) وانتم والمستيقظ (قوله لا مطلقاً) أي لا بشرط شيء من الواقع وتجويز العقل (قوله والا لا يحصر) أي وان كان مدار الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل أو مطلقاً لا يحصر النسبة اهـ وقوله اذ كل كلي اهـ دليل الملازمة على التقديرين اما على التقدير الأول فظاهر واما على التقدير الثاني فلأن المطلق منصرف الى المقيد ولا ينصرف الى المقيد الأول لانه المطلوب بل ينصرف الى الثاني فيشول الى التقييد بتجويز العقل (قوله بحسب ذلك الخ) المناسب بحسب ذلك القصر

(قال والنطاق) ان كان من النطق الظاهري ينبغي حمل النطق على ماهو طبيعي وبالقوة والا افرق الناطق عن الانسان في الطوطى وبالعكس في الانسان الأيكم فتكون النسبة بينهما عموماً وجهياً (قوله سواء كان) ذلك المدار (قوله الصدق) أي السكلي والجزئي من الجانبين أو من جانب وقد يقال الملائق حينئذ أن يقول في المتن ثم السكليان ان كان بينهما في الواقع تصادق بالفعل ليتوجه قيسه في الواقع الى التفارق أيضاً (قوله بحسب تجويز العقل) عند تصور مفهوم أحد السكليين لا كليهما (قوله اذ كل) داليل الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه انما يتم بالنظر الى المعطوف اذ انصرف المطلق الى النسبة بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شيء (قوله بحسب) أقول ان أراد التجويز المطابق للواقع فمنوع وان أراد غيره يتجه عليه أن العقل كما يجوز ذلك يجوز الافتراق السكلي والمعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه فالملازمة ممنوعة فالصواب أن يقول والالم تنضبط إذ للعقل فرض صدق أحد المتساويين دائماً بدون الآخر وصدق أحد المتباينين كلياً مع الآخر مثلاً فليتأمل

منه من الطلقات والعتبات من هذا ولا ماء الرضخ
 بعد صديق من اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 من ظهوره اللذين في الذهن حتى يتبين
 (٥٢)

فصل في بيان ما يقتضيه قولنا ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين
من الجانبين و مرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة
جزئية دائمة من جانب آخر و مرجع التباين الكلي

وكذا تقضيها كالا انسان واللائق
الاقتراح الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين
من الجانبين و مرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة
جزئية دائمة من جانب آخر و مرجع التباين الكلي
(قوله مطلقتين) اقول تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضي كون
النسبة بين نحو النائم والمستيقظ للمساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم والخصوص المطلق
فينتقض حيثئذ بهما قاعدة مبانة عين أحد المتساويين مع قبض الآخر ومبانة عين الأخص
المطلق مع قبض الآخر لعدم صدق السالبتين الدائميتين فيهما حيث يكذب قولنا لاشي من
اللا مستيقظ بنائم دائما وبالعكس ولا شي من الكاتب بلا ساكن الاصابع دائما وبالعكس ولو عكس
(قوله الى ما قالوا) أي الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا من أن الخ أو المراد أنه أشار بهما مع سابقهما
ولا حقهما الى ما قالوا (قوله مرجع) أي رجوع بقرينة الى (قوله مطلقتين) قيل تخصيص الموجبة في
المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضي كون النسبة بين النائم والمستيقظ للمساواة وبين نحو
ساكن الاصابع والكاتب العموم أو الخصوص فينتقض بهما قاعدة مبانة عين أحد المتساويين مع
قبض الآخر ومبانة عين الأخص المطلق مع قبض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت
النسبة في المثالين هي المبانة ولا يتجه شيء وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف
والاستيقاظ على ما قاله عبد الحكيم (بيدار شدن از خواب) فيكذب كل فائم مستيقظ لجواز أن يتولد
شخص فينام ويموت فيه ولو سلم فانتقاض القاعدةين بهما فاسد لان المتساويين هم النائم في الجملة
والمستيقظ في الجملة ضرورة انهما مقيدان بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بتساويين وهيضاهما
ماليس بمستيقظ أصلا وماليس بنائم أصلا إذ لا بد في أخذ قبض المفردات هناك رعاية شرائط التناقض
مهما أكنهن على ما صرح به العلامة التفتازاني قدس سره فيصدق ولا شيء مما ليس بنائم أصلا بمستيقظ
وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجملة لما مر فيصدق لا شيء مما ليس بساكن الاصابع
أصلا بكاتب دائما وبالعكس ثم ان العكس في التخصيص فاسد لانه يقتضي كون اللامتفلس أخص
مطلقا من الانسان فينتقض به قاعدة كون قبض الأعم أخص لكذب كل انسان متفلس دائما سواء
أريد الدوام الذاتي أو الوصفي مع عدم كون الثاني عكسا (قوله من جانب) هو جانب الأعم (قوله
التباين) و مرجع التباين الجزئي سالبان جزئيتان دائمتان قط لانه وان صدقت فيه الموجبتان

والمراد ان مقتضى قولنا ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين
من الجانبين و مرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة
جزئية دائمة من جانب آخر و مرجع التباين الكلي
(قوله مطلقتين) اقول تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضي كون
النسبة بين نحو النائم والمستيقظ للمساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم والخصوص المطلق
فينتقض حيثئذ بهما قاعدة مبانة عين أحد المتساويين مع قبض الآخر ومبانة عين الأخص
المطلق مع قبض الآخر لعدم صدق السالبتين الدائميتين فيهما حيث يكذب قولنا لاشي من
اللا مستيقظ بنائم دائما وبالعكس ولا شي من الكاتب بلا ساكن الاصابع دائما وبالعكس ولو عكس
(قوله الى ما قالوا) أي الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا من أن الخ أو المراد أنه أشار بهما مع سابقهما
ولا حقهما الى ما قالوا (قوله مرجع) أي رجوع بقرينة الى (قوله مطلقتين) قيل تخصيص الموجبة في
المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضي كون النسبة بين النائم والمستيقظ للمساواة وبين نحو
ساكن الاصابع والكاتب العموم أو الخصوص فينتقض بهما قاعدة مبانة عين أحد المتساويين مع
قبض الآخر ومبانة عين الأخص المطلق مع قبض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت
النسبة في المثالين هي المبانة ولا يتجه شيء وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف
والاستيقاظ على ما قاله عبد الحكيم (بيدار شدن از خواب) فيكذب كل فائم مستيقظ لجواز أن يتولد
شخص فينام ويموت فيه ولو سلم فانتقاض القاعدةين بهما فاسد لان المتساويين هم النائم في الجملة
والمستيقظ في الجملة ضرورة انهما مقيدان بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بتساويين وهيضاهما
ماليس بمستيقظ أصلا وماليس بنائم أصلا إذ لا بد في أخذ قبض المفردات هناك رعاية شرائط التناقض
مهما أكنهن على ما صرح به العلامة التفتازاني قدس سره فيصدق ولا شيء مما ليس بنائم أصلا بمستيقظ
وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجملة لما مر فيصدق لا شيء مما ليس بساكن الاصابع
أصلا بكاتب دائما وبالعكس ثم ان العكس في التخصيص فاسد لانه يقتضي كون اللامتفلس أخص
مطلقا من الانسان فينتقض به قاعدة كون قبض الأعم أخص لكذب كل انسان متفلس دائما سواء
أريد الدوام الذاتي أو الوصفي مع عدم كون الثاني عكسا (قوله من جانب) هو جانب الأعم (قوله
التباين) و مرجع التباين الجزئي سالبان جزئيتان دائمتان قط لانه وان صدقت فيه الموجبتان

أو من أحد الجانبين فقط فاعم واخص

الى صدق سالتين كليتين دائمتين من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق
موجبتين جزئيتين مطلقتين عامتين وسالتين جزئيتين دائمتين من الجانبين (قوله
بالفعل الخ) هذا الفعل هو الفعل المحقق فيما وجد الأفراد فيه والفعل المفروض
فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضاً فرض ممكن ولذا كان الطائر اعم مطلقاً من العنقاء
أو فرض محال ولذا كان اللاشي مساوياً للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً
حكما ذهنياً فرضياً لانه كلما كان أمر متصفاً باللاشي يلزم أن يكون متصفاً باللا ممكن
العام لا يقال كل ما انصف بمفهوم فهو شيء وممكن عام فلا نسلم أن المتصف باللاشي

في التخصيص كانت النسبة في المثالين المذكورين المادية ولا يتجه شيء (قوله في الواقع) أي في
الواقع (قوله فيما وجد) أي في كليين وجد أفرادهما في الواقع (قوله المفروض) في الواقع (قوله
بالفعل الخ) علة العملية والكبرى أعني وكل متصادقين كذلك فاحدها مساو للآخر مطوية والمشار اليه بقوله
ولذا دليلها حقيقة (قوله حكماً ذهنياً) مفعول مطلق على غير لفظ العامل (قوله لأنه) وهو مع مطوفا
المحذوف أعني وبالعكس إشارة الى الصغرى أعني انهما مفهومان انصف أفراد كل منهما بالآخر
انصافاً ذهنياً فرضياً والكبرى أعني وكل مفهومين كذلك متصادقان في الواقع الى آخر ما ذكره مطوية
أيضاً والقياس دليل للصغرى المذكورة (قوله بالاممكن) أي وبالعكس (قوله فلا نسلم) منع لما أشير به
الى الصغرى من قوله لانه كلما كان أمر متصفاً به وقوله السابق كل ما انصف بمفهوم اه سند قسم
عليه وهو حقيقة قياس مركب حذف صغره أعني أن المتصف باللاشي متصف بمفهوم مع الكبرى
الجزئيتين المطلقتين حين تحققه في ضمن العموم من وجه لكنهما ليسا بصادقتين حين تحققه في ضمن
التباين الكلي (قوله سالتين) لوقال سالبة كلية دائمة لكفى (قوله الى صدق اه) لوقال الى صدق

موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتين اه لكفى (قوله وسالتين) لم يكتف باحدى السالتين لثلا
يلتبس بالعموم المطلق (قوله هذا) إشارة الى جريان النسب الاربع في جميع الكليات ولو فرضية
(قوله للاممكن العام) أي الفير المقيد بمفهوم أحد جانبي الوجود والعدم لا المقيد باحدها والام
يكن مساوياً لللاشي (قوله باللاشي) لوقال متصفاً باحدها لزم أن يتصف بالآخر لكان أخصر ولم يتجه
منع التقریب مستنداً بأن قوله لانه كلما الخ انما يثبت التصديق الكلي من جانب لامن الجانبين
فلا تثبت المساواة (قوله لانه) يعني أن استلزام الحال المحال ليس بحال واستلزام الممكن للمحال

لا يخفى ان الشيء اذا كان مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع
فإنه لا يمكن ان يكون مفروضاً في الواقع

محال واللازم هنا هو الاول (قوله وانصافه) أى اتصاف المتصف بالاشئ* بالممكن محالا الخ والاولى
ان يقول لما كان محالا جاز استلزامه لمحال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ (قوله فتأمل) وجهه
أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبد الحكيم
ولا يتصور للشيء علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق في الجواب منع التناقض مستنداً بان
الاتصاف بالاشئ* واللازم من حيث الذات بالاشئ* والممكن من حيث انه صورة حاصلة في العقل
فتغاير جهتها الايجاب والسلب (قوله بمعنى) أى اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة في
الجنان أو بمعنى النطق الظاهري الطبيعي وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة في قلب الانسان
فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكنه لم يحمله عليه لايهام الدور (قوله أجسام) الاوفق جسمان
لطيفان (قوله أعم من الانسان اه) أى أعم مطلقاً من الانسان ومن وجهه من الحيوان (قال بالعكس)
ولو كان الأعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان والاشئ*

مطلقا كالحيوان والانسان وتقيضها بالعكس كاللاحيوان واللا انسان او تفارق دائم
متصف باللا يمكن بل متصف بتقيضه لانا نقول اتصافه بالممكن لا يقدح اتصافه
بتقيضه أيضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه باللاشي يلزم اتصافه بالتقيض
في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبنى
على زعم الحكماء من كون الملك واجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك
منهما والا فعلى مذهب المتكلمين القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم
منهما

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المباينة الكلية كما في نقضي
ظواهرها لا تتناقض
نقضها المتضاد وان لم يكن

بينهما تصادق ولا تنفارق كليان

٢
 انيكله صومعيني راضي العليين كما بالسن
 انيكله راضي رايه ساه الان والاه
 انيكله راضي رايه ساه الان والاه
 انيكله راضي رايه ساه الان والاه

٢٥
عنه ما كان في الامم من السيفين
والسنة في السنة والامم في الامم
التي كانت في السنة والسنة في السنة
السنة في السنة والسنة في السنة

[illegible]

الانسان الحيوان الذي له عقل وروح
والانسان المخلوق من طين وطينة
والانسان المسمى بالحيوان الناطق
والانسان الذي له قلب وعقل

قال
المفتي

with CamScanner

المساواة مع امتناع التصادق والتفارق
الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من
الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا إشكال

المقيد فبما في ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) يتعرض لهما استطرادي
(قال إما متباينان) وبين تقيضهما عموم من وجه مطلقا فلا حاجة إلى اعتبار التباين الجزئي بينهما بقوله
الآتي والنسبة بين تقيضي كل قسم منها الخ إمامي على التقليل أو مخصوص بالنسب بحسب التحقق
فلا ينافي ما ذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجري بين السكلي والجزئي العموم والمخصوص المطلق
والمباينة مع الخ (قوله الجزئيين) وكذا بين السكلي والجزئي (قوله قلت) أقول كون المساواة بين
السكليين موقوفة على انقضاء السكلي من الجانبين لا يقتضي كون مطلق المساواة كذلك وقس عليه
لتباين ويؤيده ما قاله عبد الحكم من أن رجوع التباين السكلي في السكليين إلى سالتين كليتين
لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بينهما فلا حاجة إلى تعميم السكلية في المرجع من الحقيقة والحكمة
رفع نقض التقسيم المذكور بقوله فإن قلت الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجبة
والمسالمة في حكم السكلية لكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإما متساويان) النزاع بين من اعتبر
لمساواة بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبنى على اعتبار المغايرة بالاعتبار وعدمه (قال كما إذا أم)
لاولى كهذا الضاحك وهذا السكاتب المشار بهما إلى زيد *

الا أنها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجبات
 ككون الكلية أخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
 وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم
 صادقة اذلا وأبدا بخلاف تحقق مضمونها الا يرى أن قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع
 صادق في كل وقت مع أن تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض
 الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق

بمعنى عدم المطابقة (قال إلا أنها) بيان للفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بأن
 الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة (قال
 بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه أخرى فتن وكتب أيضا
 السككي من الجانبين أو من جانب واحد (قال وعدم تحققها) السككي أو الجزئي من الجانبين (قال
 ككون الكلية) موجبة أو سالبة وكتب أيضا وككون الموجبة الكلية مبالغة للسالبين وكون
 الموجبة الجزئية أخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهلة الجزئية متساويتين (قال أخص)
 مطلقا (قال من الجزئية) موجبة أو سالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم
 الجبرور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين) فانهما قد تتحدان مادة كقولنا كلما تحقق كل
 (قوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون
 بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كلي فلا يصح مثلا كلما كان آدم مثلا كلما كان الطوفان واقعا كان
 موسى منذراً لفرعون (قوله فتأمل) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق
 بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بأنه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين
 والتساوي المخالف لما قرره على أن القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة للواقع دائما
 لا متحققة فيه دائما وانه يستلزم تركيب المنصلة الكلية من كل مطلقتين عامتين صادقتين (قال الا أنها)
 أي بخلاف نسب المفردات فانها متغيرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لئلا يحتاج
 الى التكلف في دفع اعتبار الشيء في نفسه (قال ككون الكلية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من
 المنطقية والطبيعية (قال من الجزئية) أي الموافقة لها في الكيف وأما النسبة بينها وبين الجزئية المخالفة
 لها فيه فبيان كلية وقس عليه قوله والضرورية من الدائمة اذ الدائمة المخالفة لها كيف أخص من تقيضها
 التي هي الممكنة العامة وبين الشيء وأخص من تقيضه عناد كلي جمعي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

من المفردات والمجموعات
 فتعتبر فيها النسب في الشرطيات
 وعدم تحققها في الشرطيات
 فلو كان اعتبار النسب
 بين المفردات بالذات
 دون اعتبار النسب في القضايا
 لكان اعتبار النسب في القضايا
 ساروا اعتبار النسب في القضايا
 أي في المادة في الثانية دون
 الا في الأولى
 وانما يطابقه ان كان اعتبار النسب
 بين المفردات بالذات
 دون اعتبار النسب في القضايا
 لكان اعتبار النسب في القضايا
 ساروا اعتبار النسب في القضايا
 أي في المادة في الثانية دون
 الا في الأولى

المراد من المادة
 في المفردات والمجموعات
 في المفردات والمجموعات
 في المفردات والمجموعات
 في المفردات والمجموعات

واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا أو مركبين أو مختلفين نسباً أخرى بحسب تجويز العقل
بمجرد النظر الى ذاتهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عنهما

والعناديات وكون أحدهما محالاً في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد
من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة (١) (قوله وبين المختلفين الى آخره)
من عين أحدهما وتقيض الآخر (٢) (قوله بحسب تجويز العقل الى آخره) هذا غير
ما اعتبر في كلية كل كلي من قطع النظر عما سوى ذلك الكلي ولذا جوز العقل صدقه على
كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتناقضين كالانسان واللاانسان بل قطع النظر

(قوله والعناديات) كقولنا دائماً إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً ولا يتصور ذلك في الحقيقة ومادة
الخلو لا متباعد صدقهما على الحالين (قوله اللزوميات) كقولنا كلما كان زيد شجاراً كان جسماً (قوله

والعناديات) كقولنا في الحقيقة إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ولا مندوحة للحقيقة عن ذلك
وفي مائة الجمع إما أن يكون الخلف شجراً أو حجراً وفي مائة الخلو إما أن يكون الزخم لأحجاراً

أو لأشجاراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كلما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الأند
المذكور مختص في كل من طرفي غير العناديات بالمقدم وفيها أعم من كل من طرفيها فافهم (قوله فلا بد)

تفرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالاً إما بحسن اذا كان ذلك الاحد هو المقدم تأمل (قال أو مركبين)
تصورين أو تصديقين (قال نسباً أخرى) إما بحسب المصدق والحال أو بحسب المصدق والتحقق

وان كان بيانه مقصوداً على الاول (قال مع قطع النظر) تفسير (قوله هذا) أي تجويز العقل (قوله
كل كلي) أي حقيقي (قوله ولذا جوز العقل) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل قطع النظر)

بند قوله هذا غير ما اعتبر الخ المبينة بين التجويزين لاحتمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص
مطلقاً أو من وجه أو بحسب المفهوم فقط قال بل قطع النظر الخ قبل هذه انتقالية فلو تضمنها المصنف

(قوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض ففي كلامه اقامة المزموم مقام اللازم
(قال أو مركبين الخ) تامين أو ناقضين أو مختلفين (قوله هذا) أي قطع النظر المعتبر في تجويز العقل

هنا غير قطع النظر المعتبر في تجويز العقل المذكور في الحاشية المنوطة على قوله المسار في الواقع وهو
المعتبر في كون المفهوم كلياً فلا بد أن النسبة حيث منحصرة في المساواة عند المصنف فلا يجوز

التقسيم الى هذه الاقسام لئلا يلزم جعل التقسيم قسماً (هذا) ولو قال بدل قوله غير ما الخ غير ما اعتبر في
تجويز العقل في الحاشية المارة من قطع الخ اسكان أوضح (قوله على كل الخ) الاخصر الاولى على كل

المعتبر
تقسيم المفهوم
الاولى الى الحقيق
والفعل كذلك

كما اشار الى ان النسبة الاولى
الموجبة بتجويزها كلفها كقولنا
كلما كان زيد شجاراً كان
جسماً او كلما كان زيداً كان

في كل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس كما فى كل
 اخص من كلى آخر واما النسبة بين الكل الحقيقى والاضافى فبالعكس لان الكل
 الاضافى اخص مطلقا من الحقيقى

علقه

قد يطلق ما نعت البرية على ما
 حكم فيها بالتشابه الصدق
 وعلمه في الكذب والعلم
 المعنى الاضطرى قد يطلق على
 ما حكم فيها بالتشابه الصدق
 من قطع الصدق عن جازم الحكم
 لم يقرر له ولا نفي ولا ثباتا
 سواء كان اوله وقد يطلق
 على ما حكم فيها بالتشابه في
 الصدق اعلم من ان حكم فيها
 بعدم التشابه في الكذب
 لم يقرر له ولا نفي ولا ثباتا فلا
 شك في المعنى الاول بوجوده
 الحق بعدم التشابه في الكذب
 والتشابه في عدم الحكم
 به او بعدمه بينهما مباينة
 فحسب المعنويين وان كان بينهما
 عدم مطلق فحسب الحقيقين
 والثالث اعلم من الاول
 فهو ما تضمنه في الاول
 قوله الثالث اعلم من
 من الثالث وسأله ففتحا
 فالجواب انهما لهما بالعلم
 الا ان الثالث قد نفي
 هذا قوله ثم حكم فيها بالتشابه
 التشابه في الصدق فقط
 لا في الكذب فقط فالتشابه
 فهو المعنى الاول بطل
 تسلط الحكم عليه او فقه له
 بذلك الشرط فهو الثالث
 او قيد الحكم فهو الثالث
 منتصب

ويسميان كلياً وجزئياً إضافيين فكل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس كما فى كل
 اخص من كلى آخر واما النسبة بين الكل الحقيقى والاضافى فبالعكس لان الكل
 الاضافى اخص مطلقا من الحقيقى

﴿ فصل فى الذاتى والعرضى ﴾

الكلى المحمول على شئ آخر كلّى أو جزئى ان لم يكن خارجا عن ذاته

(قال إضافيين) النسبة فيهما من نسبة الشئ الى سبب صفته لأن كلية الانسان مثلا بهذا المعنى حصلت
 بالاضافة الى ما تحته من الاصناف والاشخاص وجزئيته بهذا المعنى حصلت بالاضافة الى ما فوقه من
 الاجناس والفصول البعيدة أو الاعراض العامة وأما النسبة في الجزئى والكلى الحقيقين فنسبة
 الشئ الى المنظور اليه لصفته لأن جزئية زيد وكلية الانسان بالمعنيين السابقين حصلت بالنظر الى
 حقيقتهما لا غير (قال بدون العكس) وأما بين الجزئى الحقيقى مع كل من السكليين فلمباينة وهو ظاهر
 وبين الجزئى الاضافى مع كل منهما فمقوم وخصوص من وجه مادة الاجتماع الانسان والحيوان والجسم
 ومادة اقتراق الجزئى عنهما الاشخاص ومادة اقتراق السكليين عنه المفهومات الشاملة للاشياء والكلى
 الحقيقى بخصوصه فقائضها (قال لان السكلى) الاولى أى فالكلى (قال من الحقيقى) حيث يصدق
 الحقيقى على السكليات الفرضية دون الاضافى (قال المحمول) أى حملا ايجابيا ولو جزئيا كما فى القسم

أحدا المتضايين فى تعريف الآخر . ويتكلف لدفعه * ثم إنه تعريف لفظى فلا يرد أنه فاسد لكونه تعريفا
 بالمرادف (قال ويسميان) فيه مساححة أو قوله اضافيين مبنى على التوزيع فى العطف الحكيمى (قال
 فكل جزئى الخ) لا ينتقض بذات الواجب تعالى لما مر من أن كل جزئى أخص مطلقاً من الكل
 الصادق عليه فهو أخص من مفهوم واجب الوجود . على أنه أخص من المفهومات الشاملة (قال كما فى الخ)
 أى لصفة هى اقتراق الثانى عن الاول فى الخ فالكاف بمعنى اللام * وأو قال ولا عكس لوجود الاضافى
 دونه فى كلى أخص من آخر لكان أوضح (قال لان السكلى الخ) أقام حرف التعليل مقام اداة التفسير
 تنبها على أن هذه الدعوى لا تحتاج الى دلائل (قال أخص مطلقاً) أى بدرجة إن قيد تفسيره بالاعم
 من شئ بالامكان وبدرجتين إن قيد بالفعل (قال المحمول الخ) الحمل فى الذاتيات الاتحاد وفى العرضيات
 الاتصاف على ما فى شرح التجريد فلا حاجة الى تقييد الحمل بالايجاب * ويمكن القول بأنه تركه
 لان المتبادر من الحمل الايجابى اذ المحمول سلبا مابين ليس بذاتى ولا عرضى * ثم ان فى التوصيف
 بالمحمول ايماء الى أن المنقسم الى الذاتى بالمعنى الاعم والعرضى ما يحمل فى نفس الامر (هذا) وأن المراد

(٧٠)
 في الحقيقة فذا في له سواء كان غير حقيقة كالحيوان الناطق الانسان او جزأها المساوي لها
 مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والثاني

فذا في له سواء كان غير حقيقة كالحيوان الناطق الانسان او جزأها المساوي لها
 مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والثاني

فذا في له سواء كان غير حقيقة كالحيوان الناطق الانسان او جزأها المساوي لها
 مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والثاني

فذا في له سواء كان غير حقيقة كالحيوان الناطق الانسان او جزأها المساوي لها
 مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والثاني

في الحقيقة فذا في له سواء كان غير حقيقة كالحيوان الناطق الانسان او جزأها المساوي لها
 مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والثاني

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص
بينها كالحیوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق أيضا وكلناطق
حيث اشتركت في الحيوان أيضا والا فاشترك تام كالانسان بالنسبة الى افراد

عارض لكل شيء واجبا كان أو ممكنا أو ممتعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء
فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل

اذ لا فائدة في ذكره مع أنه لا يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شيء)
بل لنفسه أيضا (قوله فتأمل) كأنه اشارة الى ما قاله عبد الحكيم انه يميز الماهية عن تقييده اللاشئ وان
كان ذلك التقييد فردا له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك تام ومشترك ناقص لانها ان الخ
(قال ان اشتركت) لو قال ثم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكفي ثم المراد بالجزئيات كلها
ان كان الذاتي الآخر اعم وبعضها ان كان اخص (قال في ذاتي آخر) اخص كما في المثال الاول أو اعم
كما في المثال الثاني * وكتب أيضا لتلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كما في المثال الاول أو عرضا عاما له كما في المثال الثاني (قال والا) بان لم
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر أصلا كالجوهر بالنسبة الى مجموع أفراده أو اشتركت في ذاتي آخر
داخل في الاول كالجسم بالنسبة الى مجموع أفراده وكلانسان

ان الاولى تركه اذ لا فائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضواهر المستترة
والمستترة والتقصايا والاقضية بان المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مرادفه أو
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلا الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله
لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقية أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة
للذاتي الاول ان كان اخص وعرض عام له ان كان اعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو
مشترك الخ) التعريف الضمني له لفظي أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعرف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق
بينها به بحسب المعنى الاصلي فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاول ترك قوله بينها (قال والا الخ)
النق متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيحصل قسمان (قال فاشترك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه
مشترك تام دائما كالأجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل
فمشترك ناقص دائما قريبا أو بعيدا كالأجناس بالنسبة الى افراد ذاتي اخص منها (قال الى افراده)
أي أو فردين منه

أن ذاتي الماهية الخفيفة وعرضها ما لم يكن خارجا عنها أو كان خارجا عنها في الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما * وأما ذاتي الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجته عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما *

﴿ فصل في الكليات الخمس ﴾

القابل (قال ان ذاتي) الإضافة بالنسبة الى قسم من الذاتى أعني ما كان عين الماهية بمانية وبالنسبة الى
غيره لامية (قال الماهية) الجنسية أو النوعية (قال الحقيقية) كان المراد من الماهية الحقيقية ماهية
محصورة بنفسها اندرجت تحت مقولة من المقولات العشرة ومن الاعتبارية ما لم تستكن ذلك بان اتزعم
العقل من تلك الموجودات واتصف بها الشيء لغة أو اصطلاحاً أو اتزعم من عند نفسه فمدخل في
الاعتبارية الوجوب والامكان والقديم والحديث ومفهوم المشتقات فانه من الماهية الاعتبارية صرح به
في شرح المواقف ومصطلحات النعاج والمناطقة مثلاً والإنسان ذو رأسين وناب الفول ولا يشك
بلا منناع فانه منتزع من الباري تعالى فتأمل (قال في الواقع) لاعتبار المدخول (قال من غير مدخل)
تفسير في الواقع (قال ولذا عسر) فيلزم عسر التميز بين حدها ورسمها الحقيقيين أيضاً (قل بمجرد عدم)
كلام السيد قدس سره صريح في أن ما دخل في الماهية الاعتبارية أما جنس أو فصل قريب (قل
الموضوع له) اللغوى أو العرفى (قال بينهما) أى بين حدها ورسمها الاسمين (قال في استكليات الجنس)
أى في تقسيم الذاتى والعرضى اليها وتعرف فيها وكتب أيضاً أى طوائف قال الإمام أبو حيان ذلك بمص
بالميزان طرد التاء المؤنث وعدمها المذكر واجاز العكس ومنه سناً من الشوال وكتب أيضاً كانه نزل

(قال الحقيقة) وهي ماهية اندرجت تحت إحدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلي (قال مالم يكن) نشر على وفق اللف (قال الماهية) هي ما يمتزعا العقل من أمور موجودة في الخارج كالجواب والامتناع والامكان وصائر الأمور الاصطلاحية أو يمتزعا من عند نفسه كائنات ذى رأسين صرح به عليه الحكيم البسيط والمراد بالأمور الموجودة أفراد الماهية في نفس الأمر لا الموجودة بوجود أصلي * وقيل ان الامتناع منتزع من الباري تعالى وفيه أن انتزاعه منه ليس أولى من انتزاعه من أفراد الممكن فتدبر (قال بمجرد) قضيت ان ذاتي المساهية الاعتبارية يكون نوعاً وجنساً وفصلاً وهذا انما يتم اذا حلت تلك الماهية على ما يعم الحقيقة الشخصية وغيرها * وجعل اضافة الذاتي الى الماهية بالنسبة الى الاول بيانية والى الاخيرين لامية تعنف ويمكن أن يراد الدخول من عدم الخرج فيكون الذاتي بالمعنى الاخص وقس عليه قوله المالم يكن خارجاً (قال الموضوع له) متنازع فيه كقوله المالم يكن في الواقع (قال ولذا سهل) انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أو الواضع

Scanned with CamScanner

جميع هذه
الاشياء
التي هي
موجودة
في
الكون
هي
موجودة
في
الزمان
والمكان
وغيرها
من
الاشياء
التي
هي
موجودة
في
الكون
هي
موجودة
في
الزمان
والمكان
وغيرها

قد سبق أن الكلي إما ذاتي وإما عرضي فالذاتي أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عين المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقي كالإنسان والشمس ويعرف

بمعنى واحد وهو الذي ذكره في المتن

(١) (قوله ان كان عين الحقيقة الخ) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة اوجزاها بما لا حاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على أن كل نوع حقيقي عين حقيقة ماحتة من الجزئيات . وكل جنس هو جزء اعم . وكل فصل

المذكور الاعاقل في اطلاق اسم العدد كما في الجمع بالالف والتاء منزلة الاناث (قال عين الحقيقة) احتراز عن الحقيقة الجنسية (قال بحيث الخ) احتراز عن الحد (قال بما هو) أي بما فيها هو * وكتب بضم الألف الأولى ترك هو (قوله عين الحقيقة) يعني أن كون الذاتي عين الحقيقة أو جزؤها قد علم في صدر الفصل السابق فلا حاجة الى التعرض له بخلاف كونه متلبساً بالحيثيات المذكورة فيحتاج الى التعرض له إلا أنه لما لم يعلم هناك أن العين وكذا الجزء ماذا فهما عليه هنا مع التعرض لتلك الحيثيات المذكورة (قال ويعرف) لم يقل ويرسم أي رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره مصطلح الأول * وكتب أيضاً اعترض على هذا التعريف وتعريف الجنس باستلزامهما الدور فانه ما يعرف أن نوع زيد وجنسه ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه أو عنه وعن هذا القوم بما فالمعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الأولى فلو عرف النوع والجنس بالمقول في جواب ما هو ثم الدور * وأجاب عنه عبد الحكيم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلي تعلم الماهية المختصة أو المشتركة * وأقول على تقدير تسليم التوقف لافساد في نفس التعريف أيضاً لأن كلا من المعرفتين السابقتين تصديق كما لا يخفى فإذا عرفنا ما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول

لأن تعريفه بان هو الذي
يقول المصنف به لا ينافي
عين الحقيقة نوع الخ
يحتاج الى تعريفه
الجنس والمصطلح على
الشيء والمصطلح على
الشيء هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

(قال عين الحقيقة) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد التام أن قيل باطلاق الذاتي عليه وبيان للواقع ان لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) لو قال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد عنها اسكان أخصر وكفى اذ المقصود بالحيثية اخراج الحد التام وهو لا يقال على الجزئيات في جواب ما هو * الا أن يقال أراد بيانها بنحو يخرج الجنس ان لم يعتبر اخراجه بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الاوافق بالمتن على أن كل ما هو عين حقيقة ما تحته من الجزئيات فهو نوع حقيقي * الا انه نبه على أن المعارف حمل المعارف بالكسر على المعارف (قال ويعرف الخ) تنبيه على ان المصنف لم يجزم بكون تعريف السكليات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

والاضافة الى ما سبق
وقوله بل لا بد من ان يكون
للمفهوم صفة جوهرية
في نفس الانسان وان لا يكون
للاشياء بل لا يكون قيدا
لشراذمه وان لا يكون قيدا

(واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة في مفهوم الملون
فان نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق
والاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من افراد الانسان مع
عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام
للحيوان والانسان وجنس للاسود والابيض وفصل للكثيف ونوع للسكيف. وكانه أشار بقوله كما قالوا الى انه
ليس نوعاً حقيقياً للسكيف بل نوعاً اضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في اقسام الذاتيات)
اي في اقسام الانواع الثلاثة للذاتي أعني النوع والجنس والفصل

ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي
شيء هو فتأمل فيه

تركناه رعاية للمذهبيين على انه لو تعرض 'سكونه مقولا في جواب أي شيء لم يتناول المفاهيم الشاملة
للأشياء (قال الكليات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من السكلي الطبيعي (قال كالمشي) وكلحس
فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق
والاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من افراد الانسان مع
عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام
للحيوان والانسان وجنس للاسود والابيض وفصل للكثيف ونوع للسكيف. وكانه أشار بقوله كما قالوا الى انه
ليس نوعاً حقيقياً للسكيف بل نوعاً اضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في اقسام الذاتيات)
اي في اقسام الانواع الثلاثة للذاتي أعني النوع والجنس والفصل

والجنس في الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفاق وبالاخيرين عند الأخراء * بيق أن الأولي أن يقول
بدل قوله بالأعم بالعرض العام ليدل على أن الأخراء بمنعونه كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا
الخ) * قد يقال مقتضى ما يأتي في القول الشارح حيث الحق الجواز إذا اختار عنده مذهب المنقذين
لا الأخراء ومقتضى هذا هو التسوية بينهما وأمل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أي وكونه مقولا * ولو قل
بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها في جواب أي شيء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وأنه إذا كان
السكلي غير النوع لا بد من تتصادق نوعين فيه لأن كل كلي نوع بالقياس الى حصصه وإذا كان نوعاً
حقيقاً غير اضافي لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال الكليات) ما فوق الواحد (قال وكما قالوا الخ)
فيه مساهمة والاولى وكاملون لتصادق الكليات الخمس فيه كما قالوا * وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته
على ما قالوا من أنه نوع للسكيف اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقي فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار
الخصص (قال في اقسام الذاتيات الخ) أي أنواع الذاتيات فالجمعية باعتبار الانواع والاشخاص والا لتسد
التعميم والمراد الذاتي بالمعنى الأعم *

فان نوع من المفهوم المشترك
المشترك من الكليات الخمسة
التي هي بالقياس الى استعمالها
النفسية في الاستدلال
نوع واحد

طه
هذا هو المقصود من قوله
فان نوع من المفهوم المشترك
المشترك من الكليات الخمسة
التي هي بالقياس الى استعمالها
النفسية في الاستدلال
نوع واحد

النوع إما بسيط لأجزء له كاتواع المجرّدات • أو مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا الأجناس والفصول • فلما هيأت بسيطة ومركبة • ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيقي كما تقدم والكلّي الأخص منه يسمى صنفا كالرومي والزنجي • وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هما كما مر

(قال النوع) الحقيقي (قال لأجزء له) المراد بالأجزاء المنفي الجنس المحمول الذي قيل أن انتهاء الأجزاء المحمول الذي مستلزم لانتهاء الأجزاء المتبادري الخارج جي (قال كاتواع المجرّدات) بناء على أن الجوهر عرض عام لها (قال من الجنس) إشارة إلى بطلان التركيب من أمرين متساويين فمعاذاً (قال فلما هيأت) كأن المراد فلما هيأت هنا ما به الشيء هو لا ما يكون جواباً عن السؤال عما هو حتى يشمل الفصول تأمل

(قال ثم النوع) كما قد يقال أن هذا ليس تقسماً لشي من الأنواع الثلاثة للذاتي ولا لشي آخر بل هو بيان معنى النوع فذكره في هذا الفصل استطراداً (قال الأخص منه) كاست بلا أكثر منهم حصص • ثم لا بد من زيادة المشتغل على مفهومه والأف بقل أحد إن الكاتب والضاحك بالفعل صنف من الإنسان (قال وقد يطلق) بالاشتراك اللفظي (قال على ذاتي) لم يقل كل ولا لدخل الصنف في تعريف النوع الإضافي حيث يقال في جواب ما الرومي والزنجي أنهما حيوان ولم يقل أيضاً ماهية لثلاث يكون قوله في جواب ما مستدركاً وبياناً للواقع (قال وعلى غيره) احتراز عن الجنس العالي والأنواع البسيطة والجنس المفرد

(قال ماها) احتراز عن الفصل البسيط وأما المركب فداخل فينتقض به التعريف قد مر إشارة إلى ما مر (قال لا جزء له إلا الخ) نية به على أن المراد بالبسيط هو الحقيقي لا الإضافي أعني المركب من الأجزاء المتشابهة (قال كاتواع المجرّدات) فيه إشعار بأن الجوهر عرض عام لها وهو مناف لما سبق في بحث ما هو لا شعاره بأنه جنس عال ولما سبق أن لكونه نصاً في ذلك • إلا أن يحمل كل على مذهب (قال ثم النوع الخ) تقسيم اعتباري للنوع إلى الحقيقي والإضافي فلا ينافيه تصادقها • ولم يقل أيضاً النوع إما حقيقي للثقتن وللإشارة إلى مغايرة التسميتين لأن الأول حقيقي (قال الأخص منه الخ) لم يقل المشتغل عليه إشارة إلى أن في عد نحو الرومي من الصنف دون الضاحك بالفعل تحكماً • واعتبار الإنسان في الأول دون الثاني لا ينفع لدفعه لأنه اعتبر لتحصيل الكلّي الأخص لكون الأبيض الذي هو جزؤه أعم من وجه واعتباره في الثاني لذلك غير محتاج إليه فتأمل (قال على ذاتي) لو قال كلّي لاحتاج إلى اعتبار قيد كونه مقولاً في جواب ماها لاخراج الصنف لا الأولية لأنها وإن استلزمت المانعية لكانت تبطل الجامعة لاخراج النوع السافل بالنسبة إلى الجنس العالي • ولو قال ماهية لم يحتاج إلى قيد إن كانت بمعنى ما به يحجب عن السؤال بما هو ويكون قوله في جواب ماها مستدركاً (قال في جواب ماها)

من الأجزاء له كاتواع المجرّدات • أو مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا الأجناس والفصول • فلما هيأت بسيطة ومركبة • ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيقي كما تقدم والكلّي الأخص منه يسمى صنفا كالرومي والزنجي • وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هما كما مر

أمر إلى الأخص صاكنه
سكنات النوع الحقيقي
بسي صنفان نوعي متشكك
بلا صنف بل متشكك
فهم فليس لا سم التحصيل
هنا أن أن ستمتد
فليس لا سم التحصيل
يرد لا لاعتراضه بل لاعتراضه
والله المستعان

أما ما مر في الجنس المفرد
فإن الجنس المفرد لا يكون
مجرداً وهو لا ينفصل
أدنى لا ينفصل ولا كان
الشرط في الجنس المفرد
مجرداً

الشرط في الجنس المفرد
فإن الجنس المفرد لا يكون
مجرداً وهو لا ينفصل
أدنى لا ينفصل ولا كان
الشرط في الجنس المفرد
مجرداً

الشرط في الجنس المفرد
فإن الجنس المفرد لا يكون
مجرداً وهو لا ينفصل
أدنى لا ينفصل ولا كان
الشرط في الجنس المفرد
مجرداً

السافل بدون العكس وكل مقسم للسافل مسمى للعالي بدون العكس ثم الانواع ترتيب (١)
 زولا من النوع العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع وما

(١١) (وله ثم الأنواع تدرج الخ) أعلم أنهم وضعوا للتفصيل

(قال لسافل) أي لكل سافل نوعاً أو جنساً * . كتب أيضاً بالواسطة (قال بدون العكس) اللغوي
(قال وكل مقسم) أي بلا واسطة أو بالواسطة كالناطق والحساس المقسمين للجسم النامي الأول
بالواسطة والثاني بلا واسطة * وكتب أيضاً من التقسيم بمعنى تحصيل القسم لا بمعنى ضم القيود. إلا أن
يرد فاقسم ماله دخل في التقسيم (قال للسافل) أي لكل سافل (قال مقسم العالي) أي بالواسطة (قال
بدون عكس) اللغوي (قال الأنواع) الإضافية * وكتب أيضاً كأن اللام لا ستفراق طائفة طائفة
من الإبريق الإضافية المترتبة وجماعة جماعة منها بمجموعة المقام فالمعنى أن كل جماعة جماعة منها تترتب
ولا تقتصر المفرد خارج ونحو الفائدة قوله نزولاً. لا لا ستفراق فرد فرد منها حتى يكون المعنى أن كل
فرد فرد منها تترتب الخ فإنه باطل لاقتضاء الترتيب أموراً متعددة ولا بمعنى الكل المجموعي حتى يكون
معنى مجموع الأنواع مترتبة لعدم كون القضية حينئذ كلية شاملة لجميع الجماعات كالجماعة المندرجة تحت
جوهر والمندرجة تحت الكيف إلى غير ذلك (قال تترتب) بأن يقال الجسم نوع الجوهر والجسم النامي
نوع نوعه والحيوان نوع نوعه والإنسان نوع نوع نوعه * وكتب أيضاً المراد بالترتيب أن يكون
لتفاوت جزء من التختاني. ولعدم صحة ذلك في الفصول لم يتعرض للترتيب فيها معترضه للترتيب في الأنواع
والاجناس (قال ويسى) التسمية باعتبار الأغلب أو اللام مبطل للجمعية فيشمل نوعاً سافلاً تحت
نوع أعلى كعقل العاشر تحت العقل. أو الكلام في أنواع مترتبة فوق اثنين وأما النوعان المتربان فتركا البيا

فيستنتج التعريف * ويمكن الجواب بان المراد بما ماهية ليس هو جزءاً منها (قال بدون العكس) بالمعنى
النفوى الاعم من الاصطلاحى . أو المراد من العكس هو السكلى بطريق ذكر المطلق وإرادة التقييد فلا
يرد أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهى صحيحة هنا هذا * ثم المراد من السافل والعالى
الفوقانى والنحتانى فيشمل المتوسط حسناً أو نوعاً (قال وكل مقسم) الأحسن الاخصر والمقسم بالعكس *
ثم ان المقسم للنوع الحقيقى والمقوم للجنس العالى غير مقولين كما نبه عليه بقوله المار من الاجناس
وبقوله كان جزءاً (قال ثم الانواع) أى جنس النوع الاضافى يقبل الترتيب التزولى باعتبار بعض
جزئياته الاضافية كالطائفة المتدرجة تحت الجوهر ونحوه * ثم مدار الترتيب على كون الفوقانى جزءاً للنحتانى
ولذا لم يحكم بحكمه بجزئياته فى الفصول (قال من النوع) أى من النوع الاضافى العالى كالجسم الى النوع الحقيقى

بينهما أنواع متوسطة

والتوضيح كليات مرتبة صعوداً وتزولاً وهي الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق
ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحساس
والمتحرك بالارادة مع تساويهما لتردد في أن فصله القريب أهو الحساس أو المتحرك
ثم الجسم النامي وضعوه مرتباً لعدم وجدانهم في كلام العرب مفرداً موضوعاً لمجموع
الجسم النامي ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق
ثم الجوهر المرسوم ماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولم يحدوه لانه جس
عالم ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده تماماً ولا ناقصاً ولا رسمه تماماً لتوقف الكل
للقلة ويؤيده اقتضاء النزول مائة وما فيه وما اليه * وقس عليه قوله جنس الاجناس (قال وما بينهما)
أي أن كان (قال أنواعاً) جنس (قوله كليات) طبيعية (قوله أن فصله) أي أقرب العوارض اليه
حتى لا ينافي ما مر في الحاشية من الجزم بأن الحس أقرب العوارض الى الحيوان لا ذاتي له (قوله
ماهية) بمعنى ماهية الشيء هو هو لا بمعنى ماهية يحجب عن السؤال بما هو حتى لا يخرج الاشخاص والفصول
الجوهرية من التعريف * ثم انه لا بد من تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى . أو من القول بان

عن
من ذلك
بالم
الشيء
فإنه
فإنه

أخذ
من
من
المتغير
لا
ص
المتغير
في
المرتبة
يسند
المتغير
وما
أشياء

السافل كالانسان في كلامه احتباك (قال أنواع) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس (قوله
والتوضيح الخ) أي لتوضيح الجنس والنوع المنطقي أجناساً وأنواعاً طبيعية مرتبة (قوله ثم الحيوان)
العطف مقدم على الربط والالم يصح الحمل * وفي جوازها في العطف بنم تأمل (قوله المتحرك بالارادة) أي
بالقوة فلا يرد أن هذا ينافي ما مر من عد الماشي خاصة للحيوان لان معنى الماشي المتحرك بالارادة * وقد
يدفع بأن المرادف للمشي الحركة بمعنى الانتقال والتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أي
ولا يتصور فصلان في مرتبة لماهية واحدة (قوله في أن فصله الخ) أي ما يقوم مقام فصله لكونه أقرب
العوارض فلا ينافي القول بأنهما من العوارض (قوله مرتباً) إشارة الى أنه من إقامة الحد مقام الحدود
لعدم العلم بداله الاجمالي (قوله المرسوم الخ) رسماً ناقصاً (قوله ولم يحدوه الخ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه
رسماً تماماً لتلا تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجاً عنه
خلاف الظاهر (قوله جنس آخر) الأولى ترك آخر * وهنا مقدمة هي أن مالا جنس فوقه لا فصل له طويت
لوضوحها فلا يرد أن في التفريع نظراً لعدم توقف الحد الناقص على الجنس لما سيأتي من أن تعريف

أنه
أو
شأن
خمس
ج
فإنه
هذا
يتبين
هذا

على جنس فوق الجوهر * وانما يمكن الرسم الناقص كما ينبغي الإشارة اليه * وانما
 اعتبار النزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار
 لخصوص و الجنسية باعتبار العموم . حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص
 منه * ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه * فالترتيب في الانواع لا يكون
 الا بطريق النزول * وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود * وعبرة الصعود
 والنزول مبنية على أن ما تحت الشيء لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه
 وحتى مشعر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزائد عليه تعالى (قوله لخصوص) وكونه محمولا
 عليه وعلى غير جنس (قوله العموم) وكونه محمولا على ماهية مع غيرها (قوله النزول) أى لخصوص
 التدرجى (قوله الصعود) أى العموم التدرجى (قوله مبنية) أى موقع العموم والخصوص المذكورين
 مبنية على وجه الشبه بين الصعود والعموم هو الشمول وبين النزول والخصوص هو عدم الشمول
 فستعبر لأول من كل للشأن منه (قوله ما تحت) نشر مكموس (قوله بخلاف ما فوقه) فانه شامل له
 الاسرار بن حد ناقص (قوله لان النوعية الخ) أى فلا يرد أنه إن أريد الترتيب من العلة الى المعلول
 لم أن يعتبر النزول قط في الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة الكل دون العكس * أو بالعكس
 لا يعتبر الصعود فيهما * أو الاعم لم يكونا على طريقة واحدة * وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول
 شرافة لاعتدالكم ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لكونها يكون النوع محمولا عليه
 وعلى غيره الجنس معلولة لما فوقه والجنسية باعتبار ما تحتها لتوقفها على الكثرة المختلفة الحقائق (قوله
 الانشائية) مشعر بمتنازع الترتيب في الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيقى تمام الماهية المختصة فلو كان
 فوق آخر لكان جنسا وجزأها (قوله المفهوم) الاول مفهوم أخص وكذا فيما يأتى (قوله لا يكون الخ)
 ليكون الانتقال من الأدنى فى وصفى النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما (قوله مبنية على أن ما تحت) أى
 مبنية على استمارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما فى الشمول وعدمه لان ما الخ والإفلا بوصف شئ من
 الانواع والاجناس بهما حقيقة (قوله فى الأغلب الخ) لا يظلم فائدة التقييد به * نعم لو حمل المانحة على
 العرفى والشمول على الاحاطة الماقصة لظهرت فائدته لكونه خلاف المنبأ * وأما القول بأنه احتراز
 عن مادة الأعم والاخص من وجه فيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو ما فوق حيث

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا ايضا لانه لو تركب فلما ان يتركب من
امرئ متساويين وهو باطل . وإما من جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المارّ عقب تعريف النوع والإفان
كان جزءاً أعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعده مع أن ما ذكره هنا في الحاشية
من وجوب بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الأبعاد أيضاً كما لا يخفى ^{عنه} قال عبيد الحكيم
ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة
أو تسكر الذاتى لان الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً وجمسه مشتركاً بين الماهية ونوع مباين لها ولذلك
تماماً أو بعضاً فيلزم الأول ان كان كل جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن
انتهى أقول بحتم أن يكون اللازم للتركيب كون فصلين يعيدين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس
الفصل خارج عن جنسها كما اذا فرض الماشى جنس الناطق وتامم المشترك بينهما وبين الصاهل مع
خروجه عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكه بين الانسان والفرس ان يكون جنساً لها أو بعضاً
منه لجوار كونه خارجاً خاصة له فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس
داخل والماشى الخارج فصلين يعيدين للانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لا يكون الحيوان تمام
مشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالى والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة

جزأه وتقسيمه في صدر الفصل - فان الاول يدل على وجود الفصل المركب * والثاني يدل على انه مقسم اليهما كما هو ظاهر * ونقل عن عبدالحكيم انه استدل على بساطة الفصل مطلقا بانه لو تركب من اجنس والفصل لزم إما أن يكون الماهية جنسان في مرتبة أو تكرار الذائق لان الفصل حينئذ يكون نوعا محصلا وحده مشترك بين الماهية ونوع مبين لها ولذلك الفصل تاماً أو بعضاً فيلزم الاول ان كان كل من جنس الماهية وجنس الفصل خارجا عن الآخر والثاني ان لم يكن انتهى وأقول لم يقل أو فصلان بعيدان في مرتبة لعدم احتماله لان ذلك المشترك الذي هو جنس الفصل لا بد أن يكون ذاتيا للماهية النوعية التي اعتبر الفصل له امثالا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلاً واحتماله مبني على كونه خاصة الجنس وخاصة الغير المختصة بنوع منه عرض عام للذائق الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التتابع (قوله فاما أن يتركب الخ) لا يخفى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول أيضاً ولو استدل بان الفصل السافل لو تركب لسكان نوعا محصلا وكان فصله مميزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل

[illegible]

فصل في أقسام العرضيات

كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية في أحد وجوديهما الخارجيين
والذهني أو في كليهما فهو عرض لازم لها. ويسمى الأول لازم الوجود الخارجى كالخارج
لنار. والثاني لازم الوجود الذهني

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أى ومن غيره (قوله مع أن العقول) إشارة الى المقدمة الرابعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان
بالساطة البساطة الخارجية. وسليمها مع منع الرابعة ان أريد بها الذهنية لان التركيب الذهني لا يستلزم
تركيب الخارجى بان يقال لانسان انها من البساطات الذهنية بل هى من المركبات الذهنية والبساطات
الخارجية (قال العرضيات) كأن الجمع لمشكاة قوله المار في أقسام الذاتيات (قل انفكاكه) انفكاكه
الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الأول بدون الثانى فلا يشمل التعريف المستفاد عنه شيئا من
افراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية المتزومة فلا بد من القول بما بين المعنى على
القلب أى امتنع انفكاكه الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قل عن الماهية
نوعية أو جنسية) (قل فى أحد) فى هنا وفى الآتى للاختصار المدخول

(قوله مع أن العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بساطات خارجية لذهنية على أن القول بكونها
حقيقة الفصل القريب جرهما اسكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض فلا يلزم وجود شيء بدون
الحقيقة. وكان فى كلامه السابق إشارة الى هذا حيث فرغ من عدم جواز كون جنس الفصل عرف
كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون جوهر
عرضاً عاماً له. والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضى والمراد بجمع فوق
الواحد وإيثاره على التثنية لمشكاة قوله المار في أقسام الذاتيات (قال إن امتنع انفكاكه) أى لا يجوز
أن يفارقتها وإن وجد فى غيرها قاله عبد الحكيم فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود
الأول بدون الثانى فلا يشمل التعريف الضمنى للأزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة
الى حمل المعنى على القلب أو حمل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قل له) الأولى تركه فلا
يتوهم الدور لكون التعريف الضمنى للأزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة
الموجود الخارجى فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخارج الخ تنافياً لأن هذا يدل على أن المتزوم للوجود

تمت
بشأن تركيب الطبيعة الخارجى
فلا بد من لفظة تركيب الخارجى
وهو صريح على أن التركيب الخارجى
غير

كالكلية للعنفاء (١) والثالث لازم الماهية كالروح الاربعية والا فممن مشارق سواء فارق

(١) (قوله كالكلية للعنفاء) لم يقل الانسان كالحيران وغيرهما من الماهيات الموصولة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتشارك عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنفاء وغيرها من الماهيات

(قال كالكلية للعنفاء) كون الكل وأنواعه من هذا القسم معنى على ما مر من كونها من الواحق الصور الذهنية كالجزئي فداته تعالى بناء على امتناع تعقله كما لا يكون كلياً لا يكون جزئياً وأما على القول بكونها من عوارض الماهية وتفسير الكل والجزئي بما كان بحيث اوحصل في العقل لجوز اتحاده مع كثيرين أو لم يجوز فمن القسم الأخير ولا يتوقف التفسير المذكور على الحصول بالفعل ولا على الحصول بالامكان كما في ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذي اختاره السيد قدس سره وارتضاه عبد الحكيم (قوله من الماهيات) أي التي يتعلق الاحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) احساساً ظاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتمثيلهم اللازم الذهني بالكلية للانسان والحيوان غير صحيح وفيه أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان كما اعترف به بقوله جزئية أمر جزئي لا ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو والملزوم هو الثاني لا الأول والمفارق عنه الكلية هو الأول لا الثاني فتمثيلهم صحيح لا غير عليه * ان قيل إن الماهية بهذا المعنى متحقق في ذلك الامر الجزئي قلنا لو سلم

فلا نسلم عدم اتصافها بالكلية (قوله بخلاف العنفاء) حاصله ان الكلية من الاعراض المفارقة بالنسبة الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات المعدومة * لكن لقائل ان يقول ان العنفاء يمكن وجود افرادها والاحساس بها فالكلية لها عرض مفارق كالمالح للبحر *
 اشارة الى ان فتقها غير
تقليد في ما مر عن المصنف

وذاك على أنه النار وقس عليه الآتي (قال كالكلية للعنفاء) الاولى كالكلية اشريك الباري ليكون الملزوم ممتنع الفرد في الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أي بمعنى وجود افرادها فلا ينافي هذا ما سبق من أن الحق ان وجودها عبارة عن وجود افرادها ولا يرد انه لو كانت موجودة في الخارج يكون الكل لازم الماهية لا لازم الوجود الذهني (قوله لانها قد ترسم) أي قد يتوهم ارتسامها في الازهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتتوهم مفارقة الكلية عنها فكل من المفارقة والارتسام توهمي فلا يرد أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان أمر جزئي والكلام في الماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال عما هو (قوله عند الاحساس) متعلق بقدر بيان لوقت الارتسام جزئية لا بقوله ترسم وإلا لانجه ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عند الاحساس بها وليس كذلك * ويمكن الجواب

وهي ايضا اما خاصة النوع (١) كما تقدم *

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب . فالتعال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افرادة * اللهم الا ان يراد بالضحك بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل (١) (قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوي . وكذا خاصة

(قوله المساوي للانسان) قد يقال يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يمرضه التعجب ومعلوله وما ذكره مجرد دعوى (قال وهي أيضاً) أى الخاصة شاملة أولاً (قال كما تقدم) أى من المثاليين (قوله فيه) أى في هذا القسم (قوله خاصة) أى بعضها وإلا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة لنفسه . وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل البعيد (قوله خاصة للنوع) أى بواسطة ما هو خاصة بالذات كالضاحك الخاصة بواسطة المتعجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوي) أو بواسطة ما هو بواسطة

أو غير شامل كالضاحك بالفعل والمأشئ كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان شمر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) اشارة الى صفى الشكل الثانى المطوية كبراهها * تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة للغير الشاملة للانسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص (قوله مساو له الخ) فى جعل الضحك مساوياً له مسخرة لأن المتعبر فى المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوى له حقيقة هو الضاحك (قوله هو الكاتب) الحصر اضافى والاصناف خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال فى منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يمرضه التعجب * وما ذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق ومجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم لو اعتبرت بحسب المهور لانتج على انه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر (قال إما خاصة) تقسيم اعتبارى لاجتماع القسمين فى نحو الضاحك (قوله ويندرج فيه) ان أراد اندراج جميع افراد خاصة الفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقض بالنوع الذى هو خاصة بالذات للفصل وجعله مندرجاً فى خاصة الجنس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بواسطة ايندرج

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتعيز للجسم * وخاصة الجنس عرض عام للذاتي
الاخص منه * وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى *

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) اداة الانفصال هنا لمنع الخلول الجمع لاجتماعهما في الخاصة
الغير الشاملة للجنس (قال كالمتنفس) أي المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبري كما مر والمتعيز شاملة
الا أن التمثيل به على مذهب الحكم والافه عرض عام للجسم لشموله للجواهر الفردة أيضا (قال وإما
وخاصة الجنس) أي الشاملة والأقلا لسان والناطق والضاحك مثلا كل منها خاصة بالحيوان مع أنه ليس
بعرض عام لما ذكره. وكذا الحساس خاصة لما فوقه من الاجناس والفصول مع أنه ذاتي لما تحته من
الانواع وان كان عرضاً عاماً لفصولها القريب فحكم الحساس مثلا بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك
البيان بالمقايسة * وكتب أيضا أي كل خاصة كل جنس عرض عام لكل ذاتي اخص وكذا الكلام
في الاتيين (قال للذاتي الاخص) جنساً أو نوعاً أو فصلاً (قال وخاصة الذاتي) شاملة أو غير شاملة

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للانسان بواسطة المتعجب وكذا ماهو
بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا تقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخل في المقسم
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والجواب
بتحرير الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلى بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه انه حينئذ
لاوجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة في خاصة النوع حينئذ (قال وإما خاصة) انفصال خلوي لاجمعي لأن
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لايجري في نحو المتنفس
للحيوان (قال والمتعيز للجسم) الحيز أعم من المكان عند المتكلمين لشموله لجواهر الفرد دون المكان
ومساوله عند بعض الحكماء فان أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الحوى فالمتعيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للثلاث الاطلس أو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة
ويؤيد الاخير اشتمال الكلام حينئذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أي خاصة الغير المختصة
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الانسان والناطق والضاحك
خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون
حكم نحو المتنفس الذي ليس شاملاً للحيوانات لاختصاصه بالبري متروكاً (قال للذاتي) الاولى لذاتي
اخص منه

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم * وخاصة الجنس عرض عام للذاتي
الاخص منه * وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تدرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى *

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) اداة الانفصال هنا لمنع الخلول الجمع لاجتماعهما في الخاصة
الغير الشاملة للجنس (قال كالمتنفس) أي المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبري كما مر والمتحيز شاملة
الا أن التمثيل به على مذهب الحكم والافهم عرض عام للجسم لشموله للجواهر الفردة أيضا (قال وإما
خاصة الجنس) أي الشاملة والا فلا انسان والناطق والضاحك مثلا كل منها خاصة الحيوان مع انه ليس
بعرض عام لما ذكره . وكذا الحساس خاصة لما فوقه من الاجناس والفصول مع انه ذاتي لما تحته من
الانواع وان كان عرضاً عاماً لفصولها القريب حكم الحساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك
البيان بالمقايضة * وكتب أيضا أي كل خاصة كل جنس عرض عام لكل ذاتي اخص وكذا الكلام
في الا تبين (قال للذاتي الاخص) جنساً أو نوعاً أو فصلاً (قال وخاصة الذاتي) شاملة أو غير شاملة

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للانسان بواسطة المتعجب وكذا ماهو
بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا تقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلة في القسم
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد القسم خارج عن الأقسام. والجواب
بتحرير الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلى بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه انه حينئذ
لا وجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة في خاصة النوع حينئذ (قال وإما خاصة) انفصال خلوي لاجمع لأن
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لا يجري في نحو المتنفس
للحيوان (قال والمتحيز للجسم) الحيز أعم من المكان عند المتكلمين لشموله للجواهر الفرد دون المكان
ومسألة له عند بعض الحكماء فان أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الحوى فالمتحيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للفاصل أو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة
ويؤيد الاخير اشتغال الكلام حينئذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أي خاصة الغير المختصة
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الانسان والناطق والضاحك
خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون
حكم نحو المتنفس الذي ليس شاملاً للحيوانات لاختصاصه بالبري متروكاً (قال للذاتي) الاولى لذاتي
أخص منه

أى بعد تصور الطرفين من حيث أنهما لازم وملزوم فلا حاجة الى تصور النسبة واللزوم ومن قال بها بعد تصورهما أراد بعد تصورهما من حيث الذات فلا نزاع معنى لكن يتجه أنهما اذا اعتبرتا حيث أنهما لازم وملزوم يصدق تعريف البين على غير البين لان تصورهما فيه من تلك الخيثة يستلزم الجزم باللزوم فالخلق اعتبار تصور النسبة بخصوصها (قال الجزم) فيه تجوز والأولى احتياج في الجزم (قال للقائمتين الخ) اللام هنا متعلق بالتساوى وفي قوله للمثلث مرتبط باللزوم وبالزوايا على سبيل التنازع والتساوى بمعنى المساواة واللام الداخلة على الزوايا وعلى القائمتين بمعنى الكل المجموعى يعنى ان مجموع الزوايا الثلاث للمثلث مساو لمجموع القائمتين وتلك المساواة لازمة للمثلث ثم المراد بالقائمتين المستقيم الخططين وبالمثلث ما لا يكون في السكرة اذ قد يكون الزوايا الثلاث السكرى أكبر من قائمتين لجواز وقوع ثلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع في المثلث السطحى الا قائمة (قال الأدلة الخ) متنازع فيه لكل من اللزوم والنتائج (قال والافين) أى وان لم يحتاج الجزم به الى دليل فبين وقضيته ان ما احتاج الى حس أو حدس أو تجربة أو نحوها من البين وهو مناف لما قاله فى شرح الاثمية من انقسام غير البين الى النظرى المنقتر الى الدليل والبيدهى المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أراد بالدليل هنا

والمحكات للاعدام المضافة اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل العقول. واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها لزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *

من التبت الى الصفحة الخارجة عن الموضوع لروى

(قال والمملكات) اطلاق اللازم والملزوم على نفس المملكات والاعدام كما يقتضيه التمثيل بهما للبين بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من اطلاق اسم العلم على المعلوم والا فقد سبق انه لا لزوم بين أنفسهما بل بين علميهما وأن اللازم بين الادراكين لا يستلزم اللازم بين النفسين (هذا) ولا تلتفت الى ما في الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للعين مثالا للبين بالمعنى الأخص من اللازم الذهني بالمعنى الذي ذكره المصنف واعترافه بجواز اللازم بين الادراكين بسوء اللازم بين نفس المدركين وقال إنه

لم يطلع على مثال واقعي له (قال وهو) أي الالتزام البين بهذا المعنى * وكتب أيضاً أي الالتزام الذهني بهذا المعنى (قال أطارحة) التقييد بالطارحة يشعر أن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً متديلاً لمشيئته التي لا تصدق إلا بالاعتقاد المتعارف بها من جهة الوصول إلى كان مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق (قال في المدلولات) يخالف لما في عبد الحكيم حيث قال دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوعة للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به * وأما عند المنطقيين فإن كان اللفظ مستعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي

والمادة المذكورة لا تحقق لها فلا تمدح في أخصيته (قال والمسلكات الخ) مثل بهذا تنبيهها على أن البين بهذا المعنى يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه انما يتم لو قيل بأن وجود اللازم في الذهني ظلي لا أصيلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلي لا يترتب عليه أثر خارجي أي أصيلي * وأما اذا قيل بأن وجود اللازم في أي ظرف كان أصيلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق المعنى في الذهن ظلاً لتحقيق البصر اصاله فتأمل (قال المضافة) أي معنى وفيه إشارة الى أن الاعداد انما تكون ملزومة للمسلكات اذا تصورت بالكنه (قال وهو المعتبر الخ) أي اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وليس الضمير عائداً الى البين بالمعنى الاخص وان أوهمته العبارة (قال عند أهل المعقول الخ) أي الحكماء فالمعقول متقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعني المناطقة بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية لعدم ملائمتها لما سبق من أن موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي (قال الخارجة في المدلولات الخ) أي باعتبار الوضع الأصلي * وأما بحسب الوضع المجازي فمندرجة في المطابقة فلا يرد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكيم من أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل

على ما في هذا قولنا لا نفقه أدرك
 العلم نفقه أدرك البصر على كتاب
 قولنا لا نفقه العلم أصالة نفقه
 قولنا نفقه البصر أصالة نفقه
 ولم يعلم أن لزوم لا يمكنه لا على
 راجع إلى هذا ما في

و به سامع الکتابه و

2.

قدس سرور

المواضع الثاقفة المبرز

عليه السلام عليه السلام عليه السلام

مصطفیٰ

وهو قول يكتسب (١) من تصور تصويري آخر إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه

(٣) قوله قول يكتب إلى آخره القول بمعنى المقول مفردا كان أو مركبا لا بمعنى المركب
لأنه يخرج التعريف بالمفرد كما يحكي^{لا} ولا كتساب في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر
لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة^{المركبات} الدورية^{المتكافئة}

فالدلالة مطابقة والا فلا دلالة انتهى (قال من تصوره) ولا يخفى أن هذا التعريف من قبيل التعريف بالاحكام وهو وان لم يستلزم فساداً بالنسبة الى نفس التعريف الا أنه مستلزم انسداد الدور بالنظر الى النرض من العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعى * ثم إن تقييد المعانى بالخارجة لكون الكلام فيها مفهوماً مخالفة هنا ليس بمعتبر فلا يرد انه مشعر بان المعنى التضمنى الذى استعمل فيه اللفظ مجازاً مندرج عندهم فى المدلول المطابق . ولا انه ينافيه قولنا أى باعتبار الخ على انه لو سلم اعتباره فلا شعاع ممنوع إذ لا يفيد الا عدم كونه مدلولاً التزامياً وهو أعم عقلاً من المطابقة تأمل (قال فى القول الشارح) أى فى مسائل متعلقة به تعلق الكل بالجزء (قال قول يكتسب) الأولى ما يكتسب الخ لما فى الحاشية ولثلاثينهم الدور (قال من تصوره الخ) أى من تصور نفسه إن أريد القول المقول أو تصور مدلوله أن أريد الملفوظ أو المراد بلا كسب أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن التعريف غير جامع لجميع أفراد المعرفة ان كان تعريفاً للقول الشارح الملفوظ (قال أو بوجه يميزه الخ) أى بوجه غير مشروط فيه لا يوصل الى السكينة فلا يرد أن الشق الأول مستبعد لان الوجه المميز عما عداه شامل لما يفيد السكينة لأن المعتبر فى الأول هو الايصال الى السكينة فكلمة أو الانفصال اخلوى ويجتمع طرفا التريد فى الرسم التام الأكل * وقد يتوهم ان المراد بالوجه هو الغير الموصل الى السكينة بقرينة المقابلة وان الانفصال حقيقى . وفيه أنه حينئذ يخرج الرسم التام الأكل عن تعريف العرف مع أن المصنف أدخله فى الأقسام * بلى أن كلمة أو للتقسيم لا للتريد فلا يرد انها منافية للتحديد (قوله هو التحصيل) أى وذلك التحصيل يتوقف على اعتبار نسبة التعريف الى المعرفة فلا يتجه أن تصور الجسم الناطق مثلاً من غير أن ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يحصل منه تصور الانسان فى الذهن مع انه حد ناقص له لانه انما يكون حداً ناقصاً اذا نسب اليه (قوله فلا يصدق) ولذا عدل عن قولهم يلزم الى قوله يكتسب (قوله على المعلومات الخ) لم يقل ولا على المحدود بالنسبة الى الحد التام لدخوله فى الملزومات ولذا قال

[illegible]

ام بیلدن اخلاسم
یا بیلدن

لعمري ان هذا هو الوجه
بالاطلاق وهو الوجه
الذي لا يمكن فيه التوضيح
بما لا يمكن فيه التوضيح

إما التميز أو الاطلاع على الذاتي* والحق الجواز اذ الغرض الاصيل هو التوضيح ولذا جاز
الرسم الاكمل وايضا ربما يحصل به التميز كما في قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع* ومن قبيل الرسم الناقص
التوضيح بالمثل والتقسيم*

الصغرى (قال إما التميز) التام (قال على الذاتي) فيه مساحة والمراد الاطلاع على المعرف بالفتح بالذاتي
(قال التوضيح) التوضيح هو تحصيل الصورة بطريق السهولة فهو اعم من التميز في الجملة فيجوز اخذ عرض
عام لا يميزه اصلا في التعريف (قال ولذا) إشارة الى النقض الاجمالي (قال الرسم) وفاقا (قال ماش)
قد يناقش في التمثيل بأنه لم يحصل التميز التام المراد بقرينة السياق لشي من الاعراض العامة فيه وهو
ظاهر ولا مجموعها الصدقة على التماس ولا بانضمامها الى الخاصة التي هي القيد الاخير لان التميز التام
له* فالاولى التمثيل بالطائر الولود للخفاش بناء على أن المراد حصول التميز التام بالعرض العام بواسطة
انضمامه الى عرض عام آخر فأمل (قال التوضيح بالمثل) سواء كان جزئيا للمعرف كقول ابن مالك الداعل
الذي كرفوعى الى الخ أو امرا مبينا له كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالمثل حقيقة تعريف
بما به يحصل المسألة والمثابة فتعريف الفاعل بما هو تعريف بكونه مستندا اليه للفعل أو شبهه. وتعريف
العلم بالنور تعريف بكونه موجبا للانكشاف (قال والتقسيم) المراد به اما تقسيم أمر أعم من المعرف
ذاتي أو عرضي الى أمرين متفقين في الذاتية والعرضية أو مختلفين* ثم تقسيم أحدهما ان كان أعم أيضا
الى أنه ينتهي الى المعرف ومقابله* فالحاصل من التقسيم قديكون حدا وقد يكون رسا. وهذا المعنى هو الذي
إشارة الى جزء دليل الصغرى وقوله اذ الغرض منع اكبر دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالي يحويان
من التعريف وقوله اذ الغرض منع اكبر دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالي يحويان
الدليل في الرسم التام الأكل لكنه انما يتم اذا كانت أو في قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيقي. وقوله
وربما يحصل الخ منع الصغرى دليلها (قال إما التميز) المراد به التام وبالذاتي في قوله على الذاتي ما به
بعضه والا لكان الدليل جاريافي الجنس بل في الفصل البعيد مع وقوعها جزء تعريف (قال ماش على
قبيل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حصر المعرف في الاقسام الاربعة بهذين الامرين (قال التوضيح
بالمثل الخ) أى ما يحصله فقيه مساحة (قال والتقسيم) عطف على المثال أو على قوله التوضيح* ثم المراد
بالتقسيم تقسيم المعرف الى اقسامه كتقسيم الكلى الى الذاتي والعرضي فانه في قوة الكلى أمر منقسم

مع
قد يحصل كما في تعريف التمثيل
يقال ان هذا هو الوجه
الذي لا يمكن فيه التوضيح
بما لا يمكن فيه التوضيح
لعمري ان هذا هو الوجه
بالاطلاق وهو الوجه
الذي لا يمكن فيه التوضيح
بما لا يمكن فيه التوضيح

وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وأيضا التعريف مطلقا إما تحقيقا
ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم

المصنف وافق التفازاني في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغايته للاسمي (قال وهو
تعيين معنى) فيه مسأحة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى
لفظ مبهم . وقولنا القضاة الاسد بمعنى ما وضع له القضاة هو ما وضع له الاسد (قال لما علم وجوده)
الموصول مختص بالماهيات أى المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وهذا يتضح خروج تعريف
المصنف عن هذا التسم وان أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخروجه عنه بقيد الوجود * وكتب أيضا
أى وجوده المحمول سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أى
في أحد الأزمنة على سبيل منع الخلو (قال كتعريف الانسان) مع قطع النظر عن ملاحظة الوضع

يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي * والسيد قدس سره الى انه من المطالب التصديقية ومطلب هل
المركبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لو كان
من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا * والجواب أن الصورة قبل التعريف
اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة اليها وبعده تعود الى المدركة والمقصود منه هذا الحصول
الثاني لا الأول. والى انه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن المعرفة وأقسامه ويكون
وجوبه باللفظ مفرد مرادف ان أمكن والا فركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وانه أنسب بالثقة من
الاصطلاح بخلاف الاسمي في الكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب
التصورية والسيد في مغايته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بان يراد
بالنبيهي التبيين حقيقة وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازي بالاستخدام فيكون إشارة إلى أن نزاعها
نظري لأن مراد العلامة انه من المطالب التصورية مجازاً وان كان من التصديقية حقيقة أو على مذهب
العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني
أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى الخ) فيه مسأحة والأولى ما عين وأوضح به معنى لفظ مبهم
والتول بان العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى لفظ مبهم
لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال وأيضا التعريف) لو قال
وكل منهما اما الخ لكان أحصر وأفيد (قال في الخارج) أى في نفس الأمر فتعريف نحو الوجوب
والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقياً

عنه
هذا من الكلام على السيد
السيد حيث قال في تعريف
بعض من مذهب السيد
المدرك ورواه السيد
هذا التعريف الذي هو
اللفظي على انه تعيين
حقيقياً سيما ما هو
والتعريف باليد عليه كلام
سبحان الله تعالى وتعالى
بالذات في اللفظ
موضع لا يدل عليه
عناصير اللفظ
لا سيما الاسمي
والمعنى
والتعريف في اللفظ
المراد من اللفظ
اللفظي
على
والمعنى
والتعريف في اللفظ
المراد من اللفظ
اللفظي
على

وإما إسمي أن كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج . سواء كان موجوداً في نفسه كتعريف شيء من الأعيان قبل العلم بوجوده . أو لم يكن موجوداً فيه مع امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الأمور

ووضعه الاسم بازائه وعدمها (قال عما يفهم) أي من حيث إنه مفهوم لوحظ ووضع الاسم بازائه في اللغة أو الاصطلاح (قال من الاسم) أي اللغوي أو الاصطلاحي (قال من غير أن يعلم) أقول أن كان مدار اسمية التعريف وحقيقته ملاحظة اعتبار الواضع للمفهوم ووضعه الاسم بازائه وعدمه ملاحظة ذلك فالظاهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثاني سواء كان موجوداً في نفسه الخ وان كان المدار العلم بوجوده المعلوم وعدم العلم فالظاهر أن يترك (قوله أن كان كاشفاً عما يفهم الخ) ويقول إما إسمي أن لم يعلم وجوده . وكأنه ادعى أن ما علم وجوده لا يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم أصلاً بل ما كان كاشفاً عنه

مختص بما لا يعلم وجوده فيكون قوله من غير أن الخ بيانا للواقع لا قيداً احترازياً (قال وجوده في الخارج) أقول كل ما لا يعلم وجوده في الخارج ينبغي أن يكون تعريفه كاشفاً عما يفهم من الاسم من غير عكس كلي (قال كتعريف شيء) فإن كان بعين ما وضع الاسم بازائه فخذ إسمي . أو بلازمه فرسم إسمي . وكذا الكلام فيما يأتي (قال من الأعيان) الجوهرية أو العرضية (قال أو لم يكن موجوداً) أي دائماً بأن يكون من الماهيات الاعتبارية حقيقة وزعم (قال وسائر الأمور) قال بعض المحققين إن الأمور الاعتبارية التي

(قال وأما إسمي الخ) لا ينبغي أن مدار اسمية التعريف على عدم العلم بوجود المرف كما يؤخذ من المقابلة ومن الحاشية المنوطة على قوله الآتي فيكون تعريف الزمعي وبه يشعر قول شارح المقاصد بأن تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع إسمي وبعد الاحتاط بمسائله ينقلب حقيقة . فالأولى أن يقول وأما إسمي أن كان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . ودعوى أن الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليكون قوله من غير أن يعلم بيان الواقع ممنوعة لجواز أن يعلم وجوده ويكون كاشفاً عنه . نعم كل ما لم يعلم وجوده يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم بلا عكس كلي (قال سواء كان موجوداً) وحينئذ يمكن كون تعريف واحد حقيقةً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين (قال من الأعيان) جمع عين بمعنى ما يقوم بذاته وحمله على ما يعم العرض تصف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتعريف شيء مخالفاً لتألييه أن جعل العطف في قوله وسائر الخ مؤخرًا عن الربط ولا وليها أن لم يجعل (قال أو مع امتناع الخ) ويجرى في كل من هذه الأقسام الحد والاسم كما يكونان في الحقيقي لأن التعريف أن كان بعين ما وضع الاسم بازائه لغة أو عرفاً فخذ إسمي أو بلازمه فرسم إسمي وكل منهما يكون تاماً وناقصاً (قال وسائر الأمور الخ)

في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا
 في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا
 في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا

الاعتبارية وهو ماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة (١) مع الانواع
 فيكون تعريف الرومي بالانسان الابيض اسما

في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما تكون
 ماهية مقابلة لماهية الزنجي باعتبارنا مع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد.
 ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني. والافهما ليسا بماهيتين متباينتين

في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا

لها وجود في نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب لاحقائق حدودا أو ربما كالحقائق الخارجية.
 فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية. أو يراد بالوجود الخارجي الوجود في نفس الامر (قال
 اعتبارية) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية وهو قوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها. والمعنى ان وحدتها النوعية
 حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الانواع ومجموع المنظم والمنظم اليه نوعا واحدا مع
 انهما في الحقيقة أمران ممتازان في الوجود لم يحصل من مجموعهما أثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان مقوليتين
 بخلاف الناطق مع الحيوان فلهما متحدان في الوجود الخارجي وحصل من المجموع ذلك الاثر وهو كالاصناف
 مفهوم المشتقات وغيرها (قال مع الانواع) أي ووضع الاسماء بازائها (قال اسمياً) أي حداً اسمياً ان كان
 الداخل فيها وضع له الرومي مفهوم الابيض أو ربما اسمياً ان كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروم
 (قوله باعتبارنا) أي باعتبارنا مجموع الانسان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع انهما نوعان ممتازان
 في الوجود الخارجي مندرج كل منهما تحت مقولة. ومجموع الانسان وعارض السواد تارة أخرى مع انهما
 أيضاً كذلك (قوله والا فلهما) أي الانسان المعروض للبياض والانسان المعروض للسواد. وأما المعارضان
 (نوعان) متباينان وان اندرجا تحت جنس واحد (قوله ليسا) كان الأولى والا فليس شيء من الرومي
 المراد بها ما لا وجود له في نفس الامر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية أعم
 من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهي وهو باطل لوجوب
 كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسمياً) أي حداً اسمياً على ما في الحاشية أو ربما اسمياً
 ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الخ) أي ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ
 (قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لا مدخل للوضع في كونها من الماهيات الاعتبارية بل بمجرد اعتبار مجموع
 الانسان وعارض البياض مثلاً تسمية واحداً كاف في كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع
 الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشر به (قوله والا فلهما الخ) فيه استخدام حيث أريد بالمرجع
 مجموع المعارض والمعرض وبالعصير الثاني (قوله ليسا بماهيتين الخ) الا فوق ليسا بماهيتين متقابلتين

في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا

المراد بها ما لا وجود له في نفس الامر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية أعم
 من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهي وهو باطل لوجوب
 كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسمياً) أي حداً اسمياً على ما في الحاشية أو ربما اسمياً
 ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الخ) أي ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ
 (قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لا مدخل للوضع في كونها من الماهيات الاعتبارية بل بمجرد اعتبار مجموع
 الانسان وعارض البياض مثلاً تسمية واحداً كاف في كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع
 الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشر به (قوله والا فلهما الخ) فيه استخدام حيث أريد بالمرجع
 مجموع المعارض والمعرض وبالعصير الثاني (قوله ليسا بماهيتين الخ) الا فوق ليسا بماهيتين متقابلتين

في كل ما هو في الوجود من غير ان يكون له وجود مستقل
 في نفسه بل هو موجود في غيره كقولنا هذا كذا

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والزنجي نوعا واحداً بل كل منهما نوعان ممتازان بحسب الوجود الخارجى لم يترتب من مجموعهما أثر غير أثر مجموع الجزأين (قوله فلا اعتبار) أى فلا اعتبار انضمام البياض والسود الى الانسان واتحادهما معه بحيث يعد كل منهما مع الانسان نوعا واحداً مدخل الخ والا فكل من المنضم والمنضم اليه ممتاز في نفسه باعتبار الوجود عن الآخر كما مر (قوله الى الحيوان) بحيث اتحد المنضم مع المنضم اليه في الوجود الخارجى وترتب عن مجموعهما أثر هو غير مجموع أثر الجزأين (قوله وأمثالها) منها مفهومات المشتقات * قال في شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن المقولات لانها أجناس لماهيات لها وحدة نوعية مثل السود والبياض والانسان والفرس وتكون الشئ ذا بياض لا يتحصل به ماهية نوعية * قال عبد الحكيم لان التركيب من الشئ والعرض العام القائم به اعتبارى لتتركب كل منهما في الوجود (قوله فتأمل) أى حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كونهما اعتباريا ليس باعتبار عدم

في ذاتهما لدخولهما تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن كلامه يفيد انهما ماهيتان لكنهما ليستا بمتباينتين . وليس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار تكونان متباينتين لا ماهيتين لبناهما على توجه النفي الى القيد (قوله انضمام الابيض) أى البياض فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا يناق قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه بمعنى الابيض وان اندفعت به لكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله فى أحد) ظرفية الكل لمتعلق الجزء (قوله سواء اعتبرنا الخ) نية به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا ما تحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره نوطه لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالأضاحك والماشى كما سبق (قوله فتأمل) إشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

بشأنه ان يكون متمازاً لثبانه
أما الاعتباري لا يمكن ان
يكون كلاً لا بغيره لكنه
لا ينفصل عن ركنه الاشارة
القائلة بان العوارض
مع كون المشتق ماهية
حقيقية فان لم يكن شرط
بان لا يفصل بينهما كيب
الماهيات الماخوذة فيه اعتر
الموصوف مع ما استحق منه
اعتر المصداق لا يوجب
ان لا يفرق بينهما بل ان
شأنه ان يطلق مشتقاً وجمعه
حقيقية على ان لا يفرق
انه مشتق ضرورة لا حقيقة
فتأمل ان من قرأ
للاشارة ولا الجزاء بهما

فالتنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الروى الخ) فان قلت بل هو تعريف حقيقى لكونه معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف * قلت لما كانت من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجى عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية . ووجود الفرد فى الخارج فى الجملة لا يقتضى كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك فى مفهوم الجزئى والواحد والمكثير وغيرها فانها أمور اعتبارية قطعاً *

وجود الجزآن فى الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد فى الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم يكن لنفس الروى بمعنى مجموع الإنسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجى حتى يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للإنسان والبياض بانفرادهما (قوله وجود خارجى) فهو من الشق الأخير فى المتن . اعنى الممتنع الوجود فى الخارج كاجتماع الضدين (قوله فى الجملة) أى سواء كان وجوده بوجود كل من جزأيه العارض والمعرض كفى فرد الروى . أو بوجود المعرض فقط كما فى فرد الجزئى والواحد (قال فالتنوع الحقيقى) والعرض العام كالابيض فصل اعتبارى فى تلك الماهية

الاسم بازماء كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تمييز الاجزاء فى الوجود انتقض بهما وبأكثر المصطلحات ومفاهيم المشتقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر مركباً أولاً موجوداً خارجياً أولاً وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) معارضة بتحقيقه لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها (قوله لكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصغرى والكبرى أعنى وكل ما هو معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف تعريف حقيقى مطلوبة (قوله قلت لما كان) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجى لنفسه مستنداً بأنه لا وجود له فضلاً عن معلوميته وتاسليمها مع منع الكبرى ان أريد لافراده مستنداً بان وجود الفرد الخ (قوله ووجود الفرد فى الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فقدم والا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال يجعل الهيئة اجتماعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود الفرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط (قوله فى مفهوم الجزئى الخ) مناف لما مر من أن الجزئى

نفسه او شيئاً اخر له كما لا بد من
سبب من المصنف لئلا يفتقد
أدلة نزله كما لم يفتقد ادلة
من يفتقران ما هنا كما يشاهد
في تأريخ الفلاسفة

ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب
بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس . أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل . أو لا يعلم
اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديميا

(١) قوله كتعريف الاب بما يشتمل الخ (فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة

(قال قبلها) أى قبل العلم بالمهية وكذا المراد بقوليه الاتيين معها أو بعدها مع العلم بها أو بعد العلم بها

(قال بما) أى مفهوم (قال كتعريف العلم) أقول كل ملكة اذا عرفت بما يشتمل على عدمها فتوقف العلم بها

على العلم به جعلى لا واقعى لجواز تعريفها بتعريف آخر وتوقف العكس واقعى وفى افادة ذلك التعريف

معرفة السامع بتلك الملكة دور باطل وان أشعر كلامه فى الباب الرابع فى مواد الأدلة بان فساد هذا

التعريف لا تنقضاء الشرط أعنى كونه معلوما قبل المعرفة لا للدور الباطل * وكتب أيضا وكذلك تعريف

سائر الملكات بما يشتمل على اعدامها وتعريف سائر القيود بمفهومات مقيدات بها (قال أصلا) أى لأمع

العلم بالمهية ولا بعد العلم بها كما لا يعلم قبل العلم بها (قال دورا تقديميا) أقول توقف كل من المفهومين على

الآخر قد يكون جمليا من الجانبين كما فى تعريف الجوهر بأنه ممكن ليس بعرض . والعرض بأنه ممكن

قائم بالجوهر * وقد يكون جمليا من أحدهما وواقعا من الآخر كما فى تعريف الملكات بما يشتمل على

الاعدام كما مر وعلى التقديرين فالمفهومان أمران متحققان فى نفس الأمر وفى التعرض لاشتراط

(قال قبلها سواء) إشارة الى توجه النفي الى المقيد والمقيد (قال بما يدور) أى يتوقف (قال كتعريف

الاب) أى تعريف أحد المتضامنين بما يشتمل على الآخر (قال أو بعدها) أى بحسب نفس الأمر

كما فى مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعى وان كان العكس جمليا إذ لو علم بعدمه ماهية

بحسب الجعل لم يمنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بمقامه بالجوهر جائز

ان تصور الجوهر بمقام بذاته وممتنع ان عرف بما ليس بعرض (قال بعدم الخ) هذا التعريف مما أخذ فيه

المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف فى الواقع لا مكان معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشئ

عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان فى

افادته معرفة السامع بتلك الملكة دورا باطلا (قال يعلم أصلا) ذكره تكميلا للأقسام والا فلا فائدة

فيه لامتناع وقوعه (قال الذى تدور) بان كان كل من التعريف والمهية جزء الآخر أو قيسه (قوله فان

الأب أشار الى اسفرى والكبرى مطوية تقرير القياس الأب والابن مشتملان على المتضامنين

تضامنا حقيقيا اشتغال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعقلان معاً فلا يتجه منع التقريب

من المفهوم بما يشتمل

هذا لا ينافى بتقدير ما يشتمل
مرادنا خاص به البهية واقعية
بما يشتمل عليه

كقولنا هذا لا يشتمل
ولا يشتمل على البهية
بما يشتمل عليه البهية واقعية
بما يشتمل عليه

في نفس الامر بشرط المتأخرون في السلك

والابوة والبنوة متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول. ولا يمكن تعقل احد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف

الاحتراز عن مجموع التعريفين على الأول وتعريف الملكات بالاعدام على الثاني فائدة مهمة. وأما اذا كان واقعا من الجانبين وحينئذ لا يمكن تعريف شيء منهما الا بالآخر ولا يتصور الا أن يكون كل منهما جزءا وقيدا للآخر فاللهو مان حينئذ لا تحقق لها الا بحسب التوهم فلا فائدة في اشتراط الاحتراز عن تعريف احدهما بالآخر (قال تقدميا في نفس الامر) أي يتوقف العلم بتلك التعريفات على العلم بالمماهية وبالعكس بحسب الواقع ونفس الامر (قوله متضايقان) تضايقا حقيقيا لا مشهوريا (قوله لا يعقل احدهما) إشارة الى تعريف المتضايقين والاضافة في احدهما للعهد الذهني حتى يفيد عموم السلب وكذا الكلام في الاحد في الموضوعين الاتيين (قوله متعقلان معا) فالتعبير عن معية تعقل كل ليعقل الآخر بالدور الموضوع لتوقف كل من الامرين على الآخر على سبيل الاستعارة والتشبيه في الاستزام والا فلا دور ولا توقف (قوله العلم) أي المعرفة (قوله وانما تعرف الاعدام) أي من المعرفة

مستنداً بان المدعى الدور المعنى بين الأب والابن والدليل يثبتته بين الابوة والبنوة (قوله احدهما) أي شيء منهما فالاضافة للاستفراق ليعم السلب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا ينتقض مانعية تعريف المتضايقين بالعدم والملسكة وبالايجاب والسلب (قوله فان الابوة) استدلال على صدق المتضايقين على الابوة والبنوة وأشار الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى السكبرى أعنى وهذان الكونان مما لا يعقل احدهما بدون الآخر (قوله كون الحيوان) منقوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. ويمكن أن يقال الابوة مصدر الاب بمعنى الاصل لا بشرط المذكورة كما ان النبوته مصدر الابن لا بشرطها والا لا تنقض امر ينشأ الا في البنوة ولا يندفعان بإيراد ضمير المذكر في التعريفين لانه عائد الى الحيوان وهو مشترك بين الكل (قوله تعقل احدهما) فلا يصدق امر يف الدور عليه الا بتمجوز لاخذ التوقف فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنبيهها على أن المتصف بالجهل في حكم غير العاقل ولتلازم النقل لفظا والتكرار صورة (قوله وانما تعرف) من المعرفة ولا ينتقض الحصر بما اذا عرف الجهل بما

والابن الفاعل في الجواب

الامر الذي هو كذا في الجواب

الامر الذي هو كذا في الجواب

وهو امر من جنس امره

هذا امر من جنس امره

مساواته للمعرف صدق فلا يصح بالبيان ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد
الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل

بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان
التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور الباطل لاستلزام تقدم الشيء على
نفسه بخلاف الدور المعنى اذ غاية ما يستلزم ان يكون الشيء مع نفسه وليس يبطل

أو من التعريف أي انما تعرف الاعدام بالملسكة والا فيمكن تعريف الجهل مثلا بأنه ما يشبه الظلمة في
عدم الانكشاف (قوله الدور الباطل) أي التقديس (قوله بخلاف الدور المعنى) حال من فاعل
الباطل. وأما الحال من فعل الظرف أو يلزم فيجوز في المراد بخلاف ما اذا كان التوقف من جهة واحد
فانه لا يلزم الدور بخلاف المعنى فانه ليس يبطل اذ غاية الخ (قوله وليس يبطل) أي اذا كان بين الشيء
وغيره مغايرة اعتبارية كما فيما نحن فيه فان الابوة من حيث كونها مصاحبة بالكسر للنبوة مغايرة لنفسها
من حيث كونها مصاحبة بانفتح لها والا فلعمة تقتضي طرفين متغايرين (قال فلا يصح) هذا التفرع
مشعر بان التعريف بالبيان صحيح عند المتقدمين (قوله هو الاول) أي عدم علمها بحسب الواقع

يشبه الظلمة في عدم الانكشاف لان المعرفة حينئذ لوجوه الاعدام كما هو المذهب المنصور لا لانفسها
والكلام في الثاني فلا حجة الى التقييد بقولنا بالكسنة (قوله من جانب واحد) وهو جانب المسمى
بحسب نفس الأمر وان وجد التوقف من الجانب الآخر بحسب الجمل فلا يرد أن التوقف حين تعريف
العلم بعدم الجهل من الجانبين لتوقف كل منهما على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه (قوله بخلاف)
قد يقال الانسب بخلاف ما اذا كان التوقف من جانب واحد فانه لا يلزم الدور * والجواب انه انما
يكون كذلك اذا كان مرتبطا بجملة الشرط والجزاء. وأما اذا كان حالا من فاعل الباطل كما قيل أو
من فاعل الاستلزام كما يقال فلا (قوله وليس يبطل) لان المغايرة الاعتبارية كافية مصاحبة الشيء
لنفسه بخلاف تقدمه على نفسه (قال مساواته) التعريف المذكور للحد التام يغني عن بيان هذا الشرط
بالنظر اليه بخلاف الرسم التام لان الاعتبار فيه الخاصة. وهي بظاهرها أعم من الشاملة وغيرها ويمكن
القول بان ذكره بالنسبة الى الحد التام لبيان أن التعريف المسام على رأى المتأخرين (قال بالبيان)
استطردى ذكره ايفاء لاحتمالات العقلية لا لأن المتقدمين جوزوا التعريف به (قال والحق جواز
الاعم) أي الاعم المطلق لا مطلقا لان الاعم من وجه من الشيء لا يكون ذاتيا له كالاخص المطلق ولذا

ثم الحق ان قوله هذا التوقف
منه واحد اعم من التعقل
على عدم العلم من التعقل
وبعد ليس انما لا فائدة
بعدم العلم بل هو الدور
سلوكا في تعريف الجاهل
صحة في تعريف الجاهل
فان انما المراد بغيره
الا فالتوقف من الجانبين
في تعريفه ظاهرة انما لا
شارة الى التوقف الجاهل
ما يرد من انما الجاهل
جاء بقوله فاذا اذ في
حين ان يقال بل لا يفتقر
بأنه اراد ان حد التوقف
نظمه النظر على تعريف الملكة
فيما يشبه واحد وهو هذا ما
كان التوقف على ذلك
بمعنى قبله

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد

(قوله في نفس الامر الخ) أي لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضى أن لا يعلما في الواقع بل في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ) فإذا أردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا إنه الجسم الناطق يرد عليه أنه صادق على الجسم الناطق الغير النامي أو غير الحساس مع أنهما ليسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في

(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخفى مثلا أو لكونه الاعم من المفهومات الشاملة لجميع الاشياء كالشيء على رأى المصنف من أن من الاعراض العامة مالا يفيد التميز أصلا خلافا للمحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقيضها وإن كان ذلك النقيض فردا باعتبار (قال وأن الحد التام) قد يقال لما علم أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين

لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرد هذين المفهومين فليس ذلك بمحد تام لان انتفاء الجنس القريب فيه فبطلانه لكونه خلاف المفروض ومع ما يستلزمه

لا يزد هنا والاخص بخلاف ما يأتي (قال الغرض من الخ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدي للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به عند مخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الخ إشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلا كالشيء عند المصنف امتنع التعريف به (قال وإن الحد التام) تعريض للمتأخرين من حيث أن المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار للحد التام فتصريحهم باشتراطها في الاول دون الثاني تحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار (قال حتى يبطل) بمعنى القاء التفرعية ويبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة إشارة الى الرافعة والشرطية وهو لو لم تعتبر المساوات مفهوما لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما في الحاشية إشارة الى دليل الملازمة وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله (قوله حدا تاما) جمليا (قوله وقلنا) معنى لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحا ولا ضمنا بل لم يعرف الحد التام بالمركب من الجنس والفصل القريبين لجاز أن نقول في تحديد الانسان حدا تاما الجسم الناطق مثلا فيرد الخ فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث اتفق فيه الجنس القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس فمع أن الدلالة الالتزامية مهجورة لا يصدق على غير الانسان (قوله على الجسم الناطق) أي وعلى الجسم الناطق الذي ليس بنام ولا حاس فإد في قوله أو غير

كثير لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كان
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود * ^{بمعنى لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى}
 قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون
 للماهية لا للفرد لكن رد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلا يجوز
 أن يكون السكلي المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق ان الجزئي
 الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف

الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التحديد التام) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح
 تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناء على جواز انحصاره في فرد على رأي القدماء المجوزين للتعريف بالاعم
 ولا يصح تعريفه بالأول بناء على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط
 (قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السكلية وجه جزئي * وما قيل
 أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ
 الله لذاته الخصوصية والتعريف بالعمومية لاحضار شيء بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه
 جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينافي كلية
 ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم
 بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السكلية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسكلية
 من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوسا جار في كل موضع (قال لا يفيد) فلا يكون
 تعريفه مانعا (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السببي من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد
 لانه لو أريد بها ما به الشيء هو هو لدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو طرح الفصل
 (قوله إن مدار التعريف) أي ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوي
 المفهومين أولا (قوله على المساواة) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين السكلي والجزئي في العموم
 والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فينافي ما سبق في بحث النسب (قوله في فرد) كقوله تعالى
 «كلما رزقوا منها من ثمرة» أو الثاني لاعتبار المدلول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لوقيل بان موضوع
 القضية السكلية لا هم الافراد المدعومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من
 الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أي على رأي المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا

انضمامه الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كان
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود * ^{بمعنى لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى}
 قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون
 للماهية لا للفرد لكن رد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلا يجوز
 أن يكون السكلي المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق ان الجزئي
 الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف
 الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التحديد التام) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح
 تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناء على جواز انحصاره في فرد على رأي القدماء المجوزين للتعريف بالاعم
 ولا يصح تعريفه بالأول بناء على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط
 (قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السكلية وجه جزئي * وما قيل
 أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ
 الله لذاته الخصوصية والتعريف بالعمومية لاحضار شيء بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه
 جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينافي كلية
 ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم
 بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السكلية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسكلية
 من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوسا جار في كل موضع (قال لا يفيد) فلا يكون
 تعريفه مانعا (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السببي من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد
 لانه لو أريد بها ما به الشيء هو هو لدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو طرح الفصل
 (قوله إن مدار التعريف) أي ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوي
 المفهومين أولا (قوله على المساواة) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين السكلي والجزئي في العموم
 والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فينافي ما سبق في بحث النسب (قوله في فرد) كقوله تعالى
 «كلما رزقوا منها من ثمرة» أو الثاني لاعتبار المدلول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لوقيل بان موضوع
 القضية السكلية لا هم الافراد المدعومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من
 الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أي على رأي المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا

انضمامه الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كان
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود * ^{بمعنى لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى}
 قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون
 للماهية لا للفرد لكن رد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلا يجوز
 أن يكون السكلي المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق ان الجزئي
 الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف

انضمامه الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كان
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود * ^{بمعنى لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى} ^{بمعنى لا لا يحصى}
 قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون
 للماهية لا للفرد لكن رد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلا يجوز
 أن يكون السكلي المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق ان الجزئي
 الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف
 الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التحديد التام) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح
 تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناء على جواز انحصاره في فرد على رأي القدماء المجوزين للتعريف بالاعم
 ولا يصح تعريفه بالأول بناء على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط
 (قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السكلية وجه جزئي * وما قيل
 أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ
 الله لذاته الخصوصية والتعريف بالعمومية لاحضار شيء بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه
 جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينافي كلية
 ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم
 بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السكلية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسكلية
 من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوسا جار في كل موضع (قال لا يفيد) فلا يكون
 تعريفه مانعا (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السببي من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد
 لانه لو أريد بها ما به الشيء هو هو لدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو طرح الفصل
 (قوله إن مدار التعريف) أي ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوي
 المفهومين أولا (قوله على المساواة) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين السكلي والجزئي في العموم
 والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فينافي ما سبق في بحث النسب (قوله في فرد) كقوله تعالى
 «كلما رزقوا منها من ثمرة» أو الثاني لاعتبار المدلول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لوقيل بان موضوع
 القضية السكلية لا هم الافراد المدعومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من
 الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أي على رأي المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا

Scanned with CamScanner

الحكماء عليه السلام
والانصار والاعوان
والانصار والاعوان
والانصار والاعوان

[illegible][illegible]

Scanned with CamScanner

خروج البصر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

(١) قوله وأما نفس الثبوت والاتصال والانفصال الخ (إشارة إلى بطلان ما اشتهر من أن القدماء أنكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع والاقوع عبارتين في الجملة عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحاده معه . وفي المتصلة عن الاتصال والاتصال وفي المنفصلة عن الانفصال والانفصال لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه * وإنما أثبتنا المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع

بهما القضية . وقد يعتبر معهما الحصول فقط بحسب نفس الأمر إما على سبيل التردد كما في الشك أو على سبيل الإذعان كما في التصديق وقد يعتبر معهما اللاحصول فقط فحينئذ لا حصول الثبوت وحصول الانتفاء متلازمان كما أن لا حصول الانتفاء وحصول الثبوت كذلك . وقد يعتبر كل من الأمرين مع الثبوت وحال لا حصول الثبوت كما مر * وتعرف بعض القدماء التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أي إدراك أن الثبوت حاصل أو لا حاصل مبني على الاعتبار الأخير والتعبير باللازم والحصول واللاحصول عندهم خارج عن القضية وشرط تحققها ولا بأس في ذلك (قال أهل التحقيق) إشارة إلى رجحان مذهب القدماء (قوله بالكلية) أي بالشرطية والشرطية (قوله عن الانفصال) فكأن من الوقوع واللاقوع بناءً على ما اشتهر من القدماء مشترك لفظي بين المعاني الثلاثة فالوقوع بين الاتحاد والاتصال والانفصال واللاقوع بين اعدامها بخلافها على رأي الآخرين فإن كلا منهما مشترك

قوله المار ثلاثة . وإن لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر (قال خروج البصر) أي مثل خروجه في كونه للآزم الذهني وإن كان الملزوم في أحدهما تمام المدلول وفي الآخر جزؤه (قوله عن اتحاد الاتحاد اصطلاحاً يعنى القيام . أو يقال نحو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي) قوله وإنما أثبتنا المتأخرون (كان وجه عدولهم أنهم لما قالوا إن التمايز بين التصور والتصديق إذا كان عاملاً يكون بالمرور فتملئهما متغايران زعموا أن أجزاء القضية أربعة يتعلق التخيل والنوم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة * وبرد عليهم أن التصور لا حجب فيه ويتعلق بكل شيء كما قاله المحقق الدواني فينمعلق بنفسه وبعود التصديق وإن التمايز بينهما ليس بالمرور * ثم المراد التعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى وما توهم أن التمايز بينهما إما بعدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد تصوراً وتصديقاً على تدبر تعلقه بالتصديق مندفع بأنه باعتبار الوجود الاصطلاحي في الذهن علم والظلي فيه

بدون تصور الاتحاد اذ الاعدام إنما تعرف بما كانتها فيكون الاتحاد متصوراً مشتركاً بين الموجبة والسالبة. فإذا أنكرها القدماء يلزم منهم الوقوع فيما هربوا. فكيف ينكرونها بل إنهم لم ينكروا ذاتها وإنما أنكروا كونها من أجزاء القضية كما زعم المتأخرون. نعم يتوقف على تصور الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الأجزاء وإلا

(قوله بدون تصور الاتحاد) والاتصال والانفصال (قوله فيكون الاتحاد) والاتصال والانفصال (قوله فيها هربوا) أقول كما لا يلزم المتأخرين من توقف الحكم باللاوقوع على تصور الوقوع القول بوجود امر آخر غير النسبة بين بين مشترك بين الموجبة والسالبة هو الوقوع حتى يكون ذلك الأمر نسبة أخرى بين بين أيضاً كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحكم بعدم الاتحاد والاتصال والانفصال على تصور هذه الأمور الثلاثة القول بوجود النسبة بين بين على تقدير انكارهم حتى يلزمهم الوقوع فيما هربوا والاقرار بما أنكروا والكر على ما فروا (قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين شرطاً لا شرطاً (قوله لا يستلزم) أقول نعم لكن ذلك التوقف ليس منشأ لكونها من الأجزاء بل المنشأ هو أنه بعد القول بوجود النسبة بين بين لا يتصور القول بكون صفتها وما ورد عليها من الوقوع واللاوقوع جزءاً سورياً للقضية دون نفسها فانه لا يجوز العقل كون الصفة جزءاً سورياً للشيء دون الموصوف وإن جاز العكس كما على رأى القدماء فانهم لما أنكروا النسبة بين بين وقالوا بان النسبة النامة في الموجبات الثبوت مثلاً وفي السوالب الانتفاء قالوا بكونها جزءاً سورياً دون صفتها أعني

لها مع أنهم لم يقولوا به (قوله اذ الاعدام) فيه تساهل لا شمار به بان عدم الاتحاد عدم ملكة للاتحاد وليس كذلك والا لارتفع التقيضان فيما لم يكن الموضوع مستعداً للوجودى * والحق أنه سلب الاتحاد (قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين جزء القضية * وأقول لهم أن يقولوا الموجب لذلك توقف تصور الحكم الذى هو جزء القضية عليها فى كل مادة فيندفع ما ذكره بقوله والا لكان الخ لان التوقف فيه فى بعض المواد كما أن لهم القول بان موجه انه بعد القول بنسبة بين بين تكون موصوفة بالوقوع أو اللاوقوع ومضافة الى الموضوع والمحمول مثلاً يقال فى معنى زيد قائم ثبوت القيام لزيد واقع فلا وجه لكون الصفة والمضاف اليه جزء القضية دون الموصوف والمضاف (قوله لكن ذلك) منع لكبرى الشكل الأول المطوية المشار الى صفراها بقوله يتوقف الخ وقوله

مع
معجزة الجور في حاشي العائد
النصفية بان التصديق بقصو
رابط الحكم والاعتماد او قد اعظم
الاعتماد على الاعمال

منه من كونه
مذاهب ايضا
ان تصحى صاحبها انما
معنى ما بين الطرفين انما
بالحق انما من ارتباط الجواهر

عنه لا يشاهد احدا صا بالانفا و
اولاد تقال منه

التي
قد رتبها على
التفصيل هذا

والله اعلم بالصواب
 والشرع لا يملك ان يثبت
 الاصل في الشرع
 والشرع لا يملك ان يثبت
 الاصل في الشرع
 والشرع لا يملك ان يثبت
 الاصل في الشرع

وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما. وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط
 تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتزاعا * وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع
 والسلب والانتزاع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الوقوع
 أو اللا وقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة

شرطا لا شرطاً (قال وإيقاعاً) وانباتاً (قال والايقاع) والاثبات (قال والانتزاع) والنفى (قال كما
 يطلق) أي بالاشتراك اللفظي على مفهوم يصدق على كل من الوقوع واللاقوع فالحكم مشترك بمعنى
 بينهما وان كان مشتركاً لفظياً بين الاذعان وذلك المفهوم (قال ولو بالالتزام) هذا التعميم بالنسبة
 الى الوقوع تأمل * وكتب أيضاً وعلى نسبة بين بين بمجرد الالتزام اسكن اذا كان النسبة التامة
 مدلولاً التزامياً لا تكون النسبة بين بين التزامية أيضاً لأن المدلول الالتزامي ليس الا لما هو بطريق
 الاخطار كما في الحواشي الخالية (قال يسمى رابطة) الضمير عند المصنف على ما أفصح به في الحاشية
 سواء كان ضمير الفصل أو لا اسم له معنى مطابق هو المرجع كزيد في زيد قام أبوه أو هو جسم ومعنى
 التزمى هو الوقوع وباعتبار هذا المعنى الالتزامى صار رابطة فيلزم أن يكون الرابطة في نحو هو الله بل
 في أنت الله وأنا الله نفس الموضوع * ويتجه أن المعنى الالتزامى ملازم المعنى المطابق لزوماً بيناً وظاهراً

إشارة الى أنه لو حمل الكلام على التغليب اطردي في الأوليات وإرادة ذلك المعنى من ثم انما تكون
 أولى من التغليب اذا كانت موضوعة لمطابق التراخي. وأما اذا وضعت للتراخي الزماني وكان استعماله في
 ذلك استعمارة مصرية تبعية فلا (قال وهو على اطلاقه) أي اذا لم يقيد بأحد الشرطين الاتيين (قال
 وبشرط تعلقه) الأولى وشرط اثلا يلزم العطف على معمولي عاملين على غير شرطه. بل الأخصر الأولى
 واللاقوع يسمى الخ * وقد يقال إن قوله بشرط الخ متعلق بيسمى فلا يلزم ذلك (قال وقد يطلق)
 هل هو بالاشتراك اللفظي أو بالجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق. كل محتمل (قال على
 مطلق التصديق أو بالجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما. ولو كان الاطلاق كذلك لكان
 الاحسن عليهما (قال ولو بالالتزام) كان المراد به هو الدلالة الالتزامية المعتبرة عقلاً أو عرفاً. فلا يتجه
 ان قسمية كلامه في الحاشية كون الوقوع مدلولاً التزامياً للضمير * وفيه أن المدلول الالتزامى ملازم المعنى
 المطابق لزوماً بيناً وهنا ليس كذلك. وأنه يلزم تخلف المدلول الالتزامى عنه في ضمائر الانشائيات
 لا اختصاص الوقوع بالجليات لان الابرادين خصوصاً بما اذا خص الازوم بالعقل * بقي أن ظاهر كلامه في

واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع

واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع

واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع
 واللفظ الدال على الوقوع

المرجع لا يستلزم وقوع فضلا عن أن يكون بيننا . كيف ولو كان مستلزما له اسكان ذلك المرجع

(١) (قوله ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له افرادا وتثنية وجمعا كما في الزيدان هما القائمون والزيدون هم القائمون . فيكون دالا على الموضوع لا على النسبة فيكون اسما لا أداة وهو حاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

ان ذلك المرجع لا يستلزم الوقوع فضلا عن أن يكون بيننا . كيف ولو كان مستلزما له اسكان ذلك المرجع أيضا رابطة . غاية الامر ان الجملة الواقعة خبراً أوحالا مثلاً ما كانت مستقلة بالافادة أوجب فيها النحاة ما يذكر صاحبها ضميراً كان أو لام عهد واسماً واقعاً موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالا على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الاتزامي في ضمائر الانشائيات كقوله من في الدار أبوه لا اختصاص الوقوع بالحليات . نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضمني لم يكن بقاء المنابة في الفساد . والله اهتدى الى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة

الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وان رابطة السلب تدل على اللاوقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة الى الوقوع * وقد يقال بتحقيق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بان دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على اللاوقوع بالمطابقة فنحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع الى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافهمند بعض هو حرف وهو المرضى للمرضى لان الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي . والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بان عدم التصرف أعلم اذ قد يتصرف فيه كما في سوف . وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لا أداة) اشارة الى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس برابطة . وقوله أن ضمير الخ اشارة الى دليل الصغرى . وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيال وعبد الحكيم من أن المألوم اذا كان متصوراً بالتبع

المرجع لا يستلزم وقوع فضلا عن أن يكون بيننا . كيف ولو كان مستلزما له اسكان ذلك المرجع أيضا رابطة . غاية الامر ان الجملة الواقعة خبراً أوحالا مثلاً ما كانت مستقلة بالافادة أوجب فيها النحاة ما يذكر صاحبها ضميراً كان أو لام عهد واسماً واقعاً موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالا على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الاتزامي في ضمائر الانشائيات كقوله من في الدار أبوه لا اختصاص الوقوع بالحليات . نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضمني لم يكن بقاء المنابة في الفساد . والله اهتدى الى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وان رابطة السلب تدل على اللاوقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة الى الوقوع * وقد يقال بتحقيق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بان دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على اللاوقوع بالمطابقة فنحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع الى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافهمند بعض هو حرف وهو المرضى للمرضى لان الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي . والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بان عدم التصرف أعلم اذ قد يتصرف فيه كما في سوف . وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لا أداة) اشارة الى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس برابطة . وقوله أن ضمير الخ اشارة الى دليل الصغرى . وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيال وعبد الحكيم من أن المألوم اذا كان متصوراً بالتبع

كما في أدوات النفي أو كلمة كما في قام زيد أو إسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبراً أو حالاً أو صفة عند النحاة مع كونها أسماء. ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل. ولو سلم أن كل رابطة أداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة أعني الاسم والكلمة والأداة تقسماً اعتبارياً وليكن ضمير الفصل اسماً باعتبار دلالاته المطابقة وأداة باعتبار دلالاته الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دلالاتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالاتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية أعني النسبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى ما ذهب إليه

(قوله أو كلمة) ناظر إلى التضمن (قوله أو إسما) ناظر إلى الالتزام (قوله وكروابط) وظاهر أن منها ضمير المتكلمين نحو إنا أرسلنا وإني ليجزني وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني (قوله أسماء) فيه تغليب

أمكن تصويره بدون اللازم واللازم أن ينتقل الذهن من ملزوم إلى لازمه ولازم لازمه وهكذا وهو محال وفيه تأمل (قوله كما في أدوات النفي) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي (قوله ولا منافاة) ممنوع لأن غير المستقل لا يكون لازماً للمستقل إذا احتاج إلى غيره أيضاً كما هنا لأن المعبر في الدلالة الالتزامية الروم البين بالمعنى الاخص ولو لم من تصور الملزوم تصور اللازم لم يكن معنى غير مستقل وقد يجاب بتعميم اللزوم من العرفي (قوله تقسماً اعتبارياً) ويؤيده مجيء على إسما وكلمة وأداة والقول بأن انفرد كل بخواصه يشعر بأن التقسيم حقيق ممنوع لجواز أن يكون الانفرد بعد ملاحظة الخيفية فتنبه (قوله وليكن ضمير الفصل) قد يقال إنه يلزم حينئذ اجتماع قسمين باعتبار استعمال واحد وهو غير صحيح إذ يجوز في التقسيم الاعتباري استعماله مرتين مثلاً باعتبارين (قوله باعتبار دلالاته) أقول يمكن كونه اسماً وأداة كما ذكرنا. واستلزامه استعمال المشترك في معنييه في نحو زيد هو القائم غير قادح لجواز بناء استعماله فيها على مذهب من جوزه (قوله باعتبار دلالاتها التضمنية) يتجه أن هذا لا يجري في كائن وأمثاله (قوله إلى فاعل معين) وفي بعض النسخ إلى فاعل ما وهو أولى إذ به ينحل ما أورد على قولهم الدلالة التضمنية تستلزم المطابقة لأن فهم فاعل ما لا يحتاج إلى ذكر الفاعل وكان هذا أولى من حله بأن دلالة الفعل على الحدث والزمان ليست بتضمنية لأنها الدلالة على الجزء في ضمن الكل وبأن النسبة إلى فاعل معين

حقه
عنه
لانه نعلم ان في النسخة هي
استدارة من الخط الى استدارة
منه لانه كلام ومنه صف كثر في
النسخة ملول في القصة المعقدة
هو الثاني لا الاول وفيه عافية
وهو
تدفعنا او هجرة عالمي بالمسابقة
علا سبيل المزاولة بالخطية والجمالية
والا لم يصعب التخليق البنية الى نظام
التي جزء

تدبر ان ارا عصف ان الخبر جود عالم
 في صفت الحكم النطق بالقرآن لاسم
 لغضا فانه بلفظ بين المصنف او
 يعر ارا المصنف بالجزء من اهل الحكم
 امر ان لا تكتب عليه الخبر
 ط
 لا تمكركن غير المصنف من ان لا تكتب
 ما روى المصنف

0. 1.

وكذا كان زيد قائماً وأمثاله (٣) ومثل الأخير يسمى رابطة زمانية . وفي الشرطيات

ارتباط نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره أئمة العربية من أن الأفعال موضوعات لمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين أو إلى فاعل ما على اختلاف بينهم فإن قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن يحمل تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة على الاعتباري . وإن قلنا إن الأداة بعضها فلا حاجة إليه (٢) (قال زيد قائم أبوه) فإن المحمول بمجموع قائم أبوه لا مجرد قائم . والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع وكذا الضمير في قولك زيد أبوه قائم فإنه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة (٣) (قال ومثل الأخير

يسمى الخ) لا يخفى أن النحاة جعلوا مثل كان من الأفعال الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطوقين جعلوه رابطة * فينبغي أن تناف وأجيب عنه بأنه من باب تخالف الاصطلاحين . وفيه نظر لأنه إما أن يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إليه المنطوقون

الرابعة في نحو ما زيد أو ليس زيد هو القائم مجرد ما وليس دون مجموع ما هو وليس هو فليزم كون أجزاء السالبة بل الموجبة أيضاً خمسة عند المتأخرين والخامس العدم المضاف إلى الوقوع في السالبة والوجود المضاف إليه في الموجبة بإزاء العدم . وأربعة عند المتقدمين . قال الشيخ قدس سره إن ليس هو بحسب التركيب لا متراجن دال على رفع النسبة الإيجابية وبحسب وضع المجموع على وضع النسبة السلبية . والمجموع رابط لأحد الطرفين بالأخر انتهى * وقس عليه الكلام في الشرطيات (قال ومثل الأخير) لا يجب

أجزاء عند المتأخرين وأربعة عند المتقدمين فيخالف ما مر لجواز كون هو موضوعاً أو تأكيداً له حينئذ ولك القول بأن مرادهم الأجزاء اللازمة (قال وكذا كان زيد قائماً) الأولى وكسكان في نحو كان زيد لثلاثين يوم أن المشبه به المثال (قوله أو إلى فاعل ما) النسبة على التقديرين غير مستقلة خلافاً لعصام الدين على الثاني . وما يقال إنها حينئذ مفهوم كلي فتكون مستقلة ففيه إن مدار الاستقلال وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها لا كون المفهوم كلياً أو جزئياً (قوله فإن قلنا) الأوفق الأولى فإن قلنا إن بعض الرابطة أداة إذ المقصود بيان مادة افتراق الرابطة عنها (قوله جزء من ذلك المجموع) ممنوع إذ الأخير أما مجرد قائم كما قاله عصام الدين أو هو مع الفاعل وعلى التقديرين المضاف إليه خارج (قوله جعلوه رابطة)

[illegible]

٥٥
 كانت اشارة اليه ان في الجواب
 الارسل لا تستغل ان الالام
 وهو ماما اعتبار معناه المظا
 بتم فطم واما باعتبار النسبة
 فلا نهما عن متفتة قطعا والاختلاف
 فعد مشتبا بقيا للاسم والجنس
 والزمان خلافا وقطعا عن المتفتو
 عن متفتو واليه عودا لا عن ارض
 في الجواب ان في الجواب

اشاره الى علم الحفاقة
وجاء صلها انكونه سدا وراية
باعتبارين جائز باهي

المصولة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فمكة قولك أرثني أنت طالق على ما قاله بعض الفقهاء * وأما

أنت إنسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه أنه مشتمل على الرابطة

القول بمحض القول لا أبرأني عن الذان (قال زيد جسم) والبراد بحور يد جسم مالم لسمعل على
أو لا سطر العنا سابعاً المحض على ما قد مر من هذا المصنف أو المصنفين

مستقل (قوله فتأمل) وجهه ان الجواب الاخير انما يصح لو كان كان الناقصه مستقلا باعتبار احد معانيه

هذا الجواب كالمسألة الأولى حار في نحو قلم في قلم زيد (قال ادوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الألفاظ

أعم من الملفوظ وغيره كما في زرنى أكرمك (قال تسمى ثلاثية) نقض بنحو هو جسم. وأقول هو ليس

و نتجها على الاول انه يستلزم حمل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجعل هو موضوعا

إما ذكرى وهو ما يفهم من لفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في السكلى. والأفراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع * وإما حقيقى وهو ما يقصد بالحكم عليه أصالة فربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة للملاحظة نحو كل إنسان أو بعضه حيوان * وربما

الرابطة أصلاً والمراد بمثاله ما كانت الرابطة فيه نفس المحمول أو جزأه (قال كلياً) وذلك في القضايا محصورة ومهمة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشخصية (قال ووصفه) الإضافتان يثبتان أن زيد بالمضاف إليه الذكرى ولا يمتنان أن أريد به الحقيقى فشكل من عنوان الموضوع ووصفه يخص مطلقاً من الموضوع الذكرى (قال في السكلى) ظاهره وأن كان موضوع القضية الطبيعية (قال والأفراد) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحكمة أو طبائع كما في مسائل المنطق (قال المندرجة) بالفعل على مذهب الشيخ وبالإمكان على مذهب الفارابى (قال ذات الموضوع) إما معنى ذات هو موضوع الحقيقى وإما معنى ذات يصدق عليه الموضوع الذكرى * وكتب أيضاً بيانية أو لامية (قال هو) والموضوع الحقيقى أعم مطلقاً من ذات الموضوع لافتراق الأول في موضوع الشخصية والطبيعية وجماعهم في أفراد موضوعي المحصورة والمهمة (قال فيما) أى في قضية * وكتب أيضاً بدل من في القضية (قال الحكم) فيه (قال ذات) شخصاً كان أو طبيعياً (قال مرآة) وذلك في كل قضية كانت محصورة

ليدخل في الشائبة نحو زيد قائم أبوه (قال إما ذكرى) نسبة المدلول إلى متعلق الدال (قال وهو ما يفهم) قضية أن الذكرى بعين الدال وهو الأنسب لكن المشهور كمرها (قال كلياً كان) تعميم للفظ أو ما (قال) يسمى عنوان الموضوع (لا ينفى عدم حسن التسمية في الطبيعية) وجعل وجهها فيها كون اللفظ عنوان المعنى مع جريانه في الشخصية إنما يتم لو رجع ضمير يسمى إلى اللفظ (قال والأفراد المندرجة) ظاهره وإن كانت أفراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد * ويمكن التخصيص بما عداها بأن المراد بالمندرجة المنهارة الاندراج عند الحكم أو بارتكاب الاستخدام في ضمير قوله فخره (قال وربما يختلفان) كلمة رب هنا للتكثير وفيها بآنى للتقليل فلا يرد أن منطوق كل منافع لمعوم الأخرى ولو تركها لكان أولى (قال في القضية) الأخير الأولى تركه. وقوله فيما ليس صلة بخلاف بل خبر منتهى محذوف أى الاختلاف فيما الخ والآنجه أن كلامه يقتضى أنها قد يندرج في تلك التسمية وليس كذلك وقس عليه قوله فيما عداه (ول على ذات الموضوع) أى ولو سألنا في كل حسن يوافق عليه الاتصال (قال وكان العنوان الخ) فيد واقى ذكره لبيان فائدة العنوان في صورة الاختلاف

لا يجوز ان يكون الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصدا الحكم عليه نحو زيد عالم
 والانسان كلى . وذات الموضوع ما صادق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الازمنة عند
 الشيخ . وهو الحق . وبالامكان الذاتي عند الفارابي .
 (١٥١)

أو موهلة (قال يتحدان) فيبينهما عموم وخصوص من وجه بحسب الحمل وتقسيم الموضوع إليهما اعتبارا
 (قال الموضوع) الذكري (قال حقيقيا) بان يكون موضوع الشخصية (قال أو كليا) بان يكون
 موضوع الطبيعة (قال وذات الموضوع) ليس تعريفا لذات الموضوع كما يتبادر لأنه سمي تعريفا بل
 بيان لأحواله بل لأحوال العنوان حقيقة . تأمل (قال العنوان) سواء كان في ضمن الضرورة أو الدوام
 أولا (قال بالفعل) أى سواء لم يكن العنوان في زمان كما في غير الزمانيات أو كان في جميع الازمنة أو كان
 في أحدها (قال وبالامكان) أى العام المقيد بجانب الوجود سواء كان في ضمن الضرورة أولا * وكتب
 أيضا زيف رأى الفارابي يكذب الوصفيات الأربع عليه حيث يكذب نحو كل كاتب أى بالإمكان
 متحرك الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً أى بالإمكان وبأن النطقة يمكن أن يكون انسانا فلو
 دخل في كل انسان لكذب كل انسان حيوان * ودفع بأن عقد الوضع عنده هو الاتصاف بالإمكان
 الذاتي العام المقيد بجانب الوجود الصادق بالفعل وبالضرورة والحكم على تلك الوصفيات مقيدة
 بالاتصاف بالفعل ولا نسلم اتصاف النطقة بالانسانية بالإمكان المذكور لصدق قولنا لا شئ من النطقة
 (قال مما كان الموضوع) أى فيه فلا يلزم خلو الصلة أو الصفة التي هي جملة عن الرابط وكذا فيما مر (قال
 جزئيا حقيقيا) مشعر بان المحكوم عليه اصالة في نحو زيد عالم هو الصورة الجزئية وهو ممنوع كيف
 والمنصف بالعلم هو ذو الصورة فالحكم عليه اصالة . فلو قيل بانه مادة اختلاف الموضوعين لكان أولى
 (قال قصد الحكم) أى اصالة بان يكون الكلى موضوع الطبيعة فلا ينتقض بنحو كل انسان حيوان
 (قال وذات الموضوع) الاخصر الاولى وصدق العنوان على ذات الموضوع بالفعل الخ (قال العنوان)
 أى ان لم يقيد عقد الوضع بجهة والافهى المعتبرة اتفاقا (قال وبالامكان الذاتي) أى بالإمكان العام المقيد
 بجانب الوجود الصادق بالضرورة والدوام والفعل لكونه أعم منها فلا يرد أن مذهبه يستلزم كذب
 الوصفيات الأربع لكذب قولنا كل كاتب أى بالإمكان متحرك الاصابع بأحدى الجهات الأربع لان
 الحكم فيها مقيد بالاتصاف بالفعل وهو مندرج تحته كذا قالوا * وأقول جواز هذا التقييد ممنوع كيف
 ولو صح لزم صدق كل مركوب السلطان فرس عند الفارابي لجرىانه فيه مع انه كاذب عنده اتفاقا * ثم
 انه اعترض عليه بأن النطقة يمكن أن يكون انسانا فيلزم كذب كل انسان حيوان لدخولها في موضوع تلك

لا يجوز ان يكون الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصدا الحكم عليه نحو زيد عالم
 والانسان كلى . وذات الموضوع ما صادق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الازمنة عند
 الشيخ . وهو الحق . وبالامكان الذاتي عند الفارابي .
 (١٥١)

فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثاني لا مكان ركوبه على
الحمار * وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع * وصدق المحمول عليه باحدى الجهات
الانية يسمى عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
محو الانسان كل ناطق *

بانسان بالضرورة وإن أمكن اتصافها به امكانا استعداديا (قال قولنا) وكذا كل ساكن عنصري
ولا شئ من مركوب السلطان بحمار ولا شئ من الساكن بفلك (قال على الحمار) وقولنا بعض
مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الثاني دون الاول (قال وصدق العنوان) المراد بالصدق
والعقد في الموضعين الحمل بمعنى الوقوع والاتصاف وإن كان العقد في الأصل بمعنى التركيب وبالوضع
والحمل الوصف العنوانى والوصف المحمول والاضافة اضافة ذي الطرف الى الطرف (قال عقد
الوضع) هو تركيب تقييدى (قال عقد الحمل) هو تركيب تام (قال المتعارفة) في التحرير ما حاصله

القضية * والجواب أن الدخول في موضوعها ممنوع كيف والممكن الذاتى كون هيولى النطفة هيولى
الانسان لا كوا هيولاها وصورتها النوعية انسانا بجميع أجزائه والمراد بالانسان هيولاه وتلك الصورة *
وأما الجواب بأن هذا من اشتباه الامكان الذاتى المراد للفارابى بالاستعدادى والدخول على الثانى
لا الاول فنمدف بأنه انما يصح لو حمل من شأنه في تعريف الامكان الاستعدادى بكون الشئ من شأنه
أن يكون وليس بكائن على مامن شأن نوعه أو جنسه قريبا أو بعيدا وهو فاسد لاستلزامه كون الفرس
مستعدا للكتابة مثلا * وأما لو حمل على مامن شأن شخصه أو نوعه فقط فلا يكون النطفة التى هى من
الحادات مستعدا للانسانية (قال قولنا) بيان فقرة الخلاف (قال صادق) أى اذا انحصر مركوبه في
الفرس (قال على ذاته) فيه اشعار بعدم تحقق عقد الوضع في الشخصية والطبيعية وهو كذلك وعقد الحمل
في السوالب وهو بعيد إلا أن يراد بالصدق الاول الاتصاف بالوقوع والثانى الاتصاف به أو باللاقوع
ولذا لم يقل والمحمول عليه * ثم أقول المراد بهما المعنى الثانى لئلا يستلزم عدم تحقق عقد الوضع في
الموجبة السالبة الموضوع تأمل (قال يسمى عقد الوضع) هو تركيب توصيفى ^(١) (قال وصدق المحمول)
ويجب كونه صدق السكلى على الجزئيات كما هو الشائع فعدم صحة عكس قولنا بعض الجنس حيوان
ولاشئ من الحيوان بجنس لعدم صحة الحمل وعدم صحة النتيجة في القياس المؤلف منهما من الشكل
الاول لعدم صحة المادة (قال عليه) أى على الموضوع لاعلى ذاته فلا يرد أن هذا مشعر بعدم جريان
عقد الحمل في الشخصية (قال ولا يراد بالمحمول الخ) استدلال عليه بأن افراد الموضوع اما مقابلة لافراد

(١) قوله تركيب توصيفى . كذا بالاسل وهو ظاهر (محمود الامام)

7

انعم لعل الشفعة في المسئلة
دون المتعارفة فانهم

الضمير اعم الى قوله

٥٨٤

رأى إلى عناية الأئمة

لا الحكم اعزى ففهم

والسفر فته وفتنا ففكر ما قبله ابر

معرفة لهم وزعمهم

بمقتضى المادة ١٠٠

ایک منہ سے ادا ہونے والا

في التفسير

این کتاب از قلم

۱۰۷

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

61-7-29

کتابخانه ملی ایران

هو: حبيب

لا تتركها

وہندو

فان

15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
841
842
843
844
845
846
847
848
849
850

میں نے اپنے

فنا

()

100

﴿ فصل ﴾

الحلية مطلقاً موجبة كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكري جزئياً حقيقياً سميت
شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم * وإن كان كلياً فان كان الحكم على
العنوان من غير أن يقصد سرأيته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية * وإن أمكن سرأيته
في نفسه نحو الإنسان حيوان ناطق أو كلي أو ليس بجنس * وإن كان الحكم عليه مع قصد
الكل نحو كل إنسان ناطق. أو بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم أو أحدهما

بسور الكل والآخر بسور الجزئي نحو كل إنسان بعض الحيوان وعكسه * أو غير مسورين
وإذا اعتبر السلب كانت المنحرفات مرتبة إلى عدد كثير. وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها

(قال موجبة كانت) بيان مطلقاً (قال أو هذا عالم) أو أنت أو الذي في الدار (قال أو ليس)
أو ليست (قال على العنوان) إقامة المظهر مقام المضمرة غير نكتة (قال أو كلي) مثال لممتنع السراية
بالنسبة إلى ذات الموضوع وإن أمكن سرأيته بالنسبة إلى الاصناف . ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلي
لامتنع مطلقاً (قال أو ليس بجنس) ممكن السراية

(قوله أو غير مسورين) سلب العموم لاعموم السلب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم شموله لما كان أحدهما
مسوراً دون الآخر * ثم الظاهر أن الفرق بين مالم يكونا فيه مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبين المفهوم
بالاعتبار كالفرق بين المهلة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سرأية الحكم إلى ذات الموضوع (قال مطلقاً)
موجبة الخ) أي متعارفة أو من معرفة فقيه رد على من أخرج الطبيعية من الانقسام وقيد المقسم بالمتعارفة
(قال جزئياً حقيقياً) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر . أو لأن الغرض
يتعلق بالمعنى دون اللفظ (قال سميت شخصية) النسبة هنا وفي الطبيعية للكل إلى الجزء وفي
الكلية والجزئية له إلى صفة ماصدة الجزء فالنسب حينئذ تسمية الجزئية بمعضية . والتسمية بالمخصوصة
للشكل بصفة الجزء وبالحصورة والمهلة له يتعلق أفراد الجزء (قال على العنوان) مشعر بوجود العنوان
وذا في الموضوع في الطبيعية وللإشارة إليه أقام المظهر مقام المضمرة (قال من غير أن يقصد) الاخصر
والأولى بدون قصد سرأيته الخ (قال أو كلي) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرأيته
وبالعكس ففيه نشر غير مرتب * ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئي ليكون إشارة إلى تحقق
القسمين في السالبة كالموجبة لكان أولى (قال وإن حكم عليه الخ) قد يقال المفهوم هنا أن المقصود
بالحكم أسالة العنوان وتبعاً الأفراد فينافي ما سبق من أن الموضوع الحقيقي ما يقصد بالحكم عليه أصالة

[illegible]

وغيره من كلي (قوله السكلي الاخص) وبعد بقى الاشكال بنحو كل جملة يتوقف عليها الاتصال
كل شكل اول منتج مما افاده قضائنا أو اقيسة نظمنا
والاخرى من كلي (قوله السكلي الاخص) وبعد بقى الاشكال بنحو كل جملة يتوقف عليها الاتصال

والدال على الكمية سوراً. إما كلية إن حكم فيها على كل فرد، وإما جزئية إن حكم فيها على بعض الأفراد فالمحصورات أربع أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا فيما كان المحمول مساوياً للموضوع الذكري أو أعم منه مطلقاً نحو كل إنسان ناطق أو حيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء

(قال والدال على الخ) لم يقل واللفظ الدال الخ * لأن السور كما يكون أمماً ككل وبعض ومثلاً كالأشياء الاستغراق والعهد الذهني وكلام الداخلة على الشك في نحو لا رجل في الدار ومثلاً كالأشياء وليس بعض على ظاهر كلام المصنف فيما يأتي كذلك يكون أمراً مضمناً كالإضافة المعنوية المفيدة للاستغراق أو العهد الذهني (قال أشرفها الموجبة) من قبيل محمد ﷺ أفضل قريش لأن من قبيل يوسف أحسن أخوته (قال وسورها نحو كل) وقد يدل لفظ واحد على مجموع السور وعنوان الموضوع كأي وما ومن الموصولات والذي والتي على القول بأنها صيغ العموم كما هو المرجح في كتب الأصول (قال ولا تصدق إلا الخ) أي إذا صدق فيها الإطلاق العام المعتبر في مرجع المساواة والعموم المطلق ولا قد تصدق المكننتان في المتباينين أمكن أنصاف أحدهما بالآخر ولم يقع كالفلك والساكن فانهما متباينان لصدق قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائماً وبالعكس مع أنه يصدق أن يقال كل فلك ساكن بالامكان (قال نحو لا شيء) إنما يكون لا شيء بمجموعه سوراً إذا دخل على عنوان الموضوع والا

(قال على بعض الأفراد) أي فقط والا انتقض تعريف الجزئية بالكلية (قال نحو كل) أي الأفراد لا المجموع فإن القضية المصدرة به مهولة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكيم وخمالة لهما بالكلية والجزئية والطبيعية كما يؤخذ مما سيأتي من المصنف (قال ولا تصدق) أقول مقتضى ضابط المحصورات الأربع هنا أنه لا حاجة إلى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المسارة بالإطلاق العام والسالبة فيه بالدوام لأنه إذا لم تصدق الموجبة الكلية مطلقاً إلا في هاتين الصورتين يلزم من الحمل الإيجابي السكلي من الجانبين تساويهما لأن حمل أحدهما على الآخر يثبت عدم كون ذلك الآخر مبايناً أو أعم والعكس يثبت عدم كونه أخص فيكونان متساويين * وقس عليه البواق إلا أن يخصص الموجبتان بما عدا المكننتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام * وكون الكلام في مطلق المحصورات ياباد. فالأولى ترك هذا الضابط * وقد يوجه بالنظر إلى الموجبة أنه لما كان المتبادر من القضية عند الإطلاق هو المطلقة العامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة * وفيه مع أنه عام بخصوص كما يأتي منا أنه جار في السالبة أيضاً (قال كان المحمول) أي فيه وكذا ما يأتي (قال نحو لا شيء) فيه مساختة لأن السور هنا حقيقة وقوع السخرة في سياق النفي كما في نحو لا رجل في الدار كلمة لا مع اسمها والا

وليس كل (١) وتصديق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان فكل من الكليتين أخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف أعني الايجاب والسلب. ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(١) (قوله وليس كل الخ) يشير بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الإيجاب الكلى مندرج عندهم في السلب الجزئي ولذا جعلوا تقيض الإيجاب الكلى هو السلب الجزئي مع أن تقيضه الحقيقي هو رفع إيجاب الكلى كما ستعرف

في الأولين يكون السلب الجزئي بالمعنى الاعم مدلولاً مطابقاً ورفع الإيجاب السكلي التزاماً وفي الأخير يكونان بالعكس. وأما إذا كان بالعكس بأن اعتبر السور مقدماً في الأولين حتى يكونان في حكم سلب القضية وإن بعد ذلك في الأول منهما والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيهما سلب المحمول فلاولان يدلان على رفع الإيجاب الجزئي مطابقة وعلى السلب السكلي التزاماً والأخير يدل عليهما بالعكس وحينئذ لا يكون شيء من تلك الاسوار سورا للسلب الجزئي لاشتراطه بعدم الدلالة على السلب السكلي لا مطابقة ولا التزاماً (قال وليس كل) وكذا كل ليس إذا خالف الاعتبار بالموافقة مع الجزئي (قال وصدق) أي إذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كما سبق (قال أو أعم منه مطلقاً) كلمة أو في سياق النفي أو انتهى بمعنى الواو كما في قوله تعالى « ولا تطع منهم أثماً أو كنوراً » لان المقصود هو النفي عن اطاعة كل منهما * وكتب أيضاً بان كان المحمول أخص مطلقاً كمثل المضاف أو من وجه نحو بعض الحيوان ليس بأبيض أو ما ينحو بعض الانسان ليس بحجر (قوله مندرج عندهم) اندراج أحد التلزامين في الآخر (قوله الإيجاب السكلي) انما يتم لو لم يريدوا بالنقيض في هذا القول النقيض المجازي (قال فكل من الخ) ذكر الفاء للإشارة الى أن نسبة كل من المحصورات الأربع مع الأخرى ماثرة بما سبق من بيان صدق كل منهما فيما ذكره من المواد المحصورة وهو كذلك (قال من السكيتين) الموجبة والسالبة (قال الجزئيتين) الموجبة والسالبة

الثلاثة مبنى على الغالب وإلى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ (قال وتصدق فيما) لو قال وتصدق فيما لم تصدق فيه الموجبة الكلية لكان أخصر وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأولى مساو للسلب الخ (قوله ولذا جملوا) يعنى لو لم يكن مندرجا فيه اندراج أحد المتساويين فى الآخر لم يصح هذا الجمل لان تقيضه الحقيقى رفعه والنقيض المجازى للشيء لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا يرد انه انما يتم لو لم

وهو من (١٩٠)
 يخرج الشخص اذا لم
 المبدأ والمركب
 فيكون

أن لام التعريف في نحو قولك الانسان كذا ان حملت على العهد الخارجي الشخصي (١)
 كانت قضية شخصية . وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو من
 حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا كانت مهمة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق
 فيه إشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلا لا عدم وقوعها مطلقا
 ولو مبادئ مسائلها فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (٢) كما إذا أريد
 بالانسان زيد وأما النوعي كما إذا أريد به الرومي فالتقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك
 النوع من حيث هو هو . أو مهمة كذا إذا أريد به الرومي فالتقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك
 لا جزئيا كذا زيد (قال أن لام التعريف) وكذا الأضافة المعنوية إلى المعرفة (قوله كما إذا أريد
 بالانسان) أي في قولنا الانسان جزئي أو عالم (قوله زيد) أي انسان متحقق في ضمن زيد (قوله
 أريد به الرومي) أي الجنس المتحقق في ضمنه كما يشمر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس ذلك)
 أي بالانسان جنس ذلك النوع أي الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعني الرومي . والمراد بالجنس
 العام والتوابع الخاص وهو ظاهر (قوله من حيث هو هو) أي بالانسان هو أي الجنس المتحقق في ذلك
 النوع (قوله أو مهمة) كما في قولنا الانسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف

يكون المعرف باللام
 لمضاف الى الشئ كقولك
 الشئ لا الفرق المرفوعة
 الجبر صفة الفرق بين المرفوعة
 والمرفوعة لله قال الصلوات

من الموجبة والسالبة (قوله الى الموجبة الجزئية) كانه لم يقل ان كان محمولها كلياً لئلا يقوم انه قد يكون
 جزئياً مع انه فاسد لانه اما عين الموضوع بحيث لا يفاير بينهما أصلاً فلا يمكن تصور الحمل بينهما أو غيره
 ولو بالملاحظة والالتفات للحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذلك واحدة فلا يكون من حمل
 الجزئي على الجزئي قاله عبد الحكيم فعني هذا زيد أن ما صدق عليه ذات واحدة (قوله وعكس نقیض)
 أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس الموجبة
 الشخصية عندهم سالبة كلية (قوله فيه إشارة) لانه توصيف في معنى التمليل (قوله عدم وقوعها) أي
 لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة السككية فانها تقع مسائلها لكن تؤول كما يشعر بذلك
 قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة السككية دون تأويل الطبيعية . فاندفع ما قيل يتجه على كون المراد ذلك
 انها لا تقع مسائل الحكمه فوجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات (قال على العهد الخارجي)
 ذكرياً أو حضورياً أو عالياً (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي السكون القضية طبيعية الإشارة
 باللام الى قسم من مدخوله فينافي ما قالوا من ان لام القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها الى مفهوم
 مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد . الا أن يراد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في المحيـث

[illegible]

۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵

اسم من حيث الحقيقة في حق الألف
عظم وحسن الألف منسلا إلى الجمل
لذلك العظم في كلامهم

المؤمنين بالله واليوم الآخر
الذين آمنوا بآيات الله ورسوله
وكانوا على صراط مستقيم

علوم بآية المعظم والمخاطبة
 وبه تفرغ له الخزانة فلام العبد
 الشفيع المست

اربعه نفس الطهره وبه تعرفه ذلك
المعتمد فلام الجنس وضره

فمن حيث علوم التحقيق في ضمير
الغزاة تقولنا الانسان في ضمير
لام الطبيعية او من فطره

والمستمرات في علم النفس
للقسم باسم المستم
معلم العلم والنفس

المستحرم في حق بعض الأهل
الناهي أو في حقه

للكمية فيسمى لام الجنس ايف
ان لفظ الا حيز لم يشتر اشتر

وكان اذا اراد ان يخطب
او يخطب

وخرج الجوارح من الحلق وعلموا
وخلصوا من النار إلى الجنة

10

100

Scanned with CamScanner

كما إذا أضيفت

الجوامع وغيرهما من كتب النحو والأصول أن لفظ كل كما يستعمل بمعنى كل فرد فرد وذلك إذا دخل على التسمية وأريد بها المفهوم من حيث كونه مادة للأفراد أو على الجمع المرفوع كذلك يستعمل بمعنى كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المرفوع سواء أريد به الفرد المشخص أو الجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً أو جميعها أو فرداً ما نحو كل ريد أو هذا أو العبد حسن أو اشتريته وكل الكتاب أو الزمان في هذه الحجة بمعنى الجنس من حيث التحقق بأحد التحققات المذكورة كقوله أو أكانه . وعلى الاستعمالين لفظ كل سور الموجبة السكينة لا عنوان ويكون القضية شخصية أو إحدى المحصورات مثلاً مع قطع النظر عن كل الأجزاء لا يوجب كونها كذلك مع ملاحظته . وأما استعمال كل بمعنى مجموع الأفراد أو مجموع الأجزاء وإن جاز عقلاً كما إذا كان الحكم مخصوصاً بالمجموع من حيث المجموع كقوله كل انسان في هذه القرية اليوم يحملون تلك الصخرة أو كل هذا الزمان عشرون مثاقيل بمعنى مجموع أفراد الانسان ومجموع أجزاء هذا الزمان كذا فلم يتعرضوا له في النحو والأصول فيما رأينا * ولعل المصنف كغيره من المنطقيين رأى استعمال بهذين المعنيين وبني كلامه على الاحتباك حيث ترك أولاً استعماله بمعنى مجموع الأفراد . وثانياً استعماله بمعنى كل جزء جزء إلا أن المثال الذي ذكره الاستعمال الثاني ظاهر في كل جزء جزء * وقد جاء كل بمعنى الأمر المتجزئ والمشتعل على الأجزاء كما جاء بعض بمعنى الأمر المشتعل عليه وهو بهذا المعنى غير لازم للاضافة كما في قولهم السكل أعظم من الأجزاء كما في القصيدة الأثرية :

وما إن جوهر ربي وجسمي * ولا كل وبعض ذو اشتغال

فحينئذ عنوان الموضوع لا سور * وكتب أيضاً المراد بالفرد كما يصدق عليه العنوان سواء كان جماعة جماعة (ككل حزب بما لديهم فرحون) وكل طائفة أو فرقة أو جماعة كذا . أولاً ككل انسان

كذا (قال كما إذا أضيفت) كأنه لا يسلم كون كل في قولك كل شيء أعظم من جزئه مجموعاً الجواز أن يكون أفرادياً (قال كما إذا أضيفت) أشار بقوله كما إذا أضيفت الخ في الموضوعين إلى أن السكل لازم

(قال كما إذا أضيفت) ولا يرد عليه قوله تعالى (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه استعمال لاستغراق الأجزاء مع اضافته إلى التسمية لأنه لا استغراق الأفراد ودخوله على المضاف باعتبار المضاف إليه لا نفسه أو المعنى على القلب كما في كل حنف امرئ يجري بمقدار * ثم أقول المراد بالاضافة إلى التسمية الاضافة معنى فلا يفتقر بكل شيء أعظم من جزئه لأن كلا باعتبار المعنى معتبر بعد إرجاع ضمير جزئه إلى الشيء فكانه قيل الشيء أعظم من جزئه

أرسله يذكره في الأول لخصه في الثاني
وقوله ثانياً أرسله يذكره في الثاني لخصه في الأول
الأصل كذا

الى النكرة فيثبت تكون سوراً كما سبق وقد تستعمل مجموعاً يراد به مجموع الأجزاء كما
إذا أضيفت إلى المعرفة نحو كل الرمان أكلته فيثبت لا تكون سوراً بل عنوان
الموضوع كما في قولك مجموع أفراد الإنسان كذا فإن أريد المجموع المشخص كانت شخصية

الإضافة معنى سواء أضيف لفظاً أيضاً ككل إنسان كذا أو لا ككل في فلك يسمون (قال إلى
المعرفة) أي المفرد المعرفة لا الجمع المعروف أو ضمير الجمع * والاعتراض على الاستعمال الأول بقوله تعالى
(كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) بإضافة قلب على قراءة أبي عمرو وابن ذكوان حيث
استعمل فيه كل لاستغراق الأجزاء مع أنه مضاف إلى النكرة - وعلى الاستعمال الثاني بقوله تعالى (كل
الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل وبقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه والمغلوب
على عقله. حيث كان السكك فيهما لاستغراق الأفراد مع اضافته إلى المعرفة مدفوع بأن مراد المصنف
أن ذلك هو الأصل في الاستعمال وبأننا لانسلم أن السكك في الآية الأولى لاستغراق الأجزاء بل هو
لاستغراق الأفراد واليه ذهب القاضي في حاشية جمع الجوامع وكأنه أشار إلى الجواب الأول بقوله كما
في الموضوعين ويجوز أن يكون كما في الأول للإشارة إلى أن السكك إذا أضيف إلى الجمع المعروف أو إلى
ضمير الجمع يكون لاستغراق الأفراد أيضاً نحو كل العبيد جاء وكلمهم آتية يوم القيامة فرداً (قال
الإنسان) اللام هنا لتعيين الجنس من حيث هو هو (قال فإن أريد) أي بكلمة كل في نحو كل
الرمان الخ (قال المشخص) إرادة الشخصية أو السككية أو البعضية من المكل المجموعى تابعة لإرادتها
من مدخوله بناء على أن إضافة كل إلى مدخوله ببيان الميادين فيتبعه في ذلك. فمعنى كل الرمان على
الأولى المجموع المشخص الذي هو هذا الشخص من الرمان. وعلى الثانية كل مجموع هو كل فرد من

أي شيء كان والا فإن رجع الضمير إلى السكك يلزم كون الخردلة أعظم من كل جزء من أجزاء الجبل
أو إلى الشيء يلزم خلوا الكلام عن الفائدة. على أنه يمكن جملة أفرادها (قال إلى النكرة) أي أو الجمع
المعرف أو ضميره (قال فيثبت تكون) وكذا إذا أريد به كل جزء نحو كل زيد حسن (قال إلى المعرفة)
أي لفظاً ومعنى فلا يرد نحو قوله تعالى (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل) فإن السكك فيه مضاف إلى
المعرف بل لزم الجنس وهو في المعنى كالنكرة (قال كما في قولك) أي كلفظ المجموع في الخ (قال أفراد
الإنسان) الأوفق أجزاء الإنسان لكن نبه على أن السكك المراد به مجموع الأجزاء والمراد به مجموع
الأفراد متحدان حكماً

[illegible]

فرضية فقولاك اجتماع التقيضين بصير مثلاً إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبيته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب التقيضين معا وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة . وإذا سلبيته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود في الذهن تحقيقاً أو فرضاً بصير في الذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الإيجابي عليه خارجاً ولذا كان ماهيات الممكنات (قوله إلى فرضه) أي فرض الوجود الخارجي للماهيات الممكنات (قوله هو الحكم الإيجابي) لا الحصول في الذهن (قوله عليه) أي على الممكن (قال بصير مثلاً) إما ناظر إلى المحمول فيفيد أن نحو اجتماع التقيضين جميعاً أو حار كذلك أو إلى الموضوع فيفيد أن نحو شريك الباري بصير كذلك أو إلى المجموع فيفيد أن نحو شريك الباري جميعاً أو حار كذلك (قال بمعنى أن الاجتماع) أي الفرد المتصف بفعل أو بلا مكان باجتماع التقيضين الموجود المحقق اهـ (قال في الخارج) متعلق باتصاف ذات الموضوع (قال في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قال خارجية كاذبة) بسبب انتفاء المحمول وتفيد الموضوع ولو قال حال بدل قوله بصير لكان كذبه لا انتفاء قيد الموضوع وخالف عقد الحمل (قال كاذبة) لا انتفاء قيد المحمول وقيد الموضوع (قال لتحقيقاً) أي بلا فرض وجوده الخارجي (قال أو فرضاً) أي بعد فرض

فإذا لم يوجد حقيقة أو فرضاً لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين الحال نحكم (قوله وإنما المحتاج) دفع لما يقال إن قوله قال ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجي في القضية الحقيقية وحاصله ثبت الحكم الإيجابي خارجاً كما في الحقيقة عليه بخلاف الذهني (قال فقولاك اجتماع الخ) قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو جملة (قال خارجية كاذبة) لعدم صدق عقد الحمل ولعدم اتصاف الموضوع بالوجود الخارجي تحقيقاً (قال لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهملتين (قال وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن الخ) الاختصار أن الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لكونه أراد الإشارة إلى أن التقدير المعبر في الحقيقة تقدير الممكن (قال حقيقية كاذبة) لأنه ليس ممكناً في ذاته ولا متصفاً بالبصر (قال لتحقيقاً) كلامه الآتي أعني قوله « ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض » ظاهر في أن الفرس يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ما تعلق به

Scanned with CamScanner

والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجى المحقق ولو في أحد الأزمنة
ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجى المقدر الأعم من المحقق ومن المفروض الغير
المحقق أذا ومع موضوع الذهنية هو الوجود ذهنى المحقق ولو في أحد الأزمنة

الى الفرد المعلوم ويتمحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع
لان الوجود الذى اعتبره الحكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي
لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت
زيد بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود
السوط. واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط أصلا كما لا يخفى

ذلك النوع وإلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع (قوله الى الفرد) بل لابد من انصرافه الى الفرد الملاحظ
معه الوجود المعتبر في ايجاب نوعه وان لم يوجد ذلك الفرد وكتب أيضاً أى الفرد الملاحظ معه العدم
النفى الأمري (قوله على وجود الموضوع) وعلى وقوع الضرب بذلك السوط (قال الخارجية) موجبة
أو سالبة (قال مع موضوع الحقيقة) موجبة أو سالبة وكذا في الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال
من المحقق) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما أورده سابقا بقوله تحقيقاً أو تقديرًا تأمل (قال
المفروض) أى فرض ممكن (قال المفروض) أى المقدر الوجود الخارجى في الحقيقة والذهنية

يقول أول الحاشية حاصله دفع الخ (قوله ولا يلزم) أى لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف
الخ حتى لا يدفع الابراد لأن الوجود الخ نعم انه نفي لزوم هذا التوقف لأنه في حكم عكلى تقيض
العدم لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لصدق السلب عن الفرد
المعلوم فيكون لازماً له ونفى اللازم يستلزم نفي المزوم (قوله على تحقق القيود) أى حقيقة أو حكماً
ليشمل الوجود المعتبر هنا (قوله فانك) نشر ممكن (قوله على صدور الضرب) أى على صدور
الضرب وعلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أى وعلى كون ذلك الضرب بذلك السوط
(قال والوجود) مستغنى عنه فلو تركه الى قوله والمراد من الفرد لكان احسن (قال المقدر الأعم)
كست بالاكثر منهم حصى (قال من المحقق) الاخصر من المحقق وغيره (قال هو الوجود ذهنى
المحقق) المراد بالمحقق والمفروض ما انصب معروضه بالعنوان في الذهن تحقيقاً وفرضاً ولا ينافيه قوله
والمراد به لأن مماه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الانصاف بالعنوان كما يشمر به

اسم الوجود الذى يصدق
السلب هو الوجود الخارجى
الاعتبار الذى يصدق
مع موضوع السالبة
الحاصل من السلب
الوجود الذى يصدق
العدم الذى يصدق
اول الثمانية

معنى ما كان له
فرضه

معنى ما كان له
فرضه

ما اذا كان هذا هو المقصود
بالافتراض او احد من القولين
ما المقصود بالافتراض
ما المقصود بالافتراض

(١٧٤)

الحق لا يتحقق فيه أبداً
والمراد من الفرد المفروض وجوده حال كونه

أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً * والمراد من الفرد المفروض وجوده حال كونه
فرداً للمعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية اذ
الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقلي الوضع فعل محقق في الواقع
(قال فرض وجوده) الخارجي أو الذهني (قال الحمار) موجوداً أو معدوماً وكذا فرس له أربع أقران لم
يكن السلطان موجوداً أو معدوماً * وكتب أيضاً في كون الحمار مطلقاً فرداً فرضياً للمركوب في الذهنية
سواء كان الفرض هنا بمعنى تقدير الوجود الذهني أو بمعنى تقدير الوجود الخارجي بأن يكون محالاً نظر
ظاهر وكذا في كون الحمار الموجود فرداً فرضياً له في الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه الخ من
حيث كونه فرداً للمعنوان والحمار وان كان موجوداً إلا أن تلك الحقيقة معدوم مقدر وجوده الخارجي
ولو قال ما فرض وجوده أو انصفه اصح التفرع من غير كافة به ولم يتجه شيء مما مر (قال في مركوب
السلطان) اذا كان عنوان الموضوع * وكتب أيضاً وكذا الرومي في الأسود والفلك في الساكن والأمين
الدائم في العالم (قال في الحقيقة) فيه انه لو كان الحمار داخل في المركوب في هاتين القضيتين لما كان
لعدول الشيخ فيما عن مذهب الفارابي فائدة فان مخالفة المرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب
الشيخ فعلية صفري الشكل الأول والثالث مطلقاً ولما كانت الضرورية السالبة منعكسة الى نفسها في
نفي القضيتين على رايه ولما أطلقوا القول بأن الممكنة لا تعكس لها فتأمل (قال والذهنية) على مذهب
الشيخ كالفارابي (قال في الخارجية) أي خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال إذ الفعل)
علة التفرع كل من دخول الحمار في هاتين القضيتين وخروجيه في الأخيرة بطريق النشر المعكوس
نوسية الفعل بالمحقق والفرضي فيما يأتي * وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا
ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كل ممكن أو فرضاً لأن دخول الحمار في الفرد المفروض كونه
وجوده الذهني محققاً ينافي الأول ولا مكانه ينافي الثاني ولا ما وجد في الخارج تحقيقاً أو تقديرًا ممكنًا
أو محالاً لأن كلامه صريح في اعتبار الوجود الذهني ولأن الحمار في التفرع يعم الموجود والمعدوم *
والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله حال كونه وعدم تمامية التقريب في قوله إذ الفعل (قال أو
المفروض) لم جعل التقدير في الذهنية مبيناً للمحقق وفي الحقيقة أعم منه مع أنه فيهما معطوف
بلو على التحقيق (قال لا في الخارجية) أي المرجحة الصادقة منها أو هذا مبني على عدم اعتبار الاعتبار
في تعريف الخارجية خلافاً للمصنف (قال محقق في الواقع) أقول الفعل المعتبر في عقد الوضع عند
الشيخ أعم من المحقق في نفس الامر والمفروض في القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الخالية

الحق لا يتحقق فيه أبداً
والمراد من الفرد المفروض وجوده حال كونه
فرداً للمعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية اذ
الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقلي الوضع فعل محقق في الواقع
(قال فرض وجوده) الخارجي أو الذهني (قال الحمار) موجوداً أو معدوماً وكذا فرس له أربع أقران لم
يكن السلطان موجوداً أو معدوماً * وكتب أيضاً في كون الحمار مطلقاً فرداً فرضياً للمركوب في الذهنية
سواء كان الفرض هنا بمعنى تقدير الوجود الذهني أو بمعنى تقدير الوجود الخارجي بأن يكون محالاً نظر
ظاهر وكذا في كون الحمار الموجود فرداً فرضياً له في الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه الخ من
حيث كونه فرداً للمعنوان والحمار وان كان موجوداً إلا أن تلك الحقيقة معدوم مقدر وجوده الخارجي
ولو قال ما فرض وجوده أو انصفه اصح التفرع من غير كافة به ولم يتجه شيء مما مر (قال في مركوب
السلطان) اذا كان عنوان الموضوع * وكتب أيضاً وكذا الرومي في الأسود والفلك في الساكن والأمين
الدائم في العالم (قال في الحقيقة) فيه انه لو كان الحمار داخل في المركوب في هاتين القضيتين لما كان
لعدول الشيخ فيما عن مذهب الفارابي فائدة فان مخالفة المرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب
الشيخ فعلية صفري الشكل الأول والثالث مطلقاً ولما كانت الضرورية السالبة منعكسة الى نفسها في
نفي القضيتين على رايه ولما أطلقوا القول بأن الممكنة لا تعكس لها فتأمل (قال والذهنية) على مذهب
الشيخ كالفارابي (قال في الخارجية) أي خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال إذ الفعل)
علة التفرع كل من دخول الحمار في هاتين القضيتين وخروجيه في الأخيرة بطريق النشر المعكوس
نوسية الفعل بالمحقق والفرضي فيما يأتي * وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا
ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كل ممكن أو فرضاً لأن دخول الحمار في الفرد المفروض كونه
وجوده الذهني محققاً ينافي الأول ولا مكانه ينافي الثاني ولا ما وجد في الخارج تحقيقاً أو تقديرًا ممكنًا
أو محالاً لأن كلامه صريح في اعتبار الوجود الذهني ولأن الحمار في التفرع يعم الموجود والمعدوم *
والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله حال كونه وعدم تمامية التقريب في قوله إذ الفعل (قال أو
المفروض) لم جعل التقدير في الذهنية مبيناً للمحقق وفي الحقيقة أعم منه مع أنه فيهما معطوف
بلو على التحقيق (قال لا في الخارجية) أي المرجحة الصادقة منها أو هذا مبني على عدم اعتبار الاعتبار
في تعريف الخارجية خلافاً للمصنف (قال محقق في الواقع) أقول الفعل المعتبر في عقد الوضع عند
الشيخ أعم من المحقق في نفس الامر والمفروض في القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الخالية

ما اذا كان هذا هو المقصود
بالافتراض او احد من القولين
ما المقصود بالافتراض
ما المقصود بالافتراض

المراد بالمراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه
الافتراض أو ما هو المراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه
الافتراض أو ما هو المراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه

المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه
أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه

فرداً للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية إذ
الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقاب الوضع فعل محقق في الواقع
(قال فرض وجوده) الخارجى أو الذهنى (قال الحمار) موجوداً أو معدوماً وكذا فرس له أربع أقران لم
يركه السلطان موجوداً أو معدوماً * وكتب أيضاً في كون الحمار مطلقاً فرداً فرضياً للمركوب في الذهنية
سواء كان الفرض هنا بمعنى تقدير الوجود الذهني أو بمعنى تقدير الوجود الخارجى بأن يكون محالاً نظر
ظاهر وكذا في كون الحمار الموجود فرداً فرضياً له في الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه الح من
حيث كونه فرداً للعنوان والحمار وإن كان موجوداً إلا أن تلك الحقيقة معدوم مقدر وجوده الخارجى
ولو قال مآفرض وجوده أو إنضافه لصح التفريع من غير كافة به ولم يتجه شيء مما مر (قال في مركوب
السلطان) إذا كان عنوان الموضوع * وكتب أيضاً وكذا الرومي في الأسود والفلك في الساكن والأمين
الدائم في العالم (قال في الحقيقة) فيه أنه لو كان الحمار داخل في المركوب في هاتين القضيتين لما كان
لعدول الشيخ فيهما عن مذهب الفارابى فائدة فإن مخالفة العرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب
الشيخ فعلية صفري الشكل الأول والثالث مطلقاً وكانت الضرورية السالبة منعكسة الى نفسها في
تنبأت القضيتين على رأيه ولما أطلقوا القول بأن الممثلة لا عكس لما فتاى (قال والذهنية) على مذهب
الشيخ كالفارابى (قال في الخارجية) أى خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابى (قال إذ الفعل)
علة لتفريع كل من دخول الحمار في هاتين القضيتين وخروجه في الأخيرة بطريق النشر المعكوس
نوصيفه الفعل بالمحقق والفرضى فيما يأتى * وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً أو تقديراً
ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كان ممكناً أو فرضاً لأن دخول الحمار في الفرد المفروض كسكون
وجوده الذهني خفياً ينافى الأول ولا مكانه ينافى الثانى ولا ما وجد في الخارج تحقيقاً أو تقديراً ممكناً
أو محالاً لأن كلامه صريح في اعتبار الوجود الذهني ولأن الحمار في التفريع يعم الموجود والمعدوم *
والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله حال كونه وعدمه تمامية التقريب في قوله إذ الفعل (قال أو
المفروض) لم جعل التقدير في الذهنية مبيناً للتحقيق وفي الحقيقة أعم منه مع أنه فيهما معطوف
بأنه على التحقيق (قال لا في الخارجية) أى الموجبة الصادقة منها أو هذا مبنى على عدم اعتبار الاعتبار
في تعريف الخارجية خلافاً للمصنف (قال محقق في الواقع) أقول الفعل المعتبر في عقد الوضع عند
الشيخ أعم من المحقق في نفس الامر والمفروض في القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الحالية

المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه
أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه
المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه
أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً والمراد من الفرد المفروض مآفرض وجوده حال كونه

المراد بالمراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه
الافتراض أو ما هو المراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه
الافتراض أو ما هو المراد من قوله لا يكون له وجوده حال كونه

في الخارجية (أ) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات
 (قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية أ) (أ) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية
 لأن عقد الوضع في الخارجية لا يجب أن يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون
 ذهني نحو بعض تمكن إنسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية
 كما لا عقد الوضع في الذهنية لا يجب أن يكون ذهني كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا
 نحو كل حر ممكن فخير الواقع الأعم من الخارجي والذهني كنفس الأمر
 (قال في الخارجية) مانع من اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقصة بين الـ تيتين حتى يشمل
 المركب في الخارج الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالمتنفي لا بالنفي وكذا في الآتي

في الخارجية (أ) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات

(قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية أ) (أ) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية
 لأن عقد الوضع في الخارجية لا يجب أن يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون
 ذهني نحو بعض تمكن إنسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية
 كما لا عقد الوضع في الذهنية لا يجب أن يكون ذهني كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا
 نحو كل حر ممكن فخير الواقع الأعم من الخارجي والذهني كنفس الأمر

(قال في الخارجية) مانع من اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقصة بين الـ تيتين حتى يشمل
 المركب في الخارج الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالمتنفي لا بالنفي وكذا في الآتي

عن العمود يسخر في الموضوع إذا فرض العقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومي في مدخول كل إسود
 كذا في الخارج في مركب السلطان والفعل النفس الأمرى فقط عند عيب الحكيم وأيده بعبارة الشفا
 فلا يسخر الرومي والحار فيهما واعتراض على الأول بوجوه منها أن مخالفة العرف واللغة باقية فانهما
 لا يمكن بسخر الرومي في الحكم المذكور وأنه لا تفرق لهذا الخلاف في الأحكام أصلاً وانما هو
 خلاف نفى فلا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة واشترط فعالية
 الصفري في الشكل الأول على مذهب الشيخ دون الفرابي ولنا الجواب عن الأول بأنهما يمكن
 بالدخول بعد الفرض لا قبله فلا مخالفة لهما والثاني بأنه إن أراد إنه لفظي وأنه لا تفرق له بعد فرض
 الانعكاس فغير مفيد أو قبله فممنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قبله والمصنف وافق المذهب
 الأول بالنسبة إلى الحقيقية والذهنية. والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثاني بالنسبة إلى
 الخارجية. ويمكن الجواب عنهما على رأى المصنف بأن القضية الخارجية لكونها أشرف اعتنى بها
 الشيخ بجمعها غير مخالفة لهما وبني عليها الأحكام دونهما وبهذا يندفع القول بأن الفرق بينهما كما هو
 رأى الشيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أى اتصاف ذات الموضوع بوصفه لكن
 يلزم وجود ذات الموضوع حقيقية في الخارج في الموجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقد الحمل) متعلق
 بيجب (قوله كما أن) الكاف للقرآن. رتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجي) أى
 عموماً مطلقاً من الخارجي لشموله المفاهيم الذهنية انصافاً بخلاف الخارجي وعموماً من وجه من الذهني
 لوجود الذهني بدونه في المفاهيم الذهنية الكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة بيجب نفس
 الأمر واجتماعها في الأمور المعقولة الثابتة بحسبها هذا إذا لم يعم ذهن من المبادئ العالية وإلا كان

الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الآخرين لصدق
الكل فيما كان الموضوع موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين
نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدونها فيما انحصر العنوان
والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر
في الفرس وصدق الحقيقية بدونها فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض
الوجود الخارجي نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونها فيما كان المحمول من المعقولات
الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضها أعني السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية
(قال الموضوع) الحقيقي (قال في الوجودين) بان يكون ذاتيا أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال
من الخارجية) أي خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق وإلا فتكذب خارجية الفارابي في المثال
المفروض كما يكذب فيه الحقيقة والذهنية مطلقا على ما فهمه المصنف بخارجية الفارابي أخص مطلقا
بمادة افتراق الذهنية (قال مقدرا) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجود) فلا تصدق
الذهنية (قال وكذا بين الخ) عموم من وجه الذهنية (قال في الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشعر به المثال
الآتي لانفراقها عن الحقيقة وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن
الذهنية الفرضية يمنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها (قال نحو كل انسان) أشار
بالمثالين إلى أن اجتماع الثلاثة إما ينصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر
العنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مركوب السلطان فانها تكذب خارجية
وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحكم فقط ككل مركوب السلطان جسم أولم ينحصرا ككل انسان
حيوان فان هذين المثالين مادنا الاجتماع لها (قال والحكم) أي انحصر كل من العنوان والحكم به
باعتبار الخارج في بعض الافراد الممكنة للعنوان (قال مقدرا محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية
(قال الوجود) أي فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجي فلا تصدق الذهنية (قال فيما كان المحمول
من المعقولات الثانية) أي من العوارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

هذا هو الوجه في ان كل واحد من الاربعة
الاربعة المذكورة في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين
نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدونها فيما انحصر العنوان
والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر
في الفرس وصدق الحقيقية بدونها فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض
الوجود الخارجي نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونها فيما كان المحمول من المعقولات
الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضها أعني السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية
(قال الموضوع) الحقيقي (قال في الوجودين) بان يكون ذاتيا أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال
من الخارجية) أي خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق وإلا فتكذب خارجية الفارابي في المثال
المفروض كما يكذب فيه الحقيقة والذهنية مطلقا على ما فهمه المصنف بخارجية الفارابي أخص مطلقا
بمادة افتراق الذهنية (قال مقدرا) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجود) فلا تصدق
الذهنية (قال وكذا بين الخ) عموم من وجه الذهنية (قال في الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشعر به المثال
الآتي لانفراقها عن الحقيقة وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن
الذهنية الفرضية يمنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها (قال نحو كل انسان) أشار
بالمثالين إلى أن اجتماع الثلاثة إما ينصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر
العنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مركوب السلطان فانها تكذب خارجية
وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحكم فقط ككل مركوب السلطان جسم أولم ينحصرا ككل انسان
حيوان فان هذين المثالين مادنا الاجتماع لها (قال والحكم) أي انحصر كل من العنوان والحكم به
باعتبار الخارج في بعض الافراد الممكنة للعنوان (قال مقدرا محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية
(قال الوجود) أي فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجي فلا تصدق الذهنية (قال فيما كان المحمول
من المعقولات الثانية) أي من العوارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

والذهنية لصديق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بإنسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجي عن الموضوع

(١) قوله نحو كل إنسان حيوان الخ لما قدمنا ان ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين (٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية وجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى

(قوله لما قسمنا) علة لصحة المثالين (قال لصديق الكل) من تلك النقائص (قال بعض الأنواع) أي الأجناس أو انفصول (قال وسلب العوارض) أي الخواارج المحمولة (قال عن غير موضوعاتها) الطبيعية (قال في الخارج) أي في الخارجية والحقيقية (قال ولا في ذهن) أي في الذهنية (قوله أو مشتركة) بان تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لكذب نقائضها (قال بدون الحقيقية) أي فقط فان المثال المذكور تصديق الخارجية كما تصديق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصديق فيه الذهنية لكون

عنه
المبتدئة أو التمهيدية
مطلوب في الموضوع والافئدة
كل حيوان جسم وكل ناطق حاس

الخارجي من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبته بما هنا لانها شاملة للذاتيات ولوازمها (قال في سلب) أي في النقصانية التي سلب فيها بعض الخ ففيه تسامح وكذا فيما يأتي (قال بعض الأنواع) لم يقل أو الأجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصديق كل حيوان جسم وكل ناطق حاس فلا بد من تقييدها بالمبتدئة وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتباينها دائماً (قال عن بعض) أي عن بعض أفرادها لاعتدائه وإلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية (قال موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قال بعض الفرس) مشعر بان المراد بالأنواع الطبيعية الحقيقية (قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض الخارجية (قوله خارجية كالحرارة) حينئذ صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي الى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع. وفي الذهنية بتوجهه الى المحمول وعقد الحمل. وفيما اذا كانت عوارض ذهنية صدق بالعكس. وأما اذا كانت عوارض ماهية فبانتفاء عقد الحمل في الثلاث (قال وسلب عوارض) أي في قضية حكم فيها بسلب الخ وهذا منقوض بنحو بعض المنقاه ليس بكتاب فته تصديق حقيقية أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ماهو معروض لذلك العارض على تقدير وجوده فهو قال عن معروضها المعلوم الخ لكان أولى

[illegible]

وكل من الخارجية والحقيقية أعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار بخارة. وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما اعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين تقيضيهما اعني السالبة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأمثلة السابقة في بيان العموم من وجه

المفرد العنوان والحكم في بعض أفراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس (١) قوله وتقيضهما الخ) وهما السالبتان الكليتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي أن تقيض كل نوع ما مماثلة في النوع ويخالفه في الكيف والحكم (٢) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى

أخره) يعني كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية أعم من وجه من الاجتماع نحو لاشئ من الانسان فرس ولا شئ من النار ببارد. ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من العنقاء بطائر (قال لصدق الكل) من تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين تقيضيهما) أي كما أن بين عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك بين تقيض الأولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أي العموم من وجه بين ذينك التقيضين وهذا التقيض بالأمثلة السابقة. فمادة الاجتماع لاشئ من الفرس بانسان. ومادة افتراق الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لاشئ من العنقاء بصير في الخارج. ومع الحقيقية عن الذهنية لاشئ

مرتبطا بالفرع عليه لا بالتفرع فلا حاجة إلى طيه (قوله في بعض أفراده الممكنة) لأن صدق الجزئية لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف الكلية (قوله نحو بعض مركوب الخ) مادة الاجتماع ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار (قوله مماثلة في النوع) أقام المظهر مقام المضمحل لأن الضمير ان كان راجعاً إلى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو إلى النوع لازم موافقته لنوع مبهم وكلاهما قاسد. وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تكافؤ (قال وكل من الخارجية) الأخصر وكل منهما (قال في نحو بعض النار) أي في ثبوت العارض الخارجي لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتي ثبوت المقولات الثانية لموضوعها (قال في نحو بعض الانسان) أي فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج والذهن وكان المحمول من ذاتياته (قوله يعني كل من السالبة) يعني ان المراد النسبة بين كل منهما وبين السالبة الكلية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يفد الكلام عمومية كل منهما عموماً من وجه مع أنه المطلوب (قوله أعم من وجه) أي مبان للسالبة الكلية الذهنية مباينة جزئية منحققة في

حيوان أو ليس بفرس والا فعدولة الموضوع أو المحمول أو الطرفين نحو اللاحى جراد
والعقرب لا عالم أو أعشى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها. وتسمى السالبة بسيطة* والفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي. أما اللفظي فبان الغالب
في العدول مثل لا وغيره وفي السلب مثل ليس (أ) وتقدم رابطلة الإيجاب على أداة السلب

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعدولة عن ملفوظتها في زيد أعنى والعكس في زيد لا أعنى .
والمراد بالوجودى لفظاً ما لم يجعل أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها فيوافق تعريفهم للمعدولة لفظاً بما
كانت الاداة جزءاً من أحد طرفيها (قال أوليس بنرس) أى ليس هو . لا هو ليس لانه حينئذ يكون
معدولة المحمول كما يلوح مما يأتى لا ما لبته لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تكون سالبة على رأى
المشأخرين والمحقق الدواني (قال والا فمعدولة الخ) قد يقال إن قوله معدولة الموضوع علم وقوله المحمول
عطف على الموضوع والعطف على جزء العلم غير صحيح . ويمكن أن يجاب بأنه معطوف على المضاف مع
تقدير المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كليهما مع كونه أخصراً لئلا يرد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كليهما
(قال أو الطرفين) أى معدولة الطرفين لفظاً أو معنى على سبيل منع الخلو سواء توافقا فيهما أولاً . والتعميم
الأول جار في الشقين الأولين أيضاً بخلاف التعميم الثانى فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والمجموع
خمس عشرة . (قال نحو اللاحى جماد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحى لا عالم للعالم به مما ذكره (قال
بسيطة) لبساطة الطرفين على ظاهر المتن أو أحدهما (قال المعدولة) أى محمولها أو طرفها (قال بتقديم)
مقتضى كلامه فى الشرطيات أن هذا الفرق أغلبي فلو ترك الباء ليكون مدخول الواو معطوفاً على ما فى حيز
قوله بأن الغالب لكان أخصراً وأولى (قال على اداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز
ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الايجاب على هو فيما يأتى (قال وبتأخيرها) فى الضمير نوع
استخدام لأن المراد به هنا ما كان رابطة الايجاب بخلاف ما سبق . ثم الباء داخلة على العلة السابقة فلو

في المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وبتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم* وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها. وأما المعنوي فبأن المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط* وأيضاً السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم مطلقاً من موجبة المعدولة المحمول لأن صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

الربط هو الذي يربط بين
المحمول والموضوع
فإن كان الربط موجباً
فكان المحمول موجباً
وإن كان سلباً
فكان المحمول سلباً
وهذا هو الفرق بين
الربط الموجب والربط السلب

(١) قوله بتقديم رابطة الايجاب). قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوها هنا لأن الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطتها عن أداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى

سجى الى الفرق بين
الموجبة للمدول والمحمول
وبين السالبة للمحمول
حب الصدق والصدق
على

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمر الأول من الفرق المعنوي أو اللفظي أيضاً فافهم (قال موجبة) أي التي أحد شرطها على سبيل منع الخلط بل التالي فقط سالبة وكان لا يقل بين الموجبة المعدولة التالي من الشرطيات الممثلة إلى أنه لا يجري العدول والتحصيل فيها (قال الشرطيات) أي المتصلة والمنفصلة (قال وأما المعنوي) أي الفرق (قال فبأن المعدولة) أي فبأمرين أيضاً (قال العدمي) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أي بقسميها (قال موجبة) أي سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام في الأولى

فإن كان الربط موجباً
فكان المحمول موجباً
وإن كان سلباً
فكان المحمول سلباً
وهذا هو الفرق بين
الربط الموجب والربط السلب

تركها لئلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لكان أولى (قوله فليس فيها) أي ليس في السالبة تأخير الخ والالزام تأخير الشيء عن نفسه (قال وبهذا يفرق). ويلزم من هذا الفرق الفرق بالأمر الأول من الفرق المعنوي فإن تقديم رابطة الايجاب في الشرطيات المتصلة مثلاً يفيد اتصال التالي العدمي وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالي الوجودي فظهر أن التقديم في قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر (قال الشرطيات) أي التي تاليها سالبة (قال وسالبتها) أي التي تاليها موجبة (قال حاكمة) أي ذات حكم أو تحكم فيها. وكذا ما يأتي (قال بلا وقوع) أي دالة على الحكم به فإن كان الباء للتحقق تحقق العام في ضمن الخاص فالمراد بالحكم اللا وقوع وبالذالة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو الفعل وبها الالتزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الآخرين ليس على إطلاقه (قال من كل نوع من الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعيض وبالعكس ان كانت للتبيين (قال على تحقق الوجود) يعني ان وجود الموضوع في الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر

الربط هو الذي يربط بين
المحمول والموضوع
فإن كان الربط موجباً
فكان المحمول موجباً
وإن كان سلباً
فكان المحمول سلباً
وهذا هو الفرق بين
الربط الموجب والربط السلب

الربط هو الذي يربط بين
المحمول والموضوع
فإن كان الربط موجباً
فكان المحمول موجباً
وإن كان سلباً
فكان المحمول سلباً
وهذا هو الفرق بين
الربط الموجب والربط السلب

المعتبر مع موضوعه في الواقع بخلاف

کما اذا لم یکن لاعداء لم یتنبه
له بان

أي بحسب التحقيق
والفحص
أن يكون بحسب

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما عداه سواء أمكن الموضوع

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الاحجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم يصدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أي المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك إذ قد زل فيه أقسام كثير من الأعلام

(قوله أي المقدر) أي المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق الواقع للوجود المعتبر مع موضوعه (قال فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الانواع الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أي في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكك المحمول في الخارج (قال في الخارج) أي بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصدق

ولو قال ولتتأخر سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتيازات الستة المتصورة هنا (قوله والوجود الذي الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحقيقه في بعض السوالب والموجبات الكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول فيما أمكن الموضوع ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما لم يكن وجوده في شيء منهما نحو لا شيء من الحالات ببصير لـ كفي في بيان النسبة واستغنى عن هذا إلى قوله الآتي ومن الذهنية الفرضية الخ * وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شيء من شريك الباري بممتنع ولم يذكره وجعل الكافي قوله الآتي كما في سلب العوارض الخارجية عن الحالات إشارة إليه غير كاف فيه (قال فيما وجد الموضوع في الخ) الأخصر الأولى موضوعه (قال وانفك) أي انتفى ففيه تجريد (قال عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شيء من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كمثل المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فيما عداه) يرم أنه لو وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً ولم ينفك عنه المحمول فيه اصدقت السالبة دون المعدولة لصدق قوله ما عداه عليه وليس كذلك لـ كنهها معاً حيث اصدق الموجبة المحصلة * ولو قال وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتقن

مرتبين له الخبر في الخ
والا لا يصح ما ذكره الجارح
باعتبار صحتها
باعتبار كونه محلاً لـ كنه
تتبع في الخ رجب ولا يمتنع فيه
فأمر

ولم يوجد في الخارج تحقيقا نحو لا شيء من العتقاء بجسم في الخارج أو لم يمكن نحو ليس شريك الباري تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما أمكن الموضوع وانتك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو العتقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما في سلب العوارض

فيه سالبة كل نوع من الأنواع الثلاثة باعتبار المحمول (قال ولم يوجد) بقي ما وجد وسلب عنه العوارض الذهنية كقولنا كل انسان ليس بممتنع في الخارج فانه تصدق السالبة هنا وتكذب المعدولة (قال نحو لا شيء من العتقاء بجسم) في التمثيل به إشارة الى افتراق السالبة البسيطة من الخارجية في مادة الموجبة الحقيقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى تقديم هذا الشق * وكتب أيضا سواء سلب عنه العوارض الخارجية كتمثال المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة الى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السالبة الأولى أن صدق الأخيرة في المثال الثاني باعتبار المحمول والأولين باعتبار قيد الموضوع أيضا (قال المعدولة) (قال فيما أمكن) هذا صادق على المثال المذكور لمادة الاجتماع في الخارجية كصدق قوله الآتي في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه ولمادة الاجتماع فيها كصدق قوله المار في الخارجية فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآتي على المثال الثاني والقول الثاني بخصوصه على المثال الأول هنا (قل الموضوع) الحقيقي (قل أو الفرس) سوابب الأنواع الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الآتي باعتبار المحمول إلا أن صدق السالبة الخارجية في الأول باعتبار قيد الموضوع أيضا كصدقها وصدق السالبة الحقيقية في المثال الأخير (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع في الخارج فكلامه غير حاصر لمواد الافتراق * أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا يمكن تصدق خارجية والا لزم إرتفاع النقيضين لأن الامكان لكونه معقولا ثانيا لا يثبت شيء في الخارج فاذا ذكر من مواد الاجتماع (قال فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كما في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة اجتماع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعهما من الحقيقية (قال وانفك عنه) فتصدقان باعتبار انتفاء المحمول (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لا انتفاء عقد المحمل فيهما وقيد الموضوع في

في مادة الموجبة الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة الى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السالبة الأولى أن صدق الأخيرة في المثال الثاني باعتبار المحمول والأولين باعتبار قيد الموضوع أيضا (قال المعدولة) (قال فيما أمكن) هذا صادق على المثال المذكور لمادة الاجتماع في الخارجية كصدق قوله الآتي في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه ولمادة الاجتماع فيها كصدق قوله المار في الخارجية فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآتي على المثال الثاني والقول الثاني بخصوصه على المثال الأول هنا (قل الموضوع) الحقيقي (قل أو الفرس) سوابب الأنواع الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الآتي باعتبار المحمول إلا أن صدق السالبة الخارجية في الأول باعتبار قيد الموضوع أيضا كصدقها وصدق السالبة الحقيقية في المثال الأخير (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

عندكم في سنة ثمان مائة وثمانين
القصبة مشرفة وصفتها وكلامها
وصفيتها شرطية في المعنى ولا شلية لعداوتها
وان تركبت من كلامي نياتي عدا
القصبة لعداوتها وان تركبت من كلامي نياتي

نامو

لأن الله ما يحسن الثبوت الموجود وادعوى
ما يمكن أن يتصور وادعوى كونها ليس بغيره
وعدا ذلك لا معلوم كي جدر لم يجر

Scanned with CamScanner

من غير اعتبار النسبة فيه ولا لاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة للعدول عن حقيقة أداة النفي الموضوعية لسلب النسبة * فان قلت كيف ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج يجب ان يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه ان ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الرباطي المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لا على وجود الثابت فيه * ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج

(قوله النسبة فيه) وكل مفهوم كذلك يصلح ان يكون محمول الخارجية والحقيقية (قوله للعدول) علة العلية (قوله أداة النفي) وجه التسمية لا يجب اطراده فلا ينتجه ان لا نسلم ان لا وغير مثلا موضوعان لسلب النسبة حتى اذا لم يستعمل فيه كانه معدولين عن معناها الاصل (قوله فان قلت) منع للمقدمة المطوية بسند ان الثابت لشيء في الخارج يجب ان يكون ثابتا فيه مع ان ذلك المفهوم عدمي الا أنه أورد السند في صورة الدليل إشارة إلى قوته (قوله المفهوم) اللام للعهد أى المفهوم العدمي المذكور (قوله في الخارج) بان يصلح محمولا للخارجية والحقيقية (قوله كون نفسه) إشارة إلى صغرى الشكل الثانى (قوله والثابت) كبرى (قوله قلت) اثبات للمقدمة الممنوعة بابطال السند بكونه منافيا لما تقرر في محله (قوله ولا يندفع) ذلك الايراد * وكتب أيضا أى الايجاب عن الاعتراض المذكور باثبات المقدمة الممنوعة ببيان

الخارجية والحقيقية مطوية (قوله من غير إعتبار) مشعر بأن المحمول في صالبة المحمول أمر اعتبر فيه النسبة لانفسها وهو كذلك خلافا لظاهر قوله لان محمولها الخ (قوله للعدول) على تقدير تسليمه في نحو لا وغير ينتجه عليه أنه لا يجزى في زيد أعنى إلا ان يؤول بزيد لا بصير والأصل في وجه التسمية الايراد فاللائق أن يقول سعى معدولة لأن الاصل في طرف القضية المعنى الثبوتى فلما جملا وجعل احدهما عدميا فقد عدل بها أو فيها فاطلاق المعدولة عليها اطلاق صفة الجزء على السكل أو حقيقة (قوله كيف ثبت) منع للكبرى المطوية أو نقض شبهى لها باستلزامها فسادا وهو مخالفة ما تقرر من أن الثابت في الخارج الخ (قوله مع كون نفسه) إشارة الى صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية تقريره مفهوم العمى معدوم في الخارج وكل معدوم في الخارج لا يثبت لغيره فيه * فقوله كيف ثبت إشارة الى النتيجة وقوله الثابت كبرى دليل الكبرى (قوله قلت قد تقرر) منع للكبرى المطوية بمنع المقدمة المذكورة من دليلها (قوله بمعنى الثبوت) أى الوجود الرباطي لا المحمول (قوله بالحمل) أى حمل الشيء

بها
القضية المعدولة لتسمية
بها فانتم

بها
الرباطية موضوعية للنسبة البلية فلا
على كونه كمالا لغيره خارجا عن كونه كمالا
اليد البلى بكونه كمالا لغيره خارجا عن كونه كمالا

بها
بها
بها

بها
بها
بها

بها
بها
بها

قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفاً لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى
ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون
وجود زيد موجوداً في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجوداً فيه كما حققه الشريف
في حاشية المطول * لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجى فلا
محالة يكون قيداً للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمى في الخارج
وما الدليل على انه قد يكون ثابتاً في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية أو حقيقية *
قلت الدليل لزوم ارتفاع التقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس كاتباً فيكون
المراد من قولنا في الخارج في بيان معنى قولنا المقرب اعنى أو لا كاتب مع تسليم السند المذكور
والاعتراف به (قوله قيد المحمول) وهو اعنى أو لا كاتب في المثال المذكور (قوله لا قيد الثبوت) بل
قيد الثبوت وهو قولنا في الذهن مراد (قوله ظرفاً لوجوده) فلا يلزم كون مفهوم العدمى موجوداً في
الخارج بل اللازم منه كون نفس الاعنى موجوداً في الخارج وهو موافق الواقع (قوله الخارجية) أو الحقيقية
(قوله بالثبوت) لاني القضية الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني وان لم يكن الثبوت مقيداً بالخارج بل
كان مقيداً بالذهن يكون نحو المقرب اعنى أو لا كاتب ذهنية فقط (قوله غاية ذلك) الجواب المرضى
(قوله فان الفرس) هذا حقيقة مقدمة واضعة * وكتب أيضاً تقريره أن الفرس باعتبار الوجود الخارجى

الحكماء ما ثبت العلم في الخارج في سائر
الاعتناء بالثبوت حقيقة لا حقيقة في الخارج
والحقيقة ما ثبت
اعنى زيد موجود في الخارج
ان الخارج ظرف لوجوده في الخارج
لا لوجوده وجوده حتى يلزم
كون وجوده موجوداً في الخارج
هذا

الأول على الثاني ايجاباً فلا يرد أن الوجود المحمول أيضاً مدلول عليه بالحل لأنه يحمل فيه الوجود
اشتقاقاً على الثابت في نفسه (قوله لا قيد الثبوت) أى والثبوت مطلق لفظاً مقيد بقولنا في الذهن
إرادة فتكون القضية ذهنية (قوله فيكون) الاوضح أن يقول بدله فلا يثبت المحمول لغيره في الخارج
فلا يقع محمول الخارجية والحقيقية أو يزيده بعد قوله لا لنفسه (قوله وجود زيد) أى حتى يلزم التسلسل
في الوجودات بنقل الكلام الى وجود وجوده (قوله الحاكمة بالثبوت) نبه به على أن المراد بالخارجية
مقابل الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني لا مقابل الحقيقية فتقدير أو الحقيقية مستغنى عنه (قوله غاية
ذلك) أى غاية الجواب السابق بقوله قلت قد تقرر أنه جواز ثبوت الخ فلا يتم التقريب لأن المدعى
الضمي في الكبرى وقوع ثبوت العدمى في الخارج والجواب يثبت جوازه (قوله في نحو زيد) مما
يكون الموضوع موجوداً وقوله الاكتفى فان الفرس الخ أى نحوه مما هو موجود خارجاً فارتبط الجواب
بالسؤال * ويمكن تحصيل الارتباط لحل الكلام على الاستنباط (قوله فان الفرس) وكذا المقرب باعتبار

بهذا الاعتبار لا كاتباً والا لا ارتفع التقيضان عن أمر موجود وأيضا الموضوع ههنا أعني
لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لثلاث بلزم رفع التقيضين لكنه لم يكن كاتباً
بداية فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشريطية وقوله والا الخ دليلها * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى الا كاتب وأما بالنسبة الى الاعى فهو ان يقال العقرب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعى والا
لكان بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعى والا لا ارتفع التقيضان * ويتجه على قياس ما يأتي في جواب
النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعى في الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد منع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم إتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لما لم يتصف بحسب شئ من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
رفع التقيضين اتصافه بحسب احدهما وهو الذهن هنا بالا كتابة وكذا الملازمة الآتية في النقض بان
يقال لانسلم اتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالا امكان لم لا يجوز أن
لا يتصف في شئ من الوجودين بالا امكان حتى يكفى لدفع رفع التقيضين اتصافه بحسب احدهما اعنى
الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجود
فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فانهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهني ومن هذا يظهر أن الا كاتب من عروض
وجوده الخارجى ليس لا اعى والا لكان بصيراً فيكون باعتباره اعى والا لا ارتفع التقيضان * وما يقال
ينته على أنه لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعى في الخارج
بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهنياً انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهني
كلا امكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والا لا ارتفع) قد يقال يكفى لدفع رفع التقيضين اتصافه ذهنياً
بالا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه بالا كتابة * وأقول تقيض الخارجية
موافق لها في الخارجية كما سيأتى في التناقض فاذا لم يصح شئ من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع
التقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جارى في قوله الآتى والا لا ارتفع التقيضان
(قوله التقيضان) أى بمعنى المعدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضا الموضوع) يعنى

(٢٥ - برهان)

هذا الاعتبار لا كاتباً والا لا ارتفع التقيضان عن أمر موجود وأيضا الموضوع ههنا أعني
لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لثلاث بلزم رفع التقيضين لكنه لم يكن كاتباً
بداية فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشريطية وقوله والا الخ دليلها * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى الا كاتب وأما بالنسبة الى الاعى فهو ان يقال العقرب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعى والا
لكان بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعى والا لا ارتفع التقيضان * ويتجه على قياس ما يأتي في جواب
النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعى في الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد منع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم إتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لما لم يتصف بحسب شئ من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
رفع التقيضين اتصافه بحسب احدهما وهو الذهن هنا بالا كتابة وكذا الملازمة الآتية في النقض بان
يقال لانسلم اتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالا امكان لم لا يجوز أن
لا يتصف في شئ من الوجودين بالا امكان حتى يكفى لدفع رفع التقيضين اتصافه بحسب احدهما اعنى
الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجود
فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فانهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهني ومن هذا يظهر أن الا كاتب من عروض
وجوده الخارجى ليس لا اعى والا لكان بصيراً فيكون باعتباره اعى والا لا ارتفع التقيضان * وما يقال
ينته على أنه لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعى في الخارج
بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهنياً انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهني
كلا امكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والا لا ارتفع) قد يقال يكفى لدفع رفع التقيضين اتصافه ذهنياً
بالا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه بالا كتابة * وأقول تقيض الخارجية
موافق لها في الخارجية كما سيأتى في التناقض فاذا لم يصح شئ من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع
التقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جارى في قوله الآتى والا لا ارتفع التقيضان
(قوله التقيضان) أى بمعنى المعدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضا الموضوع) يعنى

الفرس موجود فالسالبية البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ تقول زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لامكانه والا لم يكن ممكنا بل واجبا أو متنعاً وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود

المأهية (قوله هذا جار) نقض اجمالى (قوله الامكان) لزيد مثلاً (قوله مع انه ليس كذلك) لانه من المقولات الثانية التى هي من العوارض الذهنية (قوله اذ تقول) مقدمة واضحة حقيقية * وكتب أيضاً خلاصته أن زيدا باعتبار وجوده الخارجى متصف بالامكان لأنه ان لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان كان متصفا بالامكان لكنسه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان فكان متصفا بالامكان أما الملازمة فلئلا يلزم رفع النقيضين . وأما وضع المقدم فلانه لو كان بذلك الاعتبار متصفا بالامكان لكان متصفا بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله والا لم يكن الخ دليلها . وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية . وقوله والا لارتفع الخ دليلها (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده الذهبى (قوله والا لم يكن) دليل المقدمة الواضحة (قوله بهذا الاعتبار) كما

أن يرتفع النقيضين بمعنى المدول هنا يستلزم ارتفاعهما بمعنى السلب لأن هذه المادة مادة إجماعها فهو إما من تنوع الدلائل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أى بلا تغيير فيها قبل * قوله وايضا فيكون نقضا جالياً وبغيره فيما بعده فيكون نقضا مكسورا (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضع ممكن موجود في الخارج كما يشوبه الدليل والا لم يكن ارتفاع النقيضين محالاً لانهما بمعنى المدول وارتفاعهما عن المعلوم جائز (قوله وجوده الخارجى) أى والذهنى لكن خص الخارجى بالذكر لكون الكلام فيه قوله لان لم قد يقال هذا الجواب لا يجرى فيما لو نقض الدلائل المذكور بالوجود مع كونه مقولاً ثانياً وعارضا ذهنياً بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهذا الاعتبار موجودا * وهذا اذا نقض بالامكان العام المفيد بجانب الوجود وبالقدم والحدث والوحدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لان لم أنه باعتبار الوجود الخارجى ليس لا موجودا اذ غايته أن لا ينصف بالوجود في الخارج لا أن لا ينصف به فى الذهن ليزم كونه معدوما الى آخر نظير ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان تقابلهما من الوجوب والامتناع والمعدم ومن عليه الجريان فى الواقع (قوله ليس لامكانه) أى بل هو لا يمكن فى

الفرس موجود فالسالبية البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ تقول زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لامكانه والا لم يكن ممكنا بل واجبا أو متنعاً وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود

(190)

وأيضاً السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت)
لأنه باعترار وجوده الخارجى ليس لا ممكناً اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكناً فى
الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكناً بمعنى أن لا يتصف به
فى الواقع ولو فى الذهن حتى يلزم كونه واجباً أو متمتعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً
لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهني (قوله وأيضا) نقض مكسور الدليل الثاني بأجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع للمقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف زيد بحسب الخارج باللا امكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لاعدم اتصافه بحسب شئ من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجوب والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجوب من عدم اتصافه بحسب شئ منهما بالامكان . ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصديق السالبة المعدولة المحمول فهذا الجواب جواب الاعتراض الثاني على الدليل الثاني أيضا * وكتب أيضا أقول هذا جواب لا يحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجوب أو الامكان العام المقيد بجانب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلا كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المقولات الثانية والموارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو متنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً بلا وقوع الكتابة والا لا يرتفع التقيضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكثرة إلى غير ذلك (قوله ممكننا) أقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو بممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف باللا امكان لازيد لا يكون ممكننا أولا يتصف بالامكان (قوله ممكننا) أى مطلقا (قوله واجبا) دفعا لرفع التقيضين

الخارج فلا يكون الامكان ثابتا فيه لزيد ولا تصدق السالبة المعدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة
بقوله لانسلم الخ. جواب عن قوله وايضا السالبة الخ. وعما قبله (قوله أن لا يكون ممكنا) تعبير باللازم
لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة. فلو قال أن يكون لا ممكنا لكان أوفق (قوله حتى يلزم)
بقوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سبب المنع * وفيه إشارة الى جواب القرض

اهداهما وظايف الاخرى فوفى ظرفه
 اضلالا لان المحسن العام اهم من
 الغير المحسن بداهة مع ان ظرافته
 تفقد الفاعل فاعلم في وظرفه
 الا ان كان هو الفاعل فحينئذ يفتقر
 معناه انه لو تعددت ثقت بها +
 فتعدله للاسناد ولم تثبت لكونه سلبا
 بالثبوت في ظلال الظرفين والموجود
 كونه محمولا لا يثبت بالثبوت لان
 الفاعل هو الا ان ما وجد في الزمان
 يتصف بها وهذا كانه في الحداثة
 فان اذ يرتفع احد المتساويين في
 ظلال الظرفين فحدها الملائمة او في
 اهداهما متصفيا بظلال الاتان وكان
 ونعم ان المعدوم كونه سلبا للموجود
 فانما ثبت انه ليس بلاحد فوجد
 الفاعل ثبت انه موجود فيه والا
 لا ترفع الفيقضان والجواب ان الفاعل
 معدوم وان كان سلبا لموجود
 كونه كونه سلبا لموجود يتحقق في كلا
 الطرفين دون الموجود كما ذكره
 فانه ما ذكر ان يثبت لا معدوما
 في الفاعل وهو سلبا للاحد
 سلبا للاحد فاعلم في
 وقس عليه حال المتساويين الاخرين
 كالحرف

عنه
فيه انما فعلنا محض على اذعية عاير
فولنا ان الرشد ليس بمقدوم في الاخر
ان يكون اصدافا فيه وهو في راج
للتيقن المعلوم ان لا يكون له لانه
لان المجهول ليس متيقنا بل هو جوا فيه
ولا يلزم في تحقيق احد المتيقين في
ظن تحقيق الاخر فيه كما ذكرناه في
احد من القولات الا اننا لم نذكر فيه
عليه اننا لم نذكر فيه الا اننا لم نذكر فيه
وكما في الناطقة

بإضافة الفاء على ما في نسخة
الذات في نسخة فاء في نسخة
والفاء على ما في نسخة

حال اعتبار الحكم إن آتافان وإن ساعة فساعة وإن دائماً فداًم وهكذا بخلاف السالبة

الذهنية وإن توقف (١) انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم

الحلية مطلقاً لا بد لنسبتها الإيجابية أو السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة

والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) (قوله انعقاد الكل) أي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية

موجبة كانت أو سالبة إذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد إشارة إلى أن المتوقف

على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام في الثاني لافي الأول

(قال حال اعتبار الحكم) أي الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أي كل من الموجبة

المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والسوالب (قال على وجود)

أي بالكنه أو بوجه صادق (قال الموضوع) الحقيقي (قال حال) أي حال مجرد اعتباره (قال الحكم)

أي لا ذهن (قوله إذ لا بد) أي لا انعقاد قضية مطلقاً كما مر أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد

القضية (قوله الموضوع) الحقيقي بالكنه أو الوجه كما مر (قوله الموضوع) الحقيقي في جميع القضايا (قوله

في الثاني) أي في الفرق بين الموجبة والسالبة بحسب الموجبات (قال الحلية) في جعل الحلية مورد

القسم إشارة إلى أن الشرطيات لا تكون موجبة (قال مطلقاً) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية

أو ذهنية (قال الضرورة) أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ما تصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه يتمتع الحكم عليه فهو كسائر الموجبات في هذين

الوجودين (قال حال اعتبار الحكم) أي الاذعان والمراد بالحكم في قوله المار اعتبار الحكم هو الوقوع

ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلي ومناط للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أي

الكائنة بحسب نفس الامر ولا ينافي هذا توصيفها بالإيجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في العقل (قال

والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الامكان مع اللا ضرورة فينبغي تركهما إلا أن يقال

ذكرهما تنبيهاً على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ثاني جزئها بالمفهومات

العدمية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة

وكيفيتها لأن كلا منها جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكم فاعله خص التسمية بالكيفية هنا إما لأن

الكلام فيها أو لأن عنصريتها لكونها البعض القضايا خفية ينفى بيانها (قال في الحلية) مستمدك

موجوداً ولا شيء من الحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوماً فيه أو بضرورتها
اللازمة تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

وسالبي الأواين تناقض لجواز اجتماع امكان وقوع الثبوت أو إطلاقه في الجملة مع ضرورة لا وقوع
الثبوت أو دوامه في جميع أوقات الذات صدقاً كما في كل قر منخفض بالامكان أو بالإطلاق العام وبعض
القر ليس بمنخفض بالضرورة أو دائماً مادام الذات وأما أن يقيد الثبوت فيهما أيضاً بذلك القيد فلا
تصدقان في نحو كل منخفض مظلم وكل قر منخفض مع صدق المشروطة والعرفية العامتين في المثال
الأول والوقتيتين المطلقتين في المثال الثاني وتكون المطلقة مساوية للدائمة مع أنه قد تقرر أن أهم
الجهات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في
الذهن * وكتب أيضاً صلة موجوداً أو معدوماً بل وكذا في الذهن (قال تحقيقاً) تفصيل لقوله موجوداً
فالناسب ذكره عقبه (قال أو في الذهن) أي تحقيقاً أو تقديرًا تحقّقاً أو فرضاً تأمل (قال في الذهنية)
أي الحقيقية أو الفرضية (قال لكل إنسان) كل من هذين المثالين مثال للضرورة المطلقة من الأنواع
الثلاثة (قال ولا شيء) مثال للضرورة السالبة من الخارجية والحقيقية دون الذهنية لعدم صحة قوله
مادام معدوماً وفي الذهن ولذا لم يقل ببصير في الخارج أو في الذهن وأما مثالها من الذهنية بقسميها

قيداً للثبوت فاما أن يكتفى في الممكنة العامة بالثبوت في الجملة فلا يكون بينهما تناقض لجواز اجتماع
امكان الثبوت في الجملة مع ضرورة لا وقوعه في جميع أوقات الذات فيما كان المحمول وصفاً مفارقاً ككل
قر منخفض بالامكان وبعض القر ليس بمنخفض بالضرورة مادام الذات * وإما أن يقيد فيها الثبوت
بقيد مادام الذات فلا تكون أهم من المشروطة والوصفية العامتين والوقتيتين المطلقتين لعدم صدقها
في نحو كل منخفض مظلم وكل قر منخفض * أقول إن هذا الدليل جارٍ في كون مادام موجوداً قيداً للوقوع
في ضمن اللاوقوع فهو باطل . ولذا لم يتعرض له مع عدم الحاجة حينئذ إلى زيادة قوله أو معدوماً على
أنه بمنزلة جزء العلم فتقييده به ممتنع وأنه يمكن الجواب على الشق الأول بحمل جميع أوقات الذات على
معنى السكل الأفرادي فلا يصدق المثال المذكور ضرورة لاعلى معنى السكل المجموعي لكنه إنما يتم
إذا كانت كلمة ليس بالنسبة إلى قيد مادام لعموم السلب وأما إذا كان لسلب العموم كما هو المتبادر فلا
(قوله تأمل) وجهه جواز أن يراد بقوله مادام ذات الموضوع موجوداً دوام وجودها تحقّقاً أو انتفاء أعني
أحد الأمرين في السالبة والأول في الموجبة فلا حاجة إلى زيادة قوله أو معدوماً (قال أو بضرورتها) عطف
على معمولي عاملين مختلفين من غير شرطه فلو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فشرطه مرفوعاً

الموضوع بوصفه * ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف أن يكون الاتصاف به مدخل في
الضرورة وثبتت هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحرك الاصابع أولا كما في

فكقولنا لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم في الدهن مادام معلوما فيه (قال بمعنى) تفصيل لقوله
أو بضرورتها مادام الخ لاقوله فشرطة عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قال ووقته) الذي
يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وقوله الآن أي بشرط الكتابة في ذلك الوقت أن قوله ووقته عطف
على مدخول الباء لأعلى الوصف وأن الباء بالنسبة إليه بمعنى في (قوله بالانصاف) الذي هو عقد الوضع
(قوله وتتوقف) أي تكون الضرورة معلولة للانصاف (قوله تحرك الأصابع) قد يقال لا معنى
لكون تحرك الأصابع علة للكتابة وضرورتها ومع ذلك تكون الكتابة المعلولة علة وموقفا عليها
ضرورة التحرك بل ضرورة التحرك معلولة لعل التحرك

(قال بمعنى أن النسبة) يعنى أن مادام لتوقيت حكم مدة ثبوت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة كما قاله عبد الحكيم فقله أن النسبة الخ بيان الحكيم الموقت بها وتفصيل هذين الاعتبارين لا معنى مادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لاحد الأمرين المذكورين ممنوع ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضرورية بشرط) بأن تنسب الضرورة الى مجموع الذات والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرطية بشرط الوصف بمجموعهما * وقد يقال قضائية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف خارجا لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعهما * وفيه أن المشروط هو الضرورة لا ما نسبته الى (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتى (قوله سواء كان مستقلا) أقول التعبير بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن المألوف بمجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلا فيها نعم لا يتوقف على غيرها وللأمر من هذا استقلال المجموع * ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال الوصف استازمه للمحمول في كل مادة وهو لا ينافى التعبير بالمدخلية نظرا الى عقد الوضع هذا * ومعنى عليّة الكتابة لتحرك الأصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا يردان أمر المدخلية بالعكس لأن تحركها علة للكتابة وضرورتها * على أن الكتابة بالمعنى المصدري تحريك الاصابع على الوجه الخصوص فتتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولا كما في الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للدات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع
أو ليس بساكنها بالضرورة مادام كاتبها أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان
بمجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والا لكان الحجر الحار ذائبا ايضا وقوله ووقته
إشارة الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان
العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو

(قوله والمقتضى) في قوة العلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة) أى الضرورة المشروطة بالوصف
(قوله في غير وقت) سواء كانت بعد الوصف كما ذكره المصنف أو قبله كما اذا كان المحمول علة معدة
كعكس مثال المصنف وكقولنا كل حية بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء (قوله اذا كان
العنوان) أى عند الوضع (قوله علة معدة) أى لعقد الحمل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحمل
كان علة معدة لضروريته أيضا (قوله كل حي) وكل قائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه قائما (قوله
لا مادام) فانه حينئذ لا يصدق إلا اذا كان سالبية (قال وان لم يكن) هذا ناظر الى مادة افتراق هذا
المعنى والمعطوف عليه المقدر أعني ان كان نفس ذلك الوصف ضروريا الخ ناظر الى مادة اجتماع
المعنيين وقس عليه قوله الآتى وان لم يكن للوصف مدخل اه قال بشرط الكتابة فما دام في المعنى
الاول للشرطية لا للظرفية (قال مادام كاتبها) أى في وقت الكتابة فما دام في المعنى الثاني للظرفية

(قوله إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة
الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتى (قوله في غير وقت) نبيه على أن قوله ووقته في المتن معطوف
على مصعب الباء وانها بالنظر اليه بمعنى في (قوله لا تسمى) والا لبطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس
مستويا حينية مطلقة لعدم صدق عكس المثال الآتى وهو بعض المائت حتى بالفعل حين هو مائت
هذا ولو قال ليست مشروطة لكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله
نحو كل حي) أى حيوة مستفادة من الغير وإلا لا تنقض بالبارى تعالى (قال وإن لم يكن) إشارة الى
مادة إفتراق المعنى الأول عن الثاني وما يقال الكتابة مثلا لا بد لها من علة فتكون ضروري
الثبوت لذات الموضوع في جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقا من المعنى الثاني فتندفع بان النسب
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجية (قال أى بشرط
الكتابة) قد يقال فحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

هذه
فهي مقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية
وهذا يقتضى صحة الشرطية

أنها ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقته نحو كل انسان حيوان

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) بجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم أحد الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية فسميته مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة افتراق المعنى الثاني (قال ضروريا) احتراز عن مادة افتراق المعنى الأول (قوله مما له مدخل) في مدخلية الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه للضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلاً بالضرورة مادام ناطقاً خفاء * ثم رأيت عبد الحكيم صرح بان الناطق في كل ناطق حيوان لا دخل له

شرطاً لها * ويحاج بان الاشتراط بالنظر الى المثال أو الى أفراد الكتاب من حيث أنه كاتب (قال إنها ضرورية) بان كان المحمول ضرورياً في ذاته لذات الموضوع أو لم يكن لكن كان العنوان ضرورياً لها ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداها في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس * وفيه أن معنى كفايتهما كون الوصف العنوانى في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فاللازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري لذات الكتاب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للعوانية (قال ويصدقان) وتسمى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطلقاً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) اشار به الى تحقق المعنى الاول . وبقوله ضرورياً الى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحد القيدتين مع العنوان تركيباً توصيفياً والاخر إخبارياً تحكم اذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوب العلم بالقديم قبل الحكم فالاولى أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري للذات في وقته (قوله فجميع) الغناء للتفصيل أى جميع العنوانات الاتى هي ذاتيات الموضوع الحقيقي ولوازمها الخ * وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمدخلية الاستلزام وإلا لنتجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم شئ بدون * وكلامه المار صريح في أن المراد بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أى بشرط كون المادة مادة

عنه
فإنه قد فصل العناوين والحوادث
منها ما لا ينفك عنها ومنها ما ينفك
فإنه قد فصل العناوين والحوادث
منها ما لا ينفك عنها ومنها ما ينفك

ص
وهو ان كان العنوان والحوادث
مختلفين فليس بينهما ضرورة
فإنه قد فصل العناوين والحوادث
منها ما لا ينفك عنها ومنها ما ينفك

ص
العنوان او الحوادث
فإنه قد فصل العناوين والحوادث
منها ما لا ينفك عنها ومنها ما ينفك

ص
فإنه قد فصل العناوين والحوادث
منها ما لا ينفك عنها ومنها ما ينفك

العرض المفارق هو قسمان . قسم ضرورى فى وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى فى وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل فى الضرورة صدق هناك المعنيان معافى مثال اظلام المنخسف واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل فى الضرورة صدق المعنى الاول دون الثانى كما فى كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب فى وقتها فضلا عن ضرورة التحريك التابع لها والا فيصدق المعنى الثانى دون الاول كما فى كل كاتب حيوان

فى ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لا دخل للانسان فى ضرورة الحيوان بل الأمر بالعكس (قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضا عاما (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه فى الموضوعين أعني من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجده فيه كالحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه ولذا جعل فى الحاشية الثانية الانحساف المعارض للتصريح باختياره تعالى كما هو المذهب الحق أمرا اختياريا (قوله مدخل) أما إذا لم يكن له مدخل فيها كما فى قولنا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفا فالصادق هناك هو المعنى الثانى (قوله فى الضرورة) أى ضرورة نبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم من كون العنوان من القسم الثانى بان لا يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن لا يكون المحمول ضروريا فى نفسه كما أنه يلزم فيما سبق من كون العنوان من القسم الاول بان يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن يكون المحمول كالعنوان ضروريا فى نفسه (قوله فى الضرورة) أى ضرورة عقد الحمل (قوله عن ضرورة) أى عن كون التحريك التابع لها ضروريا فالاولى عن ضرورة الخ (قوله وإلا فيصدق) أى وان لم يكن للعنوان الذى من القسم الثانى مدخل فى ضرورة

الضرورة فلا يرد نحو كل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل على أن الاختيار المنسوب اليه اختيار موضوع العرض لا ما يعمه واختيار من أوجد العرض فيه كما فى الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه خلافا لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كما اذا كان) استقصائية والاختصار الأولى بان كان الخ وكذا فيما مر (قوله متحرك الاصابع) أى لذات الكاتب من حيث الكتابة فلا يرد منع اليلية مستندا بضرورة نبوته لبعض أفراد من حيث أنه مرتعش (قوله التابع لها) أى التابع ذلك التحريك للكتابة فى الضرورة فلا ينتج أن الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع فيلزم جعل المتبوع تابعا ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله وإلا فيصدق) أى وإلا يكن

وكل منخسف مظلم بالضرورة في وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل منخسف مظلم بالضرورة الى آخره) ضرورة الانخساف والاضلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على تازعه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة الحيولة ^{كلها} لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قوله مبنى) تذكرة كبره باعتبار كون الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال ان كونه موجبا عندهم لا يوجب كون الانخساف والاضلام ضروريين لجواز ترتيبهما عن امر اختياري هو الحركة فان الفلك عندهم مختار في حركته كما هو معلوم في محله فامل (قوله فلا ضرورة) أي عقلية بخلاف العادية (قال في وقت معين) سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف المنوئى أولا كان يقال كل قر منخسف وقت الانخساف خلاقا لمن خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال أوقات الموضوع) أي وجودا أو عدما فامل

المعنون في فسخي العرض المفارق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الخ قال الكافي في قوله • كما في نحو الخ إشارة الى نحو قولنا كل منخسف جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا في كل كاتب ضاحك (قوله مبنى على) يعني أن القمر في نفسه جرم كند وكودته صادرة من الله تعالى بالإيجاب بناء على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس ففعل الحيولة الحاصلة بحركة الفلك يزول نوره فيرى في ظلمته الأصلية فلا يردان كونه تعالى موجبا في أفعاله لا يوجب كونها ضروريين لجواز ترتيبهما عن أمر اختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الاضلام والانخساف • نعم لو قيل بأنهما زواله لا نجه فتأمل • بقى أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتاج الى البناء على مذهبهم (قوله لكونها فعلا) جواب عما قيل للكتابة ضرورية في وقتها لأن الشئ ما لم يجب لم يوجد بأن مجرد وجوب الشئ بالعللة التامة لا يقتضى كونه ضروريا في وقتها لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تكون واجبة فضلا عن معلوله • نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير اتم وهو ممنوع ومرد • جواب آخر واليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركه في كل

منهم الصلاة والورد حيث شاءوا ولا يلزم من
نفي لزوم الصلاة كإشهادهم في قولهم من
تدبروا الله فليفلحوا في الشريعة والشرع
علمه ببيان العلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي

تدفع بالعلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي

تدفع بالعلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي
تدفع بالعلم من الموهبات التي

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان
وكل حال
وكل شيء

(٢٠٧)
في كل وقت
وكل مكان
وكل حال
وكل شيء

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان
وكل حال
وكل شيء

عينه الحاكم من بين أوقات الموضوع فوقية مطلقة أو في وقت مالم يعينه وان كان متعينا
في نفسه فمنتشرة مطلقة نحو كل قر منخسف أو ليس بمضي بالضرورة وقت الجبلولة
أو في وقت مامن أوقاته (١) أو بدوامها مادام الذات فداعة مطلقة كمثل الضرورية أو مادام
كلا أو جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل إن الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من
الضرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوامها مادام الذات) أي مادام موجودا
أو معدوما ولذا غير العنوان لثلا يرد عليه دوام السلب عن المعلوم على نحو ماسبق في
الضرورة المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف

(قوله ولذا غير) أي ولا راده التعميم المذكور غير المصنف العنوان ولم يقل كغيره مادام الذات موجودا
لكن الأولى أن يقول ولذا غير أسلوبهم تأمل (قوله لثلا يرد) علة للتعميم المذكور لالة للعلة ولا علة
تتغير العنوان (قوله فيما دام الوصف) حيث لم يمكن تغيير الأسلوب اذ عبارتهم أيضا كذلك (قوله
فتأمل) كان وجهه أن مثل المثال الاول انما يقتضي وجود الموضوع لو لم تكن المشروطة في قوة الشرطية
وبحتمل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لا فرق فيه بين كونه داعة وكونه مشروطة في المفهوم

وقت من أوقتها لكان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كالا ضرورة الخ (قال عينه الحاكم) أي
تعمينا نوعيا وهو ما بسببه تكون أخص من المنتشرة المطلقة * ثم المراد التعمين بغير العنوان فلا يرد نقض
التعريف بأن بعض ما هو خارج عن التعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثاني داخل في التعريف فعلى
هذا النسبة بينهما هي المباينة * وقد يقال بتعميم التعمين وعليه ماسبق في بيان النسب (قال نحو كل قر)
كلمة كل لا يقتضي التعدد الخارجى كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقى والمنتشرى لعدم
اعتبارها مع أن الدوام في وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كمثل الضرورية) فيه مساححة
أي كمنظير مثالها (قوله ولذا غير العنوان) أي عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لثلا) علة لالة لا علة
العلة وهو ظاهر (قوله يرد عليه) بأن يقال تعريف الداعة غير صادق على نحو لاشئ من المحال ببصير
مما لا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقة لاقتضاء قولهم مادام موجودا وجوده فان صدق داعة بأن تصدق
عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض
المحال ببصير بالنفل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما في تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل)
لا انتفاء تغيير العنوان الدال على التعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان
وكل حال
وكل شيء

فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوابب المركبات ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشئ من المعدوم بطائر (قوله في مثل قولنا) من كل سالبة مشروطة أو عرفية كان وصفها العنوانى من العوارض الخارجية (قوله موقوفتين) لان تقييد اللا وقوع أو كلفيته من الضرورة والدوام مثلاً باتصاف ذات الموضوع بالموصوف الخارجى يقتضى وجود ذلك الذات المتصف به فى الخارج ضرورة

بالعنوان ولو فى السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبله بالتأويل بان المراد بعدم الوصف عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى ما دام الوصف ما دام موجوداً أو معدوماً أى بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فليكن السالبة) أقول خلاصة الاشكال أخذنا مما ذكرنا أنه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشئ من المعدوم بطائر خارجية أو حقيقية لعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقنا عند عدمه كان تعريفهما غير جامع والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعدوم طائر بالاطلاق الحينى أو بالامكان الحينى فقله فليكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم لو كان الاشكال مجرد منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع لقولهم صدق السالبة لا يقتضى وجوده لاندفع به هذا وانه لم يدفعه بجعلها شرطية فى المعنى كما أشار اليه سابقاً لتوقفه على كون العرفية فى قوة الاتفاقية العامة دون الخاصة ليصح كون مقدمها كاذباً وهو ممنوع (قوله فى مثل قولنا) أى مما كان الوصف العنوانى من عوارض الوجود الخارجى (قوله موقوفتين) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها لو كانت فى حكمها لم يقتضى وجود الموضوع (قوله ولا ضرر فيه) أى ولا قدح فى هذا التوقف بعد صدقهما عند الخ لان قولهم السالبة لا يقتضى صدقها وجود الموضوع مهملة فيمكنفى لصدقه عدم اقتضائه له فى نحو المثال الاخير وقد يقال يكفى له عدمه فى السوابب الغير الموجهة فى تقييد عدم الضرر بقوله بعد ان الخ تأمل والأحسن جعل بعد بالضم وان بكسر المعزة والمعنى لا ضرر فى ما دام الوصف بعد القول بهذا التوقف اذا صدقنا الخ لأنه غير يقتضى لوجود الموضوع عند منافات العنوان له هذا والحق أنه يقتضيه مطلقاً لان معناه مادام ذات الموضوع متصفاً به والاتصاف يقتضى وجود المتصف فى الخارج كما فى المثال الاول أو فى الذهن تحقيقاً كما فى لاشئ من السكى بتشخص أو تقديرًا كما فى المثال الاخير واليه أشار بقوله فتأمل (قوله فى مثل قولنا) مما كان الوصف العنوانى مانعاً عن وجوده . روضه

الوصف فغرفية عامة كمثال المشروطة أو بتعليمتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وابدأ

أوكاتب مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وأبدا الخ) إشارة إلى جهة الأحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة إشارة إلى جهة الأحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الأزمنة مستغن عن قوله أزلا وأبدا فتأمل

(قال بمعنى خروجها) أى من القوة (قوله الغير الزمانية) أى الغير الحادثة فى الزمان (قوله الى جهة الاحكام) ومن ههنا الاحكام نحو الله خالق ومحيى ومميت بالفعل (قوله فتأمل) كأن وجه التأمل أن مراد المورد بالازمنة اأعم من الازمنة الحقيقية أو التوهيمية كما قالوا ان ما دام فى الداعيتين بمعنى جميع أوقات الذات مع ظهور شمولها لنحو قولنا الله عالم بالضرورة او دائما ما دام الذات وقولنا الزمان غير قار الذات وبحددها أحدها على سبيل منع الخلط فيشمل جميعها وأن المراد بالظرفية فى قولهم فى أحد الازمنة أعم من أن يكون بطريق الحلول والمقارنة كيف ولولم تكن الازمنة أعم من الحقيقية أو التوهيمية لكان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على نحو قولنا كل يوم من أيام هذا الشتاء

(قال لفرعية عامة) لم يعتبر فيها اعتبارى المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية بخلاف انضرورة (قل أو بفعليتها) فيه مساحة لأن الجهة هو الفعل لا الفعلية وفي قوله بمعنى الخ إيهام الدور فلو قال أو بفعلها بمعنى تحققها أزال الخ لكان أولى (هذا) والحق كما قاله الرازي في شرح الطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة والمساكنية لا بد أن تكون مغايرة له. وعد المطلقة من الموجبات لكونها في صورة الموجبة لاشتغالها على قيد بالفعل (قال أزيل). الأزل دوام الوجود في الماضي والأبد دوامه في المستقبل فيتمجه عليه أنه لا معنى للخروج من القوة إلى الفعل فهما لاقتضاءه سبق العدم إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط * وقوله خروجهما ناظر إلى المعطوف أو يحمل الخرج على ما يعبر النبوت (قوله نحو الله تعالى) نيه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزائه وهو ظاهر فلا بد من اندراجهما تحت الأمور الحادثة في الزمان بتعيينه من الحقيق والوهمي فالمراد بالأزمنة ما يعبره وإلا لا انتقض التعريف بنحو الزمان كم متصل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) الكاف للقران (قوله إشارة إلى جهة) يعنى أن الفرض بيان التسمين صريحا لاضمننا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد ما يقال إن ما ذكره لا يوجب عدم الاستثناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

(۲۷ - برهان)

وفي أحد الأزمدة ولو مرة واحدة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بإمكانها بمعنى
سلب الضرورة الثانية عن جانبها الخلف هذا فممكنة عامة نحو كل إنسان كاتب بالامكان
لأنه موافقة لما في البسائط المشهورة وأعم الجهات الممكنة العام ثم الإطلاق العام ثم الدوام

(١) قوله كل إنسان كاتب بالامكان العام إلى آخره (وما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان
في مثل هذه العبارة أن كان قيد النسبة كانت القضية ممكنة وإن كان قيداً للمحمول
كانت مطلقة ممكنة تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لأن كون الإنسان ممكن الكتابة
ضروري له في جميع أوقات وجوده وإن لم يكن الكتابة بالفعل ضرورياً له كما لا يخفى

كذا بالفعل (قل أو في أحد الأزمدة) يخرج عن التعريف نحو هذا اليوم كذا إلا أن يراد بالازمنة أعم
من حقيقية ولوهمية ثم (قل بمعنى سلب الضرورة) هذا على منسوب الجمهور من أن امكان الشيء
سلب ضرورة خلافه وأعم على منسوب البعض من أن امكان الشيء سلب امتناعه فمعنى سلب الامتناع
الذي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قل وأعم الجهات) أي عموماً مطلقاً (قل الدوام) أي
مفصلة لأجزاء الزمان والأزمدة على ما يعم الوهمية كما يشعر به كلام عصام الدين لعدم بينهما حينئذ
صريحاً إلى عندنا بشر بالامكان (قل سلب الضرورة) يشعر بأن الممثلة العامة ليست قضية بالفعل
بالشرقي جانب الموافق وهو الموافق لما في شرح المطالع من أنه لا تشمل على الحكم فهي قضية
بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع وأعمول والنسبة وعدتها من القضايا كسبها
لتحليلات منها مع أنه لاحق فيها بالفعل لكن قل عبد الحكيم الذي يقتضيه النظر الصائب أن النبوت
بشروط الامكان إذا كان مغايراً لامكان النبوت فلممكنة قضية موجبة مشتملة على الحكم وإن لم يكن
مغالباً فلا حكم فيها (قوله أن قولهم) وما ذكره جار في الدوام والفعل في بعض الأمثلة (قوله يمكن
تحققها) أي لم يتحقق تحققها أو المراد بالتحقق في ضمنها تقييدها بجهتها فلا ينافي وجوب تحققها فيه بمعنى
صدقها معاً في تلك المادة ولا يرد أن امكانه جار في الشق الأول أيضاً فلا وجه للتخصيص (قوله
في ضمن الضرورية) ويلزمه التحقق في ضمن اليواق لأن التحقق في الخاص يستلزم التحقق في العام
(قوله في جميع) إشارة إلى أن مادام في تعريف الضرورية للظرفية لا تنسرية خلافاً للتحقق الدواني
(قل وأعم الجهات) من قبل محمد بن عبد الله خير خلق الله فيتم انتاوير لثلا يلزم تفصيل الشيء غول
نفسه (قل ثم الدوام) اعترض بأن الدوام يستلزم الضرورة إذ لا بد له من عدة واجبة بذاتها أو بواسطة

سلب الضرورة الثانية عن جانبها الخلف هذا فممكنة عامة نحو كل إنسان كاتب بالامكان
لأنه موافقة لما في البسائط المشهورة وأعم الجهات الممكنة العام ثم الإطلاق العام ثم الدوام

قوله يمكن لا يترك
شبهة مطلقاً والاشارة
في موضع يمكن يجب

بأنه لا يمكن أن يكون
الشيء مطلقاً في كل وقت
والممكن أن يكون في وقت
واحد فقط

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين أعم من وجه من الدوام الذاتي وإن كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضروريتين الوقتيتين أعم من وجه من الدوامين. وأما النسبة بين الضروريتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف أعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص

في الجملة (قال وأخصها) أي مطلقاً (قال الضرورة) أي في الجملة (قال الدوام) الذاتي مادة اجتماع الأمور الثلاثة كيفية الحيوان للانسان ومادة اقتراق المعنيين كيفية الاظلام للمنخسف ومادة اقتراق الدوام الذاتي كيفية التحرك للفلك (قال وإن كان) أي كل من المعنيين (قال الدوام الوصفي) لاجتماع الأمور الثلاثة في محل الحيوان على الانسان واقتراق الثالث في محل المتحرك على الفلك (قال وكل من الضروريتين) عطف على محل اسم لكن وليست الوار استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً لدفع الوم الحاصل من قوله وأخصها الضرورة (قال من الدوامين) لاجتماع الأمور الأربعة في محل الحيوان على الانسان واقتراق الأولين في محل الانخساف على القمر والاخيرين في محل المتحرك على الفلك (قال وأما النسبة) غير الاسلوب بالنسبة الى هذه النسب لعدم سبق التوهم في الكلام السابق بخلافها (قال بين الضروريتين) أي كل نوع من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصفي (قال من سائر الضرورات) أي الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضروريتين الوقتيتين مادة الاجتماع

انتهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المعلول فيساوئها. ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما. كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحكم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع. على أن انحصار علته فيها ذكر ممنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار (قال وأخصها) لم يقل ثم الضرورة لثلا يفيد أنه بقي جهة تكون أخص من الضرورة (قال لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته أخص مطلقاً من الدوام وتنبه على أن المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية من الذاتي والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لا يجري في الضروريتين الوقتيتين (قال وكل من الضروريتين) استئناف بياني لانهوى فلا يرد أنه يأتي عنه كون هذا الكلام لدفع الوم الناشئ من قوله وأخصها الضرورة (قال بين الضروريتين) أي النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع بل الخمس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قال من سائر) هذا شامل للضرورة الذاتية قائماً مع البواقي تصدق في نحو كل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

مطلقاً مما في بعضها كما أن ما في وقت مخصوص أخص مطلقاً مما في مطلق الوقت . وقد
 تقيّد باللا دوام الذاتي المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية
 خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً بحسب
 الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو
 كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو في وقت ما أو بالفعل لادائماً وقد تقيّد المطلقة

بما غير مرة ومادة الافتراق بشرط الوصف كيفية التحرك للكاتب وافتراق تلك الضرورة كيفية
 الحيوان للكاتب (قال مما في بعضها) من الضرورة في وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين

بشرط الوصف * وبهذا يعلم أن قولهم الضرورة الذاتية أخص مطلقاً من سائر الجهات ليس على إطلاقه
 (قال كما أن ما الخ) بهم جريان مدخول الكاف في كل من الدوام والضرورة مع اختصاصه بالثانية فالأولى
 أن يقول إن الضرورة في وقت الخ (قال أخص مطلقاً) أي فكل من المشروطة في وقت الوصف
 والوقتية المطلقة أخص مطلقاً من المنتشرة المطلقة . ويتجه أنه يمكن تعيين الوقت في الأخيرة فتعقد
 الوقتية المطلقة في كل مادة صدقت منتشرة كأن يقال في تنفس الحيوان كل حيوان متنفّس بالضرورة
 وقت الاسترواح التام بلا مانع . وحمل عموم الأخيرة على ما هو بحسب المفهوم لو صح بعيد * بقي أن
 كلامه ساكت عن النسبة بين هذه المشروطة والوقتية المطلقة ومع أن الثانية أعم مطلقاً من الأولى ففيه
 قصور (قال في مطلق الوقت) ظاهره أن المنتشرة المطلقة مأخوذة لا بشرط التعيين فتصدق فيما عين
 فيه الوقت وغيره وقوله المار أوفى وقت ما الخ مشعر بأخذها بشرط عدم التعيين فيمتدافعان * وقد يقال
 إنها مباينة للوقتية المطلقة مفهوماً وأعم مطلقاً منها صدقاً لكل منهما وجهة (قال بالادوام الذاتي) ويشترط
 في هاتين القضييتين حينئذ مفارقة وصف الموضوع عنه بالفعل (قال فتسميان) نشر على وفق اللف
 وقضية أن المشروطة الخاصة مثلاً اسم التقيّد والتقيّد خارج وليس كذلك كما يشعر به قوله الآتي وهذه
 السبع مركبات الخ في كلامه مسانحة وقس عليه البواقي (قال لادائماً) أن كان مادام لتوقيت ثبوت
 المحمول كما عليه عبد الحكيم فداً عطف عليه أو لتوقيت الضرورة فهو معطوف على بالضرورة لا على
 مادام حتى يكون اللا دوام نفيًا لدوام الضرورة ويتجه أنه منافي لقولهم بأنه إشارة إلى مطلقة عامة (قال
 المطلقتان) لو ترك التقيّد لالتبس بمرتبتيهما وهما لا يتيسدان مثلاً يلزم تحصيل الحاصل . ولو ترك التقيّد
 لالتبس بالضرورة والدائمة ولذا لم يكن ماحداً (قال بالضرورة) نشر مرتب (قال لادائماً) كلمة لا هنا
 لسلب دوام الإيجاب الذي هو الجواب الموافق فيلزم منه إطلاق السلب الذي هو الجانب المخالف

العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لا ضرورية
وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً
ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص
لأن الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع
مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والسكمية من
الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الدوام إشارة الى مطلقة
عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

والدوام الوصفي (قال لا بالضرورة) كلمة لاهنا سلب ضرورة الايجاب الذي هو الجانب الموافق
تفديد امكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يكتفى) وقد يكتفى في الوجودية الالادامة أيضا
بعبارة أخصر بان يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على ان الاطلاق الخاص هو سلب
الدوام عن طرفي النسبة معاً (قال بعبارة أخرى) أخصر (قال عن طرفي النسبة) أي قسميها (قال والكمية)
أي ان كانت فلا برد نحو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال واللا ضرورة) اعترض بأنه عطف على
معمولي عاملين مع عدم تقديم الجور ودفعه عبد الحكيم بان قوله الى ممكنة معمول للاشارة المقدرة قبله

(قال في الجانب الموافق) المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالموافقة
مبنى على اعتبار المغايرة الاعتبارية والالزم موافقة الشيء لنفسه * ثم هذا القيد بالنسبة الى الممكنة العامة
مستغنى عنه لان تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً (قال وكثيراً ما) لم يذكر التعبير
بالاطلاق الخاص في الوجودية الالادامة لان الاطلاق العام ليس مدلولاً مطابقاً للدوام كما هو الراجح
هذا * وأن ما ذكره لا يتم على مذهب القائل بان إمكان الشيء سلب امتناعه (قال طرفي النسبة) إن
أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالكسر أو النسبة النامة فالمراد عن نوعها (قال مركبات)
أي مشهورة فنية ايكتهاف (قال بسيطين) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة السكل (قال والكمية)
أي إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينقض بنحو زيد كاتب بالامكان الخاص (قال الى
ممكنة عامة) الأولى حذف الى ثلثا يحتاج الى تقدير الخبر أو حمل اللا ضرورة معطوفاً على فاعل
الاشارة بمعنى المشير مع اعتبار تقديم العطف على الربط لئلا يلزم خلو الخبر من الربط بالنظر الى المعطوف
دفعاً لما أورد من لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه ولا الى جعل الاشارة بالنظر
الى المعطوف بمعنى المدلول المطابق والمعطوف عليه معنى غيره لانه خلاف الظاهر وكأنه لقصد الاختصار

الضرورة الوجودية سواء كانت ذاتية
صاحبة في الوجودية ما كانت ذاتية
الممكنة العامة مطابقة او التسمية
اللازم بان يقال على الإطلاق العامة
لذلك ولذا لم يلاحظ هذا المعنى
منه اذا اطلق هو المعنى الذي
كان له العطف وتقدمه على
ولم يتقدم الاشارة في الوجودية
في القيد افصحاً من

لشأنه في الوجودية
فلا بد من التمسك بالاعتبار
لأنه لا يمكن ان يكون
تقسيمه المستند من

وهذا في قوله في الوجودية
بالضرورة الوجودية سواء كانت ذاتية
صاحبة في الوجودية ما كانت ذاتية
الممكنة العامة مطابقة او التسمية
اللازم بان يقال على الإطلاق العامة
لذلك ولذا لم يلاحظ هذا المعنى
منه اذا اطلق هو المعنى الذي
كان له العطف وتقدمه على
ولم يتقدم الاشارة في الوجودية
في القيد افصحاً من

(١) (قوله في الموضوع الحقيقي والحمول) فيدبهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب للإشارة إلى أن مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والإلكانت جميع الأحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وأمثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالإيجاب والسلب في الموضوع

أى واللاضرورة إشارة إلى إمكانية الخ والاستاذ القزلى رحمه الله بأن قوله باللاضرورة بالرفع عطف على فاعل إشارة لكونها بمعنى مشير بناء على أن المصدر المؤول متحمل للضمير والاعتراض عليه بأنه يلزم خلط الخبر بالنظر إلى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه إذا كان الكلام مبنيًا على تقديم العطف على الربط لا ينتج شيء (قوله إلى أن مجرد) بمعنى أن ما ذكر في المتن إشارة إلى تعريف المركبة إذ حاصله أن المركبة قضية مشتملة على حكمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيه التوافق في الطرفين لدخل فيه نحو ما جاءني إلا زيد وإن قيدت القضية في التعريف بالموجبة لجواز تقييد الحكم فيه بالجملة فلا يكون مانعًا (قوله ما جاءني) هذا بالنظر إلى التقييد بالموضوع وأما بالنظر إلى المحمول فنحو ما زيد إلا تأم إلا أن الأولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا لكل إنسان لخروج ما ذكره عن التعريف بالتوافق في الكمية فافهم (قوله وليس كذلك) مقدمة رافعة

م يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة وإن اندفع به كلا المحذورين * ثم أقول إن خبر الحذوف قبل قوله إلى ممكنة هو يشير إلى إشارة كما قيل لأن المصدر الحذوف لا يعمل على الأصح وأنه غير بالإشارة لأن معناه معنى إفرادى ناقص بخلاف المطابقة والممكنة المأمنين ولعدم صراحتهم في الاتفاق كمية (قوله والإلكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوابب مركبات عندهم لاشتغالها على حكمين مختلفين أيجابا وسلبا (قوله قضايا مركبات) أى فينتقض التعريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تعريفها بالأعم (قوله وأمثالها) فيه أن البسيطة قضية موجبة حقيقة أيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك * ويمكن أن يقال أراد بالبسيطة ما ليست بمركبة ولو مطلقة * ثم إنه يؤخذ من كلامه أنه لو قيد بالاتحاد فيها لكان قولها ما جاءني إلا زيد مركبة وليس كذلك لعدم الموافقة في الكمية لأن إحدى القضيتين شخصية والأخرى ثابتة لا الاستثناء معيار العموم فالتقييدان أيضا لازمين بالنظر إليهما. إلا أن يراد بالموافقة أسم من الحقيقية

كل ما لا يشترط فيه التوافق في الكمية والاشتغال في الطرفين

بأنه لا يشترط فيه التوافق في الكمية والاشتغال في الطرفين

بأنه لا يشترط فيه التوافق في الكمية والاشتغال في الطرفين

اذ ما ثبت له المجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لامر كبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لاشيء من الكاتبة بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما في الموضوع الذكري غير كاف في المركبة بل لا بد من اتحادهما في الموضوع الحقيقي والا لصدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لأن معنى جزئيتها أن بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم إذ الحكم في الجزئين فيها على شيء

(قوله اذ ما ثبت) بمعنى من (قوله وحيث) أي لانه (قوله عن الموضوع) أي عن الاكتفاء بالاتحاد في الموضوع الذكري (قوله في الموضوع الخ) أي فقط (قوله الحقيقي) أي ايضا (قوله لان معنى) علة الملازمة (قوله مع ان هذه) مقدمة رافعة

والحكمة فيكون ما ذكر مركبة (قوله اذ ما ثبت) كلمة ما تستعمل في ذوى العقول وغيرها قاله السيوطي ومن الاول قوله تعالى (والسماء وما بناها) أي والذي بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة) أي بالامكان وقس عليه ما سبق (قوله لادائما) أي معناها الالتزام التفصيلي وللإشارة الى إطلاق المعنى عليه اختاره على الإشارة كما أن ذكرها فيما سبق إشارة الى إطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى أن يقول فان لادائما إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله للاحتراز) ولا يلزم من الاتحاد في السكية الاتحاد في الموضوع الحقيقي كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما * نعم يلزم اذا كانت القضية كلية (قوله ليس بحيوان) كلمة ليس رفع لدوام الإيجاب فيفيد فعلية السلب لا سورا لدوام السلب فلا يرد ان الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لان اللادوام إشارة الى مطلقة عامة * بقی أنه لا وجه لتقييد الجزء الأول بقوله دائما لاشعاره بان المقيد بالادوام هو الداعة وهو قاصد فالاولى أن يقول فان معنى جزأها حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا يشعر قوله الآتي لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد القضيتين في الموضوع الحقيقي فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

عند ما ذكرنا ان قوله لادائما
يعني لادائما لان معنى جزئيتها
أن بعض الجسم حيوان دائما
وبعضه ليس بحيوان دائما
مع أن هذه المركبة الجزئية
كاذبة عندهم إذ الحكم في
الجزئين فيها على شيء

عند ما ذكرنا ان قوله لادائما
يعني لادائما لان معنى جزئيتها
أن بعض الجسم حيوان دائما
وبعضه ليس بحيوان دائما
مع أن هذه المركبة الجزئية
كاذبة عندهم إذ الحكم في
الجزئين فيها على شيء

والكمية ومخالفتين لها في الكيفية ^{بمعنى} واعلم أن ههنا موجبات آخر ربما يحتاج إليها في ابواب
التناقض والعكس والاختلاطات فان العملية ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين
فتسمى مطلقة وقتية أو في وقت ما فطلقة منتشرة أو في بعض أوقات وصف الموضوع
خيفية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فتسمى حينية ممكنة

واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم أن يوجد جسم يقصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف
بها في وقت آخر وهو باطل كما سيوضح

(قال ربما يحتاج الخ) أي كما يحتاج إلى الموجبات المارة في تلك الابواب (قال والعكس) من تقديم
العطف على الربط (قال معين) أي حقيقي لا وهمي فلا يشمل اليوم كذا سواء كان ذلك الوقت وقت
الوصف أولا فتجتمع الامتتين (قال مطلقة) سميت بذلك لانها مطلقة عامة مقيدة بوقت معين فلا يشمل
غير الزمانيات وقس عليه التسمية بالمطلقة المنتشرة (قال بسلب الخ) من اقامة الحد مقام الحدود والتقدير
وان حكم فيها بالامكان الوصفى وهو سلب الضرورة الخ (قال الضرورة) أي الضرورة بشرط الوصف
أوفي وقت الوصف (قال المخالف) أي للنسبة التي قيدت بالامكان الوصفى (قال حينية ممكنة) وهي
إما بمعنى الممكنة بشرط الوصف أو بمعنى الممكنة في وقت الوصف وتسمية الأولى بالحينية الممكنة لمشاكاة
الثانية كما أن تسمية المشروطة بالمعنى الثانى مشروطة لمشاكاة المشروطة بالمعنى الاول

جسم أما حيوان أو ليس بحيوان دائما صادق فلو صدقت تلك المركبة لزم اجتماع النقيضين (قال
والكمية) أي حقيقة أو حكما فشمّل نحو زيد متنفس بالامكان الخاص لان الشخصية في حكم الكمية
(قال ربما يحتاج) إشارة إلى العلة المحوجة إلى ذكرها (قال في ابواب) كأن الاضافة مبطلّة للجمعية
أو البحث عن التناقض مثلا في كتب كثيرة كاف لكونه ذا أبواب أو العطف مقدم على الربط * ثم
الأوفق بما يأتي في فصول (قال بفعلية النسبة) من إقامة الحد مقام الحدود أي حكم فيها بالاطلاق
الوقتى وهو فعلية النسبة الخ وفس عليه البواق * هذا وأن المزداد بالوقت أعم من الحقيقي والوهمي فيشمّل
نحو اليوم كذا ويكفى في عمومية المطلقة العامة من المطلقة المنتشرة أفتراقها في نحو الله عالم فتأمل (قال
أو في وقت ما) أي حكم فيها بالاطلاق الدوامى وهو فعلية النسبة في وقت مالم يعينه الحاكم وأن معين
في نفسه (قال فتسمى حينية) الأنسب بما يأتي من أن سلب الضرورة الوصفية امكان حينى أن يسعى
مممكنة حينية كما أن الأنسب تسمية القضية التي حكم فيها بالاطلاق الحقيقى مطلقة حينية لاحينية مطلقة

نحو ان يسمى هذا معطلاً وقتياً
لأنه لا يشترط فيه وجوده في وقت
محدد

أو بسلب الضرورة في وقت معين عنه فممكنة وقتية أو في وقت ما فممكنة دائمة وهذه
الست بسائط غير مشهورة وقد تقييد الحينية المطلقة بالادام الذاتي فتسمى حينية لادائمة
وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات أخرى إذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللاضرورية
الذاتية وما عدا الدائميتين

(قال أو بسلب) أي أو بالامكان الوقتي وهو سلب الضرورة الخ فهذا أيضا من أقامة الحد مقام الحدود
(قال عنه) أي عن الجانب المخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوقتي (قال غير مشهورة) ثلاثها الاول
أقسام ماحكم فيها بفعالية النسبة كالمطلقة العامة وثلاثها الباقية أقسام ماحكم فيها بإمكان النسبة كالممكنة
العامة (قال الذاتي) في الجانب الموافق المفيد للإطلاق العام في الجانب المخالف (قال مركبات أخرى)
أي غير المركبات السابقة باعتبار الجزء الثاني (قال ماعدا) وهي سبع من البسائط السابقة (قال
ماعدا الضرورية) أي مع أنه لم يذكر ذلك في المركبات السابقة الاتقييد المطلقة والممكنة العامتين
بذلك التقييد تبقى خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورية) أي في الجانب الموافق
التي هي عين الامكان العام الذاتي للجانب المخالف أو مستلزم له على اختلاف الرأيين (قال وما عدا)
وهي ست من البسائط (قال وما عدا الدائميتين) أي مع أنه لم يعد ماعداها في المركبات المشهورة

(قال معين عنه) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب المخالف فيما من المخالف للنسبة التي قيدت
بالامكان الوصفي وهنا المخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقتي (قال ويمكن) أقول ضابط التقييد في
البسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهة هي أخص مطلقا أو من وجه من جهة تلك
البسيطة لجواز إجماع الأعم مع تقييد الأخص كذلك صدق لكن يلزم كون التقييد في مادة افتراق
الأعم عن الأخص ويمنع تقييدها بسلب جهتها لامتناع جمع التقييد وكذا بسلب جهة تكون أعم
مطلقا من جهتها لامتناع إجماع الأخص مع تقييد الأعم * ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف
كتقييد البسائط الغير المشهورة بسلب جهتها فليحفظ (قال مركبات أخرى) أي غير المركبات السابقة
إما باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة باللاضرورية الذاتية أو الثاني كالمطلقة العامة المقيدة باللاضرورية
الوصفية أو كل منهما كالمطلقة المنتشرة المقيدة باللاضرورية الوقتية المعينة أو الهيئة الاجتماعية كالمشروطة
العلمة المقيدة باللاضرورية الذاتية (قال ماعدا الضرورية) وهي سبع من البسائط المشهورة والست
الغير المشهورة والاقتصار على المشهورة يستلزم قاصرة الكلام (قال باللاضرورية) مع أن المقيدها فيها
سبق المطلق والممكنة العامتان فتبقى إحدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وما عدا الدائميتين)

تقييد اثنين منها حتى معتبر
وتقييد واحد منهما غير معتبر
أما في التقييد فليس معتبرا
في المركبات المشهورة إلا الممكنة
التي هي الضرورية باللاضرورية

باللادوام الذاتي كما يمكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضروية الوصفية وما عدا
 العامتين باللادوام الوصفي وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضروية الوقتية
 (١) قوله وما عدا العامتين باللادوام الوصفي الخ أي يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من
 البسائط باللادوام الوصفي وإن لم يمكن تقييد بعض ماعداها الآخر به كالدائميتين لثلايرد

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتي وإن عد فيها غير ما قيد بذلك القيد (قال باللادوام) في الجانب
 الموافق المفيد للإطلاق العام في الجانب الخالف (قال المشروطة) أي والضرورة الذاتية أيضا وما عداها
 ست (قال باللاضروية) أي في الجانب الموافق التي هي الامكان الوصفي للجانب الخالف فالجزء الثاني
 من المركبة حينئذ هي الحينية الممكنة * وكتب أيضا أي باللاضروية بشرط الوصف أو في وقت الوصف
 (قال العامتين) أي والدائميتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للإطلاق العام في بعض أوقات الوصف
 للجانب الخالف فيكون الجزء الثاني من المركبة هي الحينية المطلقة (قوله كالدائميتين) السكاف
 استقصائية (قوله لثلايرد) أي وإنما فسرنا المتن بذلك لثلا الخ (قال باللاضروية) التي هي الامكان

وهي ثلث عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها. والمذكور فيما مر تقييد ماعدا الممكنة العامة
 بها من البسائط المشهورة بقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية منها
 خمسة (قال كما أمكن) الاخير الاول وما عدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أي والضرورة الذاتية
 والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواقي وفيه تأمل * ولا يبعد
 أن يراد بالمشروطة العامة القضايا التي تتحقق هي فيها فلا يكون في كلامه أكتفاء (هذا) وما عداها ثلثا
 عشرة (قال الوصفية) أي بشرط الوصف أو في وقته (هذا) أو المشروطة العامة بالمعنى الاول يمكن تقييدها
 بجهة المشروطة العامة بالمعنى الثاني وبالعكس لان كل بسيطتين بين جيهتهما عموم وجهي يمكن تقييد كل
 منهما بسلب جهة الاخرى. ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضروية بشرط الوصف (قوله
 العامتين) قد يقال ان كلامه على هذا لا يفيد انضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظر لابهام البعض.
 وأنه لو أراد بالعامتين القضايا التي تتحققان فيها لشملتا الدائميتين وسهل الانضباط (قوله كالدائميتين)
 الاولى وهما الدائميتان لثلا يحتاج الى جعل السكاف استقصائية. ويمكن دفعه بان التثنية لاقتصار
 العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) بكلمة أو بمعنى الواو (قال باللاضروية) في الكلام نثير
 مرتب فكأنه قال وما عدا الوقتية المطلقة باللاضروية الوقتية المعينة وما عدا المنتشرة المطلقة باللاضروية
 الوقتية النير المعينة

المعينة أو غير المعينة وإن لم يعتبروا جميعها ^{في تنبيه} الضرورة تطلق عندهم على الضرورة
الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع
وما هيته آية عن انفكاك

أن الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به إذا الضرورة والدوام الذاتيان أخص
من الدوام الوصفي وتقييد الأعم مابين لعين الاخص فليحمل على هذا أخوات هذا
القول (١) (قوله أو المنتشرة الخ) المنع الخلو فلا يردان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة
المطلقة لا يمكن تقييدها بالضرورة الوقتية الغير المعينة . ويصح الحمل على منع الجمع
واختلاف فلا يلزم المحذور أيضا بناء على التوجيه السابق ^{الذي هو التوجيه السابق}

الوقوف لجانب الخالف الذي هي جهة الممكنة الوقتية أو الممكنة الدائمة (قوله لا يمكن تقييدها)
لكن قولنا كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة في وقت ما بخلاف المنتشرة المطلقة
مما عدا الوقتية المطلقة فانه يمكن تقييدها بالضرورة في وقت معين كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة وقتا ما لا في وقت معين (قال تطلق) أي بالاشتراك المعنوي تأمل (قال الناشئة) أي كما
تطلق على الضرورات الاربع السابقة أعنى الضرورة الذاتية والوصفية والضروريتين الوقتيتين *

(قال وإن لم يعتبروا) إن كان قيده لقوله كما أمكن فقوله لم يعتبروا الخ سلب كل أوله ولما قبله فرفع
للايجاب الكلي (قوله لمنع الخلو) المتحقق في ضمن إجماع المتعاطفين (قوله فلا يرد) لانه يؤل المعنى
الى أن ما عدا هذين يقيده بالضرورة الخ * لكن هذا التوجيه يستلزم قاصرة الكلام حيث يكون
جواز تقييد المنتشرة المطلقة بالضرورة الوقتية المعينة متروكا (قوله على منع الجمع) أقول لا يتصور منع
الجمع لان بعض ما عداها كالمطلقة العامة يمكن تقييدها بهما ولا وجه لتخصيص الايراد بالوقتية المطلقة
لكون الضرورية والمشروطة كذلك مع أيها ما جواز تقييدها بهما . على أنه يوجب تشويش الانضباط
فالاولى التوجيه أولا بالتوجيه السابق بل بما مر منا (قوله بناء على الخ) الاولى تقديمه على قوله فلا يلزم الخ
(قوله على التوجيه السابق) وهو قوله يمكن تقييد بعض ما عدا العامتين (قال تنبيه) في ذكر التنبيه
هنا مساحة بحسب المعنى وكأن كثرة البحث عما فيه جملة كلام لوم (قال الضرورة تطلق) مقتضى
تعريفهم لها بما تمنع الانفكاك ثم تقسيمها أنها مشتركة معنوي لكن قوله الآتي فلهم ضرورات ست
يميل الى أنها مشتركة لغطي (قال على الضرورة) هي على ما في شرح المطالع أخص من الضرورة

عنه
والتي هي فوق كل شيء
والتي لا تدرك بالحواس
والمعينة على فهم الحقائق
التي هي فوق كل شيء

النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى فسلب الفردية واجب لذات
الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض
انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما يلزم أن لا تكون موجودة في شيء من
الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس ^{في} الوجود في أحدهما مقتضى ماهيتها فالجواب بهذا
^{أي عدم كونهما} استلزام الزوجية ^{أي مقتضى} مقتضى ماهيتها ^{أي مقتضى} مقتضى ماهيتها ^{أي مقتضى} مقتضى ماهيتها

الذاتية في الإيجاب ومساوئها في السلب (قال بحيث لو فرض) أى فرض ممكن * ثم اللازم منه أمكان
الانقلاب فلو قال لو أمكن الانفكاك لا يمكن أنقلابها الى الخ لكان أولى بهذا * وقد يقال إستحالة
الانقلاب بمنوعة فضلاً عن محالية أمكانه كيف والحكمة قالوا بجواز إنقلاب الماء هواء وبالعكس إلا أن
يراد بما هنا انقلاب مجموع أجزاء الماهية ويقوهم المذكور إنقلاب صورة الماء بأن تصير هيوالة محلا
لصورة الهواء أو بالعكس لكن فى عدم كون إنقلاب الاربعة فرداً والانسان فرسا كانقلاب الماء هواء
تأمل (قال فسلب الفردية) ومثله سلب كل ما هو تقيض أو مسا وتقيض للارزم ماهية أولذا فى ماهية
عنها وكذا ما هو أخص من تقيضيهما عنها فيشمل سلب الزوجية أو زوج الزوج عن الثلاثة وسلب
الاحيوان أو الانسان أو اللاناطق أو الفرس عن الانسان (قال وإلا انقلبت) أى لأنه لو لم يصدق
الاربعة ليست بفرد بالضرورة لصدق تقيضه وهو الاربعة فرد بالامكان وهو يستلزم وجود الاربعة
سكونها موضوع القضية الموجبة وكونها فرداً للفرد بالامكان فيمكن الانقلاب وهو محال (قال ثبوت
الزوجية) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة * وبالجملة ثبوت ذاتيات الاعيان
لها وثبوت سائر لوازم الماهية كذلك (قال بل غاية) أى بل غاية ما لزم أن يصدق تقيض قولنا الاربعة
زوج أعنى أنها ليست بزوج وهو لا يستلزم الانقلاب لجواز أن يكون صدق السالبة هنا لا تنفاه الموضوع
(قال والذهن) أى اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضى ماهيتها) لانها أمر ممكن وماهية

الواقع (١) نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(١) قوله بشرط المحمول الواقع الخ أى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع في وقته إذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لاني وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذي هو الغد وبإجملة

المضاف أو المضاف اليه (قال الواقع) أى الخارج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله (وكتب

أيضاً) أشار بالتوصيف بالواقع إلى كذب نحو قولك للامى الدائم هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك انتفاء موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل إلى كذب قولك الاول للامى إلى حين الحكم وقولك محمد المسمى موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً لأن المراد بالواقع الواقع في الحال أو الماضي كما يظهر في الحاشية (قوله وجود المحمول) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعبارة الا وقوع وهذا ظاهر (قوله في وقته) الذى هو زمان الحال أو الماضي * ثم المراد بالوقت أعم من الحقيقى أو التوهمى

فيشمل غير اثريمانيات (قوله إذ لا ضرورة) من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) يلتقص بقيامه الماضى بان يقال لا ضرورة اليوم في قيامه أمس لاني وقوعه لا انتفائه اليوم ولا في لا وقوعه لا انتفاء

وقته الذى هو أمس * والفرق بينه وبين الاستقبالى تحكى بحت وكذا بفعلية قيامه غدا حيث لا فعل لوقوعه فيه لعدم تحققه بعد ولا لا وقوعه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد فيلزم كذب قولنا زيد قائم غدا بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم دائماً وبالعكس وذلك رفع التقيضين * وحله أنه لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام غداً في الحال انتفاؤها غداً كما لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام أمس انتفاؤها أمس

ولولزم الأول لزم الثاني نعم لا على الحال بخصوص ضرورة أحد الطرفين ولا يلزم من انتفاء العلم انتفاء المعلوم (قوله في قيام زيد) أى في نسبة القيام في الغد اليه إيجاباً أو سلباً (قوله لاني وجوده) أى لاني وقوع القيام على تقدير أن يقوم في الغد في نفس الامر (قوله ولا في عدمه) أى ولا في لا وقوعه على

تقدير أن لا يقوم فيه في نفس الامر فعلى ما ذكره يلزم على التقدير الأول كذب قولك زيد يقوم في الغد بالضرورة بشرط أن يقوم فيه وصدق قولك زيد لا يقوم فيه بالامكان الوقوعى وعلى التقدير الثاني كذب قولك زيد لا يقوم غدا بالضرورة بشرط أن لا يقوم فيه وصدق قولك زيد يقوم فيه بالامكان

الوقوعى * وليس كل من قوله لاني وجوده وقوله لاني عدمه مبني على تقدير واحد من التقديرين المذكورين بل الأول مبني على التقدير الأول والثاني على الثاني فافهم (قوله لعدم تحقق الخ) تعني حيث لم يقل نفسه أو ما يستلزمه فيدخل نحو زيد حيوان بشرط الانسانية في الضرورية بهذا المعنى (قال الواقع) أى

هذا هو المقصود من قوله لا ضرورة اليوم في قيامه غدا لاني وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبإجملة
المضاف أو المضاف اليه (قال الواقع) أى الخارج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله (وكتب أيضاً) أشار بالتوصيف بالواقع إلى كذب نحو قولك للامى الدائم هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك انتفاء موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل إلى كذب قولك الاول للامى إلى حين الحكم وقولك محمد المسمى موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً لأن المراد بالواقع الواقع في الحال أو الماضي كما يظهر في الحاشية (قوله وجود المحمول) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعبارة الا وقوع وهذا ظاهر (قوله في وقته) الذى هو زمان الحال أو الماضي * ثم المراد بالوقت أعم من الحقيقى أو التوهمى فيشمل غير اثريمانيات (قوله إذ لا ضرورة) من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) يلتقص بقيامه الماضى بان يقال لا ضرورة اليوم في قيامه أمس لاني وقوعه لا انتفائه اليوم ولا في لا وقوعه لا انتفاء وقته الذى هو أمس * والفرق بينه وبين الاستقبالى تحكى بحت وكذا بفعلية قيامه غدا حيث لا فعل لوقوعه فيه لعدم تحققه بعد ولا لا وقوعه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد فيلزم كذب قولنا زيد قائم غدا بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم دائماً وبالعكس وذلك رفع التقيضين * وحله أنه لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام غداً في الحال انتفاؤها غداً كما لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام أمس انتفاؤها أمس ولولزم الأول لزم الثاني نعم لا على الحال بخصوص ضرورة أحد الطرفين ولا يلزم من انتفاء العلم انتفاء المعلوم (قوله في قيام زيد) أى في نسبة القيام في الغد اليه إيجاباً أو سلباً (قوله لاني وجوده) أى لاني وقوع القيام على تقدير أن يقوم في الغد في نفس الامر (قوله ولا في عدمه) أى ولا في لا وقوعه على تقدير أن لا يقوم فيه في نفس الامر فعلى ما ذكره يلزم على التقدير الأول كذب قولك زيد يقوم في الغد بالضرورة بشرط أن يقوم فيه وصدق قولك زيد لا يقوم فيه بالامكان الوقوعى وعلى التقدير الثاني كذب قولك زيد لا يقوم غدا بالضرورة بشرط أن لا يقوم فيه وصدق قولك زيد يقوم فيه بالامكان

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلمته الموجبة في وقت لا يمكن أن لا يقع في ذلك الوقت وإن كان فعلا اختياريا لا يجب على الفاعل ايقاعه في ذلك الوقت فهو

بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل

لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير الواقع بعد وإن شرط أحدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع

لعدم تحققه أي العدم في الغد بعد (قوله الغير الواقع) أحد طرفيه بعد أي في الحال أو في الماضي (قوله الشرط) أي في الحال أو في الماضي (قوله ولو كان) تفسير لمطلق فهو في حيز النفي (قوله قيد) الشرط

(قال اذ الممكن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص ولو باعتبار الوجود الرابطي فيشمل القيام في المثال الأول ولو على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعكس القعود في المثال الثاني والعمى في قولك

العقرب أعمى بالضرورة بشرط كونه أعمى والعدم في قولنا العنقاء أو شريك الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلا من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وإن كان واجبا باقتضاء الموضوع كما

في المثال الأخير أو بعلة أخرى هي انتفاء علة الوجود أولا فانهم (قال في وقت) حقيق أو وهمي (قال على الفاعل) كان الأولى عن ذلك على الاستعمال الأول في الاستحالة والثاني في الاختيار (قال بشرط المحمول) أي مع أنها لا تصدق بالنظر إلى الاستقبال مساوية للفعل وأعم من الضرورات كما

في الماضي أو الحال (قال إذ الممكن) أي الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمول أو الرابطي فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وإيقاعه إفادة وجوده (قال أن لا يقع) أي لا يتحقق فيه فني قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما بأن إقامة المظهر مقام المضمرة (قال فعلا اختياريا)

يعني أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وإن اختير منه الأعمى من كون الواجب تعالى مختارا في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شيء خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختياريا إجماع اليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وإن قوله لا يجب صفة كائنة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو الإيقاع

خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ ففيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام الماضي لزيد في الماضي وإن كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لئلا يلزم الحكم

الممكن محقق في وقت لا يمكن أن لا يقع في ذلك الوقت وإن كان فعلا اختياريا لا يجب على الفاعل ايقاعه في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير الواقع بعد وإن شرط أحدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع لعدم تحققه أي العدم في الغد بعد (قوله الغير الواقع) أحد طرفيه بعد أي في الحال أو في الماضي (قوله الشرط) أي في الحال أو في الماضي (قوله ولو كان) تفسير لمطلق فهو في حيز النفي (قوله قيد) الشرط (قال اذ الممكن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص ولو باعتبار الوجود الرابطي فيشمل القيام في المثال الأول ولو على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعكس القعود في المثال الثاني والعمى في قولك العقرب أعمى بالضرورة بشرط كونه أعمى والعدم في قولنا العنقاء أو شريك الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلا من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وإن كان واجبا باقتضاء الموضوع كما في المثال الأخير أو بعلة أخرى هي انتفاء علة الوجود أولا فانهم (قال في وقت) حقيق أو وهمي (قال على الفاعل) كان الأولى عن ذلك على الاستعمال الأول في الاستحالة والثاني في الاختيار (قال بشرط المحمول) أي مع أنها لا تصدق بالنظر إلى الاستقبال مساوية للفعل وأعم من الضرورات كما في الماضي أو الحال (قال إذ الممكن) أي الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمول أو الرابطي فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وإيقاعه إفادة وجوده (قال أن لا يقع) أي لا يتحقق فيه فني قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما بأن إقامة المظهر مقام المضمرة (قال فعلا اختياريا) يعني أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وإن اختير منه الأعمى من كون الواجب تعالى مختارا في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شيء خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختياريا إجماع اليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وإن قوله لا يجب صفة كائنة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو الإيقاع خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ ففيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام الماضي لزيد في الماضي وإن كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لئلا يلزم الحكم

نفسه لا يجب على شيء

فلم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعني
الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقعية المعينة والضرورة
الضرورية في الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الاطلاق العالم ولا ضرورة من الضرورات
بالنظر إلى الاستقبال نحو زيد قائم غدا بالفعل وكل قمر منخفض بالضرورة وقت الخيلولة الالية وكل

بالجهول والجواز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كفي إمكان تحقق
الوقوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو
كل عنقاء طائر لا مكان تحققه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعالم به لم تصح ممكنة أصلاً
لأننا نقول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقه
إن لم يتحقق في الماضي والحال . وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة
والوقت في تعاريف الوقتين المطلقين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكماً
فيدخل فيه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعوده (قوله في وقته) الاضافة للعهد
والاوضح في الماضي أو الحال (قوله إذ لا ضرورة) أي لا ضرورة معلومة لنا اليوم لاني قيامه غداً وإن
وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غدا بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا في عدمه
وإن تحقق فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه بالماضى
لأن قيامه أو عدمه الضروري أمس معلوم لنا اليوم وإن لم يكن ضرورياً فيه بخلافه في الغد (قوله لعدم
وقوعه) أي وعدمه تحقق وقته . وقوله الآتي لعدم تحقق الخ أي وعدمه تحققه بعد ففيه احتباك (قوله هو
الغد) نقض بفعلية قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غدا دائماً فيرتفع التقيضان * وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف
بتساويهما ولا يلزم رفع التقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وإن كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه
مادام الذات موجوداً لأن القيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالجهول (قوله
وإن شرط) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو الا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قال ضرورات
ست) بقيت ضرورة أخرى هي الأزلية وهي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما في
ثبوت العلم للعقول المشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطق
إمكاناً في مقابلتها وهي ليست كذلك أو لميل إلى أنها الوجوب الذاتي كما يشعر به قول الحق الدواني
الامكان الذاتي إنما ينأيه الضرورة الأزلية (قال اوقات الذات) أي حقيقة أو وهمية فلا تنتقض
بالضرورة الآتية في قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقعية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل
 للكل. والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها. فان سلب عن الطرف
 المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

منخسف مطلق غداً بالضرورة مادام منخسفاً (قال للكل) شمول المقسم للأقسام والكل لجزئياته
 الاضافية فيما عدا الضرورة بشرط المحمول فانه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة
 بحسب الصدق وان كان الثاني أعم من الاول بحسب المفهوم ولذا كان مجرد الامكان الوقوعي مقابلاً للكل
 منهما (قال والوجوب) أي هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به (قال بما عداها) لا يقال
 يؤخذ منه أن الضرورية المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي مع أن التعريف المار للاولى
 يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شيء من الحالات بغيره كما مثل

بهما فيما سبق لانا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ما عداها بالوجوب بالغير
 (قال عن الطرف الخالف) أي للطرف الذي حكم بإمكانه (قال فالامكان) أي في الطرف الموافق وكذا
 في البواقي (قال فالامكان ذاتي) الامكان الذاتي لكونه سلب الوجوب الذاتي وهي أخص الضرورات
 أعم من الامكانات الباقية لافتراقها عنها في لاشي من الانسان بحيوان بناء على أن الايجاب ليس واجباً
 بالذات كما صرح اجتماع الكل في كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة
 وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانات لافتراقها عنه في كل فلك ساكن مع اجتماع الكل في
 المثال الثاني والامكان العامي لكونه سلب الضرورة الذاتية وهي أعم من الوجوب الذاتي وأخص من

آتيان (قال والضرورة بشرط) هذه أعم الضرورات كما أن الاولى أخصها (قال ومطلق) أي
 المأخوذ لا بشرط شيء من التقييد بالذاتي وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لاشيء فبيدهما فرق
 (قال بما عداها) متعلق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كي لا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
 على غير شرطه. والمراد بما عداها المواد التي لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً.
 فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعاريف

المادة لها إذ غاية ما يلزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لاعدم تحقق الضرورات فيها. وأما
 الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجود بالغير بما عداها اختصاص الوجوب بالغير قائماً يتم لو كانت
 البناء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أي بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان)
 لم يقل فالامكان ذاتي تنبيهاً على أن محط التائدة هو الذاتي إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

كل ما لا يمكن
تصوره في ذاته
هو ممكن

أو مطلق الضرورة فالامكان وقوعي. ويسمى امكانا بحسب نفس الامر. أو الضرورة الذاتية
فالامكان عامي أو الضرورة الوصفية فالامكان حينئذ أو الضرورة الوقعية المعينة فالامكان
وقتي أو الضرورة في وقت ما فالامكان دواحي. وكل منها اما امكان عام كما سبق وإما خاص
إن سلبت الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامي امكانا
خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة

مطلق الضرورة أخص من الامكان الذاتي وأعم من الامكان الوقوعي لصدق الامكان الذاتي بدونه
في المثال الأول وصدقه بدون الامكان الوقوعي في المثال الأخير. وقس على ذلك نسبة الامكانات
الثلاثة الباقية (قال أو مطلق الضرورة) لو قال أو الضرورة بشرط المحمول لكني (قال فالامكان
عامي) لاستعمال الامكان بهذا المعنى عند جمهور العامة (قال الوصفية) أي الضرورة بشرط الوصف أو
في وقت الوصف (قال وكل منها) أي من الامكانات الستة (قال امكان عام) مجامع للضرورة في الجانب
الموافق ومناف للضرورة في الجانب المخالف امكانا خاصيا لاستعماله بهذا المعنى عند الخاصة من الحكماء

المخالف معلوم وكذا في البواق (قال أو مطلق) أقام أحد المتساويين بحسب الصدق مقام الآخر اعني
الضرورة بشرط المحمول اظهارة لما خفي واختفاء لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر
وكذا ما بعده إلا أنه ذكره إبقاء بذكر جميعها في محل وتوطئة لقوله الآتي وكل منها الخ لكن قضية
ما مر اختصاص هذه الاسماء بالبسائط بخلاف ما هنا ففي كلامه تدافع. ولا يبعد جعل كل منها اسما
للقسم وتسمه البسيط كالتصور (قال عامي) البقاء للمبالغة كاجري. وقس عليه قوله الآتي خاصي ووجه
التسمية لا يجب اطراده ولا انفكاسه فلا يتجه أن الامكان الذاتي اعم الامكانات فيلزم أن يسمى هو
بالعامي (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة بين الضروريات الست
وقوله المار أن تقيض الاعم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانات الست فأخصها الامكان الوقوعي
ثم الدواحي ثم الوقعي ثم الحيني ثم العامي وأعمها الامكان الذاتي (قال وكل منها) أي مما يطلق عليه
هذه الاسماء الست أما الخ ففي الضمير استخدام فلا يتجه أن كلاما من الامكانات الست المارة امكان
عام فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قد يقال انها مسلوقة سابقا عن الطرف المخالف
ففيه اهمام تحصيل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضا لكان أولى (قال
ويسمى الخاص) أي الخاص الذي هو قسم من الامكان العامي الخ هذا. وقضيته اطلاق العامي والخاص
على هذا القسم ولا يبعد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكانا خاصيا) لانه أخص مطلقا من العامي فالنسبة

ط
بان تعدد الامكانات العامي لكنه سلب
الضرورة الذاتية ووقع اخص
مطلق من غير الضرورة بشرط الوصف
ومن وجه سلبها اعم مطلق الامكان
الاخص من الحيني بشرط الوصف
وكلاهما سلبا لانتفاء شرط الوصف
في الحيني والاصح والاعتدال
في الحيني ان كان سلبا للضرورة
بشرط الوصف ووقع اعم من وجه
في الضروريتين الوقعيتين لعموم
الضرورة في الامكان الوقعي والذاتي
وهو اخص مطلقا من بقية الوصف
اعم مطلقا من بقية الامكانات
سكان الوقعي اعم من الدواحي ولا
عليك باستخراج الاضلة ما مر

الشاملة لضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع الضرورات

(١) قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ) فان قيام زيد غدا مثلاً لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمته في اليوم أو في الماضي ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شيء من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شيء من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها في ضرورة واقعا بالضرورة بشرط المحمول. هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع. وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي

(قال الشاملة) شمول المساوي المساوي نظراً إلى الصمق. والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قوله من جميع) والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الايجاب أو السلب بشرط المحمول (قوله في قيام الخ) أي القيام المنسوب إلى زيد ايجاباً أو سلباً (قوله في جانبه الايجاب) أي في زيد قائم غدا (قوله في جانبه السلب) أي في زيد ليس بقائم غدا (قوله إذا جاء) أي وإذا جاء يصير قيامه حياً

لموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة المستعمل وقس عليه العامي (قال الشاملة) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بشمول يفيد كون مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانها منساويان لأن التساوي بحسب الصمق فقط (قوله لا ضرورة اليوم) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشهر به مقي الشفاء من أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون جانب السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبيهاً أو غلة لظهور الحكم (قوله ممكن صرف) مشعر بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفعل (قوله وبهذا التقرير) من بين عدم تحقق الضرورة بشئ المحمول بالقياس إلى المستقبل يظهر بطلان إطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب الخالف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم الوقوع

بمخلاف البواقي فإن أحد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. وأقلها الضرورة بشرط المحمول
وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية عن الطرفين وإن وجدت
يستلزم الوقوع وإنما يستلزمه في الأمور الحالية والماضوية لا مطلقا (١) (قوله وأقلها إلى
آخذه) إنما قال أقلها لأن الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت أعم من
سائر الضرورات ووجدان فرد الأعم أسهل وأقل مؤنة من وجدان فرد الأخص لأن
فرد الأعم أكثر وفرد الأخص أقل. وإنما كانت أعم من الضرورة في وقت ما لأنها

ثم ماضويا (قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كطلق الضرورة تتحقق
في الاستقبال كما تتحقق في الماضي والحال والامكان الوقوع سلبها عن الجانب المخالف فيموقوف صدق
الامكان بهذا المعنى على عدم تحقق ذلك الجانب فلرفع النقيضين يلزمه تحقق الجانب الموافق فظهر
استلزامه الوقوع فقولنا زيد قائم بالامكان الوقوعي إنما يصدق إذا لم يتحقق سلب القيام فيلزم وقوع
القيام. ووجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند المصنف إنما تتحقق بالنظر إلى الماضي أو الحال كما
مر والامكان الوقوعي هو سلبها عن الجانب المخالف بالنظر اليهما فيصدق الامكان إذا لم يتحقق ذلك
الجانب فيهما سواء لم يتحقق في الاستقبال أيضا فيتحقق الجانب الموافق فيه أو تحقق فيه فينبذ لا يتحقق
الموافق (قال بمخلاف البواقي) أي الامكانات (قال أحد طرفيها) أي موافقا أو مخالفا (قال وأقلها) أي
مشقة (قوله الضرورات) قد عرفت ما يتوجه على مساواتها للفعل وكونها أعم أعم الضرورات (قال يطلق
الامكان) الخاص (قال والوقعية) أي المعينة أوفي وقت ما

لهذا الطرف بناء على تحققها في الاستقبال لأن الحكم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب
المخالف والا لكان ضروريا بشرط المحمول فلم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع النقيضين فعلى هذا
لا يمكن سلب الضرورة بشرط المحمول عن الطرفين بالقياص إلى المستقبل ضرورة تحقق أحدهما فيه
وجه ظهور بطلانه أن الحكم بقيام زيد مثلا غدا صحيح بالامكان الوقوعي مع أنه لا يلزم منه قيامه
غدا لعدم تحقق الضرورة بشرط المحمول في الاستقبال وإن تحقق نظرا إلى الماضي والحال فالامكان
الوقوعي إنما يستلزمه الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالي (قوله كانت أعم) قد عرفت منا
توجيه مساواتها للفعل وعمومها من سائر الضرورات (قوله وإنما كانت) دفع لنوع مساواتها للضرورة في
وقت ما ولم يبين عمومها من البواقي لوضوحه (قال وقد يطلق) لم يذكر إطلاقه على سلب الثلاثة عن
الجانب المخالف فقط (قال وإن وجدت) إشارة إلى أن اخصية هذا المعنى بالنسبة إلى الامكان الخاص

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكانا أخص

فصل

الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة

توجيه كعملية المقدم للتالي في المتصلة أو لنقيضه

كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في

وقت ما فاتها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال

الاختيارية ضرورة واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى

(قال اتصال التالي) موجبتين أو سالتين أو مختلفتين كما سيأتي في المتن (قال أو انفصاله) صدقا وكذبا

جمعا وتفرقا (قال كعملية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة تامة كقولنا

في المتصلة كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا أولا

انسانا أو جزأ آخر كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير

كالمثالين أيضا باسقاط الناطق وتذكر سور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمقدم

ونحوه لا إلى جميع الاقسام المارة والا لا تجبه أنه اعم من الاستقبالي وإلى أن ما قاله القطب الرازي من

أنه اعم منه مفهوما ومسأله صدقا مندفع بان نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا الامكان

دون الاستقبالي لتتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قال بوجوب اتصال) يؤخذ من جعل الوجوب

الذي هو الضرورة صفة للنسبة التامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الموجبة فيها

كالحمية وبه يصرح في فصل الاقترانيات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله

الآتي أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها لكان

المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولما كان الحكم بلزوم السلب سلما كما في الحمية (قال لعلاقة)

أي لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة

لزومية واتفاقية باعتبارين (قال توجيه) لاحاجة اليه لأن العلاقة هنا أمر بسببه يستصحب المقدم

التالي أو نقيضه وجوبا لكن ذكره اعمد سبق تعريفها (قال في المتصلة) أي السكلية أو الجزئية وعلى

الاول يلزم كون المقدم علة تامة للتالي كمثل المتن أو جزأ آخر منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا

وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

نقدم من هذا الامور ان شرط المحمول في أحدهما ويسمى امكانا أخص
توجيه كعملية المقدم للتالي في المتصلة أو لنقيضه
فصل
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة
توجيه كعملية المقدم للتالي في المتصلة أو لنقيضه
كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في
وقت ما فاتها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال
الاختيارية ضرورة واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى
(قال اتصال التالي) موجبتين أو سالتين أو مختلفتين كما سيأتي في المتن (قال أو انفصاله) صدقا وكذبا
جمعا وتفرقا (قال كعملية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة تامة كقولنا
في المتصلة كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا أولا
انسانا أو جزأ آخر كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير
كالمثالين أيضا باسقاط الناطق وتذكر سور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمقدم
ونحوه لا إلى جميع الاقسام المارة والا لا تجبه أنه اعم من الاستقبالي وإلى أن ما قاله القطب الرازي من
أنه اعم منه مفهوما ومسأله صدقا مندفع بان نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا الامكان
دون الاستقبالي لتتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قال بوجوب اتصال) يؤخذ من جعل الوجوب
الذي هو الضرورة صفة للنسبة التامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الموجبة فيها
كالحمية وبه يصرح في فصل الاقترانيات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله
الآتي أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها لكان
المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولما كان الحكم بلزوم السلب سلما كما في الحمية (قال لعلاقة)
أي لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة
لزومية واتفاقية باعتبارين (قال توجيه) لاحاجة اليه لأن العلاقة هنا أمر بسببه يستصحب المقدم
التالي أو نقيضه وجوبا لكن ذكره اعمد سبق تعريفها (قال في المتصلة) أي السكلية أو الجزئية وعلى
الاول يلزم كون المقدم علة تامة للتالي كمثل المتن أو جزأ آخر منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا
وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

في المنفصلة أو معلوليتها لاحدها أو معلوليتها لعلّة واحدة

(١) قوله أو معلوليتها الى آخره ترك التضايف مع أنه مذكور في كتب أكثرهم لانه

وفي المتصلة جاز كونه مطلق العلة عليك بأخذ الأمثلة من المثالين المذكورين (قال في المنفصلة) أي
المنفصلة الحقيقية والافعلية المقدم في مانعة الجمع لأخص من تقيض التالي وفي مانعة الخلو لأعم من تقيضه
كما أشار اليهما بالكاف . مثال الاول إما أن يكون الشيء حيوانا ناهقا أو انسانا . والثاني إما أن يكون
لاحيوانا ناهقا أولا انسانا فإن المقدم في الأول علة للحمار الاخص من تقيض الانسان وفي الثاني علة
للاحمار الاعم من تقيض الانسان بناء على أن انتفاء العلة لا انتفاء المعلول . ومثل بعضهم لكون
المقدم علة للتقيض في مانعة الخلو بقولنا إما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق . وفيه أن السكون في البحر
واللاكون في البر الاعم من تقيض التالي معلولا علة واحدة كيف ولو كان السكون في البحر علة للفرق
لزم أن يحصل الفرق من حصوله تأمل حقه (قال لاحدهما) اكتفى هنا بالكاف المذكور عن ذكر معلولية
المقدم لأخص أو اعم من تقيض التالي وعن ذكر معلولية تقيض المقدم أو اخص أو اعم من تقيضه لعين
التالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلوليتها (قال أو معلوليتها) أي معلولية المقدم وأحد الأمرين
من التالي في المتصلة أو تقيضه في المنفصلة . مثال الاول كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيقا . والثاني

(قال في المنفصلة) أي في جميع أنواع المنفصلة فإن المقدم علة تامة لتقيض التالي بالذات في الحقيقية الكلية
وبواسطة عليته لأخص من التقيض في مانعة الجمع الكلية وعلة ناقصة لتقيضه في مانعة الخلو كلية أو
جزئية وإن كان علة تامة لأعم من التقيض لأن العلة له سواء كانت تامة أو ناقصة علة ناقصة للتقيض
ولعل هذا مراد من قال ان مثال كون المقدم علة لتقيض التالي فيها قولنا زيد اما أن يكون في البحر
أو لا يفرق . فلا يرد عليه أنه لو كان السكون في البحر علة للفرق لزم أن يحصل الفرق من حصوله لأنه
لم يرد كونه علة تامة . ثم أقول حمل العملية في كلام المصنف على التامة بوجب أن يحمل المتصلة على بعض
أفراد الموجبة الكلية والمنفصلة على الحقيقية الكلية فيكون قاصرا . وحملها على مايعم التامة والناقصة
بالنظر إلى المتصلة وعلى التامة بالنسبة إلى المنفصلة وتخصيصها بالحقيقية كما قيل مع استلزامه قصور الكلام
نحكم . فالصواب التعميم بالنسبة إلى السكل (قال أو معلوليتها) أي المقدم واحد الأمرين من التالي أو
تقيضه (قال لعلّة واحدة) أي موجبة لارتباط المقدم بالتالي بحيث يمنع الانشكاك بينهما فلا يتجه أن
هذا التعميم يقتضي انتقاض تعريف اللزومية بالاتفاقية على تقدير اعتبار وجود العلاقة فيها لأن جميع
الموجودات معلولة للواجب تعالى

أو بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم أن يكون النهار موجودا أولا يلزم أن يكون الليل موجودا . والمنفصلة عنادية نحو لا محالة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو منفصلا بمساويين . وان حكم فيها باتفاق الاتصال أو الانفصال من غير علاقة مشعور بها أو بسلب

داخل فيما ذكر لان المتضايين معلولا علة واحدة وهي اتخاذ الولد من نطفة معينة في الابوة والبنوة مثلا

إما أن يكون النهار موجودا أولا يكون العالم مضيقا (قوله لان المتضايين) أى الحقيقين لا المشهورين (قوله علة واحدة) أى باعتبار الوجود الرابطي فقط على القول بعدم وجود الاضافة أو المحمول أيضا على القول بوجودها تأمل (قوله اتخاذ الولد) أو اتخاذ ولدين من نطفتين معينتين فى أخوة زيد لعمره وأخوته زيد فان كلا من الأخوتين معلول لمجموع الاتخاذين لا لأحدهما (قال ذلك الوجوب) أى وجوب الاتصال فى المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا كما فى مادة الانفصال الحقيقى أو الجمعى أو الخلوى أو كان لسكن للعلاقة المذكورة كما فى مادة الاتصال الاتفاقى والانفصال فى المنفصلة سواء لم يكن هناك انفصال أصلا أو كان لسكن لا من نوعه أو لا لعلاقة (قال كلما كانت) مثال عملية المقدم لعين التالى (قال أو لا يلزم) عطف على يلزم الا أن لا مقدم اعتبارا على كلمة كلما لأن هذا مثال السالبة

(قوله فى الابوة) أفاد بذلك ان المتضايين هنا حقيقيان لا مشهوريان والا لقال فى الاب والابن (قال أو بسلب ذلك) النفي متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيصدق السالبة المتصلة عند عدم الاتصال وعدم وجوبه بانتفاء العلاقة المذكورة وقس عليه السالبة المنفصلة (قال المتصلة) لم يقل متصلة لزومية إشارة الى أن المقصود بيان اقسام المتصلة والمنفصلة لا ببيانها لتقدم ذكرها (قال وان حكم فيها) أى حكما صريحا ان كان الاتفاق نوع الاتصال والانفصال وضعفيا ان كان جهته (قال مشعور بها) أفاد به بقوله معلومة فيها مر أن الاتفاقيات لا تخلو بحسب نفس الأمر عن علاقة موجبة للاتصال أو الانفصال لان الممكن مالم يجب باقتضاء علته التامة لم يوجد واذا وجد امتنع عدمه لا امتناع تخلف المعلول عن علته التامة فمدار الفرق بينها وبين الازوميات والناديات على العلم بالعلاقة وعدمه كما فى شرح المطالع سكن أشرنا فيما مر الى أن وجود العلة بل اتحادها فيها لا يقتضى وجود العلاقة لجواز صدورهما عنها بجبهتين بحيث لا يبرن بينهما الا المصاحبة فى الوجود مع جواز الانفكاك فالفرق بينهما بوجود العلاقة

المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل

المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل

المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل
المتصل بالمتصل لا يتصل بالمتصل

ذلك الاتفاق سميّا اتفاقيين نحو كلاً كان الانسان ناطقاً فالفرس صاهل. وإما أن يكون

(١) قوله باتفاق الاتصال الى آخره (أى يكون صدق التالى متصلاً لصدق المقدم. اتفاقاً بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال. والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما في الواقع ولو في أحد الأزمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(قوله أى يكون) اشر بالتفسير الى أن الاتصال صفة صدق التالى فهو متصل والمتصل به صدق المقدم (قوله لصدق المقدم) كأن اللام بمعنى الباء (قوله اتفاقاً) تميز عن نسبة حكم في المتن إلى مدخول الباء في قوله يكون وتقدير وان حكم فيها باتفاق كون صدق التالى الخ (قوله تحقق مضمونهما) أى لا مطابقة مضمونهما للواقع كما هو معنى الصدق المقابل للكذب وانما قال ذلك لما اسئلته في الحاشية في بيان النسب بين القضيتين صدق كل قضية بالمعنى المقابل للكذب أزلى وأبدى فلو كان الصدق هنا بهذا المعنى لزم أن يكون قوله كما كان آدم عليه السلام موجوداً كان المهدي موجوداً قضية اتفاقية صادقة كما أن قولنا كما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدي موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمعنى المذكور لا معنى لتحقيق المضمون في الواقع (قوله ولو في أحد الأزمنة) كأنه أشار به الى أنه ليس المراد بواقع خصوص الواقع في الماضي أو الحال كما في الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذي ذكره (قوله لاتفاق) أى اتفاق الاتصال المذكور في المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلاً أو كان لكن

وعسماً (قل اتفاقيين) النسبة هنا وفي اللزومية والعنادية للكل الى نوع الجزء ان قيل بأن اللزوم والعناد والاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية لاتكون موجبة والى قيد الجزء ان قيل بأنها كيفياتها وحكم بأنها تكون موجبة (قوله أى يكون) تنبيه على أن صدق التالى متصل بالكسر وصدق المقدم متصل به فالاتصال ان كان مصدراً لمعلوم كما هو المتبادر فصفة صدق التالى والا فصفة صدق المقدم وقس عليه الانفصال (قوله اتفاقاً) كأنه اشارة الى أن الاتفاق في الحقيقة جهة القضية (قوله والمراد بصدقهما) دفع لما يقوم من أن المراد بصدقهما تحققهما معاً في الماضي أو الحال كما هو المتبادر في الضرورة بشرط المحمول الواقع كما يدل عليه قوله فقولنا الخ لا دفع لحل صدقهما على مطابقة مضمونهما للواقع فانه مع دفعه بما مر في بحث النسب انما يناسب لو قال بدل قوله فقولنا الخ فقولنا كما كان نوح عليه السلام موجوداً كان المهدي ليست قضية اتفاقية (قوله فقولنا) أى التفريق بالنظر الى التيد بحيث اذا المعلوم كونها اتفاقية مطلقاً لا اتفاقية خاصة. وامله معنى على أنه يكفى للتفريق كون المنزع عليه علة ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المعنى يمكن أن

أمر كذا لا يسمي صدق بهذا المراد
فليس الصدق بهذا المعنى

الانسان موجودا وإما أن يكون العتقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالي للمقدم في الصدق المحقق بالفعل أو بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة. وقد يطلق على المعنى الأعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالي تحقيقا لصدق المقدم

فرضا وان لم يصدق في نفسه أو سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما في قولنا كلما كان الفرس كاتباً فالانسان ناطقاً ثم المنفصلة مطلقاً ان كانت حاكمة بالانفصال في الصدق

لا لعلاقة مشعورة أو الانفصال المذكور سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً أو كان لكن لا من نوعه أو من نوعه لكن لعلاقة مشعورة (قال العتقاء موجوداً) هذا في الحقيقة وأما في مائة الجمع فكقولنا للرومي

الامي اما أن يكون هذا كاتباً أو أسود وفي مائة الخلو فكقولنا له إما أن يكون هذا كاتباً أو لا أسوداً (قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظي (قال فرضاً) أي فرض ممتنع كمال المصنف أو ممكن نحو

كلما كان العتقاء موجوداً كان الانسان ناطقاً أو واقع كمال الاتفاقية الخاصة (قال وان لم يصدق) أشار بالمعطوف عليه المقدير إلى الاجتماع مع الاتفاقية الخاصة وبالمعطوف المذكور إلى الافتراق عنها (قال المنفصلة مطلقاً) لا بشرط شيء

يكون اتفاقية فلا يرد أنه يمكن جعل إذا ظرفية فلا تكون شرطية فضلاً عن كونها اتفاقية (قال فالمتصلة)

قد يقال المعلوم سابقاً كون المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها باتصال صدق التالي للمقدم اتفاقاً أو بسلبه وهو نعم الاتفاقية العامة والخاصة فلا وجه للتخصيص إلا أن يقال أراد بهذا المعنى المستفاد من التعريف

الضمني والمثال (قال على المعنى الأعم) أي في الإيجاب إذ الاتفاقية العامة السالبة أخص مطلقاً من

الاتفاقية الخاصة السالبة (قال باتفاق صدق) أي صدقه في ذاته وان لم يصدق على تقدير صدق المقدم

أو بشرط صدقه على ذلك التقدير كما هو المتبادر فقولنا لو لم يكن الحمار ناهقاً كان ناهقاً اتفاقية على الأول

دون الثاني (قال فرضاً) لو قال ولو فرضاً لكان في كلامه إشارة إلى مادة اجتماعها مع الاتفاقية الخاصة

ومادة افتراقها عنها بلا حاجة إلى قوله وان لم يصدق في نفسه (قال اتفاقية عامة) ومنها أما بعد في

ديباجات الكتب قاله عصام الدين (قال ثم المنفصلة) أي لا بشرط شيء لا بشرط لاشئ وإلا لزم تقسيم

الشيء إلى ما ينافيه واجتماع المتنافيين. ولا بشرط شيء وإلا لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره المستلزم لجعل

التقسيم قسماً وقس عليها كل ما وقع مقسماً (قال مطلقاً) أي عذادية أو اتفاقية (قال حاكمة) أي محكومة فيها

ففيه يجوز كافي قوله تعالى (من ماء دافق) (قال في الصدق) ربما يقال ان هذا يستلزم كون المنفصلة

الحقيقية الموجبة قضيتين لاشتمالها على ادراك وقوع الانفصال في الصدق ووقوعه في الكذب * ويدفع

قد لا يكون
الصدق

هذا ان يصدق في ذاته
نقد لا يصدق في ذاته
الانسان ناطق
هذا ان يصدق في ذاته
نقد لا يصدق في ذاته

في قوله ما على لا حكم
مادة الاتفاقية
في قوله ما على لا حكم
مادة الاتفاقية

والكذب معا أو بسلب ذلك الاتصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق أو في الصدق فقط أو بسلبه سميت مانعة الجمع نحو إما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا أو في الكذب

(١) (قوله فقط) قيد فقط قيد الاتصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية إذ لا يلزم من عدم الحكم بالاتصال في الكذب عدم الاتصال بخلاف ما إذا كان قيداً للاتصال في الصدق إذ معنى الاتصال في الصدق فقط عدم الاتصال في الكذب فيصير المعنى وإن حكم بالاتصال في الصدق

(قال ذلك الاتصال) سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً كما في مادة الاتصال اللازمي أو الاتفاقية أو كان لكن في الصدق فقط كما في مانعة الجمع أو الكذب فقط كما في مادة مانعة الخلو (قال أو بسلبه) أي بسلب الاتصال في الصدق فقط (قوله قيد الاتصال) أي فيكون التعريف مساويا لمانعة الجمع بمعنى الأخص (قوله لكان) أي التعريف (قوله للمعنى الأعم) أي لمانعة الجمع بالمعنى الأعم (قوله للمنفصلة) لمانعة الجمع بالمعنى الأخص (قوله إذ لا يلزم) علة الملازمة (قوله وإن حكم بالاتصال) أي فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقة إلا أن المحكوم به فيها

بأنه ادراك أمر واحد وهو الاتصال متعلقاً بأمرين كما يشعر به صليح المصنف فتكون قضية واحدة (قال أو بسلب) التي متوجه إلى كل من المقيد والقيد فتصدق هذه السالبة في مادة إيجاب الاتصال وإيجاب مانع الجمع والخلو (قال سميت منفصلة) الأولى سميت حقيقية لأن محط الفائدة هو الصفة إلا أنه أشار إلى أنها قيد القسم (قال حقيقية) منسوب إلى الحقيقة المقابلة للمجاز مبالغة أو حقيقة الاتصال بناءً على أن ماعداها في حكم العدم أو الحقيق بمعنى الجدير أما نسبة للأخص إلى العام أو للمبالغة (قوله الحقيقية) أقول لمانعة الجمع ثلاث معان (الاول) ما حكم فيها بالتناقض في الصدق وعدمه في الكذب (والثاني) ما حكم فيه بالتناقض في الصدق ولم يحكم في جانب الكذب بشئ من التناقض وعدمه (والثالث) ما حكم فيه بالتناقض في الصدق سواء حكم بالتناقض في الكذب أو بعدمه أو لم يحكم بشئ منها فإن أراد بالمعنى الأعم المعنى الثاني فلا نسلم صدقه على المنفصلة الحقيقية للحكم فيها بالتناقض في الكذب أيضاً بخلاف المعنى الأعم إلا أن يحمل صدقه عليها على معنى تحققه في مادتها أو المعنى الثالث فساواة تعريف المعنى الأخص له عند جمل فقط قيداً للحكم بمنوع كيف وهو مشعر بعدم الحكم في الكذب والمعتبر في هذا المعنى ما هو أعم منه ومن الحكم بالتناقض في الكذب وقس عليه مانعة الخلو (قوله وإن حكم بالاتصال) قد يقال لو كان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمعنى الأخص

والحقيقة بان
المعنى فمادة الحق
نفسه في مادة الحق
او في مادة الحق
او في مادة الحق
او في مادة الحق

فقط أو بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بمحذف قيد فقط عنهما. ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في العملية المرددة المحمول بل في مطلق التريد اذ التريد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

منه من مادة الحق
او من مادة الحق
او من مادة الحق
او من مادة الحق
او من مادة الحق
او من مادة الحق

وعدم الانفصال في المكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في المكذب فقط كما لا يخفى (١) قوله والكل لا يخلو عن أحدها في الاغلب) وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا اذ ليس بين الانفصال في الصدق والانفصال في المكذب وفي مانعة الجمع بل المعنى الاخص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في المكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم فان كلا من الحكم والمحكوم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أهمية مانعة الجمع بالمعنى الاعم من كل من قسميهما بحسب الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظي (قال قيد فقط) أو بجملة قيما للحكم (قال عنهما) أي عن أمريهما (قال كما في المنفصلات) استقصائية

لأنها في مادة الحق
أو في مادة الحق
أو في مادة الحق
أو في مادة الحق
أو في مادة الحق
أو في مادة الحق

مشملا على تصديقين فتكون قضيتين إلا أن يقال الحكم الثاني لاستفادته من تقييد الانفصال بقيد فقط لا بعد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون في البحر أو لا يفرق * ويد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون في البر ويفرق في ماء الخوض فلا تصدق موجبة مانعة الخلو إلا أن يحمل البحر على الماء المفرق أو يراد بالفرق التوغل في ماء البحر أو يراد بالجزء الثاني أن لا يفرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو اما أن يكون) إشارة الى أن كل مادة يصدق فيها منع الجمع يصدق بين تقيضي جزئيهما منع الخلو (قال الاخيرتان) أي الاسمان الأخيران فالتأنيث لمراعاة اللفظ. وفي قوله عنهما استخدام (قال على المعنى الاعم) وتكون كل منهما أعم من وجه من الأخرى وأعم مطلقتا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال قيد فقط) أي عن أمريهما وأما جعل فقط قيما للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية إلا أن يحمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجرى جميع) أي جنس كل منها فلا يتجه أنها أقسام الشرطية فلا تجرى في غيرها (قال بل مطلق التريد) أي ذى التريد أو المراد بقوله في العملية في ترويضها والا لزم اختلاف معنى الجزئان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قل كما في المنفصلات) أشار بالكاف إلى تالي المنفصلة المرتبة من مقدم عملية وقال منفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ماعى قضية بالفعل واللام

بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول . وفي التقسيمات وغير
المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخالو عن أحدها في الاغلب . وقد يكون كل من
هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا

التكثتين منع جمع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما أو
ثلاثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق الترديد (١) (قوله كل

(قال وفي التقسيمات) في مقابلة التقسيمات بالحملات ومقابلتهما بالمنفصلات إشارة إلى أن المفهومات
المشتملة على التقسيمات ليست قضايا فالمراد بالمفردات المحمولة بالنسبة الى التقسيمات ما هي محمولة صورة

(قوله منع جمع) أي حتى يكون ذلك القول مانعة الجمع (قوله ولا منع الخلو) أي حتى يكون مانعة الخلو

ويعلم من انتفاهما انتفاء الحقيقة فيه (قوله والكذب معاً) أي لكن يجب أن بين كل من الجزئين

الانفصال في الصدق والكذب بناء على أن الحقيقة إذا تركبت من أجزاء ثلاثة مثلاً لزم أن يكون كل

جزء منها مساوياً لنقيض كل من الآخرين (هذا) وان الرد المذكور منع المقدمة الرافعة المطلوبة بمنع

ما بنيت هي عليه بسند انه يجوز تركيبها من أجزاء كل جزئين منها مساو لنقيض الآخر (قال ذات

أجزاء) والحق أنه لا يتركب شيء منها حقيقة إلا من جزئين لسكون الانفصال نسبة واحدة وهي

للعهد الذكرى فليست استقصائية (قال بين المفردات) أي بين المفرد والقضية المحمولين على شيء نحو

زيد اما قائم أو ابنه قاعد (قال في التقسيمات) اما معطوف على قوله في الحملات عطف الخاص على العام

أو أحد المتباينين على الآخر بناء على أن المراد بالحملات المرددة المحمول التي ليست لها اسم مخصوص

ولم يكتف بافتراجها تحت العام لئلا يتوهم من افرادها بهذا الاسم افرادها بعدم تحقق الترديد فيها وإما

معطوف على قوله بين المفردات لكن يزيده لزوم الفصل بين قوله وغير المحمولة واما عطف عليه بالاجنبي

فليس في كلامه إشارة الى أن المفهومات المشتملة على التقسيمات ليست قضايا حتى يتجه أنه يلزم أن يراد

من الحمل الصوري بالنظر إلى المعطوف والحققي بالنظر إلى المعطوف عليه (قال وغير المحمولة) أي على

شيء سواء حمل عليها شيء نحو زيد أو عمرو قائم أولاً كما في ضربت زيدا أو عمراً . ويمكن أن يعمم

القيود من الموضوع أو يشار اليه بالكاف في قوله كما (قال والكل) وكل من هذه الترديدات أو ما هي

فيه يتحقق فيه أحد الاقسام الثلاثة غالباً (قوله أو لنكتة) (١) مستغنى عنه فلو قال بعد قوله لكليهما ولا

منع خلو لجواز أن يكون لثلاثة لكان أخصر وأولى (قوله ولا منع خلو) ويلزم منها أن لا يكون بينهما

انفصال حقيقي (قال المنفصلات) أقول الفرق بين المنفصلة والمتصلة تحكم لأنه ان أراد أن المنفصلة

(١) قوله (قوله أو لنكتة) كلها بأصل الحاشية ولم يوجد المكتوب عليه في النسخ التي بأيدينا

نحو العدد اما زائد او ناقص او مساو بخلاف المتصلات

من هذه المتصلات الخ (في تصريح كل اشارة الى زد ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز ان تتركب من أكثر من جزئين والا لم يكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا * وحاصل الرد انه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين

لا تصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالتال المذكور وإن كان بحسب الظاهر مؤلفا من احتميات إلا أنه حقيقة متصلة كل منهما مؤلفة من حلتين ان اريد انفصال كل من الجزئين عن الآخر والتقدير اما أن يكون العدد زائدا أو لازائدا. والا زائدا إما أن يكون ناقصا أو مساويا * أو منفصلة مؤلفة من حلتية هي مقدمها ومنفصلة هي تاليها ان اريد انفصال أحد الجزئين الاخرين عن الأول. والمعنى اما أن يكون العدد زائدا أو يكون ناقصا أو مساويا كما يأتي في قوله وطرف الشرطية في الاصل الخ * وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه ان اريد بموضوع الكبرى كل نسبة انفصالية أو ماعداها فمصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فمفوع بأن ذلك اعترض أورده الشيخ أبو السعيد أبو نظير على جميع جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه مشهور (قل بخلاف المتصلات) ربما يطرق بالذهن أن هذا إنما يتم لو لم يصح كما كان الشيء انساني فهو حيوان فحسم قته

ترتكب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاء مثلا فينتج عليه ما قلوا ان الانفصال نسبة وحدة وهي لا تصور إلا بين شيئين لتعدد عند زيادة الأجزاء * وما اعترض به عبد الحكيم من أن فيه مصادرة لأنه اريد بموضوع الكبرى كل نسبة انفصالية أو حلتية فهو محل النزاع والحل لا انفصالية ولا ينفع منه اختيار الشق الاول ومنع المصادرة مستندا بأن موضوع الكبرى أهم منها والأهم ليس نفس الاخص وموضوعها مأخوذ لا بشرط شيء. أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وان كانت بحسب الحقيقة مركبة من متصلتين مختلفتين النوع فيما عدا الحقيقة ومتحدتين فيها أو مركبة من مقدم حلتية وتال منفصلة كما قيل أو بالعكس كما يمكن أن يقال ففيه أن المتصلة كذلك حيث يقر كما كانت الشمس طالعة فالتل موجود فاعالم مضي وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصدة وتال حلتية أو بالعكس (قل نحو العدد) أي اما أن يكون العدد زائدا الخ أو المراد بالمنفصلة ما يعم الحكمة فلا ينتج عنه مطابقة المثال للمحل له (قوله في التصريح بكل الخ) كما أن قوله قد يكون اجرد لما قيل أنه لا يتركب شيء من المتصلات من أجزاء ثلاثة فأكثر (قوله والا لم يكن) النفي متوجه الى قوله والكذب ولذا تعرض في الرد امي انطو دون الجمع فهو قال بعد قوله منها انفصال في الكذب شكل أخصر وأوضح

ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان

بل يكفي وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الخ) لأن المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة . أو زائد عليه كاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعا ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر . أو مساو لها كالستة فان نصفها ثلاثة وثلاثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

ان صح فقد تركبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وإن كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلتين تأمل وأما نحو كما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فمؤلف ظاهرا وحقيقة من جزئين وان كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو

(قوله بل يكفي الخ) بأن يكون نقيض أحد الأجزاء مساويا لعين البواقي فتكون مركبة من الشيء ونقيضه (قوله فان العدد الواحد) منقوض باحدى عشر ألا أن يحمل العدد على ماله كمر (قوله لأن المجتمع) إن كان في التعليل نشر مرتب فتما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص ما نقص عن كسوره والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا وناقص زائدا تسمية للشكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلمة من ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كثال المصنف (قوله وثلاثها أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج وكان عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ما أرادوه ليس لأن مساواة العدد للعدد المغاير غير موجودة ولنفسه متممة لأنها تقتضي المغايرة بين المتساويين لانه ان أريد المغايرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لتحقيقها هنا . أو الذاتية فمنوع . كيف ولو كانت شرطا لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمعة بل لثلا يكون المثال مصنوعا فاللام في قوله العدد للعهد أي العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن عدم كون الكتاب من علم الحساب واطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

فهمة كالمصدره بلفظ ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجربى فيها
 المحصورات الاربع وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واولاها
 وفي الحملات باعتبار افرادهم وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا
 الناقية مثلا . ومثال قد لا يكون ايضا هذان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين (قال بلفظ ان
 واذا) أى فى المتصلة (قال بدون الخ) حال من لفظ أو من ضمير المصدره (قال فيجربى فيها) أى
 الشرطية متصلة أو منفصلة (قال وما فى حكمها) من الشخصية والمهمله (قال أيضا) أى كما تجرى فى الحملات
 (قال لكن) الجريان فيها أى الشرطية (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال التالى مساويا) أى فى

مهما ما يكون أداة السلب داخله على سور الايجاب الكلى فيبدل على السلب الجزئى بالالتزام ورفع
 الايجاب الكلى بالمطابقة (قال أو على بعضها) أقول ان كان ضمير بعضها هنا وفيما سبق راجعا
 إلى الأزمان اتجه أن المعتبر فى الجزئية بعض الأزمان وبعض الأوضاع معا لا إحداها إلا أن يقال
 اكتفى بإحداها لأن بعضيتها لأعلى التعمين يستلزم بعضية الأخرى وأنه يستلزم أن لا يكون نحو
 قولنا إن جئتني راكباً أكرمتك مما حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان شخصية وقد
 صرح عبد الحكيم بأنها شخصية أو ألبها وإلى الأوضاع يتجه مع الإيراد الثانى أنه مناف لثبوتهم
 للشخصية بمخو إن جئتني اليوم أكرمتك مما حكم فيها فى زمان معين بلا تعرض للوضع . أو إلى الأوضاع
 فقط اتجه الإيراد الاول والثالث (هذا) والاخصر أو المعين (قال وإلا فهمة) قضيته ان ما حكم
 فيها على جميع الأزمان بلا تعرض للأوضاع أو بالعكس والتى حكم فيها على وضع معين فى جميع الأزمان
 أو بالعكس من المهمله وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم للشرطية الممكنة المعتبرة والأولان ليسا بمعتبرين
 لما قاله عبد الحكيم من اضطلاعهم على اعتبار الأوضاع فى مفهوم الشرطية مع الأزمان المعتبرة فيها
 بحسب اللغة والأخيران ممتنعان لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان والوضع المعين ان بقى
 يشخصه كان جميع الأزمنة زمانا له فيتعين زمانه وإن تجدد بحسب الأزمنة لم يتعين . بقى أن كلامه
 صريح فى عدم وجود القضية الطبيعية فى الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور (قال ولو بدون تعيين)
 أى كون القضية المصدره بأحدى هذه الثلاث مهمله إذا لم تكن مصاحبة لتعيين الخ (قال لكن فيها)
 تنبيه على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالى والا لم يكن قولنا كلما كان زيد انسانا كان
 حيوانا قضية كلية كما أن كلية الحملية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به وإلا لكان قولنا زيد
 انسان والانسان نوع كليتين (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال مساويا) أى بحسب التحقق

تباين كلى . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد التي كذب فيها سالبته الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان إما حليتان كالأمثلة المتقدمة أو متصلتان نحو كلما ثبت أنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ^{بما لا يخفى} يلزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة أو منفصلتان نحو كلما ثبت أنه دائما ما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا يلزم أنه دائما ما ان يكون منقسما بمساويين أو لا يكون أو مختلفتان فهذه ستة اقسام

والاتفاق والافتصاد كل من الزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالعوم المطلق لصديق الاولى في ناطقية الانسان وناطقية الحمار (والثانية) في انسانية الشئ وناطقية وكذا المراد في مانعة الجمع والخلو ما توجه السبب إلى الانفصال لا إلى العناد والاتفاق والافتصادان في غير ما ذكره المصنف (قال تباين كلى) كالزوج والفرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانسانية شئ وناطقية فتكذب فيما كان بينهما عموم مطلق كالانسان والحيوان أو من وجهه كالحيوان أو الابيض أو تباين كلى كالشجر والحجر (قال ومن مانعة الخلو) يعلم من حال مانعة الجمع ومانعة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقية لا تصدق إلا فيما كان بين كل من العينين والتقيضين مساواة . ثم لا يخفى أن مساواة العينين يستلزم مساواة التقيضين فلو قال بدل ومن مانعة الجمع الح ومن مانعة الخلو الح ومن المنفصلات الثلاث فيما كان بينهما مساواة لكفى إلا أنه لما كان الانفصال والتناقى في مانعة الجمع بين العينين وفي مانعة الخلو بين التقيضين عدل عن ذلك (قال مساواة) كاللا انسان واللا ناطق فتكذب فيما كان بين تقيضيهما عموم مطلق أو من وجه

سالبة مانعة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانعة الجمع والخلو تصدق في مادة موجبة الأخرى . ولما قالوا إن بين موجبيتهما تباينا كلياً لأن التساوى بين شيئين يستلزم التساوى بين تقيضيهما إلا أن تخصص السالبة بالجزئية والموجبتان بالكليتين (قال وطرفا الشرطية) مشعر بعدم تركبهما من أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبنى على الغالب (قال في الأصل) الأولى تأخير عن قوله قضيتان (قال إما حليتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فأكرمه فان التالى هنا مركب إنشائي . إلا أن يؤول بنحو مقول في حقه أكرمه أو أكرامه مطلوب منك (قال كلما ثبت) فيه أن المتصلة هنا جزء الموضوع في المقدم والتالى وهما حليتان في اطلاق المتصلة عليهما مسامحة وقس عليه مثال المنفصلتين (قال فهذه ستة أقسام) أى أولية فلا يرد أن كلاما من الحلية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدما وتاليا فيكون أقساما مختلفتين ستة والجموع تسعة لأنها أقسام ثانوية على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه

الآثار لنوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان
نحو كذا كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بان
يكون المقدم كاذبا التالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا او بالعكس كعكس الاخير
لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية لا تصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية الخ أقول هذا ما قالوا لكن جريان
الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الأول
كلام ظاهري والتحقيق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين

أو تبين على (قال وهما أيضا) أي طرقا المتصلة الزومية الموجبة وقد يقال إن هذا التقسيم مجرد بيان
محتلات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفي الشرطية مطلقا (قال اما صادقتان) أي قضيتان
صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا في الأقسام الثلاثة الآتية (قال كعكس الأخير) نحو قد يكون إذا
كان زيد حيوانا كان فرسا (قال الكلية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أي بخلاف المنفصلة
بأقسامها الثلاثة (قال الزومية) بخلاف الاتفاقية العامة وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين (قال
في الرابع) فيترجم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لئلا يلزم رفع النقيضين. ولما علم من قوله المار كعكس
الأخير الخ صدق الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لا يصدق فيه السالبة الكلية أيضا دفعا لجمع النقيضين
(قال الثلاثة) كما مر من الأمثلة (قوله هذا الخ) أي الفرق بين الكلية والجزئية من الموجبة المتصلة
الزومية في القول بأن الأولى مختصة بالثلاثة الأولى والثانية تجري في الاحتمالات الاربعة (قوله منها)

القضية المركبة من مختلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيان لفائدة قوله في الأصل (قال وهما أيضا) أي
طرقا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بقرينة المثال لا يلائمه قوله
المار وطرقا الشرطية الخ وقوله الآتي وأيضا طرفا (قال اما صادقتان) أي في الأصل أو بعد التحليل واعتبار
الحكم فيها فلا يرد أن هذا التقسيم منافي لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية
بالفعل (قال أو كاذبتان) أي قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام
في عديله (قال كعكس الأخير) أي كالقضية الحاصلة من عكس الخ (قال لكن الموجبة) أي ولذا قيد
العكس بالمستوى (قوله لكن جريان) من إقامة الظاهر مقام الضمير فإن هذا هو المشار إليه بهذا (قوله
والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التي أوردها الشيخ أبو سعيد قدس سره

كما ستطلع عليه من أن التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيدا بكونه حيوانا في ضمن الفرسية لا مطلقا حيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة السكينة الى الموجبة الجزئية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لأنه انما يكون فرسا اذا كان

أي المتصلة (قوله من أن التالي) حاصله أن التالي في هذا المثال حيوان بشرط شيء هو تحققة في ضمن الفرسية لا حيوان لا بشرط شيء * وقوله والا أي وان لم يكن التالي حيوانا بشرط الشيء بل كان حيوانا لا بشرط شيء لم ينعكس الخ ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانعكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط شيء مع أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالي أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية من الموجبة السكينة ولا انعكس الموجبة السكينة بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط كلمة كبرى الشكل الاول (قوله في قولك) وكذلك إذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا بمثل ما ذكره (قوله لم ينعكس) أي لم يصدق العكس * وكتب أيضا أي عكسا مستويا (قوله لأنه) أي زيدا الذي هو حيوان وهذا دليل الملازمة (قوله انما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله اذا كان) أي زيد المذكور * وكتب أيضا أي إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ * وقوله لا اذا كان حيوانا أي لا اذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ

على جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه أن الحيوان في التالي ليس مأخوذاً بشرط شيء من التحقق في ضمن الفرس حتى ينتج الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه حينئذ لا يصح عكسه بقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شيء الأعم من المار لكون الماهية المطلقة أعم من الخلطة فباعتبار تحققه في ضمن الشق الاول يصدق العكس وفي ضمن الثاني لا ينتج الاختصاص بهما وهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أي مقيد في نفس الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أي ولا الحيوان في ضمن الإنسانية وقوله لا إذا كان حيوانا في ضمن الإنسانية أي ولا أريد مطلق الحيوان في كلامه احتباك فلا يرد منع تقريب قوله لأنه الخ مستندا بأن المدعى نفي ارادة مطلق الحيوانية والدليل مثبت لعدم كونه حيوانا في ضمن الإنسانية * بقي أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط لا شيء فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق ينتج أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس لم لا يجوز إرادة المأخوذ لا بشرط شيء. وان أريد به ذلك ينتج منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعني قوله لأنه انما يكون الخ كيف ويكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شيء (قوله والا لم ينعكس) قد يعارض

حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالي بل اطلق كان لزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وإن قيد يكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى

(قوله في ضمن الانسانية) قلنا نعم لكن يكون فرسا إذا كان حيوانا لا بشرط شيء فالحصر المذكور بقوله انما يكون فرسا الخ انما يصح بالنسبة الى الحيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لا بالنسبة إلى الحيوان لا بشرط شيء مع أن المطلوب بالنفي في قوله المار لا مطلق الحيوانية هو هذا (قوله وكون زيد) أي الذي هو قيد لتالي الاصل ومقدم العكس «مع كونه» أي الذي هو مقدم العكس وتالي الاصل (قوله حيوانا) أي حيوانا مطلقا وهذا معنى على عدم الفرق بين كونه حيوانا مطلقا وبين كونه حيوانا بشرط تحققه في ضمن الانسانية كما تقدم (قوله لم يقيد التالي) أي تالي الاصل بقيد كونه حيوانا في ضمن الفرسية ويلزم من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس (قوله كان للزوم) أي لزوم التالي المقدم في العكس . وهذا أيضا معنى على عدم الفرق المذكور (قوله الممتنعة) فيمكن العكس في قوة أن يقال إذا كان زيد حيوانا في ضمن الانسانية على وضع كونه حيوانا في ضمن الفرسية كان فرسا هذا مراده * واما إذا كان المراد بحيوان في كل من تالي الاصل ومقدم العكس الحيوان لا بشرط شيء يكون في قوة قد يكون إذا كان زيد حيوانا لا بشرط شيء أي على وضع كونه صاهلا كان فرسا (قوله يكون التالي) الذي هو مقدم

بأنه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانكسرت موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون الجزئية (قوله القاطلة) فيه مساححة والاختصار وهي وقد الخ (قوله فلو لم يقيد التالي) يعني إن لم يجعل قيد التحقق في ضمن الفرسية جزءا من تالي الاصل ومقدم العكس يكذب كل منهما لزومية وإن كان أحد جزئيه صادقا والآخر كاذبا لأن المنهريهما اللزوم على الاوضاع الممكنة لا الممتنعة فلا تصدق مطلقا من المختلفين . وإن جمل كذلك يكون المقدم والتالي فيهما كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين (قوله كان للزوم) أي في العكس على الخ لأن عدم تقييد تالي الاصل موجب لاطلاق مقدم العكس وإذا كان اللزوم فيه مبنيا عليه كان كاذبا فتكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب اللزوم (قوله وإن قيد) أي كما . وهذه مقدمة شرطية للقياس استثنائي وقوله المار من أن التالي الخ إشارة الى الواضحة وقوله والا الخ دليلهما (قوله يكون التالي) أي والمتصلة صادقة

هذا هو الذي لا يخفى عليه
من هذا هو الذي لا يخفى عليه
من هذا هو الذي لا يخفى عليه
من هذا هو الذي لا يخفى عليه
من هذا هو الذي لا يخفى عليه

الاول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمتخلفتين ومن مانعة الجمع مختصة

(٢) (قوله لا تصدق) أي لا تصدق فيما كان المقدم صادقاً والتالي كاذباً لا متناع أن يستلزم الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب المزوم. وأما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) (قوله مختصة بالصادقتين)

العكس (قوله والا لازم) أي يلزم اجتماع الصديق والكاذب في المقدم والتالي إلا أن الاول في الاول والثاني في الثاني بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجمل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال منها) أي من المتصلة (قال بالصادقتين) أي اللتين لعللاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا التعميم ظهران أو لمنع الخلو (قال كلمة) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية قولنا للزنجي الامي دائماً أو قد يكون اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمتخلفتين) كون الجزئية العنادية مختصة بما ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأما بالنظر إلى الظاهر تصدق حقيقة

(قوله الكاذب) قد يقال هذا الدليل جار في الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل والا لزم عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما * والجواب أن المراد بالاستلزام هو السكلي لا الجزئي بقرينة قوله والا الخ فان كذب اللازم فيه لجواز كونه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجري فيها (قوله وكذب اللازم) أي لانه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوي الاخر والخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق في الثاني والرابع (قال بالمتخلفتين) أي بالصادقة والكاذبة دائماً في الاتفاقية مطلقاً وفي العنادية الكلية وعلى بعض الاوضاع في العنادية الجزئية وان كانتا صادقتين على وضع آخر كأن تألف من عين الاعم وتقيض الاخص نحو قد يكون هذا الشيء حيواناً أو لا انساناً أو كاذبتين عليه كأن تألف من عين الاخص وتقيض الاعم وكذا الكلام في مانع الجمع والخلو (قال ومن مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق في مادة المنفصلة الحقيقية.

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا ان كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة كما أت مالا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة

من صادقتين كمانعة الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زليد حيوانا أو لافرسا في الحقيقة أو انسانا في مانعة الجمع لتحقق العناد الحقيقي والجمعي في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمعي في الثاني على وضع الناهية أيضا وعن كاذبتين أيضا كمانعة الخلو نحو قد يكون إما أن يكون زيد لاحيوانا أو فرسا في الحقيقة أو لافرسا في مانعة الخلو لتحقق العناد الحقيقي في الأول والخلو في الثاني على وضع تخصيص الحيوان بالصاهلية كخلو في الثاني على وضع التخصيص بالناهية (قال بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة والاخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين وعليه فقس قوله الآتي بغير الكاذبتين (قوله في الصدق) كافي مانعة الجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا مختص بالكاذبتين كقولنا للربي الأمي إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً كما أن مالا يجتمعان في الكذب اتفاقا مختص بالصادقتين كقولنا للرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتباً. وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كمانعة الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فهما بلعني الاعم والمقصود بيان موادها باللعني الاخص * وجعل المعنى مختصة بقسم منه أعني الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومانعة الخلو بالصادقتين لكان أنحصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الآتي اما ان يكونا صادقتين (قوله والاخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في العنادية (قال وأيضا طرفاها) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخيرية المأخوذة في طرفيها بالقوة وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة للواقع وعدمها فالاولى تقديم هذا التقسيم (قال كطرفي الخ) فيه اشعار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لك ممنوع. ولوعهم

اول الفقه او علماء وقوله
بطلب العلوم او الالفاظ
او الفنا وقوله

خاتون عالمی بیگم بسم اللہ

ط
الارب والمسلمين يطعنون تارة على الارادة
اولين للفتنة او لغير النسبة وغير
الذين بالنسبة تارة على كون النسبة
الذين بالنسبة بين من وجروا في
الفتنة وتارة على كون النسبة واقعة
ولا يمكن ان في الاعراض الاقامة
بغيره

مستند محمد زكي الدين
تقليد خلافة له وليس خلافة من قبله
ليس لعدم إثارة أي عبارة من القرآن
التي هذه الحادثة إلا أن يوردها
سابق عليها

الممكنة (١) هو وضع وجوده مع الآخر وإن لم يجتمعا في الواقع أصلا كوجود الانسان
ووجود العنقاء (٢) فلا تصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية

يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم أن يحى صمرو فتأمل (١) قوله هو وضع وجوده
مع الآخر) إما بان تقتضيهما علة واحدة أو بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات

فيلزم أن لا يكون بينهما عناد كلى حقيقى أو جمعى (قال وضع وجوده) بيانية (قال مع الآخر) أى
بطريق اللزوم لا الاتفاق (قال وإن لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق
كلما أو جزئياً كإنسانية شئ وناطقة وناطقة الانسان وناهقية الحمار (قال يجتمعا) أى بالفعل (قال أصلاً)
أى لا لزوماً ولا اتفاقاً ولا كلياً ولا جزئياً كمثل المصنف (قال هناك) أى في الحكمين المذكورين (قال
السالبة الكلية) وإلا لزم جمع التقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
فبينهما سلب اللزوم الكلى فلا يصدق هناك اللزوم الجزئى وإلا لزم جمع التقيضين (قال وإن صدقت)

إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الانسان وناهقية الحمار (قال من
الاتفاقية) كالمثال المذكور (قوله بين عليتهما) كان يكونا معلولى عليتين متضايفتين لكن قال عبد

الحكيم ان هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثانى والفلان الأول (قوله لأن ذات) لقائل أن يقول لو

صدق السالبة الكلية من اللزومية إلا بمعنى عدم صدق سلب اللزوم الفرضى كلياً وهو خلاف معناها

المتعارف ولا حاجة حينئذ في دفع الإيراد الاتى إلى قوله في الحاشية إما بان تقتضيهما الخ ويمكن تحققة

بين التقيضين بتعميم الفرض من فرض المجال وغيره أو اللزوم الجزئى تحقيقاً فيرد أنه يشترط فيه مداخلية

المقدم في اقتضاء التالى كما صرحوا به وهى منتفية في الحكمين المذكورين على اطلاقه ولو جعل قوله بأن

يقتضيهما الخ قيداً لم يصح قوله وإن لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لها ارتباط أحدهما بالآخر

بحيث يمنع الانفكاك بينهما * نعم لو قال فليس بينهما عناد كلى لجواز الاجتماع على بعض الخ لصح (قال
وجوده) أى أحد الحكمين (قال السالبة الكلية) أى لصدق الموجبة الجزئية من اللزومية سواء

صدق الموجبة الكلية منها وحينئذ لا تصدق سالبتها الجزئية لقلا يلزم اجتماع التقيضين أولاً (قوله إما

بأن تقتضيهما) أى كان فشملاً ما كان المقدم والتالى على معلول واحد بأن تكون إحداها تامة والآخرى

ناقصة أو على معلولين متضايفين أو الشرط علة مضاف الجزاء أو بالعكس لكن قال عبد الحكيم ان

في هذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولى عليتين متضايفتين مجرد مصاحبة
(قوله علة واحدة) أى بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية بجهتين لكان وضع وجوده مع الآخر بطريق

وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكك أحدهما عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كلي
وإن لم ينفك أحدهما عن الآخر أبدا كمنطقية الانسان وناهية الحمار لجواز الانفكك
على بعض الاوضاع الممكنة

كل منهما لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا اللزوم
بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكك (٢) قوله فلا تصدق هناك

كفي لزوم الجزئي بين الحكيم المذكورين عدم إياه ذات كل منهما عما ذكره لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي
بين معلولى علة واحدة كوجود النهار وإضاءة العالم عدم إياه ذات كل منهما عن وضع وجودهما بعلمتين
ليس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجبة السككية من اللزومية مع أنه خلاف ما قرره فافهم
(قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى علة واحدة ولا ماجمل مقدمهما معلولا الآخر ولا علة تامة أو جزاء
أخيرا منها له فافهم (قال من فرض) فرض ممكن (قال أحدهما) أي كل منهما فلا إضافة للاستغراق (قال
محال) سواء لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية أولا كمثل المصنف
(قال لزوم كلي) سواء كان بينهما لزوم جزئي كمثل المصنف أولا كالزوجية والفردية (قال وإن لم ينفك)
إشارة إلى أنه قد ينفك كل منهما كالزوج والفرد والشجر والحجر أو أحدهما كحيوانية الشيء عن إنسانيته
في قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا (قال أحدهما) أي شيء منهما

الاتفاق (قوله لا يأتي) أي يقتضى مثل الخ فهو من ذكر اللازم وإرادة الملزوم فلا يرد ما قيل إنه لو كفي
عدم إياه كل منهما عنه للزوم الجزئي لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي بين معلولى علة واحدة عدم إياه كل
منهما عن وضع وجودهما بعلمتين لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك الموجبة السككية من اللزومية مع أنه
خلاف المقرر. وما يقال أن عدم إياه كل لا يقتضى الاجتماع فضلا عن اللزوم الذي هو المدعى لكن يتجه
منع اقتضاء كل منهما لهذا الوضع ومناقضته لقوله وإن لم يجتمعا الخ (قوله بناء على الخ) قيد النبي لا المنفى
(قوله بامتناع الخ) أي ولا امتناع له في هذين الحكيم (قال انفكك أحدهما) عموم السلب في لباس
سلب العموم أي شيء منهما فلا ينتجه أن حيوانية شيء وإنسانيته مما لا يلزم من فرض انفكك أحدهما
عن الآخر محال مع اللزوم الكلي بينهما (هذا) ويعلم من كلامه أن كل حكيم يلزم من فرض انفكك
أحدهما عن الآخر محال فبينهما لزوم كلي فلا تصدق هناك السالبة الجزئية من اللزومية ولا الموجبة
الحقيقية ومادة الجمع كلية أو جزئية وإن صدقت من مانعة الخلو (قال فليس بينهما) وبينهما عناد جزئي
على رأى المصنف (قال لزوم كلي) سواء تحقق اللزوم الجزئي أو لا خلافا للسكياتي حيث ادعى اللزوم

هذا لا تصدق في
كل منهما لا يأتي عن مثل هذا الوضع
بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم
بامتناع الانفكك (٢) قوله فلا تصدق هناك
كفي لزوم الجزئي بين الحكيم المذكورين
عدم إياه ذات كل منهما عما ذكره لكفي
لا انتفاء اللزوم الكلي بين معلولى علة
واحدة كوجود النهار وإضاءة العالم
عدم إياه ذات كل منهما عن وضع وجودهما
بعلمتين ليس بينهما اقتضاء بوجه فلا
يصدق هناك الموجبة السككية من
اللزومية مع أنه خلاف ما قرره فافهم
(قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى
علة واحدة ولا ماجمل مقدمهما معلولا
الآخر ولا علة تامة أو جزاء أخيرا
منها له فافهم (قال من فرض) فرض
ممكن (قال أحدهما) أي كل منهما فلا
إضافة للاستغراق (قال محال) سواء
لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية
والفردية والشجرية والحجرية أولا كمثل
المصنف (قال لزوم كلي) سواء كان
بينهما لزوم جزئي كمثل المصنف أولا
كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية
أو أحدهما كحيوانية الشيء عن
إنسانيته في قولنا قد يكون إذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا (قال أحدهما)
أي شيء منهما الاتفاق (قوله لا يأتي)
أي يقتضى مثل الخ فهو من ذكر
اللازم وإرادة الملزوم فلا يرد ما قيل
إنه لو كفي عدم إياه كل منهما عنه
للزوم الجزئي لكفي لا انتفاء اللزوم
الكلي بين معلولى علة واحدة عدم
إياه كل منهما عن وضع وجودهما بعلمتين
لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك
الموجبة السككية من اللزومية مع أنه
خلاف المقرر. وما يقال أن عدم
إياه كل لا يقتضى الاجتماع فضلا عن
اللزوم الذي هو المدعى لكن يتجه
منع اقتضاء كل منهما لهذا الوضع
ومناقضته لقوله وإن لم يجتمعا الخ
(قوله بناء على الخ) قيد النبي لا
المنفى (قوله بامتناع الخ) أي ولا
امتناع له في هذين الحكيم (قال
انفكك أحدهما) عموم السلب في لباس
سلب العموم أي شيء منهما فلا ينتجه
أن حيوانية شيء وإنسانيته مما لا
يلزم من فرض انفكك أحدهما عن
الآخر محال مع اللزوم الكلي بينهما
(هذا) ويعلم من كلامه أن كل حكيم
يلزم من فرض انفكك أحدهما عن
الآخر محال فبينهما لزوم كلي فلا
تصدق هناك السالبة الجزئية من
اللزومية ولا الموجبة الحقيقية
ومادة الجمع كلية أو جزئية وإن
صدقت من مانعة الخلو (قال فليس
بينهما) وبينهما عناد جزئي على
رأى المصنف (قال لزوم كلي) سواء
تحقق اللزوم الجزئي أو لا خلافا
للسكياتي حيث ادعى اللزوم

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية.
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السالبة الكلية الخ) لان معنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شئ من الاوضاع
الممكنة وقد وجد على بعضها (١) (قوله وهو وضع وجوده بدون الآخر) مبني أيضا على
جواز أن لا يكون بينهما ولا بين علميهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يلبي عنه
أيضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه أيضا (قوله
وكذا الكلام في العنادية الى آخره)

الاول لا يأتي من شرط هذا الوضع
فيمكن ان يفتقر من يفتقر فيما
العلمية ويفتقر فيما اظهر فيه

الاول هذا الالبع في شرطية ان
وان يفتقر من ان من افراد ما ذكره
المصنف على ما لا يخفى ان ليس بين
الاشياء واللاهلون ولا بين علميهما
اقتضاء بل منافية فتم

(قال وضع وجوده) بيانية (قال بدون) أي بطريق العناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول مجرد
القول بجواز انتفاء الاقتضاء بين الحكمين وبين علميهما غير كاف لدفع الابراد الآتي بل لابد من ضمنية
وان يكون بين أحدهما وتقيض الآخر أو بين علميهما أي الاحد والتقيض المذكورين اقتضاء فان حاصل
الابراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم الكلي المستلزم
للعناد الجزئي (قال فلا تصدق الخ) بل تصدق السالبة الجزئية منها لئلا يلزم رفع التقيضين (قال وكذا
الكلام) ولو قال في الضابطة الاولى فيبينهما لزوم جزئي وليس بينهما عناد كلي وفي الضابطة الثانية
فليس بينهما لزوم كلي وبينهما عناد جزئي لاستغنى عن هذا الكلام ولما كان اقرب إلى الضبط (قال
الكلمة) أي نفيا (قال والجزئية) أي اثباتا (قوله يمكن الانفصال) احتراز عن مادة الاتصال اللزوي
الكلي وفيه تقنن مع قوله في المتن كل حكمين لا يلزم من فرض انفكاك احدهما الخ (قوله بدون الآخر)

الجزئي بين كل شيئين (قوله مبني أيضا الخ) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الابراد هو أن
غاية هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم الكلي المستلزم للعناد
الجزئي وهو قاسد هنا لأن سلب اللزوم الكلي أهم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية
أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئي فكيف يستلزم العناد الجزئي أنه لو سلم ورود
لم يندفع بهذا البناء إذ غاية عدم وجود ما يقتضي اللزوم لا وجود ما يقتضي العناد من كون المقدم علة
للتقيض التالي مثلا ومن هذا ظهر أن تقييد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق
قياسا على ما في الكلية الأولى وجريا على مذاق المصنف وهم (قوله على جواز) أي عدم امتناعه

وما قال السكاني من أن بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا

يعني كل حكمين يمكن انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فيبينهما عناد جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق أحدهما بدون الآخر وإن دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا تصدق هناك السالبة السككية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وإن دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا تصدق هناك الموجبة السككية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أي لا بطريق الاتفاق بل بطريق العناد (قوله وأن دام) أي سواء لم يدم الاتصال بينهما كالزوج والفرد والشجر والحجر والأكل والعقود أو دام كمثل المصنف (قوله عدم الانفصال) أي الاتصال (قوله فلا يصدق) والا لزم اجتماع النقيضين (قوله يمكن عدم) أي يمكن اتصال أحدهما بالآخر * وكتب أيضاً احتراز عن مادة الانفصال السككية العنادية الحقيقية أو الجمعي وفيه تفني مع قوله أول التنبيه كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما الخ (قال لزوما جزئيا) نعمي هذا لا تصدق السالبة السككية اللازمة في شيء من المواد كما لا تصدق الموجبة السككية العنادية الحقيقية أو مانعة الجمع بخلافها على ما قرره المصنف فلهما من المواد كالتنبيه على الحقيقة لا كالتنبيه على العنادية أو كالتنبيه على العنادية لا كالتنبيه على الحقيقة فيصدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل لا وفق الاخصر أن يقول بأن لا الخ (قوله يعني كل حكمين) لا يخفى أن هذه الضابطة إنما تتم إذا عمم العناد من الحقيقي والفرضي فرض ممكن وإلا لم يصح قوله وإن دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئي في الصدق لا بد فيه من مدخلة المقدم لأخص من تقيض التالي في الجملة فلا يدوم الاتصال بينهما نظير ما بيننا في الضابطة الأولى (قوله من مانعة الجمع) يوم صدق السالبة السككية العنادية من الاتفاقية وهو قاسد ويدفع بارتكاب الاستخدام في ضمير صدقت * والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالبة السككية مانعة الجمع من العنادية وإن صدقت الخ وكذا الكلام في قوله الآتي فلا يصدق الخ (قوله وكذا الكلام) بتبديل الصدق في السككيتين بالكذب في مانعة الخلو وذكرهما معا في الحقيقية (قوله في مانعة الخلو) لكن الوضع فيها وضع تحقق أحدهما مع عدم تحقق الآخر (فاق وما قاله السكاني) بيان لوجه مخالفة السكاني حيث أثبت لزوم الجزئي لحكمين لم

عناد جميع النقيضين لكن لا يوافق على هذا ما يقرر العنادية بين شيئين ولا يوافق على هذا ما يقرر العنادية بين شيئين ولا يوافق على هذا ما يقرر العنادية بين شيئين

هذا هو المطلوب
في هذا المقام
منه ان لا يكون
البرهان على
الضرورة
التي هي
الضرورة
التي هي
الضرورة

(٢٥٥)
هذا هو المطلوب
في هذا المقام
منه ان لا يكون
البرهان على
الضرورة
التي هي
الضرورة
التي هي
الضرورة

يرهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق التقيضان تحقق أحدهما (١) وكلما تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق أحد التقيضين تحقق التقيض الآخر (٢) فسفسطة لأن

(١) قوله وكلما تحقق التقيضان الى آخره اعلم أن نتيجة هذا الدليل اما لازمة له أولا ان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين التقيضين وهو يستلزم أن لا تصدق سالبة كلية لزومية اصلا وهو باطل وإن كان الثاني فلما أن لا ينتج الشكل الثالث واما أن لا يستلزم الشكل الجزئي وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (٢) قوله فسفسطة لكن بما ذكره ثبت ما ادعيناه من الكليتين المذكورتين قبل

تصدقان في نحو التقيضين وأخص منهما (قال يرهان) ولو تم هذا لا يمكن أن يقال إن بين كل شئين حتى المتلازمين كليا عنادا جزئيا يرهان من ذلك الشكل بأن يقال كلما انفك المتلازمان كل عن الآخر انفك أحدهما وكما انفك المتلازمان انفك الآخر فقد يكون اذا انفك أحد المتلازمين انفك الآخر فلا تصدق الموجبة الكلية لازومية في شئ من المواضع ولا السالبة الكلية العنادية الحقيقية أو الجمعية (قال تحقق أحدهما) لزوما (قال تحقق الآخر) لزوما (قال تحقق التقيض) لزوما (قوله الشكل الثالث) مع كون المقدمتين صادقتين (قوله الشكل) فيكون المقدمتان كاذبتين (قوله بما ذكره) أي السكابي

يقتنع اجتماعهما في الواقع وسلب الازوم الكلي لحكمين لم يمتنع انفكاك كل منهما عن الآخر واطلق السكابي الازوم الجزئي بين كل حكمين (قال يرهان) مرتبط بمدخول حتى أو قوله بأن بمعنى كأن والإلم يتم التقريب ثم إنه اقتصر على برهان التقيضين لأن الازوم الجزئي بينهما أخفى وانه لو بدل التقيضين في المقدمتين بالشئتين لاستلزم مطلوبه صريحا (قال من الشكل الثالث) وقد يستدل يرهان من الشكل الأول بأن يقال قد يكون إذا تحقق أحد التقيضين تحقعا وكما تحققا تحقق الآخر * ورد بأن الصغرى حينئذ اتفاقية لعدم العلاقة فاللازم من الدليل المقارنة الجزئية لا الازوم الجزئي * وأقول هذه الصغرى بعينها عكس لصغرى الشكل الثالث وقد تقرر أن عكس الموجبة الكلية لازومية هو الموجبة الجزئية لازومية فلا وجه للقول بأنها لازومية دون عكسها (قال فسفسطة) أي دليل باطل موه ومبلس بالحق فإن ظاهره صحيح وحقيقته فاسدة (قوله لا تصدق سالبة) أي ولا موجبة كلية عنادية حقيقية أو مانعة الجمع (قوله الشكل الجزئي) أي فلا تصدق القضيتان لزوميتين فلا يثبت بهما الازوم الجزئي (قوله وكلاهما باطلان) لم لا يجوز أن يقال إن المؤلف من الموجبتين الكليتين الازوميتين من الشكل الثالث عقيم (قوله لكن بما ذكره) أي بدليل هو نظير ما ذكره السكابي في كونه قياسا من الشكل الثالث

ورئيته فقلد من الوجهين
القطر من عدم انتاج هذا
الضرب من الموجبتين الكليتين
اللزوميتين

بأنه لا بد من أن يكون
حكما في البرهان الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل التقيضين في المقدمتين بالحكمين المذكورين والمتحقق في السكينة الثانية بأنفسك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كما ذكره المصنف إذا قيد تاليهما بالقيد الثاني وحينئذ يتغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المثبت بقياس هو اللزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه مثلا والمطلوب اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فبمع التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الخامسة (قال الأصغر) الذي هو تالي الصغرى (قال والاكبر) الذي هو تالي الكبرى (قال قيذا) صراحة (قال بقيد وحده) بيانية (قال فسدت) وتكون كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب وتال صادق واما النتيجة فمن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان) أي استلزامهما لأنه كما تحقق التقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده * وكتب أيضا وفست النتيجة (قال قيذا) صراحة (قال بقيد مع الآخر) بيانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من التقيد والتقييد نفس تال المقدمتين كما أن الشكل نفس المقدم والتالي في النتيجة لا أن المقيد ينفي نفسه والتقييد أوضاع مقدمها (قال صحتها) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال مؤلفا من موجبتين كلينين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السكينة الأولى كلما تحقق حكمان لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكلما تحققتا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كلما تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر * وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر لكن يتجه عليه بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كون الكاتبي سفطة (قال أن قيذا) قد يقال التقيد هنا وفيما يأتي من أجزاء النتيجة فلا صغر والأكبر مجموع المقيد والتقييد في قوله ان قيذا مساححة (قال فسدت المقدمتان) أي كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفي الشرطية لا يستلزم صدقها (قال وان قيذا) أي لفظا لا معنى فقط والا لا يتحداهم الشق الأخير (قال أو في ضمن المجموع) تخيير في التعبير (قال صحتها الخ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

الاصغر والا أكبر ان قيذا بقيد وحده فسدت المقدمتان وان قيذا بقيد مع الآخر أو في ضمن المجموع صحتها وصحت النتيجة

من البرهان الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل التقيضين في المقدمتين بالحكمين المذكورين والمتحقق في السكينة الثانية بأنفسك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كما ذكره المصنف إذا قيد تاليهما بالقيد الثاني وحينئذ يتغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المثبت بقياس هو اللزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه مثلا والمطلوب اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فبمع التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الخامسة (قال الأصغر) الذي هو تالي الصغرى (قال والاكبر) الذي هو تالي الكبرى (قال قيذا) صراحة (قال بقيد وحده) بيانية (قال فسدت) وتكون كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب وتال صادق واما النتيجة فمن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان) أي استلزامهما لأنه كما تحقق التقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده * وكتب أيضا وفست النتيجة (قال قيذا) صراحة (قال بقيد مع الآخر) بيانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من التقيد والتقييد نفس تال المقدمتين كما أن الشكل نفس المقدم والتالي في النتيجة لا أن المقيد ينفي نفسه والتقييد أوضاع مقدمها (قال صحتها) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال مؤلفا من موجبتين كلينين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السكينة الأولى كلما تحقق حكمان لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكلما تحققتا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كلما تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر * وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر لكن يتجه عليه بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كون الكاتبي سفطة (قال أن قيذا) قد يقال التقيد هنا وفيما يأتي من أجزاء النتيجة فلا صغر والأكبر مجموع المقيد والتقييد في قوله ان قيذا مساححة (قال فسدت المقدمتان) أي كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفي الشرطية لا يستلزم صدقها (قال وان قيذا) أي لفظا لا معنى فقط والا لا يتحداهم الشق الأخير (قال أو في ضمن المجموع) تخيير في التعبير (قال صحتها الخ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

قوله لا بد من أن يكون
حكما في البرهان الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل التقيضين في المقدمتين بالحكمين المذكورين والمتحقق في السكينة الثانية بأنفسك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كما ذكره المصنف إذا قيد تاليهما بالقيد الثاني وحينئذ يتغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المثبت بقياس هو اللزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه مثلا والمطلوب اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فبمع التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الخامسة (قال الأصغر) الذي هو تالي الصغرى (قال والاكبر) الذي هو تالي الكبرى (قال قيذا) صراحة (قال بقيد وحده) بيانية (قال فسدت) وتكون كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب وتال صادق واما النتيجة فمن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان) أي استلزامهما لأنه كما تحقق التقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده * وكتب أيضا وفست النتيجة (قال قيذا) صراحة (قال بقيد مع الآخر) بيانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من التقيد والتقييد نفس تال المقدمتين كما أن الشكل نفس المقدم والتالي في النتيجة لا أن المقيد ينفي نفسه والتقييد أوضاع مقدمها (قال صحتها) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال مؤلفا من موجبتين كلينين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السكينة الأولى كلما تحقق حكمان لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكلما تحققتا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كلما تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر * وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكلما تفارقا افتراق الآخر لكن يتجه عليه بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كون الكاتبي سفطة (قال أن قيذا) قد يقال التقيد هنا وفيما يأتي من أجزاء النتيجة فلا صغر والأكبر مجموع المقيد والتقييد في قوله ان قيذا مساححة (قال فسدت المقدمتان) أي كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفي الشرطية لا يستلزم صدقها (قال وان قيذا) أي لفظا لا معنى فقط والا لا يتحداهم الشق الأخير (قال أو في ضمن المجموع) تخيير في التعبير (قال صحتها الخ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

لأن اللازم حينئذ قد يكون إذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١) وهو غير المطلوب .

(١) قوله وهو غير المطلوب الى آخره (اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى أن أحدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث .

بل بين كل شيئين
حتى النقيضين كما
سيوضح آخر الحاشية
على

كما تحقق أحد النقيضين تحقفا وكما تحققا تحقق الآخر فكما تحقق أحدهما أى مع الآخر تحقق الآخر أى معه (قال وصحت) عطف على السبب (قال لكن) أى لكن لا يتم التقريب لأن اللازم من الشكل الثالث حين التقييد بالقيود الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من اقامة المظهر مقام المضمر (قال قد يكون) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من الكاذبتين جزئية أو كلية عدم صدق السادة الكلية للزومية من نحو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس البنية إذا كان شمس طالعة مع وجود الليل كان الليل موجوداً مع طلوع الشمس حيث تصدق الموجبة هنا جزئية أو كلية ولا محذور في ذلك (قال إذا تحقق) إلا أن هذا اللازم بين نفسه فلا حاجة الى اثباته ببرهان ولا يصلح محلاً للنزاع (قال وهو غير) لأن المطلوب هو اللزوم الجزئي بين تحقق نفس النقيضين على بعض الأوضاع الممكنة واللازم من القياس هو اللزوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للآخر ومصاحبة الآخر له المتنتهين على بعض الأوضاع (قال المطلوب) أى مطلوب الكاتبى ففسطية الدليل على الشق الثانى من جهة انتفاء التقريب . وأما على الشق الأول فن جهة كذب المقدمتين (قوله اذ المطلوب) أى مطلوب الكاتبى (قوله بمعنى أن) أى لا بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع المتنتهية يستلزم الآخر بل لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المتنتهية يستلزم الآخر مع ذلك الآخر الذى هو نفس التالى المتنتهية أيضاً (قوله مقتضى الاستدلال) أى أن لم يقيد الأصغر

لأن صدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة (قال مع الآخر) أى أوفى ضمن المجموع (قال وهو غير المطلوب) فلا يتم التقريب (قوله اذ المطلوب) أى المطلوب الصريحى في البرهان هو اثبات الخ (قوله بمعنى أن أحدهما) أى لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر يستلزم تحقق الآخر معه كما هو اللازم من الدليل على الشق الثانى (قوله بالشكل الثالث) يعنى أن الاستدلال المذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظرياً واللازم على الشق الثانى بدسئى ليس محل النزاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتبى بخلاف كون أحدهما مستلزماً

بما وضعت بيانية على

ومن البين انه إنما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من أوضاعه
الممكنة الاجتماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية إذا الحكم فيها على بعض
الأوضاع الممكنة كما أن الحكم في السلبية على جميع الأوضاع الممكنة والا لم يصدق حكم
كلّي لزومي موجبا كان أو سالبا بخلاف ما إذا قيدها بالقييد الثاني فإن تحققه مع الآخر حينئذ

إنما ينبغي هذا ما لم يرد على
أن تلك غير المصداق
عين المستلزم فيه جاز

والأكبر في المقدمتين بالقييد الثاني. وأما إذا قيدها به فمقتضى الشكل الثالث أن تحقق أحدهما مع الآخر
يستلزم تحقق الآخر معه وإلى هذا أشار بقوله الاتي بخلاف ما إذا قيدها بالقييد الثاني الخ (قوله ومن
البين) إلى قوله بخلاف ما إذا قيدها الخ بيان أن يكون مطلوب الكاتب كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيان
أن يكون نتيجة الدليل صادقا فيظهر من المجموع بانتفاء التقریب (قوله ليس من أوضاعه) قد يقال
أنما لم يكن ذلك الوضع من الأوضاع الممكنة إذا انصرف المطلق إلى قيد فقط وأما إذا بقي على إطلاقه
وكونه لا بشرط شيء فيكون ذلك الوضع مع كونه ممتنعا في نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق
الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة السلبية اللزومية إلا بمعنى ليس البينة
إذا كان العدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذور فيه فتأمل (قوله والآخر) بأن كان الحكم
على بعض الأوضاع الممتنعة (قوله لم يصدق) كما ذكره القطب في شرحه للشمسية (قوله إذا قيدها)
أي الأصغر والأكبر في النتيجة بتعبية تقيدهما في المقدمتين (قوله تحققه) أي تحقق أحدهما

إنما ينبغي هذا ما لم يرد على
أن تلك غير المصداق
عين المستلزم فيه جاز

الآخر في بعض الأوضاع الممكنة (قوله ومن البين) أقول من هنا إلى قوله فإن قلت إنما يحسن برأيه
دفعاً لما يقال لم فسدت المقدمتان والنتيجة على تقدير تقييد الأصغر والأكبر بقيد وجده وصحنا وصحت
النتيجة على تقدير تقييدهما بقيد مع الآخر وسوق كلامه لا يوافقه (قوله فلا يصدق) الفاء داخلة على
النتيجة . وقوله ومن البين الخ دليل المقدمة الواضحة . وقوله الاتي إذ الحكم الخ دليل ملازمة الشرطية
المطالبة (قوله والا لم يصدق) أي لو عظم الأوضاع من الممتنعة لم يصدق الخ إذ من الأوضاع حينئذ
والا يجتمع عليه المقدم مع التالي كعدم التالي فلا يصدق الموجبة السلبية اللزومية ومنها ما لا يعاند
التالي صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة السلبية اللزومية ومن هذا يعلم أنه
لم يمت لم يصدق حكم كى عنادى موجبا أو سالبا أيضا (قوله بخلاف ما إذا الخ) مرتبط بقوله فلا
يصدق أي لا يصدق المطلوب الكاتب وهو موجبة الخ بخلاف نتيجة الدليل فيما إذا الخ فتكون غير مطلوبة

وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان إذا انصرف المطلق الى القيد

لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا فان قلت لعل مراد الكاتبى ما ذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الاخر شئ كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ والتأيت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئى بينهما بالاقتدار الاول لا بالاقتدار الثانى فلا يثبت اللزوم الجزئى بين كل شيئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى

(قوله فى استلزامه) أى استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للآخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال. وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التقييد المذكور والمدعى غيره فلا تقرب (قوله فان قلت) منع لقوله فى المتن وهو غير المطلوب الذى هو مقدمة من مقدمات سفسطية الدليل المذكور بمنع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئى الخ. والجواب اثبات المدعى بتغيير الدليل (قوله مراد الكاتبى) ومطلوبه ومدعاه (قوله ما ذكرتم) أى اثبات اللزوم الجزئى بين النقيضين بمعنى ان تحقق أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المحال مستلزم للآخر مع ذلك الآخر فبمعنى التقريب (قال لم يقيداً) أى الأصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أى لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو فى ضمن المجموع (قال انما تصدقان) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على إطلاقه وكونه

ولا يبعد ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب (قوله من اوضاع الخ) أى ليس من الاوضاع الممتعة. المقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الأصغر والا كبر بالقيد الثانى (قوله ما ذكرتم) أى فبمعنى التقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد الكاتبى أن بين كل شيئين بأى اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوما جزئيا ولو على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين لكان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون أعم (قال وكذا إذا) أقول ببيان سفسطية ماقاله الكاتبى بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على جزئيات الشكل الاول نظير ما سبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والا كبر على إطلاقهما وأخذهما لا بشرط شئ فانه حينئذ لا يرد شئ. فالحق فى جواب الكاتبى منع كايمة كبرى دليلا مستندا بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم اللزوم بين الشكل والجزء. وأما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل فى انتضاء

الثاني فها مقيدات به معنى والا لبطل انعكاس الموجبة السككية الزوومية الى الموجبة الجزئية الزوومية وسيتضح

﴿فصل في التناقض﴾

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا

لا بشرط شئ فتأمل (قال فهما) أى الاصغر والا كبر (قال معنى) وحقيقة فليس نالى المقدمتين اعم من مقدمهما بحسب الحقيقة (قال والا) أى وان لم ينحصر صدق المقدمتين فى الانصراف إلى التقييد الثانى والتقييد به معنى بل صدقنا بدون ذلك لكان الاصل اعنى كلا من المقدمتين صادقا مع كذب العكس فيبطل بذلك قاعدة انعكاس الموجبة السككية الزوومية لظهور التخلف فى تينك المقدمتين (قال اختلاف

القضيتين) لا المفردين ولا المفرد والقضية (قال بالايجاب) الباء للتحقق فالظرف مفعول مطلق للاختلاف أى اختلافا متحققا بالايجاب الخ أو للملابسة فصفة أو حال من القضيتين (قال والسلب) لا بالحمل والشرط والاتصال والانفصال والعندول والتحصيل وغير ذلك (قال لذاته) أى لخصوص المادة كما فى كيتين

أو جزئيتين مختلفتين كيف إذا كان موضوعهما اخص أو مساويا ولا بواسطة الامر المساوى كلا أو جزءا ذلك الجزئيهما ليس كذلك ففيه إن استلزام الكل للجزء بديهى وان لم توجد تلك المدخلية فتأمل (قال لم يقيدا) بان أخذنا لا بشرط شئ (قال والا لبطل) أى وان لم ينحصر صدقهما فى انصرافه اليه بأن صدقنا عند عدمه لبطل ضابط انعكاس الخ لصدقهما حينئذ وكذب عكسهما (قال وهو اختلاف)

قال المصنف فى بعض كتبه قولهم اختلاف القضيتين جنس فاختلف المفردات والمفرد والقضية ليس بها فى الحدود حتى يحتاج إلى الاخراج وقولهم بالايجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض فهو مستغنى عنه بقوله بحيث يقتضى الخ لأنه يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعندول

والتحصيل انتهى ملخصا. أقول أراد بالجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم الجمالى يمكن التعبير به عنه والا لانجه أن الجنس من المفردات والمذكور مركب لكنه يتجه على قوله وقولهم

بالايجاب الخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب تقيضا له لصدق التعريف حينئذ عليه فيلزم أن يكون للسلب تقيضان لأنه يصدر عنه مع كل من سلب السلب والايجاب انه اختلاف القضيتين

بحيث الخ فالخ أنه الاحتراز عن سلب السلب ولو سلم أنه ليس له فاغناه اللاحق عن السابق غير محذور كاشغاه قوله بالايجاب والسلب عن قوله القضيتين (قال بحيث يقتضى) أى يكون الاختلاف

متلبا بحالة هى الاتحاد والاختلاف الا تبيان يقتضى ذلك الاختلاف بها أو تلك الحالة لذاته الخ (قال لذاته) احتراز عن تعوزيد انسان زيد ليس بناطق مما يكون ذلك الاقتضاء فيه بواسطة تساوى

عنه
بشرط شئ
من ان يربط السلب
ومقتضى كذا السلب
فمنه لا يلزم
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ

عنه
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ

عنه
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ

عنه
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ

عنه
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ
بشرط شئ

وكذا بهما معا. ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به. وقيد هذا الملحوظة بأسرها واختلافها في الكيف والجهة وفي المحصورات معها باختلافها في كمية المحكوم عليه لكذب البكيتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع أو المقدم أعم نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بأنسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بأنسان ونحو ذلك. كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة * وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

علم الاول والاعداد

ولا نحو هذا انسان هذا ليس بناطق أو بمتعجب فالتنافي في الاولين بواسطة الكل ان اعتبر كون الناطق في قوة الانسان وبواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان في قوة الناطق بخلاف الامر الاعم فانه لا تنافي بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعهما في نحو الحجر أو سلب ملازمها الاخص خلافا لمصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما في نحو الحجر (قال باتحاد) الظاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخال في على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما إلا ان التقييد بالذكرى يلائم الاول (قال المحكوم به) محمولا أو قاليا (قال في الكيف) مستغنى عنه بما ذكره صريحا في التعريف (قال فيما كان) أي في قضيتين (قال اعم) أي من المحمول أو التالي

محمولهما. وعن نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه لخصوص المادة وان اندرج حقيقة في الوسطة (قال باتحاد) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أي يشترط في التناقض في الكل اتحاد الخ * والنسكتة فيه المبالغة في الشرط بملوغة الدرجة القصوى في اللزوم بحيث صار المشروط شرطا له (قال الذكرى) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال باتحاد القضيتين في نسبة بين بين واختلافهما الخ لكان اخصر واولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف المارين * وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكمية بالمصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجهة نحكم فالاولى اما تقييد الثانية بالموجهة أو اطلاق الاولى مع أنه يوم جريان الجهة في كل قضية * بل الاولى أن يقول واختلافهما في كمية المحكوم عليه إن كانت لكذب الخ ويترك الاختلاف في الكيف للاستغناء عنه بما في التعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد يقال اختلاف الكمية يناق اشترط الاتحاد في الموضوع الذكرى لانه لفظ الكل والبعض * ويدفع بان الموضوع في الحقيقة ما اضيف اليه وانما ذكرنا لبيان كمية افراده. نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين ذكرين لكن لا كلام فيها (قال لكذب) دليل المقدمة الرافعة وهي الشرطية مطويتان (قال أو المقدم)

كما ان كلامه الشرط مستغنى عنها لاستغناء التعريف بها لا تكن ذكرى للعلم بها تفصيلا

فالتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية (١) هو السالبة الجزئية والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية * وأما بحسب الجهة فالتناقض للضرورة هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف والدائمة هو المطلقة العامة والمشروطة العامة

(١) (قوله هو السالبة الجزئية) قد أشرنا إلى أن مرادهم من السالبة الجزئية ههنا أعم من

رفع الإيجاب السلكي الذي هو النقيض الحقيقي للإيجاب الكلي كما لا يخفى (قال فالتناقض) أي الحقيقي في الأول والمجازي في الآخرين (قال المخصوصة) حملية أو شرطية (قوله

قد أشرنا) أي في الحاشية في بحث ليس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى ما فيه (قال فالتناقض للضرورة) أي الحقيقي فيما عدا الثنائية والرابعة والمجازي فيهما (قال في الكيف) والسلكي أيضاً إن كانت من المحصورات (قال وللمشروطة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو في وقت الوصف

أي فيه أو فيهما فلا يلزم خلو الصفة أو الصلة عن العائد (قال وبالعكس) فيه رد على من زعم أن النقيض الحقيقي للسلب سلبه لا الإيجاب لأن نقيض الشيء رفعه * ووجه الرد أنه لو كان كما قال لانتقض تعريف التناقض جمعا ولما كان التناقض نسبة متكررة لأن نقيض الإيجاب السلب ونقيضه سلبه وهلم جرا. على أن سلب السلب عين الإيجاب وإنما التغير بينهما بالاعتبار فلا معنى لجعل أحدهما نقيضا للسلب دون الآخر (قوله أعم من الخ) يعني أنه يراد بها مفهوم يشمل رفع الإيجاب السلكي اعني السالبة الجزئية حقيقة أو حكما بأن يكون ملازما لها * وليس المراد أنها أعم منه بحسب التحقق لأنهما متلازمان فلا يرد أن جمعا أعم منه منافي لجعلها نقيضا مجازيا للموجبة الكلية لأنهم لم يجعلوا نقيضا مجازيا إلا ما هو لازم مساو للحقيقي (قال فالتناقض) أي الحقيقي بقوله الاستي المطلقة العامة أي مساويها وكذا قوله الحينية المطلقة أو ما يعم الحقيقي وهو فيما عدا الثانية والرابعة والمجازي وهو فيهما. أو المجازي في السلك بناء على أن إمكان الشيء سلب امتناعه لاسلب الضرورة (قال والدائمة) الانفصال بين الدائمة والمطلقة العامة المخالفة لها كيفا حقيقي وبين كل منهما وما هو أخص من الأخرى جمعي لتركيبة من الشيء ومن أخص من تقيضه وبينه وبين ما هو أعم من الأخرى خلوي. ومادة انفاد كل من الانفصاليين الآخرين هنا اثنتان وكذا فيما يأتي وأما في سابقه فواحدة كإداة الانفصال الحقيقي في السلك (قال هو المطلقة الخ) أي المخالفة لها في الكيف ففيه استثناء (قال وللمشروطة) أي بشرط الوصف وفي وقت الوصف وقال عبد الحكيم بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول أيضا لكذب النقيضيين حيث قد في

وهو التناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية * وأما بحسب الجهة فالتناقض للضرورة هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف والدائمة هو المطلقة العامة والمشروطة العامة

(١) (قوله هو السالبة الجزئية) قد أشرنا إلى أن مرادهم من السالبة الجزئية ههنا أعم من رفع الإيجاب السلكي الذي هو النقيض الحقيقي للإيجاب الكلي كما لا يخفى (قال فالتناقض) أي الحقيقي في الأول والمجازي في الآخرين (قال المخصوصة) حملية أو شرطية (قوله قد أشرنا) أي في الحاشية في بحث ليس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى ما فيه (قال فالتناقض للضرورة) أي الحقيقي فيما عدا الثنائية والرابعة والمجازي فيهما (قال في الكيف) والسلكي أيضاً إن كانت من المحصورات (قال وللمشروطة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو في وقت الوصف

أي فيه أو فيهما فلا يلزم خلو الصفة أو الصلة عن العائد (قال وبالعكس) فيه رد على من زعم أن النقيض الحقيقي للسلب سلبه لا الإيجاب لأن نقيض الشيء رفعه * ووجه الرد أنه لو كان كما قال لانتقض تعريف التناقض جمعا ولما كان التناقض نسبة متكررة لأن نقيض الإيجاب السلب ونقيضه سلبه وهلم جرا. على أن سلب السلب عين الإيجاب وإنما التغير بينهما بالاعتبار فلا معنى لجعل أحدهما نقيضا للسلب دون الآخر (قوله أعم من الخ) يعني أنه يراد بها مفهوم يشمل رفع الإيجاب السلكي اعني السالبة الجزئية حقيقة أو حكما بأن يكون ملازما لها * وليس المراد أنها أعم منه بحسب التحقق لأنهما متلازمان فلا يرد أن جمعا أعم منه منافي لجعلها نقيضا مجازيا للموجبة الكلية لأنهم لم يجعلوا نقيضا مجازيا إلا ما هو لازم مساو للحقيقي (قال فالتناقض) أي الحقيقي بقوله الاستي المطلقة العامة أي مساويها وكذا قوله الحينية المطلقة أو ما يعم الحقيقي وهو فيما عدا الثانية والرابعة والمجازي وهو فيهما. أو المجازي في السلك بناء على أن إمكان الشيء سلب امتناعه لاسلب الضرورة (قال والدائمة) الانفصال بين الدائمة والمطلقة العامة المخالفة لها كيفا حقيقي وبين كل منهما وما هو أخص من الأخرى جمعي لتركيبة من الشيء ومن أخص من تقيضه وبينه وبين ما هو أعم من الأخرى خلوي. ومادة انفاد كل من الانفصاليين الآخرين هنا اثنتان وكذا فيما يأتي وأما في سابقه فواحدة كإداة الانفصال الحقيقي في السلك (قال هو المطلقة الخ) أي المخالفة لها في الكيف ففيه استثناء (قال وللمشروطة) أي بشرط الوصف وفي وقت الوصف وقال عبد الحكيم بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول أيضا لكذب النقيضيين حيث قد في

(٢) هو الحينية الممكنة والعرفية العامة هو الحينية المطلقة والوقعية المطلقة هو الممكنة
الوقعية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * وأما تقاضى المركبات فهو المفهوم المردد
بين تقيضي جزئها فتقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ^{بأنه لا يقضيها لا يقضيها فلا يرد له لا خلاف} ^{بين المفهوم المردد والواقع}

(٢) قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره لا يخفى أن قيد المخالفة في السكيف
مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف
يكون تقيضا مباينا للضرورة * وحاصل الدفع أن الأعم هو الممكنة العامة الموافقة

وقوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو في وقت الوصف الاول الاول والثانية للثانية (قال)
تقاضى المركبات أى تقاضى الحازية ولذا اختلفنا حسنا وانحدنا كما في السكيفية وكذا فيها وفي الجزئية
ان كان المركبة جزئية (قال فهو) ^{بأنه لا يقضيها لا يقضيها فلا يرد له لا خلاف} ^{بين المفهوم المردد والواقع} ^{بأنه لا يقضيها لا يقضيها فلا يرد له لا خلاف} ^{بين المفهوم المردد والواقع}
كونه مشتقا بحسب المعنى العرفي أو بطلان الجمع بالاضافة واللام (قال المفهوم) الكاذب ان كانت
المركبة صادقة والصادق ان كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه ترديدا واقعا بين تقيضي الجزئين
والحاصل أن التقيض هو تقيض الجزئين من حيث أنهما وقع الترديد بينهما * وكتب أيضا أى ترديدا

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على الكاتب وصدقهما فيما لا يكون
ضروريا ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الأصابع عليه وكأنه مبنى على عدم صانع
الحينية الممكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان الممكنة أعم) إشارة إلى الصغرى
والكبرى مطوية تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة
تجتمع مع الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلأنها أعم الموجهات والأعم يجامع
الاخص * وأما الكبرى فلما مر في تعريف التناقض ويمكن تحريره من الشكل الأول (قوله ان
الأعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما تقاضى) هل تقيض الشخصية المركبة منفصلة مانعة
الخلو أو حالية مرادة المحمول كل محتمل. ولذا لم يذكرها (قال فهو المفهوم) أى التقيض الدال عليه
التقاضى دلالة الجمع على الجنس لأعلى فرده لأن التعريف لا يكون للفرد فالرجع مذكور معنى نظير قول
بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وارجاعه إلى النفاضة بتأويل الجمع مستلزم
لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد * ويمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجمعية
فحينئذ السكتة لا يراد الجمع الاشارة إلى تمدد أنواعه كما أنها على سابقه الإيماء إلى كون التعريف جامعا
لجميع الأفراد (قال بين تقيضى) يعنى تأخذ تقيضى الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئها)

والسبب ولا أثر في النوع
الاصلي من حيث يكون
ولا اختلاف في الجند على
التعريف

هنا على المركبات

صحيحة فتم
وإما إذا كانت سابقة فلا تضاد
في التقيض لأن تقيض المركبة موجبة
فهي مستقلة عن شرط واحد أو أكثر

فهي لا بد من ذلك ولا يلزم من هذه مسئلة
لأنه حينئذ جزئها من شأنها أن تقضى
لأنه في هذا شئ على قولنا لا ينفك
عن أن لا يقضى بها

مادام كاتب لا دائما قولك إما بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان الحيني . وإما
بعض الكاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي ^{الذي لا يتغير} . ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط
على ما سبق لكن التردد في تقايط المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى أن
كل فرد لا يخلو من حكمي تقيضيهما على أن يكون عملية كلية مرادة المحمول لا بالنسبة
الى نفس التقيضين القضيتين السكيتين على أن يكون منفصلة مانعة الخلو

المراد بكثرة التردد في معنى
على النسبة والعطف متقدما
على الربط

خلويا (قال مادام كاتباً) إن كان مادام للشرطية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الاول فالأصل
صادق والتقيض كاذب بكذب جزئيه وان كان للظرفية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الثاني فالأصل
كاذب بكذب جزئيه الاول والتقيض صادق مؤلف من صادق وكاذب (قال لادائماً) أى لاشئ من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل (قال أما بعض) هذه المنفصلة مركبة من الشئ ومن اعم من
التقيض مطلقا بحسب السمية ومن وجه بحسب الجهة فان الدوام الذاتي اعم من وجهه من الضرورة
الوصفية التي هي تقيض الامكان الحيني كما مر والامكان الحيني اعم من وجهه من الاطلاق العام التقيض
للدوام الذاتي . مادة الاجتماع كل كاتب متحرك الاصابع . مادة افتراق الامكان الحيني كل فلك ما كن
مادة افتراق الاطلاق العام كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وأما تقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع
بالامكان الخاص أو بالفعل لادائماً فركب من الشئ وأخص مطلقا من تقيضه جهة وان كان اعم مطلقا
كما قال بالنسبة إلى الخ أى بالنسبة إلى حكمي التقيضين السكلي فرد فرد (قال حكمي تقيضيهما) بمعنى
الوقوع واللا وقوع والاضافة وإضافة الجزء إلى السكلي (قال مرادة المحمول) ترديدا خلويا (قال على أن)
مبنى عليه للمنفى لالانفي (قال منفصلة) صادقة إن كانت المركبة كاذبة وكاذبة ان كانت صادقة

أى أو محمول جزئيه أو المعنى جزئيه حقيقة أو حكما فلا ينتقض بالجزئية (قال في نقائص المركبات)
هذا انما ينتج اذا لم يؤخذ الموضوع في الجزئين متحدا بتقييده في السالبة مثلا بالثابت له المحمول في
الموجبة والافتراق الجزئية كالكلية بلافق كان يقال إما كل جسم حيوان دائما أو لاشئ من الجسم
الذي هو حيوان بحيوان دائما في المثال الآتي (قال بالنسبة) أى التردد الواقع بين الوقوع واللا وقوع
الذين هما حكمان يقتضيان الجزئين بالنسبة الخ (قال لا يخلو) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضا للانفصال
الحقيقي بين الايجاب السكلي فرد وسلب ذلك الايجاب السكلي اعتبر في تقيض الجزئية منزع الخلو فقط
لما قاله عبد الحكيم من أنه الواجب في كونه تقيضا لها ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما (قال على أن يكون)
الأوضح فتسكون الخ (قال مرادة المحمول) فيراد بالاختلاف في تعريف التناقض اعم مما بين

(١) كما في تقاض المركبات الكلية

للضرورة في الكيف والقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا منافات بينهما وكذلك الكلام في أن تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة (١) (قوله كما في تقاض المركبات) انما اعتبر في تقاضها ان تكون منفصلة مانعة الخلو لا مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كليهما وإذا كان بكذب أحدهما كان أحد جزئي النقيض أعني المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة. وإذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي النقيض صادقين معا فلا بد أن يكون الحكم في النقيض على وجه يحتمل صدق أحد الجزئين وصدق كليهما ليوجد التماثل الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون إلا بان يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل

(قال كما في) استقصائية (قال تقاض الخ) قال عصام يكفي في تقاض المركبات الكلية أيضا تلك الحلية الكلية باعتبارها في الجميع اقرب إلى الضبط واسهل استعمالا في الخلف حيث لا يحتاج الا إلى ابطال قضية واحدة بخلاف ما اذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى ابطال قضيتين (قوله في تقاضها) أي المركبات كلية أو جزئية (قوله صدق المركبة) كلية أو جزئية (قوله واذا كان) أي كذب المركبة (قوله تأمل) كأن وجه الامر بالتأمل ان مانعة الخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقين كذلك

المتناقضين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بتقاض المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وان لم يختلفا بالإيجاب والسلب لكن اختلف اجزأؤهما بهما وكذا الاختلاف في الجهة والاتحاد في النوع ولك تخصيص التعريف بالتناقض بين القضية وتقيضها الحقيقي (قوله في تقاضها) أي المركبات الكلية لا مطلقا اذ يأتي عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة. وحمل المنفصلة على ما يعم الحلية الشبهة بها وان ايده جريان الدليل في تقاض الجزئية يزيده تعليق الحاشية على تقاض الكلية ولزوم عموم الجاز (قوله بصدق كل الخ) أي بسببه أو معه والمغايرة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية والاستصحاب (قوله على وجه محتمل) أي يصح ذلك الحكم مع تيقن صدق الخ فلا تصدق مانعة الخلو بالمعنى الأخص اذ لا يعلم فيها صدق أحدهما أو كليهما اذا قطع النظر عن خصوص المادة لتركبها من الشيء وأجزأ من تقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأخص لم يصح

لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلويا
عن البعض الآخر دائما كما في بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما (١) وهو كاذب مع كذب
قولنا إما لاشي من الجسم بحيوان دائما وإما كل جسم ^{الاول} ^{كذلك المركبة} ^{تلك كذب} حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الجملة
المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أو دوام اللاحيوانية فهي صادقة

(١) (قوله وهو كاذب) لما عرفت أن حكمي المركبة متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على أن بعض الجسم حيوان في وقت دون وقت آخر. ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة

أصدق عن صادق وكاذب وليس الحكيمة فيها إلا بامتناع كذب طرفيها سواء كان كل من الطرفين صادقاً أو كان أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فلتسكن فيها إذا كانت المركبة كاذبة بكذب الطرفين مركبة من صادقين وفيها إذا كانت كاذبة بكذب أحدهما مركبة من صادق وكاذب ولذا كانت مركبة من الشيء ومن أهم من النقيض كمية دائماً فانهم (قال دائماً) أو بالضرورة (قال بالفعل) أو بالامكان الخاص (قال وهو كاذب) في قوة التعليل لصحة المثال (قال قولنا اما لاشئ الخ) هذا مركبة من الشيء ومن أخص من النقيض كمية وجهة فتصدق مائة الجمع وتكذب مائة الخلو لصدق الاولى من الكاذبتين وتكذب الثانية منهما فلو قيل بأن نقيض الجزئية الكاذبة مائة الجمع الصادقة وبالعكس لم يحتج إلى المدول إلى تلك العملية مع أنها في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائماً وإما ليس بحيوان دائماً وظاهر أنها مركبة من الشيء ومن أخص من النقيض فليتنامل (قال دائماً) أو بالضرورة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله في الموضوع) أي في الموضوع الحقيقي (قوله حيوان دائماً) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

فما اذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذ هي ماحكم فيها بالاقتضال في الكذب وعدمه في الصدق كما سبق من المصنف في الحاشية . فاندفع ما قيل إن الحكم فيها بالمعنى الاخص على وجه يحتمل صدقها وصدق أحدها اذ تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لأنها لا تصدق عن صادق وكاذب والا لكانت بالمعنى الاخص مساوية لها بالمعنى الاعم (قال لأن ذلك) فيه نشر معكوس (قال فيما كان المحمول) بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض ماصدقه (قال أما لاشيء) منصفة مانعة الجمع صادقة لتركبها من الشيء ومن أخص من قبيضه كما وجهه هذا . ولم يقل بأن تقيض المركبة الجزئية مانعة الجمع مع

الركبة المركبة الجزئية
والركبة المركبة الجزئية
والركبة المركبة الجزئية

وبعدها أخرى ليصدق المركبة الجزئية وإنما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضاً مفارقاً كالقيام والقعود وغيرها. نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بأن بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي وإن اتحدتا في الموضوع المذكور لكن ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه باللا دوام كما لا يخفى فتأمل (٢) (قوله بخلاف تلك

الحملية المرددة المحمول الخ) فان المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم وإذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك الحملية

(قوله ذلك) أي الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى (قوله مفارقاً) بخلاف ما إذا كان عرضاً لازماً كالضحك بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لتوهم أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من جزئي المركبة أعم من أن ينقضي في الموضوع الحقيقي والمذكور فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك

استلزام صدق كل منهما كذب الأخرى ليتوافق تقييد السككية والجزئية في الاشتغال على التردد الخلو والجزئية وتقييدها في كونها حملية* وأما القول بأن الحملية الاتية في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع قتها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً وهي مركبة من الشيء ومن أخص من التقييد فجملة مائة الجمع أولاً أولى ففيه أما أولاً فلان حكم الشيء اجمالاً غير حكمه تفصيلاً. وأما ثانياً فلان الجهة غير معتبرة في انعقاد مانع الجمع والخلو والا لم يكن المنفصلة المذكورة لتقييد مثال السككية شيئاً منها لأن كلا من جزئيهما أعم من وجهه من الآخر جهة فالتمثال المذكور مركب من التقييد لما سبق في الخصوصية فتصدق مائة الخلو بالمعنى الأعم (قوله وبعدها أخرى) الأنسب وبسببها أخرى لأن الجزء الثاني سالب لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا لاقتضاء السالبة في المركبات وجود الموضوع (قوله ذلك) أي صدقها والإشارة به إلى الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى مع بعدها محججة إلى الاستخدام (قوله نعم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل بصدق الأصل في المثال المذكور للمركبة الجزئية وهو عدم الفرق بين الجزئيتين حال التركيب وبينهما حال التفصيل* وقوله يصدق إشارة إلى الواضحة والشرطية أعني كلما كانتا صادقتين صدقت المركبة مطوية

م
أشارة إلى أن هذا لا يترك كذا
مستثنى عما كان جزم به فيما سلك
وأجاب عن حيث دلالة اللا دوام فلا
عليه تأمل

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما أولا حيوانا دائما أو كان بعضه حيوانا دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتتمالات الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه اذ لو صدق لوقع أحد الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتبا دائما أو لاشئ من الانسان بكاتب دائما أو كون بعضه كاتبا دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما والكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ تقيض المركبة الجزئية طريقا آخر وهو جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لاشئ من الجسم بحيوان دائما أو كل جسم حيوان دائما أو بعضه حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية

(قوله بهذا المعنى الشامل) أي بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر أيضا نشر معكوس (قوله مما ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيوانا الخ (قوله وظهر) أي

وقوله لكن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ليس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيه مساهلة والاختصر الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقا صادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلب من تلك العملية رفع الإيجاب السكلي فيصدق بالسلب السكلي وهو الشق الثاني وبالإيجاب والسلب الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعني يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من أحدهما لشموله للاحتتمالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين السكليتين فإنه يخرج عنها الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله وإنما يصدق) أي اذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل (قوله كاتب بالفعل) قيد المحمول والجهة مخدوفة أو بالعكس (قوله أولا لاشئ الخ) لم يقل أولا كاتبا مع إخصريته ونسبته بقوله المار أولا حيوانا لأن كلمة لاهنا للسلب وكل ليس قد يحى لرفع الإيجاب السكلي إذا خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر اتسكالا على التصريح بالسلب السكلي في المتن (قوله مما ذكرنا) من أن يصدق النقيض لشموله للاحتتمالات الثلاث (قوله ليس بحيوان دائما) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع (قوله وظهر أيضا) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها لادائم (قوله من الحكمين) صريح في أن الترديد بين الحكمين في تسمية النقيض عملية مرددة

حيوانا دائما أو لا حيوانا دائما أو كان بعضه حيوانا دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتتمالات الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه اذ لو صدق لوقع أحد الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتبا دائما أو لاشئ من الانسان بكاتب دائما أو كون بعضه كاتبا دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما والكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ تقيض المركبة الجزئية طريقا آخر وهو جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لاشئ من الجسم بحيوان دائما أو كل جسم حيوان دائما أو بعضه حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية

Scanned with CamScanner

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئها عن الآخر بالطبع
ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحليات والمنفصلات الزومية
قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة
عكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة للتأني كل منهما
أعم مطلقا من الحينية المطلقة * وقس عليه البواقي
قال لعدم امتياز أي بحسب المفهوم وذلك لأن مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالي المعاند
والمتعاد من الطرفين وعروض المقدمية لاحدهما والتأولية لآخرهما إنما هو بالوضع بخلاف المنفصلات
الزومية فإن مفهوم مقدمها الملزوم ومفهوم تأليهها اللازم وربما يكون الشيء ملزوما لا لازما (قال
ولا فائدة) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس إلا لانتفاء الامتياز الطبعي فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي
الامتياز ثمة لكن يبقى أن الاتفاقيات قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك
متحركا فإن المقدم مستصحب للتالي كليا بخلاف التالي (قال الاتفاقيات) أما الخاصة فلان مفهومها
موافقة التالي الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمع جواز موافقة التقدير
متنازع فيه للمنعكسة وقوله لوازم وقوله أعم (قال ولا اعتبار) أي أولا عكس لها لأن المراد بالتبديل
ماله تأثير في المعنى لان مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع ان أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد
ان أريد التغاير مع عدمه (قال لعكس) مستويا أو عكس تقيض (قال المنفصلات) الأولى والاخصر
أن زيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المنفصلات لما قاله عصام من
أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع * ثم إن طرفي الاتفاقية متوافقان في الصدق
وليس بينهما امتصحاب فليس المقدم مستصحب للتالي فضلا عن كليته والالوجبت العلاقة بينهما
لأنها امر بسببه يستصحب المقدم التالي على ما قاله عبد الحكيم فتكون لزومية * فما قيل إن الاتفاقية
قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فإن المقدم مستصحب للتالي كليا
دون العكس وهم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالي للمقدم فيها ليست كعكسها لجواز كون
التالي أعم فيزيد عكس الموجبة السككية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن
الأمر الصادقة صادقة على جميع الأوضاع والأحوال المتحققة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كانا
متساويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات
الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالي الصادق تحقيقا للمقدم

فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالي أهم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضي . ولا يصدق عكسهما الكلي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائمتين والعامتين تنعكسان إلى حينية مطلقة . فاذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان بأحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الشكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة .

نحقيق حيث لم يصدق وان جاز العكس (قال فالموجبة) حملية أو شرطية (قال فيما كان) أى فى أصل (قال فن الدائمتين) ولا تنعكس شيء من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الأخرى لصدق قولنا كل كاتب حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب بإحداها ولكن هذا فى المشروطة إذا كانت بالحق (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فإنه لم يصدق هذا لصدق قبيضه أى لاشيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فإذا ضم كبرى إلى الأصل صغرى ينتج لاشيء من الانسان أو ليس الانسان بانسان دائما مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية) جزئية مثلا إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفا لادائما صدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لادائما * أما الجزء الاول منه فلانه لو لم يصدق لصدق قبيضه أى لاشيء من المظلم بمنخسف دائما مادام الوصف فإذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الأصل صغرى ينتج لاشيء من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثانى فلانه لو

المفروض الصدق بخلاف العكس (قال كلية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان مجموعها كليا وكذا الجزئية فتشمل المهمة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى بزيد انسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئى لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى الكلية فقط (قال فن الدائمتين) أقاد بذلك أن الجملة لا تنعكس مالم تكن موجبة لجواز تحققها فى ضمن الموجبة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح (قال تنعكسان) الأخصر الاولى تنعكس (قال إلى حينية) لا إلى ما هو أخص لصدق كل كاتب انسان بأحدى الجهات الأربع دون عكسه الموجبة بما هو أخص من الاطلاق الحينى (قال ومن الخاصتين) الاولى هنا وفيها يليه ترك من (قال إلى حينية لادائمة) مشعر بان لادوام الأصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية مطلقة عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

هذا الفصل فى الكلام على الموجبة الجزئية
فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالي أهم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضي . ولا يصدق عكسهما الكلي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائمتين والعامتين تنعكسان إلى حينية مطلقة . فاذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان بأحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الشكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة .

ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين (١) على

مذهب الشيخ في عقد الوضع * ^{الزيادة من غير أن يكون} ^{والزيادة من غير أن يكون} ^{والزيادة من غير أن يكون}

(١) (قوله على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ) فيه إشارة إلى انعكاسهما على مذهب

لم يصدق لصديق قضيضه أيضا أعني كل مظلم منخسف دائما فبضمه صغرى إلى الجزء الأول من
الأصل كبرى أن كان كلية ينتج كل مظلم دائما وهو باطل لتقييد ثبوت الاظلام في الأصل بالادوام
وبالعكس أن كان جزئية ينتج بعض المنخسف منخسف دائما وهو أيضا باطل لأن نفي الدوام
عن الاظلام يستلزم نفيه عن الانخساف أيضا (هذا) وكأن من لم يكتف بضم قضيض الثاني إلى الجزء
الأول من الأصل غير معترف باستحالة النتيجة بل ضمه إلى الجزء الثاني أيضا ليحصل تقييدان
متنافيان وقال إن الجزء الثاني من العكس إذا كان الأصل جزئيا لا يجري فيه دليل الخلف بل يثبت
بدليل الافتراض فاعلمه أراد بالحال المأخوذ في تعريف الخلف ما هو محال مع قطع النظر عن الأصل
(قال ومن الوقتيتين) بسيطتين أو مركبتين (قال إلى مطلقة عامة) أي دون حينية مطلقة هي أخص
منها لصديق كل منخسف مضى بأحدى الجهات الخمس مع كذب بعض المضى منخسف حين هو
مضى (قال للممكنتين) لصديق قرا: اكل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض
مركوب حمار بالامكان العام كالجهة الأخص لسكن مقتضى ماسبق من أن الحمار داخل في مركوب

كما يأتي إلا أن يخصص بما يكون مستقلا لا قيذا لقضية أخرى (قال ومن الوقتيتين) أي بسيطتين
أو مركبتين * والأولى ومن الوقتيات ليشمل الأربع بلا تعميم (قال إلى مطلقة عامة) صريح في أن الجزء
الثاني من مركبات هذه القضايا غير منمكسة وهو كذلك للتخلف. وقد يعال بأنه سالبة ممكنة عامة أو
مطلقة عامة وهما لا تنمكسان. وفيه أن حكم الشيء انفرادا غير حكمه اجتماعا وعدم انعكاسهما عند
الاستقلال والانفراد والال لم ينعكس الجزء الثاني من الخاصتين أيضا (قال للممكنتين) أي الخارجيتين
بناء على رأى المصنف (قال على مذهب الشيخ) إنما يتم الفرق بين مذهبي الشيخ والفارابي إذا كان
مذهبه في عقد الوضع اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الأمر لأنه حينئذ لا يتم ما أورد
لأثبتات عكس الممكنة من العكس والخلف لتوقفه حينئذ على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول
الممتنع عند الشيخ. وأما إذا كان مذهبه الاتصاف بالفعل بحسب فرض العقل فلا لأن الامكان والفعل
الفرضي متلازمان والصغرى الممكنة تنتج في الشكل الأول عندهما (قوله إلى انعكاسهما) أما إلى الدعوى
الأولى فلأن المتبادر من القيد كونه احترازا وأما إلى الثانية والثالثة فلأن الفارابي استدل على انعكاس

والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائميتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية
عامة كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي

الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية
الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابي

السلطان في الحقيقة والذهنية وجوب تقييد الممكنتين بالخارجيتين (قوله الممكنة العامة) أي الموجبة
كلية أو جزئية (قوله متلازمان) أي وجوداً على رأي الفارابي وانتفاء على رأي الشيخ فيجوز على رأي
الفارابي دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية إلى نفسها
بدليل العكس المتوقف على انتفاء الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأي الفارابي دون الشيخ
(قوله ينتج في الخ) أي فيجوز اثبات انعكاس كل من القضيتين المذكورتين بدليل الخلف المتوقف
على دمج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأي الفارابي دون الشيخ (قال إلى دائمة كلية) ولا

انعكاس الضرورية ضرورية على مذهب الشيخ لصدق لاشيء من مركوب السلطان بحمار بالضرورة
مع كذب لاشيء من الحمل بمركوب السلطان بالضرورة واما على رأي الفارابي فالاصل كاذب ولذا
كذب انعكاس ضرورية ومن هذا المثل يعلم عدم انعكاس المشروطة بالمعنى الثاني كنفسها أيضا تبصر
(قل مقيدة بالادوام) مثلا إذا صدق لاشيء من المنخفض بمضوء بالضرورة أو بالادوام الوصفين

الممكنين تارة بأنه لو لم يصدق في عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بمضوء مركوبه
حمار بالامكان العام لصدق تقييده وهو ينعكس الى ماينافي الاصل اعني لاشيء من الحمار بمركوبه
بالضرورة وأخرى بضم تقيض العكس التي هي سالبة كلية ضرورية بالكبروية الى الاصل لينتج
الحال. ومنع الدحوى المدللة راجع الى مقدمة مميّنة من دليلها وما يقبل المنع من الاول انعكاس التقيض
ضرورية. والثاني كون الاصل صغرى لان بواقى المقدمات محل الوفاق (قوله متلازمان) أي وجودا
فقط ان جعل قوله الا على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولنتيج وجودا وعدما ان جعل قيداً
لثاني فقط (قال والسالبة الكلية) حملية أو شرطية ويدخل فيها الشخصية فلها تنعكس كلية اذا كان
محمولها كليا والا لشخصية (قال الى نفسها) أي مثلها كما وكيفاً ولم يقل الى سالبة كلية لانه اخصر مع
ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشيء الى نفسه (قال الى دائمة كلية) قيد الكلية هنا وفيما يأتي
مستدرك (قال الى عرفية عامة) هل هذه القضية بسيطة. أو مركبة أولا ولا. الاقرب الثالث

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لادائما أى كل منخسف مضى بالفعل صدق لاشئ من المضى بمنخسف بالدوام الوصفى لادائما في البعض أى بعض المضى بمنخسف بالفعل * أما الجزء الأول منه فلانا نضم تقيضه اعنى بعض المنخسف مضى بالفعل حين هو مضى صغرى إلى الجزء الاول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى ليس بمضى حين هو مضى وهو محال * واما الجزء الثانى فلانا نضم تقيضه أيضا اعنى لاشئ من المضى بمنخسف دائما كبرى إلى الجزء الثانى من الاصل صغرى ينتج لاشئ من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا محال (قال في البعض) لافى الكل بأن تكون كلية . وكتب أيضا قال في البعض لكذب اللادوام فى الكل إذا كان موضوعه أعم كلا دوام العكس فى المثال الذى ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وان كان الانخساف غير مختص بالقمر تأمل (قال وهذه) أى الدائمات والعامتان والخاصتان مع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل (قال التسع) وهى الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة لصدق قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لاشئ من المنخسف بقمر بكل منها كالأخص (قال الموافقة لهما) كقرا: فى عكس بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لادائما بعض المضى ليس

عنه وجوده سالبة
والاداء ان يكون سالبة
ولم يتركه قول السالبتين
اشارة الى التكرار مع كونها
سالبة من المسمى من عدم التقيض
عندهم فى الاشياء المجردة

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كلية لأن الموجود فيها اللادوام فى الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا فى عكس الجزء الثانى من لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لادائما كل مضى منخسف بالفعل لصدق تقيضه وهو بعض المضى ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس الى نفسها يتجه أنها بالنظر الى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السلكية وهى أخص من الجزئية (قال المنعكسة السوالب) الاولى ترك السوالب ثلثا يحتاج إلى الاستخدام فى هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجعل السوالب صفة القضايا. بل الاولى وهذه الست هى السوالب المنعكسة (قال للبواقي) لصدق لاشئ من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بقمر بأى جهة قيدت (قال لا عكس لها) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس (قال إلا فى الخاصتين) لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لادائما يقتضى تنافى وصف الاشياء والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما فى وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لادائما بل عند كون الآخر موجودا يجوز سلب الآخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل . وعدم انعكاسها رأسا أو الى ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف في بعض المواد *

بمخالف بالدوام الوصفى لاداء (قال القضايا) أى كلها بسيطة أو مركبة (قال إلى عكوسها) أى الى نفسها إن كانت بسيطة والى كل من جزأيه إن كانت مركبة * وكتب أيضا أو إلى اعم من عكوسها (قال ثابت بالخلف) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصتين الجزئيتين السالبتين وإن كان بدليل الخلف بأن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يجرى في الجزء الاول منه فينبغي استثنائه وقس على ذلك نظيره في عكس التقيض وكذا لا يجرى في انعكاس السالبة عكس تقيض كما يأتي (قال تقيض العكس) أى نفسه إن كان بسيطا وكل من جزئيه إن كان مركبا (قال إلى الاصل) أى نفسه إن كان بسيطا أو احد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه أيضا على ما ذكرنا (قال لمنافى) كأن ذكر منافى الاصل بطريق التمثيل والإفاستحالة أكثر النتائج لادخل لها

بيان الجزء الايجابي من الحصر (قال في الكيف) مستدرك كالايجاب في عكس الموجبة فلو قال بديل قوله المرافقة الخ الجزئية لكفى (قال أو عكس تقيض) أقول دليل الخلف لا يجرى في عكس تقيض القدماء . أما في السالبة فلعدم تكرار الاوسط إن كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى لتقيض العكس إن كانت جزئية . وأما في الموجبة حملية أو شرطية فلعدم صلاح تقيض العكس لكونه سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغرويته وكذا لا يجرى في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين إلا أن يقال إن في تعميم العكس تغليباً * والمراد بتقيض العكس في تعريفه أعم من الحكمي فيشمل لازم التقيض (قال بالخلف) مما به لا يستلزمه الباطل على تقدير عدم حقيقة العكس أو لأنه استدلال على المطلوب من ورائه على قياس دليل الخلف (قال وهو أن يضم) أى الخلف هنا لا مطلقاً فلا يرد أن هذا تعريف بالاخص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه * واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس الموجبات وبالعكس فاثبات عكس الكل به مستلزم للدور ولا الثاني لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث ظاهراً واثبات انتاجه موقوف على العكس (قال رأساً) أى بالكلية وفي جميع المواد كما في السالبة الجزئية فيما عدا الخاصتين

لأن، الموزاع المنتجة النجاعة مع المقدم الممكن فلا إشكال

من قوله لا يوقف الحياتي في هذه الأمور كما لا يخفى (١) (قوله كان ذلك التقدير الخ) المستفاد من قيد مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه علمه أن ذلك متعين عين المقدم المحال لا من اجزائه

جواب بجمع قوله بدون العكس بعد اشارة السائل الى توجه المنع عليه والى جوابه يكون ذلك التقدير من
 موضوع المصلحة الاجتماعيه ^{والمصلحة الاجتماعيه} ان ذلك الجواب انما يمنع اذا كان نال الاصل مقيدا بقيد فقط لكن
 حينئذ يكون الاصل كالعكس كاذبا بخلاف ما اذا كان مقيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع قاله

حينئذ يكون من اجزاء المقدم ويكون العكس كالاصل صادقاً * ثم إن هذا الجواب مبني على ما سلف من أن التالي لا يكون أعم من المقدم حقيقة أصلاً ولا فالحق في الجواب أن يقال إن التالي الاصل ان كان مأخوذاً بشئ لا شئ، أي بشرط أن لا يكون مع الاستغراق الاصل كالعكس كاذب أو لا بشرط شئ، فالعكس

كلاصل صادق وان ذلك التقدير وان كان ممتنعاً في نفسه لكن ممكن الاجتماع مع المقدم كما لا يخفى
(قوله بقيد مع) لا مقيدا بقيد فقط (قال من اجزاء) المراد بالجمع ما فرق الواحد وبالمقدم مقدم العكس
الاجزاء فتمت اشارة الى (قال من اجزاء) فكون ذلك العكس صادقا (قال مع المقدم الممكن) حق

يكون العكس كاذبا (قوله ذلك التقدير) أى كون تحقق أحدهما عين المقدم المحال غاية الأمر أنه قيد
بقيد مع الآخر (قال للأصل) أى وكان الأصل الأعم لازما للأصل الأنخص (قال انعكس الأعم)

الحكس الذى هو تالى الأصل . والمراد بتاليه فى قوله لما كان تالى الخ تاليه بحسب الظاهر . أو معناه لما كان

جزءه نأى الأصل مقيدا بجزئه الآخر وهو يتبعه عليه) مبنى الاجتهاد حمل التقدير على تحقق أحدهما مع الآخر
أي يلزم كذب العكس (قوله فلا يتبعه عليه)

لاعلى معية تمهقه لنحقق الآخر هذا . ولا يفتي ان الاستدلال
لنحقق أحدهما ولا يدع في كون أحد جزئي الشيء صفة للآخر (قال فتى انمكن) في التفريع بحث

Scanned with CamScanner

﴿ فصل ﴾

في عكس النقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف . وحكم الموجبات من الحماية والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة السككية تنعكس الى نفسها فتقولك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوى

عكس تقيض للشرطية الاولى (قال المحكوم به) محمولا أو ناليا (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما (قال الصدق) المفروض (قال والكيف) المحقق * وكتب أيضا لم يتعرض لبقاء الكم لا وجودا ولا عدما لبقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أي كما وجهة وقبول انعكاس (قوله أي وحكم السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا كما يتبادر فانه لا فائدة في هذا المعنى (قال فالموجبة) جملة أو شرطية * وكتب أيضا مفرع عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع عن قوله وبالعكس (قال ينعكس إلى قولنا الخ) والا لصدق تقيضه أعني ليس بعض اللاحيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللاحيوان لا يلزم من لزوم العكس للأصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الاعم اليها لجواز أن لا يكون الاعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم للاخص (قال في عكس النقيض) أي بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فحينئذ يكون في الضمير استخدام * ثم إنه لم يذكر إطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ما مر في العكس المستوى أو لعلم به بمقايضة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مساححة لان عكسه قولنا حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفریع نشر مرتب (قال كل لحيوان) والا لصدق تقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان انسان ونضم صغرى إلى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان وكذا لو لم يصدق في عكس كل لحيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق تقيضه ويلزمه بعض الاثنان لحيوان فنضمه إلى الاصل لينتج الحال. هذا في الجملة. وأما في الشرطية المتصلة فلا أنه لو لم يصدق في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء اللازم مع وجود المازوم وهو يتأني الزوم (قال للموجبة الجزئية) لصدق بعض اللاحيوان حيوان دون

فان قيل ان كان المحكوم به محكوما عليه وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف . وحكم الموجبات من الحماية والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة السككية تنعكس الى نفسها فتقولك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

في الخاصتين تنعكس فيهما إلى عرقية عامة جزئية. والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية على التفصيل المذكور

أقول على التفصيل المذكور في انعكاس كل موجة الى موجة اخرى حيث قلنا من الدائميتين

فان فنجعل هذا اللازم صفري والاصل كبرى ينتج بعض اللاحق حيوان وهو محال أو نمكسه
 عنك مستويا الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان (قال ولا عكس)
 موجبة وكذا لا عكس للتسع الغير المنعكسة السوالب أعني الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث
 ولممكنين لصدق قولنا كل قر لا منخفض باحدى الجهات التسع مع كذب كل منخفض لا قر باحداها
 كالأخص (قال الجزئية) حملية أو شرطية (قال والسالبة) حملية كانت أو شرطية (يقال الى سالبة)
 قولنا لا شيء من الانسان بحجر بنعكس الى قولنا بعض اللاحق ليس بلا انسان والا لصدق نقيضه
 غفرو كل للاحق لا انسان ونعكسه عكس نقيض الى كل انسان حجر وهو يناق الاصل ولا يجري
 فيه دليل الخلف كما لا يخفى (قال على التفصيل) ومنه أن لا تنعكس الممكنتان من الموجبة عكسا مستويا
 فلا تنعكسان من السالبة عكس نقيض أيضاً فانه يصدق قولنا لا شيء من الحمار بلا مركب السلطان
 بأحد الامكانين ويكذب بعض مركوب السلطان ليس بلا حمار باحدى الجهتين كالأخص (قال
 المذكور) للموجبات في عكس المستوى (قوله موجبة أخرى) فيه تقلاب أو المراد ولو بالاعتبار فلا يتجه
 أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة الى نفسها لا الى موجبة أخرى (قوله من الدائمات) ومن لطا صتين
 الى حينية لإدائمة ومن الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث الى مطلقة ولا عكس للممكنتين عند

عكسه (قال الى سالبة جزئيه) أما في الحلية فلانه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الحجر أو ليس بعضه
بالإنسان ليس بعض الإنسان بلا حجر لصدق تقيضه أعني كل لاشئ لا حجر وينعكس بعكس التقيض
إلى كل حجر إنسان وهو يناقض الأصل . وأما في الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البتة إذا
كان العالم مضيقاً فالليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجوداً لم يكن العالم مضيقاً ولا لصدق
تقيضه المنعكس بعكس التقيض إلى ما يناقض الأصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقاً متوقف
على اثبات عكوس الموجبات (قال على التفصيل) مرتبط بقوله تنعكس في الموضوعين (قوله في انعكاس)

(۳۶ - روحان)

وعند المتأخرين هو جعل تقييض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون السكيف

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

كلاهما لا يجرى

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه المدلول عن طريق التقديم ويرد المنع على ما ذكره في عكس
الحمليات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه لتقييض من عدم صدق العكس يستندان التقييض
لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معادلة المحمول بان كان الاصل محصلة الموضوع ككل
انسان حيوان أو لاحجر ولا الموجبة المعادلة المحمول ان كان محصلة المحمول بان كان الاصل معادلة
الموضوع ككل لحيوان لا انسان بل الانقضاء بتوجية محمولها من المفهومات الشاملة ككل انسان
ممكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن عام لا انسان وسالبة موضوعها من تقاض تلك المفهومات
على ما ذكره في موجبات الشرطيات من ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم بسنده انه قد يكون
انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء الملزوم بل وجوده لجواز استلزام الخال للمحال * وأجيب عن
ابراد الشرطيات ببداية استلزام انتفاء اللازم لان انتفاء الملزوم والحمليات بأخذ تقييض موضوع الاصل
في العكس سلبيا لا عدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي على ما اعترف به انخصر اعني
المتأخرين وعليه السيد وعبد الحكيم لا تقتضي وجود الموضوع وان اقتضته على رأى المصنف كما يكون
التقييض سالبة سالبة المحمول وهي لكون سلب السلب لا يغاير الايجاب إلا باعتبار دون نفس الامر
في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجرى فيما كان الاصل معادلة الموضوع أو بتخصيص
الحكم بما عهدا المفهومات الشاملة وتقتضيها على قياس تخصيصهم تقييض المتساويين بل على عبد الحكيم
وحينئذ يكون لتقييض المحمول افراد موجودة فيتلزم السالبة المعادلة والموجبة المحصلة . وفيه اشارة إلى
ليس الى قضية أخرى ولا حاجة الى التغليب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قال وعند
المتأخرين) عدلوا عن طريقة التقديم لعدم تمام ادلتهم المارة في الحمليات الموجبات لورود المنع عنها
مستندا بأن تقييض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعادلة المحمول والتقييض بموجبة
محمولها من المفهومات الشاملة ككل انسان أو شيء ممكن عام وسالبة موضوعها من تقاضها وليس محمولة
من المفهومات الشاملة كلاً شيء من اللا يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء لانها صادقتان مع كذب
العكس لاقتضاءه وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الآخر
في الثاني وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ممنوع لجواز كونه محالا ومستلزمه
لحال آخر وهو وجود الملزوم لا انتفاؤه . وأجيب عن ابراد الحمليات تارة بأخذ التقييض سلبيا لا عدوليا

والمتأخرين هو جعل تقييض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون السكيف

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه المدلول عن طريق التقديم ويرد المنع على ما ذكره في عكس

حيث يكون عكس قولك على الانسان حيوان فذلك لا شيء من اللاحيوان بالانسان * وحكم
وجوبهم بالصواب في العكس المستوي لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة
في ما عكست اليه والعكس المستوي

في هذا الجواب بقى عن الاول فتأمل (قل وحكم الموجبات) كما وجهه وقبول انه كاس * وكتب
بعض حريات أو شرطيات (قل بدون العكس) أي بالنسبة إلى قبول الانعكاس والافتقار إلى السوالب
هنا وجه حكم موجبات العكس المستوي فيما انعكس (قل فالموجبات) أي من الحليات وكذا
الكلام في قوله وام السوالب (قل منعكسة) أي بعكس النقيض للمناخرين (قل الى ما انعكست الخ)

يكون انعكس موجبة سالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع عند المناخرين والنقيض سالبة
سالبة المحمول وهي لكون سلب السلب في حكم الايجاب في قوة الموجبة المحصلة . وأخرى بتخصيص
الحكم بما عداها فهو مات الشاملة وتقتضيها كتخصيص تقيضي المتساويين بها والشرطيات ببداية
ذلك الاستلزام * أقول يتجلى على الثاني مع عدم ملائمة القواعد المنطقية انه إما يتم لو انحصر افراد
موضوع السالبة في الموجودة والاول انه لا يتمشى فيما كان الاصل معدلة الموضوع ككل لاجبوان
بالانسان . وعليهما انهما لا يوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجبة السالبة المحمول وجود الموضوع
وعدم تخصيص تقيضي المتساويين بها . وعلى الاخير أن دعوى البداية في محل النزاع غير مسموعة
بما ظهر عندي الجواب عن النقيضين بأن العكس في الاول صادق الكفاية التعدد الذهني ولو فرض الابرار
كله كل كما سبق في بحث النسب والاصل في الثاني كاذب لصديق تقيضه أعنى بعض الا يمكن الدام
في ذلك كفاية مأمور . عن ايراد الشرطيات بأن ذلك مخصوص بما إذا كن بينهما علاقة كفاية زائدة
بما بينهما ولا علاقة هنا * بقى أن فساد الدلائل اكونه ملزوم الدعوى لا يستلزم نفاذها وتقتض الحسم
لا يوجب تغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقص فكيف يكون وجها للمدول (قل حق يكون)
مفرغ عما هو علة ناقصة لأن بقاء الحكم لم يعلم بعد (قل همنا أيضا) أي في عكس تقيض الأجزاء
(قل بدون العكس) أي في قبول الانعكاس لأن المقابل له من السوالب السكاية هنا غائبة وفي
وجبات العكس المستوي ثلاثة عشر (قال فالموجبات) أقم المظهر مقام المضر لان المراد بها هنا
الحليات وفي ما مر ما يعم المتصلة الزمنية . ولم يعمم هنا مع الإغناء عن قوله الآتي والشرطية الحلية يكون
كلامه صريحاً في رد السكاوت . مع أنه غير صريح في أن الموجبات السكاية المنعكسة ست والجزئية
المنعكسة نندان فلو قل فوجبات السوالب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح (قل الى ما انعكست الخ)

وأما السوالب فكلمة كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخاصتين الى حينية
لاداعة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس
الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات *

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره وتوقف
الكاتبى في انعكاسها مبنى على زعم الازوم. الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد
(قوله ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات)

أى ان كانت تلك الموجبات من سمت المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع
الباقية لصدق كل قر لا منخسف باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بغير باحدها.
(قال الوقتين) بسبطين أو مركبتين (قال والشرطية) أى الازومية إذ مر أنه لا عبرة بانعكاس
الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله مبنى على زعم) فانه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما يستلزمه دليل
الخلف من النتيجة. مثلا إذا قيل لو لم يصدق فى عكس كما كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذ
لم يكن حيوانا كان انسانا فالصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى إلى الاصل
كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال انتج منع استحالة اثبت الازوم الجزئى
بين النقيضين ببرهان من الشكل الثالث (قال ولا عكس) أى على رأى المتأخرين فى عكس النقيض
(قال للبواقى) بواقى الحملات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنات وبواقى الشرطيات هى
السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان الازوميات (قال من الحملات). قال بعضهم لصدق لاشئ.

أى امكنت السوالب بالعكس المستوى اليه (قال وأما السوالب) تفصيل لقوله بتدوين العكس وإشارة
الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيف وجهه فذلك
القول بالنظر إلى عدد القضايا المنعكسة (قال ومن الوقتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم ح)
أى زعم هدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق فى عكس نحو قوله كما
كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا
فاذا ضم صغرى إلى الاصل انتج المحال وهو الازوم الجزئى بين النقيضين لأنه ينتج عليه منع استحالة
على زعمه المذكور هذا * واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجري دليل الخلف فيها ولم يمكن منع
استحالة النتيجة لانها الازوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبى فى أن عكسها كلية أو جزئية
لا فى أنها تنعكس أولا (قال ولا عكس للبواقى) هى فى الحملات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

الطالع مؤيد
منه بين المعقول
والمنقول والاربع
الاسماء كذا في المتن

الباب الرابع في صور الأدلة والحجج

الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى
انما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها لصدق الاصل بدون العكس في قولنا
قد يكون اذا كانت الارض مضيئة يلزم أن تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا
من الخلاء ببعده باحدى الجهات الفعليات ولا شئ من الحار بلا مركب السلطاب بأحد الامكانين
وكذب بعض ما ليس ببعده خلاء باحداها وبعض ما هو مركب السلطان حار بأحدهما انتهى. أقول مثال
الخلاء يعنى عن مثال الحار ومن نظائر المثال الأول لاشئ من شريك البارى بحجر ولا يتم الكلام
فيه وفي نظيره الا اذا كان كل منهما خارجية أو حقيقية (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون اذا
كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا
(قال في صور) أى فى مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج)
تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لثلا يلزم أخذ المرف في التعريف ولا بالعكس لثلا
يتوهم تبعية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قائم يكون من مقدمتين والقياس المركب
والممكنان. وقد يقلل الفعليات منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لأنه لو لم يصدق في عكس
لاشئ من الانسان بفرس باحدى الجهات الخمس بعض ما ليس بفرس انسان بالفعل لصدق نقيضه وهى
تنعكس الى لاشئ من الانسان بلا فرس دائما ويلزمه كل انسان فرس دائما ولذا ذهب بعض الى أن
حكم السؤال في عكس نقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوى. والقول بأن السالبة المدولة
لا تستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ النقيض سلبيا لا عديليا كما مر فتأمل (قوله انما لم تنعكس)
لم لم يذكر دليل عدم انعكاس السالبة السكوية والجزئية (قوله الى نفسها) أى نظيرها في الجزئية. ولو
قال الى سالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أى فيما كان المقدم أعم مطلقا من نقيض التالى
(قال في صور الأدلة) أى فى مسائل موضوعاتها الذكرية الأدلة والحجج المنطقيتان من حيث الصورة
أو موضوعاتها الحقيقية الأدلة والحجج الطبيعيان من تلك الحقيقة فصح عدها الباب جزءا من الكتاب
الموضوع لبيان المنطق معنى المسائل (قال من قضيتين) عدل عن قول بعضهم من مقدمتين تحاميا عن
الدور (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال
يكتسب) لم يقل يحصل أو يلزم من التصديق الخ لثلا يحتاج الى التقييد بقيد النظر. ثم إنه أفاد بنسبة
الاكتساب الى التصديق أن المكاسب والمكتسب من العلم لا المعلوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول

عنه
البعد اعم من حال في جسم قائم به
وعنه المسمى بالجسم السلبى او مفارق
على المدركة عن قائم بجسم بل مفارق
على قسمة جملته وهذا هو المكان

عنه
المراد ليس بخلق من شئ
المراد كذا
المراد الاصطلاح

عنه
لما قيل قول الجور فان شئنا
لما قيل الاستغناء
ثم انما هو الشئ

ولو في الادعاء ظاهر اسواء كان له استلزام كل تلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة
أجنبية أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في
الامارات أو غيرها كما في السفسطة

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج
الدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهر لئلا يخرج المغالطات
التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لان
الشاعر كالمغالط يدعي في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة

قوله كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزاؤه من افراد الدلائل كذلك مجموعها عند المصنف على
ماباقي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك
يصدق على مجموع القياسين فصاعدا وفيه رد على عبد الحكيم حيث قل تبعاً للفتناني أنه لا يصدق
على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبري الثانية من القياس المركب اجنبية
وخارجة عن الدليل لان ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر الى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة فنفهم (قال في الادعاء) كلمة في لاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر (قل
بذلك) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزءاً من قياس
المركب أولاً (قال أو بواسطة) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي
قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف (قل في
في الامارات) الكاف هنا كالذي قبلها والتي بعدها استقصائية (قوله فتأمل) لعله إشارة الى أن تقسيم

وجمل المعروف والحجة واجزأهما موضوعة مبنى على اقامة المتعلق بالفتح موضع المتعلق (قال ولو الغاية
متوجهة الى كل من المقيد والقيد (قال في الادعاء) ظرف مجازي . أو كلمة في لاعتبار المدخول (قل في
في البراهين) أي انواع البرهان من اليقينية الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو ظاهر
اقوله وجود النهار) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضية
(قل في السفسطة) أشار بالكاف الى القياس الشعري فليست استقصائية (قوله لئلا يخرج) بناء
على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لان المتبادر من الادعاء
ماهو بحسب الحقيقة لا مايعم الظاهري والا لم يمتنع الى قوله ظاهراً (قوله يدعي في الظاهر) انما يمتنع
هنا لو لم يرد الشاعر بقوله الظاهر يا قوتة سيالة مثلاً التشبيه والجاز كما في زيد أسد بل اراد الحكم الخيالي
بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعي التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى ونتيجة له * وقد تطلق النتيجة على أخص
القضايا اللازمة له * والقضية التي يتوقف *
باعتبار صدور المدعى
باعتبار صدور المدعى

بل مجاز فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل (قوله وقد تطلق النتيجة) على
أخص القضايا اللازمة له كما في باب المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى أو
الكبرى ولم يقتصروا على إطلاقها على أخص القضايا اللازمة كما اقتصر في إطلاق العكس إذ
قد يستنتج أعما من دليل يستلزم الأخص بخلاف العكس فتدبر

القوم الدليل بل القياس إلى الصناعات الخمس التي منها القياس الشرعي ظاهر بل صريح في أخذ المقسم
بحيث يشمل الشرعي أيضا (قال وتلك القضية) سواء كانت لازمة للدليل أولا وعلى الأول سواء كانت
أخص القضايا اللازمة أولا (قال ونتيجة له) أي للدليل فالنتيجة غير مختصة بالقياس (قال وقد تطلق)
بالاشتراك للفظي (قال على أخص) المناسب لكلمة قد على أعما الخ (قوله كما في الخ) أي إطلاق
النتيجة على أعم القضايا اللازمة المستفاد من كلمة قد كما في باب الخ (قوله فتدبر) إشارة إلى أن هذا
وإن اندفع به الاعتراض على مختلطات الشكل الثالث بأن كلا من الدائمتين الصغريين مع كل من

المذكور من الأدلة الفاسدة والمغالطات والقياس الشرعي ليس بدليل فيلزم ترك قوله ولو في الادعاء ظاهرا
(قوله فتأمل) وجهه أن الخروج إنما يجب إذا أريد بالمعرف الدليل الحقيقي وأما إذا أريد به ما يعم
الصوري كما يؤيده بحجهم عن المغالطات والشرقيات فالادخال واجب وكلام المتن مبني عليه (قال
المكتسبة) فيه تجوز أو المراد المكتسب عليها فلا ينافي التعريف المار للدليل (قال للنتيجة على الخ)
مشعر بأن إطلاق النتيجة على أعم القضايا المكتسبة من الدليل هو الكثير وإطلاقها على أخصها قليل
وهو مخالف لما قاله عبد الحكيم تبعاً للسيد والشارح المطالع من أنها لا تطلق إلا على أخص القضايا
اللازمة للدليل وما سيأتي في باب المختلطات مبني على التجوز. ويؤيده ما اصطلمحوا عليه في باب العكس
ولعل لفظ الأخص واقع من النسخ والواقع من المصنف الأعم ويؤيده قوله في الحاشية كما في باب الخ
لأن جملة مثالا لإطلاقها على أعم القضايا المأخوذ صريحا أولى من جملة مثالا لأعما استفاد من كلمة قد
(قوله كما في باب) الكف استقصائية (قوله على إطلاقها) لم لا يجوز أن يكون ما قالوا بياناً للإطلاق
على الأخص بزعمهم فيكون اقتصاراً عليه (قوله إذ قد يستنتج الخ) علة لقوله ولم يقتصروا ولقوله كما
اقتصر الخ على الترتيب وهذه العلة صريحة في أن إطلاق النتيجة على أعم القضايا اللازمة قليل وعلى
أخصها كثير خلافاً لظاهر المتن (قوله فتدبر) إشارة إلى دفع ما أورده شارح المطالع على مختلطات

وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورة ما صحة الصورة فبان تكون مستجيبة
لشرائط ذكرها بعد وأما صحة المادة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل
من العلم بها مع الصورة الصحيحة إلى العلم بالمطلوب فلا يصح

لانتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم (١) قوله كافي الاستدلال بأحد المتضادين الخ
لأنهما متكافئان ذهنا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا أو تصديقا وإنما
يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه

(قوله الثاني) المعلوم بالضرورة أو النظر (قوله في مقام الخ) في شرح العقائد النسبية للفتاوى
وحواشيه أن كلمة لو بحسب اللغة تستعمل تارة لافادة أن انتفاء الأول في الماضي المقرر سبب لانتفاء
الثاني فيه كذلك وتارة للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول من غير تعيين زمان إلا أن الاستعمال
الأول أشيع وكلامه في شرح التلخيص ظاهر في أن الاستعمال الثاني منطوق ولذا اعترض عليه المحقق
الشريف قد سره بأن القرآن لم ينزل إلا على لغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعمال أيضا
من اللغة إلا أن الأشيع هو الأول (قال وصحة الدليل) صحة الدليل عبارة عن استلزامه للنتيجة وهو
غير صحي مادة والصورة كما بينه المصنف فلا يتجه أنهما ليسا بخارجتين عن صحة الدليل فكيف

يصح جعلهما شرطا لها مع أن الشرط خارج عن المشروط (قال فبان تكون) الباء هنا وفيما يأتي للتحقق
(قال صادقة) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا
حتى يشمل الشعر والمغالطة من الصناعات الخ (قال فلا يصح) هذا مفرع مما قبل الحثية والمعطوفان
الظهور بتقدير أن أو على بطوى فالمراد السكلي بدون الإشارة لثلا يلغو الشق الأخير ولو قال أو الإشارة

إلها لكان أحسن (قوله الاستثنائية) أي التي شرطية متصلة فلا يتجه منع التقريب مستفادا بأن
الدليل لا يجري فيما إذا كانت منفصلة (قوله عن الرفع الخ) أي للإشارة إلى المقدمة الرافعة بلفظ
لو (قال فبان تكون) كلمة بأن بمعنى كأن صرح به الجلال الحلي فلا يتجه أن بيان صحتها باقصر
لأن تكرار الاوسط منها لا من أن الشرط الخ * وقد يجعل الباء للتحقق أو للسببية فيكون مدخوله علة
ناقصة (قال لشرائط ذكرها) أي لانتاج القياس فلا ينافي عدها أجزاء الصورة (قال وأما صحة المادة)
هي المقدمتان بلا ملاحظة الترتيب وتحقق الشرائط فيهما (قال فبان تكون) انباء للتحقق أو السببية كما مر
والكلام مبني على تحقق المعرف في التعريف أو سببيته فلا يلزم اتحاد الظرف والسبب مع المظروف
والسبب (قال صادقة) أي صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وفيه تنبيه على أن

المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن
 أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتب اليقين إلا من
 اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليها دورا مع
 (١) كما في الاستدلال بأحد المتضامين على الآخر أو علمت بعده (٢) مواد الأدلة المشتملة
 على المصادرة بلا دور باطل أو لم يعلم أصلا مواد الأدلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم
 الكاسب علة يجب تقديمها على المعلول المكتسب

فصل (٥) قوله مواد الأدلة المشتملة على المصادرة (١)

مفرعان منها (قال كالمادة) الكاف هنا وفي النظيرين الآتين استقصائية (قال وعمت) أي علم اليقين
 شتمل عليها فافهم (قال مواد) أي كعض موادها وهو ما كان عين المدعى دون بعض الآخر أيضا (قال
 الأدلة) أي الأدلة المشتملة على المصادرة بدور باطل تأمل (قال المشتملة) اشتمال الموصوف على الصفة (قوله فصل)

الشعر والمغالطة ليسا من أفراد الدليل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعميا فلا قصور في كلامه (فإن
 زوجية الخ) أي كالتضحية المأخوذة منها المجمولة مقدمة واضحة مثلا لقياس ينتج قولنا العلم حدث فيه
 تسامح (قال ولا المادة) هذا كما قبله متفرع عما قبل الحثية لأن المراد بالنسبة فيه أعني من الذي
 وتعمى وما يأتي متفرع عن الحثية ويمكن جعل ما هنا وما يأتي متفرعا عنها على التشرع فمكرر
 لأول عن قوله إلى العلم بالمطلوب . والشأن عن قوله من العلم . (قال لا يمكن) شعر بأنه لو كان
 الأمر به عما كذلك صحت وإن لم يكن بالفعل فلو قال التي لا تعلم الخ لكان الخصر وثوى (قال
 البرهان) أي في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) إشارة إلى
 أن النفي في قوله لا تعلم متوجه إلى كل من المقيد والقييد (قال تدور عليها) أي تنوقف على المطلوب
 والتأنيث باعتبار الدعوى (قال بأحد المتضامين) أي بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال مواد
 الأدلة) هي التي ينوقف عليها على العلم بالمدعى بدون العكس بأن كل له دليل آخر يمكن إثباته
 كما في الحاشية ومن هذا ظهر أن النفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيد والقييد معا فلا يتجه
 هذا عين الشق المار لأن الدور منحصر في التقدمي والمعنى والاول باطل بخلاف الثاني فذا لم يشتمل على
 البطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه الشعر بأنه لا دخل في المصادرة للصورة وهو
 كذلك ففي قولهم هي توقف الدليل على المدعى تجاوز (قوله فلا يعلم) الفاء داخلة على محمول النتيجة
 والكبرى مطوية (قوله وإنما يعلمان) إشارة إلى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

منه على ما سبق في المتن

هذا هو العلم المناسب
 للمطلب كالمقدمة الظنية
 في البرهان اذ لا يكتب
 اليقين إلا من اليقين
 ولا المادة التي لا تعلم
 قبل المطلوب سواء علمت
 معه كالمادة التي تدور
 عليها دورا مع (١) كما
 في الاستدلال بأحد
 المتضامين على الآخر أو
 علمت بعده (٢) مواد
 الأدلة المشتملة على
 المصادرة بلا دور باطل
 أو لم يعلم أصلا مواد
 الأدلة التي تدور عليها
 دورا باطلا اذ العلم
 الكاسب علة يجب
 تقديمها على المعلول
 المكتسب

هذا هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام

الدلائل أربعة أقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجي تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الأجنبية هي مقدمة خارجة

هذا مبني على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى. فبطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما وم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا المحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما اذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقبيه لأمه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف الكل على الجزء (قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله المحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجمل (قوله أو لم ينعكس) أي بحسب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجمل (قال الدليل) قدم أن الدليل عند المصنف يصدق على مجموع أقيسة القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقيسة البسيطة (قال مستلزم للنتيجة) أي كذا وإن كانت كل من المقدمتين أو أحدهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو حيوان (قال القياس) أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءا أو كان جزءا من القياس المركب كالأقيسة التي جزء منها لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الأجنبية) المشتقة على الأكبر بقرينة ما يأتي

العموم وأن النفي فيه متوجهه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون قدم أحد المتضايفين على الآخر بالذات كافيًا للاستدلال به على الآخر بأن اللزوم المعترف في الدليل استغني عن مقتضى تغير زمني العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللزوم المعترف بأن اعتبر بين معلومين لكان له وجه فافهم (قوله هذا مبني) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لنفس الدليل (قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه أقام به للعرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وان عرف العرض بما قام بالجواهر لان هذا التوقف جملي لاواقعي لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما اذا المحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآخر (قال الدليل) الفاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قل أربعة أقسام) قضيته بطلان قوله محصر الدليل في القياس والاستقراء والتفصيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية أو الغريبة من المقبولين الاقسام إلا أن يقال باندراجها في القياس بتعميمه من القياس الحسكي (قال صدق المقدمة) قد يقال كما أن كذب مقدمتي القياس أو أحدهما ليس مانعا عن الالتزام الكلي وان كذبت النتيجة فليكن

إلى ختم الاضطرار من الدليل

عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة
كقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت بواسطة صدق أن ظرف الظرف
ظرف (١) في الظروف الخارجية

دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر (١) (قوله في الظروف الخارجية متعلق بالصدق
وقيد به للإشارة الى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف) ذهنا كما كان

(قال غير لازمة) بطريق الاكتساب (قال لاحدى) أى لشئ منها (قل القضايا) ما فوق الواحد
(قل في كل) رفع للإيجاب الكلى إشارة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قل قياس
المساواة) وسأتى في الفصل الثالث وجه التسمية به عند عبد الحكيم وعصام * وكتب أيضا الذى
هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة الى النتيجة الاخيرة (قال بواسطة الخ) سواء انضمت اليه أولا فان
بجود المنضم اليه لا يستلزم كليا إلا بواسطة كون تلك المقدمة صادقة وأما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو
كاذبة في كلية الاستلزام الدائى وهو ظاهر وسأتى ذلك فى الحاشية المنوطة على قوله الآتى وقسم غير مستلزم
كليا فكلا واحدا من اقيسة القياس المركب بالنظر الى النتيجة بالذات وتجميعها من القسم الاول والقياس
الاول منه بالنظر الى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثانى (قال ظرف الظرف) الاوفى للقياس أن يقال
بواسطة صدق أن مظروف المظروف مظروف في الظروف الخارجية كما أن الاوفى لهذا أن يقال فى

كذب المقدمة الاجنبية غير مانع هنا عنه وان كان ما يستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان اولى (قال
عن الدليل) أى عن الدليل الذى ثبت له الاستلزام الكلى بواسطة وهو القياس الاول بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة وأما عن مجموع الاقيسة بالنسبة اليها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب
بالنسبة الى قوله لاحدى الخ وسلب العموم بالنسبة الى قوله فى كل مادة لا عموم السلب بالنسبة اليه أيضا
لأن المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمة وان لم يكن لازمه لخصوص احدها (قال كما في قياس
المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة وداخل فيما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير
موافقة للمطلوب فى الاطراف لكن افردته بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احبائك
حيث حذف بواسطة صدق أن مظروف المظروف مظروف بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحقة
والحقة ظرف الدرة بقرينة قوله ان ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أى
الموجودة فى الخارج فيلزم صدق المقدمة الاجنبية فى المثال المذكور وجعل نسبة الظروف نسبة العامة
الى الخاص لا المظروف الى الظرف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية فى مثال المتن . نعم لو قال فى

لا يصح للمساواة ان تكون متعلق
بشيء من القضايا الخارجية
بل هى متعلقة بالبيت الذى
يكون ظرفا له

وهذا هو الذى لا يخلو القيد
التسمية الدرة والبيت والقياس
في البيت ما لا يخلو البيت
ما لا يخلو البيت ما لا يخلو البيت
نحوه اه ويمكن التعليل بان قيل
في كلام المتقدمين

وكما في الأدلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كقولنا كل انسان جسم
لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس
جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الأكبر كما اذا كان سيق هذا الدليل لدعوى
أن كل انسان رومي كما تكذب في قياس المساواة في نحو

مثال كقولنا البيت ظرف الحقة والحقة ظرف الدرة فالبيت ظرف الدرة (قال وكما في الأدلة) المراد
بها القياسات الاولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ما هو نتيجتها بالذات والمطلوب ما هو
نتيجة القياس الاخير (قال لنتيجة) لازمة بالذات (قال غير موافقة) رفع للايجاب السكلي (قال المدعى)
وهو نتيجة القياس الاخير من القياس المركب (قال وقد تكذب) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة
أعم من الأكبر * وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الاجنبية
كما أن قوله الآتي كما تكذب الخ بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ (قال
تلك المقدمة) أي الاجنبية المشتملة الخ بقرينة ما صر في كلامه نوع احتباك (قال على الأكبر) أي

لظروف الخارجى اسكان فيه نظير تلك الاشارة (قال وكما في الأدلة) المراد بها ماعدا القياس الاخير
من اقيسة القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نتيجتها (قال غير موافقة) أي غير موافقة له في جميع
لأطراف سواء كانت موافقة له في بعضها أم لا (قال كقولنا كل انسان) مثال للمطلوب والدليل للثاني
قط فلا مساحة فيه (قال جسم) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام
وجسم فالنتيجة في الصورة الاولى لا يوافق المطلوب في شيء من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين
احدهما بالصفروية والاخرى بالكبروية وفي الثانية لا يوافق في الاصح فقط والدليل يستلزمه بضم
قولنا وكل انسان حيوان صفري اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتي المشتملة على الأكبر نظر إلى خصوص
المثال وان ادخال الاشمال عليه في تعريف المقدمة الاجنبية فاصد إذ قد تشمل - بالاصغر وانها
تكون واحدة ومتعددة (قال بواسطة صدق) صدق المقدمة الاجنبية في هذا القسم فيما تقر به وكتبها
فيما لم يتم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مابيناله لكن إذا كان المدعى موجبة
كلية (قال وقد تكذب) بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس كما أن قوله كما
تكذب الخ بيان لفائدته في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ ويظهر منهما فائدته . قوله بواسطة
صدق المقدمة الخ (قال ان كل انسان) أو دعوى أن كل انسان ابيض (قال كما تكذب) كان معلوميته
في ضمن قوله في الظروف الخارجية ساغ جعله مشبها به فلا حاجة إلى جعل السكاف للقرآن قال في قياس
المساواة) أقول في شرح المقاصد الموجود في الموجود في الشيء إنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متماثلين

بأنه كقولنا كل انسان حساس وكل حساس
جسم فانه يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا
وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا
وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا

هذا هو المقصد الموجود في الموجود في الشيء
فانه يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا
وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا
وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا

وهو الأداة المستلزمة بواسطة عكس التقييض نحو كل إنسان جسم لأنه حيوان وعلى الأجسام
هو لا حيوان فإنه إنما يستلزمه بواسطة عكس تقييض الكبرى ليرتد إلى الشكل
الأول (٢) وقسم غير مستلزم كذا وإن استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول
الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما

مع كذب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجة) احتراز بقيد الخروج عن الأجزاء مثل الصفري
والكبرى وبقيد لزوم في كل مادة عن المقدمة الأجنبية وبقيد عدم موافقها للقضايا
في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والحمول والمقدم والتالي
فإن شيئاً منها ليس بمقدمة غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازاً
أم (٢) (قوله وقسم غير مستلزم كلياً الى آخره)

كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخاف كثيرا ومن هذا القسم
هذا مبنى على حمل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
الأعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام
الجزئي لهما قطعا مع أنهم أخرجوها بقيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته
لا بقيد الاستلزام وجربنا ههنا على ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية من قسم
المستلزم الكلي مع أنه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشيء (قال كما في الظن) كأن السحاب للتظير بناء على أن استقبال السحاب المظلم
دليل أصولي. وإذا أردت إبراده في صورة الدليل المنطقي تقول كما استقبل السحاب المظلم بمطر لكنه
استقبل فيمطر ^{أو تستقبله المستقبل فيمطر} لا يقال إن كلية الشرطية كاذبة لحصول التخلّف كثيرا لأننا نقول إنما تكون كاذبة إذا
كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فلا تكفولهم كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف
بالليل سارق ^(قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم) أي مع أنهم فروق
بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجوها الخ قوله وأخرجوا قياس المساواة في حين مع (قوله بقيد
الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أي مثله وكتب أيضا الذي هو القياس الأول
لكن بالنظر إلى النتيجة الأخيرة كما مر (قوله المستلزم بواسطة) من القياس الأول من القياس المركب
الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ليس بمستلزم) أي قبل ضم المقدمة الأجنبية
وأما بعد ضمها فاستلزامه الكلي ليس بخصوص المادة يدل عليه قوله ويسموا المستلزم الخ (قوله بل
بواسطة) بأن يكون المقدمة الأجنبية المشتبهة على الأكبر في قياس المساواة والقياس المركب صادقة

كليا وإن استلزم العلم واليقين به الظن بها استلزاما كليا فهذا مبنى على أن تقسيم الدليل باعتبار الاستلزام
النفسي كما يشعر به قوله المار سواء كان له استلزام الخ وليس المعنى أنه لا يلزم من العلم بالدليل العلم بالنتيجة
لزوما كليا وإن استلزم العلم به الظن بها لزوما جزئيا لا بقاء قوله بناء على أن الخ عنه ولأن لزوم الظن
في الاستقراء والتثيل من العلم بمقدماتها كلى لاجزئي (قال كما في الظن) كأن السحاب للتثيل وتقرير
الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم مطر ولا يتجه منع كلية الكبرى مستنداً بجواز حصول
التخلّف لأنه إنما يتم إذا كانت الكبرى يقينية ونحن ندعى ظنيها على أنه يمكن أن يراد بالمطر ممكن
الامطاد لكنه لا يناسب دعوى ظنية النتيجة لكونها قطعية حينئذ (قوله هذا مبنى) أي جعل هذا
القسم الشامل للاستقراء والتثيل قسماً للقسم الأول الذي هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام
مبنى الخ إذ لو علم السحاب قسماً له باعتبار انتفاء الاستلزام الذاتي (قوله وأخرجوا قياس الخ) أي مثله

مسألة في تعريف الاستلزام
الاستلزام هو ما لا يمكن أن يستلزمه
شيء من العلم والظن بالشيء
إلا بالعلم والظن بالشيء
الذي يستلزمه

فصواب فهم أن يحملوا الاستمرار على السكك المتباين ويخرجوا به الاستقراء والتخيل
ومثل قياس المساواة وتقييد ذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة أو أن يحمله على مطلق
الاستمرار ويخرجوا السكك بغير ذاته كما لا يخفى . اللهم إلا أن يحمله على الاستمرار السككي
ويضممو المستمر كيانا من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح
لكن عدم ذلك الاستمرار السككي في المستقر أو التثمين على نظر ظاهر إذا الاستقراء مع ضمنية
اتفق جميع الأفراد والتثمين مع ضمنية عليقة الجاه مسترمان كيانا وان لم يستلزم ما
وحدهما كقياس المساواة ولا يخص الأمان براد بالاستمرار الاستلزام السككي المقطوع وحده
وبضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل

(قوله فصواب) أي فصواب فهم عدم التفريق بين الاستقراء والتخيل وبين قياس المساواة بأن
يخرجوا السكك بغير الاستمرار من أرادوا به الاستمرار السككي وتقييد ذاته من أرادوا به مطلق الاستمرار
قوله (ومثل قياس) مثل بالمثل أي القياس الأول من القياس المركب (قوله ويخرجوا السكك) أي
الأمور الأربعة (قوله اللهم) استثناء بالنظر إلى قوله مع أنه ليس بمستلزم كيانا (قوله على الاستمرار
السككي) ليخرج الاستقراء والتخيل (قوله ضمنية) ببيان (قوله محل نظر) حاصله أن الضمنية في
السكك أن جمعت من أوضاع المقدم يكون الاستمرار في السكك جزئيا وإن جعلت من أجزاء المقدم
يكون الاستمرار في السكك كيانا من غير فرق (قوله بالاستمرار) في تعريف القياس (قوله فليتأمل) كونه
شارة في أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء إذا كان جزئيات موضوع القضية المستقررة
محصورة لكن حينئذ يكون الاستقراء تاما لا ناقصا وكذا بضمنية عليقة الجاه في التثمين كما إذا كانت
دقيقة لا آتية . ومثل قياس المساواة أي قياس المساواة في كلامه احتمل * ويمكن شمول الآتي لقياس
المساواة طريق السككية كما في مثلك لا يحل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه
وجعل ما يأتي قرينة خلاف المعهود (قوله فصواب فهم) أي فصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما
يخرجها فإن (قوله ومثل قياس) المضاف مقدم على الربط (قوله ويخرجوا السكك) فيه أنه حينئذ
لا يخرج سوى من الاستقراء والتخيل به ثبوت الاستمرار جزئي الذاتي فهما فيتعذر ما هنا تعريف
القياس (قوله اللهم لا) أي فصواب أحد الشفهي ليسكون شريح الثلاثة الأول وأبعدا ولا تكون
مختلفة في القياس يخرج الآتي (قوله ولا يمكن) جوار مخالفة الأفراد الغير المستقررة المستقررة في
الأول وكون خصوص الأصل شرط أو الفرق مالم في الثاني (قوله فليتأمل) أشار إلى أن توجهه ليس

لا يستقر كذا قسم وهو لا يستقر لأن على المبرهن أن يتبع أ كثر جزئياته كقوات
 في حيوان غير أصلي - تحرك فحركة الاستقر هذه الموضع لأن الانسان كذلك والحيوان
 وهو هو ثباته من الحيوانات كذلك

لا يصح أن لا يحمل أن يكون خصوص القيس عليه شرط أو خصوص القيس مائة (أو ومن
 هذا أن يقال إن القسم لا يتم محضه في الاستفراغ والتفصيل فلما سب أن يقول وهذا القسم هو الاستفراغ
 أن يكون لا كذا بل إن منه وهو فلهذا القوة فيه غير راجع في تعريف القياس ولما أخرجوا القسم
 انحصار من الاستفراغ بل هو محمول من القوة وهو فلهذا القوة صرح به عند الحكم (أو
 حكما أو هو القوة الحرة (أو جزئياته) أو حواشيت طرقة لدى هو الموضوع فتم كذا
 الحواشيت لا في (أو غير التماس) فيه الموضوع فاعدا التماس لأنه بعد ما علم أن حكمه من حيث
 ما كان حكمه الحكم على لا طلب مستند من القابل * ومن ما يفهمه به طرقي ما قيل في

محض أصلا لا لا يلزم من عدم تمكن القوة بحكم التسوية فيه عدم الاستفراغ الحكم لا يرى أن قوله
 لا يصح أن لا يحمل أن يكون خصوص القيس عليه شرط أو خصوص القيس مائة (أو ومن
 هذا أن يقال إن القسم لا يتم محضه في الاستفراغ والتفصيل فلما سب أن يقول وهذا القسم هو الاستفراغ
 أن يكون لا كذا بل إن منه وهو فلهذا القوة فيه غير راجع في تعريف القياس ولما أخرجوا القسم
 انحصار من الاستفراغ بل هو محمول من القوة وهو فلهذا القوة صرح به عند الحكم (أو
 حكما أو هو القوة الحرة (أو جزئياته) أو حواشيت طرقة لدى هو الموضوع فتم كذا
 الحواشيت لا في (أو غير التماس) فيه الموضوع فاعدا التماس لأنه بعد ما علم أن حكمه من حيث
 ما كان حكمه الحكم على لا طلب مستند من القابل * ومن ما يفهمه به طرقي ما قيل في

لا يصح أن لا يحمل أن يكون خصوص القيس عليه شرط أو خصوص القيس مائة (أو ومن
 هذا أن يقال إن القسم لا يتم محضه في الاستفراغ والتفصيل فلما سب أن يقول وهذا القسم هو الاستفراغ
 أن يكون لا كذا بل إن منه وهو فلهذا القوة فيه غير راجع في تعريف القياس ولما أخرجوا القسم
 انحصار من الاستفراغ بل هو محمول من القوة وهو فلهذا القوة صرح به عند الحكم (أو
 حكما أو هو القوة الحرة (أو جزئياته) أو حواشيت طرقة لدى هو الموضوع فتم كذا
 الحواشيت لا في (أو غير التماس) فيه الموضوع فاعدا التماس لأنه بعد ما علم أن حكمه من حيث
 ما كان حكمه الحكم على لا طلب مستند من القابل * ومن ما يفهمه به طرقي ما قيل في

العلم كالميت في التاليف وليت حادث في العلم حادث وابتوا عليه الجامع
 بالدوران وهو ترتيب الشيء على ماله صلوح العملية وجودا وعندما ويسمى الشيء الأول
 دائرا والثاني مدارا كان يقال

ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو أثبت حكم في شيء نوجده في مثله بعلمية الجامع
 بينهما كقولنا العلم كالميت في التاليف وليت حادث في العلم حادث وابتوا عليه الجامع
 بالدوران وهو ترتيب الشيء على ماله صلوح العملية وجودا وعندما ويسمى الشيء الأول
 دائرا والثاني مدارا كان يقال

التمثيل (قوله التمثيل) وهذا التمثيل مثل الاستقراء الناقص في أفدة الظن وإنما أفدة الظن لأنه لا يتم
 من اشتراك شيئين في معنى واحد وهو التاليف في مثال المذكور اشتراكهما في جميع المعاني (قوله شيء)
 وقيل (قوله في مثله) الأول في آخر وكتب أيضا مقبس عليه (قوله كالميت) لأن الأجزاء المؤلف

منها في الأصل هو الخشب والأحجار والتراب وفي الفرع هو الجواهر الفردة ثم إن صحة المثال مبنية
 على أن مراد بتمام معنى لا يشمل البيت تامل (قوله عملية) قال عبد الحكيم نخصص اثبات العملية
 بما يكونها أشهر الوجود المثبتة لعملية (قوله بالدوران) أي بالقياس المأخوذ في وسطه الدوران وكتب
 أيضا قول عبد الحكيم وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أي الاستلزام وجودا وعندما (قوله وجودا) أي رابطيا

(قوله وعندما) أي رابطيا وكتب أيضا كل منهما تمييز عن نسبة الترتيب إلى معموليه أعني الشيء والموصول
 وترتيب الوجودي إشارة إلى الطرد أعني كل ماله وجد ماله صلوح العملية وجد الشيء المعلوم والترتيب
 العكسي في العكس أعني كما انتفى الشيء المعلوم انتفى ماله صلوح العملية وإنما سمي هذا عكسا لأنه

هو جزئيات الحقيقية إلا أن يراد رأينا أفرادها (قوله ومنه التمثيل) لم يقل والتمثيل لئلا يرد أن القسم
 الرابع منحصر فيه وفي الاستقراء الناقص فلا معنى لعهدها بعضها منه ويحتاج إلى جعل فاسد الصورة من
 هذا القسم كقيل أو تقديم الربط على العطف كما يقال (قوله اثبات حكم) أي الحكم بثبوت حكم

لأجعل الحكم ثابتا وإلا لم يوافق القول بن القياس منبئ عن الحكم لاثبت له (قوله بوجوده) أي لوجود
 مثله ضرورة أن الواحد الشخصي لا يقوم بمحلين والمراد بقوله في مثله في أمر آخر يكون مثله بعد الاثبات
 ففيه مجاز الأول (قوله بعملية) أي بسبب كون الجامع علة وهذا مرتبط بالاثبات أو بقوله مثله (قوله

العلم كالميت) أي ما يعلم به الصانع مأخوذا لا بشرط شيء ولا يقدح في القياس اندراج البيت فيه لعدم
 ملاحظته كما لا يقدح اندراج الأصغر في موضوع الكبرى في الشكل الأول (قوله وهو ترتيب الشيء)
 يسمى الترتيب وجودا بالطرد وعندما بالعكس والأول في قوة كما وجد ماله صلوح العملية وجد الحكم
 والثاني في قوة كما انتفى انتفى الحكم كما تشير إليه عبارة جمع الجوامع الدوران أن يوجد الحكم عند
 وجود الوصف وينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وما قبله تال (قوله صلوح العملية)
 مشعر بأن مجرد التلزام وجودا وعندما غير كاف في الاثبات بل لابد من المناسبة وهو مناف لعدا الأصوليين

أو علة العلة أو علة علة أو علة
 الترتيب على حد سجدات الترتيب
 الترتيب على حد سجدات الترتيب
 الترتيب على حد سجدات الترتيب

وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين

وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين

وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين
 وهو من عبارات الأصوليين

علة حدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجودا كما في البيت وعندما كما في الواجب تعالى
وما يتردد كأن يقال علة حدوث هو إما التأليف أو الامكان والثاني باطل بصفات الواجب
تعالى فتميز الأول فظهر أن الاستمرار الكمي من مقدمات البرهان دون الامارة * واعلم
أن نتيجة الدليل تابعة لاخس مقدماته بالمعنى الاعم

عكس قبيض كما هو عكس مسئولة ما ريد بالرد (قال علة الحدث) أي حدوث البيت المقيس عليه
(قال يدور) الكبري هنا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمر يدور عليه الحدث وجودا وعندما
وكي أمر يدور عليه حدوث وجود وعندما علة الحدث والتأليف علة الحدث (قال علة الحدث) المقيس
عليه (قال الثاني باطل) بخلاف الرد وهو كتب أيضا وقد يبطل الاول أيضا بتحقيق الحدث بدون التأليف
في جواهر الفردة (قال البرهان) كان مراد بالبرهان ماعدا الاستقراء والتشيل وبالامارات نفسها (قال
الدليل) بمعنى القياس لا بمعنى الاعم تأمل (قال لاخس) بدل له * وكتب أيضا ان كان فيه الاخس
والا فقه يوافق الشريف في الكم كما في انضربين الاولين من الشكل الاول وقد لا يوافق فيه كما في

كلامه ومن الدوران مستكما مستقلا (قال يقال علة الحدث) أي علة الحدث الزماني لشيء عند الحكماء
في التأليف ولو لم يتعلق به تعلق التمييز والتصرف فلا يرد ان العقول والنفوس الفلكية والانسانية
والجواهر الفردة مع عدم تألفها حادثة لأن الاولين قديمتان بالزمان ومتعلق الثالثة مؤلف على أن حدوثها
زماني متنوع والرابعة منفية عندهم ولو بنى المثال على رأى المتكلمين لم ينتج إلا الرابعة وهي تندفع بما
سندكره (قال لأنه يدور) صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية (قال وأما) هذا الانفصال ليس
جميعه يجوز اثبات العلية بهما ولا خلوي لأن له طرقا آخر لكن خصهما بالذكر لكونها أشهر طرقه كما
قوله عبد الحكيم (قال علة الحدث) اشارة الى قياس استثنائي تقريره لولم يكن علة الحدث وهو التأليف
لمكنت هي الامكان لكن ليست هي الامكان (قال الاول) قيل قد يبطل بتحقيق الحدث بدون
التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف اعم من كون الشيء مؤلفا أو مؤلفا منه وقد سبق منا جواب
آخر يبينه المثال على مذنب الحكماء (قال ان الاستمرار الخ) إنما يتم التفريع لوحدة الامارة على الاستقراء
والتشيل والبرهان على ماعداها وهو مخالف لما مر (قال مقدمات البرهان) أي من الشرائط الضمنية فيه
فمراد بالمقدمة المعنى الاعم (قال أن نتيجة الدليل) أي الذي يستلزم النتيجة لذاته لا بالمعنى المار لئلا
ينقض بالاستقراء الناقص لعدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته)
أي ما لاخس منه فلا يرد النقص بما لا اخس فيه كالمركب من موجبتين كليتين ولا يرد الضر بان الاولان
من الشكل الثالث لموافقة نتيجتهما للاخس الذي هو العكس المستوى فسقط القول بان المعنى ان كان

كيف وقد وعلم

فصل

نيس دليل

(قوله كيفا وكو عا) فن وجد في مقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان وجد ضمنية كانت ضمنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها وفي سكر هو نمقل بالمعنى الاعم اذ هي كما تكون تابعة لمقتضاها لاجزاء في هذه الامور تكون تابعة لمقدمات خارجة كالعكس المستوي في تضرب لاول من الشكلى الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية كالعكس للموقوف عليه وكذا عكس التقيض وايضا لان تكون النتيجة قطعية مالم يكن الاستلزام الكلى قطعيا كما

حريين الاولين من الشكل الثالث (قوله منها) أى من الأمور الثلاث أغنى الكيف والعلم والكم (قوله لاجزاء) التي هي مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوي) قد يناقش بان العكس مطلق ليس مقدمة بشئ من معنيين أما بالمعنى الاخص فظاهر وأما بالمعنى الاعم فلاها كما مر قضية توقف صحة دليل على صحتها والعكس ليس كذلك وإن توقف العلم بصحته بمعنى الاستلزام للمطلوب عليه وفوق بين توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذا عكس) في المستلزم بواسطة المقدمة الغريبة (قوله قطعي) قد يقال إن قطعية النتيجة بقطعية المستلزم أعني القياس لا بقطعية الاستلزام الكلى فن الاستلزام الكلى قطعي في مطلق القياس وان كانت إحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة

فيه لاخص ولا نقد يوافق الشريف في الكم وقد لا يوافقهما كما فيهما (قال كيفا وكذا) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع خلط وكذا قوله وعاما (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلتحمل على ما هي أجزاء حالا أو مآلا فيدخل في عكس المستوي ولا يحتاج الى حملها على المعنى الاعم (قوله كالعكس المستوي) هذا مقدمة بالمعنى الاعم لان المراد بتوقف الصحة في تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده اطلاق عبد الحكيم المقدمة الغريبة عليه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمعنى الاخص وهو ظاهر ولا بالمعنى الاعم لانه موقوف عليه لعلم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بان الدليل في قوله نتيجة الدليل بالمعنى الاعم وليس كذلك إلا أن يجعل استطراديا (قوله قطعي) أقول قطعيته مقدمة ضمنية هي مقدمات هذا الدليل من اليقينييات لا كون ذلك الاستلزام مجزوما به وهي تؤول الى قطعية ذى الاستلزام وهو مقدمات القياس بقرينة قوله كما في البراهين فلا يرد ان قطعية النتيجة بقطعية

استلزام الكلى
قوله كالعكس المستوي
قد يناقش بان العكس
مطلق ليس مقدمة
بشئ من معنيين
أما بالمعنى الاخص
فظاهر وأما بالمعنى
الاعم فلاها كما
مر قضية توقف
صحة دليل على
صحتها والعكس
ليس كذلك وإن
توقف العلم
بصحته بمعنى
الاستلزام
للمطلوب عليه
وفوق بين
توقف الصحة
وتوقف العلم
بالصحة عليه
(قوله وكذا عكس)
في المستلزم
بواسطة المقدمة
الغريبة (قوله
قطعي) قد يقال
إن قطعية النتيجة
بقطعية المستلزم
أعني القياس
لا بقطعية
الاستلزام الكلى
فن الاستلزام
الكلى قطعي في
مطلق القياس
وان كانت إحدى
مقدمتيه ظنية
أو كاذبة

استلزام النتيجة لذاته (قوله يستلزم النتيجة لذاته) ليس مرادهم من قولهم لذاته ههنا في الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفي الواسطة في الاثبات أي لا يكون

استلزام النتيجة لذاته

في البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها (قوله يستلزم النتيجة لذاته) ليس مرادهم من قولهم لذاته ههنا في الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس ونتيجة غير معلوم بل مرادهم

نفي الواسطة في الاثبات أي لا يكون

(قال يستلزم) أي لزوما نفسيا لا علميا وكذا ترك قول غيره متى سلمت (قال لذاته) قال عبد الحكيم المنفي في التعريف بقيد لذاته هو الواسطة في الثبوت لافي الاثبات فلا يخرج عنه الاشكال الثلاثة

الحاجة الى مقدمة غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات إلا أن الفرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستوي وبينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم

بواسطة الثاني عن التعريف دون المستلزم بواسطة الاول نعم لم يظهر لي الى الآن وجه انتهى وانه يتم ما ذكره لو لم يكن النتيجة شك من الاشكال الاربعة واسطة في الثبوت والمصنف كما يشعربه كلامه هنا في الحاشية منع ذلك جواز تحققها في بعض النتائج كما في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك

فزيد ضاحك بناء على أن ثبوت الضاحك لزيد بواسطة ثبوت التعجب له فقال المنفي في التعريف هو الواسطة في الاثبات وحكم يكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول

المستلزم لا الاستلزام الكلي وإلا لم يكن القياس المؤلف من الخطايبات مستلزما استلزاما قطعي

وليس كذلك (قوله والاستلزام) أي الاستلزام القطعي مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين (قوله يستلزم) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسى ويمكن حمله على العلمى وهو حينئذ استمعي لا معنى للغير

زمانى السمين* ثم إنه لا ينتقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن إطلاق القياس عليه بخارج يستفاد من كلام السيد والتعريف للقياس الحقيقي وإما لأن قيد بعد تفتن كيفية لا ندرج ونحوه ملحوظ فيه

بقي أنه لم يقل متى سلمت لانه لا حاجة اليه سواء أعتبر في التعريف استلزام المعلوم للمعلوم أو العكس للعلم خلافا لعبد الحكيم في الثاني (قوله ليس مرادهم) رد على المحقق عبد الحكيم حيث حكم بان المنفى

في التعريف هو الأولى لا الثانية ولا يخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمى لا النفسى فلا نزاع بينهما معنى فتأمل (قوله فان انتفأها) لم يقل لوجودها بين بعض الاقيسة ونتيجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفأها ولا يلزم منه الوجود وما قيل أنها متحققة في قولنا زيد انسان

وكل انسان ضاحك لأن استلزامه لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسطة التعجب فنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة في عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة في لزوم النتيجة للقياس (قوله أى لا يكون) يعنى ليست الواسطة للنفية الواسطة في الاثبات مطلقا بل التى هي

منه
لا يظهر من هذا القول ان الاستلزام لا يكون
سواء كان عند السامع او عند المتكلم
لا يمكن حمله لغرضه
المنفى في التعريف بقيد لذاته هو الواسطة في الثبوت لافي الاثبات فلا يخرج عنه الاشكال الثلاثة
الحاجة الى مقدمة غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات إلا أن الفرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستوي وبينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بواسطة الثاني عن التعريف دون المستلزم بواسطة الاول نعم لم يظهر لي الى الآن وجه انتهى وانه يتم ما ذكره لو لم يكن النتيجة شك من الاشكال الاربعة واسطة في الثبوت والمصنف كما يشعربه كلامه هنا في الحاشية منع ذلك جواز تحققها في بعض النتائج كما في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك فزيد ضاحك بناء على أن ثبوت الضاحك لزيد بواسطة ثبوت التعجب له فقال المنفي في التعريف هو الواسطة في الاثبات وحكم يكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول المستلزم لا الاستلزام الكلي وإلا لم يكن القياس المؤلف من الخطايبات مستلزما استلزاما قطعي وليس كذلك (قوله والاستلزام) أي الاستلزام القطعي مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين (قوله يستلزم) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسى ويمكن حمله على العلمى وهو حينئذ استمعي لا معنى للغير زمانى السمين* ثم إنه لا ينتقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن إطلاق القياس عليه بخارج يستفاد من كلام السيد والتعريف للقياس الحقيقي وإما لأن قيد بعد تفتن كيفية لا ندرج ونحوه ملحوظ فيه بقي أنه لم يقل متى سلمت لانه لا حاجة اليه سواء أعتبر في التعريف استلزام المعلوم للمعلوم أو العكس للعلم خلافا لعبد الحكيم في الثاني (قوله ليس مرادهم) رد على المحقق عبد الحكيم حيث حكم بان المنفى في التعريف هو الأولى لا الثانية ولا يخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمى لا النفسى فلا نزاع بينهما معنى فتأمل (قوله فان انتفأها) لم يقل لوجودها بين بعض الاقيسة ونتيجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفأها ولا يلزم منه الوجود وما قيل أنها متحققة في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك لأن استلزامه لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسطة التعجب فنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة في عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة في لزوم النتيجة للقياس (قوله أى لا يكون) يعنى ليست الواسطة للنفية الواسطة في الاثبات مطلقا بل التى هي

والمراد من الاستلزام الثاني أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية أو غريبة وإن كان بواسطة أخرى كالعكس المستوي في الأشكال الغير المينة الانتاج فالقياس ان اشتت على مادة النتيجة وصورتها معا أو صورة تقيضا يسمى قياسا استثنائيا والمشتل على صورتها مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير

المقدمة الاجنبية أو الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلي وإن كان العكس المستوي لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض الأشكال

أن العكس المستوي واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وادعى تخصيصها اصطلاحا بمقدمة الاجنبية والغريبة حتى لا يخرج الاشكال الثلاثة وهذا أيضا إنما لم يكن مقدمات دليلي الخلف والافتراض اجنبية فتأمل (قوله واسطة في الخ) في كون المقدمة الاجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة في الشبوت تامل (قال والمراد) أي اصطلاحا كما في تسمية أي الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة نتيجة مجرد انضمام أحد طرفيها بالآخر لا النسبة التامة وإلا فالنسبة في النتيجة تامة وفيه اشتت عليه قياس ناقصة وقس على ذلك صورة النقيض (قال مستقيما) ولا يوجد هذا القسم في استثنائي فتأمل على مائة الجمع ولا القسم الثاني في ما اشتت على مائة اخلو وأما المشتل على الحقيقة فيوجد فيه كل مائة سبعه كاه في الفصل الآتي (قال متغيرا) تغيرا دائما (قال لكنه متغير) دائما مادام الذات * وكتب بخط

مقدمة اجنبية أو غريبة والمراد بالغريبة عكس النقيض اصطلاحا كما صرح به في الفصل لما رفلابرد أن العكس المستوي ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الاشكال الثلاثة عن تعريف القياس لانها عند المصنف ليست شيئا منهما (قال مقدمة اجنبية) كأن المقدمة الاجنبية منحصرة اصطلاحا في قياس المساواة وفي الادلة المنتجة للنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما رفلابرد في مقدمات دليلي الخلف والافتراض اجنبية فلا بدخل ماعدا الشكل في التعريف * ودفعه بتسليم كون اجنبية واعتبار قيد فقط بعدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب الخامس من الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما (قال على مادة) لو قال ان اشتت على هيئة النتيجة يسمى قياسا استثنائيا وإلا فافتراضا لكي لان المادة لا حاجة الى ذكرها للروم في كل قياس (هذا) والهيئة بمعنى الترتيب الواقع بين طرفي النتيجة وإن خالفها كيف يشمل صورتها وصورة نقيض (قال وصورتها) أي هيئتها بصورة لاحقة وكذا الكلام في قوله وصورة نقيض فلا يرمي المصنف في الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالنقيضين في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن

هذا هو مقتضى ما تقدم من القول في كون الشيء متغيرا
أو ثابتا في ذاته لا في صورته

فهي حدث وعلى صورة تقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا
لكنه متغير فيكون حدثا والمقدمة التي قد تصدر بكثرة لكن مقدمة استثنائية مطلقا ووضع
في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط
يسر اقترانها كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في
الطوب حذا أصغر والمحكوم به حذا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها
الاكبر كبرى واجزاء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط متوسطه

فوقه قد تصدر أيضا بادة لتقليل الى انها كثيرا مالا تصدر بها في المباحث في الكتب
(فوقه والمقدمة الاخرى شرطية) لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها

قد تكون حمية وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
بعض فرده كذا لا يخفى على من عاين من الامثلة كقولنا لا شيء الا وهو حادث والاشياء كلها متغيرة

لشدة حركاتها واضمحاضات (قل لم يكن متغيرا) حذرا من التسلسل (قوله من قبيل) وبعبارة
اخرى من قبيل تسمية الشخص باسم السكي كتسمية زيد بالانسان (قوله العام) وهو الشرطية (قال
لان العام) لا اولى ترك لان (قل صغرى) توصيفا للكي بصفة اجزاء لا تسمية للاول باسم الثاني والا لما
غيروا الاسم وكذا الكلام في قوله الكبرى (قل لوسطه) تخصيص التوسط بهذا المعنى بالشكل

شتمل بحسب المعنى والعطف على معمولي عاملين مختلفين بلا تقديم الجور وفيه رككة ويمكن عطف
على نائب قاعل يسمى لا اولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينئذ يحسن المعطف في قوله الاتي وعلى صورة
الح أيضا (قل وعلى صورة) الاولى وصورة الح (قل مقدمة استثنائية) وتسمى صغرى أيضا الشرطية
كبرى كما قد بعض (قل مطلقا) أي في المستقيم وغيره (قوله بادة التقليل) منه به على أن الاصل
كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا ينافيه كونه في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لما منع
ويمكن جعل تصدر ماضيا فيخلو عن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كما اذا تألفت الشرطية من
شرطين وحلية وكانت المقدمة الاستثنائية هي الشرطية (قل لان العالم الح) أي بعد دعوى أن العام
حادث (قل والمحكوم عليه) موضوعا أو مقسما وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محولا أو تاليا
(قل حذا أصغر) إما بطريق الحجاز المرسل أو الاستعارة (قل حذا اكبر) أي فيه وقوله والمحكوم
به عطف على نائب قاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم ارتباط التالي بالمقدم بالنسبة
الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه

هذا هو مقتضى ما تقدم من القول في كون الشيء متغيرا
أو ثابتا في ذاته لا في صورته

ط بالآخرين حملا أو وضعاً
أو وضعاً أو وضعاً

22

1.

10

تدبر في هذا
الكتاب والكتاب
الذي هو كتاب
الكتاب

يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفما وكما ضربا * وقد يطلق الصغرى على
المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشملا (١) على الاصغر والا كبر

فصل
في القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي (٢) مطلقا لا يتركب

(قوله وان لم تشملا (١) الى آخره) كما في صغرى الاستقراء وكبراه وكما في كبرى المستلزم

بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حمليات بعدد أجزاء

لانفصال (٢) (قوله القياس الاستثنائي الى آخره) قدمناه على الافتراضي على عكس ما في المتن

وقالنا أو مقدما (قل شكلا) قد يقال الشكل على القياس باعتبار الهيمنة الحاصلة من اقتران الاوسط

كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقتران الصغرى بالكبرى بل قال بعضهم لا معنى للشكل والضرب

الا هذان (قال على ما بعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة وما بعدها في الاستقراء

مثلا (قل على الاصغر) ناظر الى المقدمة الاولى (قل والا كبر) ناظر الى ما بعد الاولى (قوله كما في

صغرى) اي كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) اي المقدمة الثانية والثالثة

منها وسياتي في فصل اللعي والاني انه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هذه القرية مجوم

كلمة أو لمع الخلو ويمكن جملة حالا من الحد الأوسط وكذا من الآخرين (قال بيضاوي) ضربا

وكذا نفس الاقتران يسمى شكلا وضربا مجازا (قال وقد يطلق الصغرى) هل يطلق الصغرى على

شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حينئذ ام لا (قال وان لم تشملا) سلب

كل او في قوله على الاصغر الخ نفس مرتب (قوله كما في صغرى) كأن السكاف بالنظر إلى المعطوف عليه

استثنائية (قوله وكبراه) اي كالمقدمة الثانية والثالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هذا لا يوافق

المثال المار له لاشتمالها على الاكبر فيه الا أن يراد به بعض افراده كما يقال كل أهل هذا البلد متعفن الاخلاط

لأن زيدا مجوم وممرا كذلك وغيرهما من ادله كذا (قوله ذات حمليات) الظاهر وحمليات ثم ما ذكره

انما يتم فيما كانت التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت متحدة فيها

فلا تأتي قولنا الكلمة لفظ لأنه اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

تدبر في هذا
الكتاب والكتاب
الذي هو كتاب
الكتاب

لفظ قال الكلمة لفظ (قوله لا نه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظري
الانتاج كالأشكال الثلاثة. (قوله فتأمل) وجهه أن التوقف في الإثبات بالافتراض ممنوع كيف وقد
قالوا أن الافتراض يكون بقياسين * أحدهما من الشكل المطلوب اثبات نتيجه لكن من ضرب أجل
والآخر من الشكل الأول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الإثبات متى صدقت القرينة صدقت
الصفري مع عكس الكبرى مثلا ومتى صدقت معه صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه
إلى جعل النتيجة مقدمة شرطية وضم الواقعة إليها إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط
فيكنى لصحته التوقف في الخلف (قال من حملتين) لئلا يكون النتيجة أو نقيضها مقدمة من
مقدماتها فيلزم المصادرة أو التصديق بالنقيضين * ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشيء إما حجر أو
شجر لكنه شجر فيكون لا حجراً لأن المراد بالحمية ما ليس في حكم المنفصلة وهذه الحمية في حكمها بل
قد تقول بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من
أقل من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحمية (قال موجبة) وإلا لزم سلب الازوم أو العناد فلا يلزم
شيء لا من وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها
على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحمية على العلم بصدقها لدار (قال كية)

Scanned with CamScanner

عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المتقدم دون العكس * وقد تقدم مناهج المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه كلما لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً يثبت أنه كلما كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أي الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نعة الجمع

كما عموماً الكمية من الشخصية في كبرى الشكل الأول لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده (قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة إلى آخره)

(قال دون العكس) أي إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس بقول الشاعر

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

وكذلك لولا على ذلك عمر (قال ثبت أنه) هذا التالي عكس تقيض للمقدم (قال لكن ثبت) واضعة (قال ثبت) نتيجه (قال لكن لم) الرافعة كاذبة كالنتيجة (قال فلا يثبت) نتيجة (قال ينتج تقيض)

اسناد صفة الكل إلى متعلق الجزء بالعكس لأن المنتج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم (قال واستثناء) أي فيتحقق في المتصلة المستقيم وغيره (قال ينتج تقيض) نقض بقولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقاً مع كذب النتيجة * وأجاب المحقق التفتازاني بأنه يجب في أخذ التقيض رعاية الأمور المعتمدة في تناقض القضايا فيكون تقيض التالي ما ليس بضاحك دائماً. وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان وأما إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة. ويتجه أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالحق الجواب بأن هذا القياس فاقد لشرط هو كون الشرطية لزومية لأنها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل بأحدى الطرق المارة في التالي وهنا ليس كذلك (قال كلما ثبت أنه) بوجه أن هذه القضية مؤلفة من حملتين غاية الأمر تحقق

شرطيتين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيء به لمجرد ربط الكلام (قوله والشرطية أيضاً) المؤلفة من حملتين لا مطلقاً فلا يرد أن التأويل في المقدمة الاستثنائية كاف في التألف من الجملة والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل في الشرطية (قوله هي عكس) عند القدماء (قال ينتج تقيض الخ) لاعتينه لامتناع اجتماعهما (قال كناية الجرم) السكاف هنا وفي قوله كناية الخلو للقران أو للتشبيه بقاء على أن استنباط الحكمين المذكورين

(١١٢)
 فيكون
 لا بد
 من
 ان
 يكون
 له
 وجود
 اما
 بالذات
 او
 بالاعتراض
 فيكون
 له
 وجود
 اما
 بالذات
 او
 بالاعتراض

فهو حادث ينتج عنه كذا كان متصفاً كان حادثاً أو من منفصلة وحالية نحو الموجود اما بالذات
 بالذات أو مالا يقتضي ذاته شيئاً من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن
 الموجود إما واجب بالذات أو ممكن أو من منفصلة نحو كذا لم يكن الشيء واجباً بالذات
 كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضي ذاته الوجود اما ممكن أو نتج ينتج عنه كذا لم يكن
 الشيء واجباً بالذات فهو إما ممكن أو نتج فلا يقتضي الشيء خمسة اقسام وكل من الاقتراني
 الحلي والشرطي ان كان الحد الاوسط فيه محكوماً به أو عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى (١)
 احتراز عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقتضى ذاتها بل مقتضى ذات
 الواجب تعالى فيكون وممكناً مع انها قديمة قوله سواء لنفس الصغرى (١)

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة في ما يأتي وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشيء واجباً
 بالذات أو يكون لا واجباً بالذات واما أن يكون اللا واجب بالذات ممكن بالذات أو متصفاً بالذات فالشرط
 في الجزء الناقص الذي هو محمول في تالي الصغرى وهو مضمّن في مقدم الكبرى (قال ايمن متصلة وحالية) شار
 بالترتيب المذكور هنا وفي التسمين الآتين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفي القسم الأخير
 والمنفصلة في القسم الذي بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الاوسط منها جزء ناقص من الصغرى وتام من
 الكبرى وهذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله
 ليست مقتضى) أي حتى تكون واجب الوجود (قال ينتج أنه كذا لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من
 حالية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حالية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم المطلق الاقتراني
 المطبوع لعدم فرقهم بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قال ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة
 مقدمها مقدم المتصلة وقالبها نتيجة التأليف بين تالي الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أي
 بالوجود المحمولي فلا يتبعه منع كلية الكبرى الآتية بنحو المعنى ويمكن تعميمه من الرابطة فيراد
 بالمكن فيها ما أمكن وجوده المحمولي أو الرابطة (قوله احتراز عن) متضمن لأمريين دخولاً فيما قبل
 قوله غير لازم وجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة الأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه
 ما مر (قال الشيء) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله ومالا الخ (قال فلا اقتراضي)
 أي أقسامه الأولية (قال سواء لنفس) أقول معنى كون الشيء محكوماً به أو عليه لا آخر كونها طرفي
 نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوماً به أو عليه لنفس الصغرى أو لاحد طرفيها وكذا لتأويلها بأن
 المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها ويمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

وكل صدف جسم فالدرة في الجسم وأما الشرطي فمكتوبهم كلما كانت الأرض ثقيلة مطلقة
كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الأفلاك ينتج لذاته أنها كلما كانت ثقيلة مطلقة
كانت في وسط الأفلاك ويتألف من الأشكال الأربعة بشرطها كالمعارف ^{مكتوبهم}
(١) قوله ويتألف من الأشكال الأربعة إلى آخره) فإن الأوسط إن كان متعلق بمحول
الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول نحو هذا غلام رجل وكل رجل إنسان
فهذا غلام إنسان ويشترط بإيجاب الصغرى وكيفية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة
بأن نقول والناطق فصل ينتج أن الإنسان مساو للفصل (قال وكل صدف) إذا بدلت الكبرى بقولنا
وكل ما في الصدف ما في الجسم يرجع إلى المعارف (قال ثقيلة مطلقة) احتراز عن كوني الهواء والماء فإن
الأولى ثقيلة بالقياس إلى كرة النار وخفيفة بالنسبة إلى كرة الماء والأرض والثانية ثقيلة بالنظر إلى كرة
النار والهواء وخفيفة بالقياس إلى الأرض (قال ينتج لذاته) رجوعه إلى المعارف بتبديل الكبرى
بقولنا وكل ما في مركز العالم في ما في وسط الأفلاك (قوله متعلق بمحول الخ) أو محمول أحد طرفيها
(قوله في قولنا غلام الخ) ناظر إلى اشتراط إيجاب الصغرى * وكتب أيضا وفي قولنا ليس إذا كان
الشيء غلام المرأة كان غلام الرجل وكل رجل الخ (قوله محمول الصغرى) أو محمول أحد طرفيها (قوله نحو
هذا) ونحو كما كان هذا غلام رجل كان غلام إنسان ولا شيء من الجبر بانسان فليس البتة إذا كان هذا
غلام رجل كان غلام حجر (قوله غلام المرأة) هذا وقوله التالي له وفي قولنا ناظر إلى اشتراط اختلاف
الكبرى ولو كان غير متعارف كما سيصرح به المصنف. ولو سلم صحة كونها كبراه فصدق النتيجة ممنوع
كيف ومرجع التساوي صدق موجبتين كلبتين مطلقتين من الجانبين وهنا تكذبان لصدق تقيضهما
ولأن الجواب لا يجري فيما إذا بدلنا الكبرى بقولنا والناطق جوهر مع تكرار الأوسط والذي يظهر لي
الجواب بالقول باشتراط انتاج القسم الثاني بصدق المقدمتين عند الرجوع إلى القسم الأول كما في
مثال المتن حيث تصدق والصدف في الجسم والمقدمة الثانية فيما ذكر كاذبة عند الرجوع فلم يحرر
(قال وكل صدف) ولو بدلنا الكبرى بقولنا والصدف في الجسم لكان قياس مساواة منتجا للنتيجة
المذكورة لكان لا بالذات (قال مطلقا كانت) مركز العالم نقطة في كرة العالم تتساوى الخطوط الخارجة
منها إلى سطحها المستدير فالعنى على القلب أي كان مركز العالم فيها والوسط بفتح العين لاسكونه بناء على
القول بأن الساكن متحرك والمنعكرك ساكن (قوله فإن الأوسط) قد يقال يجوز العقل كونه محمول الصغرى
ومتعلق بموضوع الكبرى وكونه متعلقا لهما فلم يذكروه إلا أن يجاب بأنه جعل مدار الفرق بين المعارف وغيره
في الصغرى اشترطها وتختلف الانتاج في الاحتمالين الباقيين وكذا في بقى الأشكال (قوله لتختلف الانتاج)

ممكن العلم بطلته وسط الأرض
يكون الخطوط التي تخرج منها إلى
سطح الأرض متساوية
وكلها تكون متساوية
مركز العالم في الأرض
في المركز لكونه كلاً في
العالم كلاً في صورته

هذا
مكتوبهم
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو

واعلم أن غير المتعارف أن أحمده فيه محمولا الصغرى والكبرى

ليس بـ غلام رجل وكل رجل ^{الإنسان} إن أو مذكر فالحق في الأول السلب وفي الثاني الإيجاب وفي قوله غلام كرومي غلام انسان وبعض الانسان أبيض أو أسود والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب ^{الإنسان} وإن كان متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى أيضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل ولا شيء من المرأة برجل فهذا ليس بـ غلام امرأة ويشترط باختلاف مقدمتيه في السكيف وكلية الكبرى للتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان أو فرس حيوان فالحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وليس بـ غلام رجل ولا شيء من المؤنث أو الفرس برجل فالحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم أو الجسد ليس بحيوان وإن كان متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان وكل رجل حيوان فغلام بعض حيوان انسان ^{الحيوان} ويشترط بإيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين وإن كان متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو ^{الإنسان}

مع إضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته
وإضافة بيانته

تقدمت في السكيف (قوله وفي قولنا) ناظر إلى اشتراط كلية الكبرى (قوله وفي قولنا)
وكذا في قولنا إذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان وبعض الجسم الخ (قوله موضوع الصغرى)
وموضوع أحد طرفيها (قوله فغلام بعض الحيوان) الأوفق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصغرى
ولأن محمول الكبرى (قال أن غير المتعارف) قسما أحدهما ما اختلف فيه محمولا صفراء وكبراء
والثاني ما اتفقا فيه فان اتفقا الخ (قال أن أحمده) لم يتعرض لعدله بأن يقول وان اختلفا

هذا
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري
نحو ما كان كبري

نشر مرتب بقوله الآتي للتخلف في قولنا الخ قوله في الكبرى أيضا أي كما في المتعارف
والأولى تركه (قوله فغلام) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة في الشكل الثالث جعل موضوع
الصغرى موضوعا وأضافته إلى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى
محمولا إذ لو أضيف موضوع الصغرى إلى محمولها بعد ادخال السور وجعل محمول الكبرى محمولا لزم
التخلف في نحو غلام المرأة انسان وكل امرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الانسان مؤنث وفي الشكل
الرابع جعل موضوع الصغرى موضوعا مضافا إلى موضوع الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول
الصغرى محمولا إذ لو أخذت بإضافة موضوع الصغرى إلى محمولها المدخل للسور وجعل موضوع الكبرى
محمولا للتخلف في نحو قولنا بنت الرجل حيوان وكل ذكر من بني آدم رجل فاندفع الاعتراض عليه بأن

فله تيجتان احدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط أحد
المحمولين فيها وهي العادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة
الى النتيجة الثانية

غلام انسان حيوان وكل رومي انسان فغلام بعض الرومي حيوان ويشترط بايجاب مقدمته
فله نتيجة واحدة لظهوره (قوله فغلام بعض الرومي) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومي
(قال فله تيجتان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان
مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له تيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى
الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعني وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس
مع أن كلامه هذا وقوله الآتي كألذي اختلف فيه المحمولان مشعران بأن نحو ما ذكرنا له نتيجة
واحدة * وكتب أيضاً كسائر القياسات الاولى من القياسات المركبة (قال إلى النتيجة الثانية)

الموافق لقياسي الشككين أن يقول بدل النتيجة فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان
رومي وإلى هذا اشار بقوله فليتامل (قوله وكل رومي) أقول اذا بدلنا الكبرى بلا شئ من الحجر بحيوان
انتهج غلام بعض مالميس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم
انها نابعة لأخس مقدمات الدليل كيفما يحول على نتيجة القياس المتعارف أو على التبعية باعتبار النسبة
التامة أو الناقصة المأخوذة من قيود الكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمتان كيفاً
وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة التامة سلبية لزم العلم في بعض الامثلة * ومما صر على أن المراد
بالكبرى هو المقدمة الثانية لا المقدمة المشتبهة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث (قال فله تيجتان)
اعترض بأن من غير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس وله تيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى الانسان مباين للفرس بواسطة
صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول
صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المادة الابرى أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس ينتج لذاته الانسان مساو لمباين النوع ولا ينتج الانسان مباين للنوع لسكذب كل مساو لمباين
النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قال باثبات الح) أي بذكر كليهما مضافاً أحدهما
إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة (قل أحد المحمولين) سواء كان الاول أو الثاني
والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه ينبغي عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

يسمى قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فنمدرج في القياس المستلزم لذاته كالذي
اختلف فيه احمو لان فتولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

مع كلية الصغرى أو اختلافا فيها كيفنا مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس عليه الشرطيات
وعليك باستخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتنا ^{٥٥} (قوله لا بطريق
النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته

فهو ما يستلزمها بطريق ^{٥٥} (قوله لا بطريق النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته

أى اننى سقط فيه احد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من
المحمولين فتكون الانسان مباين للفرس اللازم لتولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك
بواسطة صفة مقدمة الاجنبية في كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس ويأتى اقتضاء
عبارة أخرى ذكرناه أيضا (قال يسمى) أى خارج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة)

ضاحك اسكنى ما يوجد في بعض افراده عند عبد الحكيم والى ما يتوقف عليه انتاج افراده عند
عصام الدين حيث قال ما حاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاوسط وعدم تفاوتها في
النسبة بشئ ^{٥٥} (قوله لا بطريق النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته

وقد تفاوتت في النسبة بالنظر وفيه الى البيت في مثال الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت
(قال فنمدرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال فتولنا
الواحد الخ) حده ما لمحمد فيه محمول الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فكقولنا الواحد نصف الاثنين

اول محمولين أو المحمول الاول (قال إلى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام معنى قياس
المساواة لأن انتجه يتوقف على مساواة مزوم ج ومزوم مزوم في النسبة إلى ج باللزومية أى في قولنا
المزوم ب وب مزوم ج ومن لم ينسبه قال معنى به باعتبار الفرد المتغير فيه المساواة انتهى ويؤيدا الاول

جزياته في الشكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة
إلى نتيجة الخ) قيل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى
القياس الاول كقضية الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة . أقول هى كذلك حيث يفهم من

عدم لمقدمت الاجنبية في قياس المساواة أنها ما فيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب
ناك إلى ما نسب اليه نانيا وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الاصغر والاوسط
في النسبة بشئ ^{٥٥} (قوله لا بطريق النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته

على وجهه على الاستدلال
والله اعلم بالصواب

بشارة الى ان ترك الاستدلال
بالحجة لعمدتها على الحق

اللام عوض عن المفرد الى امره
والى صرح ان الاوسط كالكوز والاصغر
ممن كذا ومزومين في كونهما مساويين
ويستلزم ان يكونا مساويين في النسبة
كنايته على معنى ما يتوقف على

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى
نتيجة أن الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له لكذب المقدمة الاجنبية القائلة
بان نصف النصف نصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة
الى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيه بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ
كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالخمر وتمثيل بالنسبة
الى دعوى أن النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته كقياس
المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية
النظر والاكتساب ما سبق الإشارة اليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق
الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهييات

والاثان ربع الثانية فهو أيضا قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثانية وبواسطة
صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثانية ثمن الثانية أن الواحد ثمن الثانية وهذا نظير ما مر
من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للفرس (قال إلى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لا يسمى
قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهي
قولنا الواحد ربع الاربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الاربعة ربع
الاربعة تخيلاً تعريف قياس المساواة قياس غير متعارف اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى وكان
المقدمة الاجنبية كالنتيجة الاخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال فقولنا النبيذ الخ) ورجوعه
إلى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالخمر فهو كالخمر (قال إلى دعوى) فتمن حيث لم
يقبل الى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الاعم (قال ان النبيذ) وقياس أول من القياس المركب

وكذا المقدمة الاجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى
القياس الاول لا الثانى الحاصل من ضم المقدمة الاجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب)
فالقياص على هذا أعم من وجه من الدليل المار وأعم مطلقاً من القياس المار إن كان معنى قوله لا
بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لهما ان كان معناه معتبراً
فيه عدم النظر بان كان مأخوذاً بشرط لاشئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه
مشار اليها بقوله وقد أخذ الخ والمقدمة الاجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

في النتيجة
بالتشبيه

ف
وهو غير مستلزم له
وهو مستلزم له
النتيجة لذاته اولاً وبواسطة
بطريق الاكتساب بانه ناتجة عن
منه الخلق الاعم على الاخص
ليس المراد انه ناتجة بل ناتجة على
محمول من المستلزم له وان
يكون كونه الاكتساب مباين
للمعنى الحقيقي ولا هو ولا ناتجة
الخلق من غير مستلزم له
وهو ليس مستلزم له
لذاته ولا كونه بطريق الاكتساب
وانه ليس مستلزم له
وهو مستلزم له بالنتيجة لذاته
سواء بطريق الاكتساب او بواسطة
الخلق من غير مستلزم له
النتيجة من غير مستلزم له
النتيجة من غير مستلزم له

ان الإشارة الى
قولنا ان الخمر حرام
المراد من الخمر

فصل

القياس الاقتراني المتعارف حمليا كان أو شرطيا ان كان الحد الأوسط فيه محكما
به في الصغرى ومحكما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل
الرابع أو محكما به فيهما فهو الشكل الثاني أو محكما عليه فيهما فهو الشكل الثالث
والشكل الأول منها لكونه على نظام طبيعي بين الإنتاج والبقاء ثابتة باخلاف
والعكس أما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجة تضم تقيض النتيجة
الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الإنتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع
فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات امنية وبين الادلة أن القياسات
اخفية دفعية الحصول لكونها سائحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج (١) قوله
محكما به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء
بعد انضمام وكل ماعو كالحرام فهو حرام إلى النتيجة الاولى بالنسبة الى تلك الدعوى (قول لما ينافي) من
التقيض كما في ضروب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث (قول اجتماع) (٢)
(قوله لكونها) استدلال بالأخص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقتراني) قيد بالمتعارف لئلا
يكون التعريف الضمني لكل من الاشكال الاربعة بالأخص (قوله كما إذا اشتركتا) انتبادر منه كونه ناقصا
منهما فالكاف في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء تام من احدهما ناقص من الاخرى
لاستقصائية في قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المتقضي بالفتح إلى المتقضي (قول أما
الخلف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفه بالأخص نظير مامر في العكس وقس عليه
قوله الآتي وأما العكس الخ (قال فهو ابطال) أي اثبات ان صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل
بضم الخ (قال لا ينافي) تقيضا أو أخص كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما ينقض
والا نسب بهذا أن يقول بدل التقيضين المتنافيين لكن الإشارة إلى لزوم اجتماع التقيضين على الثاني
ضرورة ان تحقق الأخص يوجب تحقق الاعم اختار التقيضين عليهما (قال احدى مقدمتيه) أي
سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني
من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم بسيط

للبيديات كإسياتي

فصل

القياس الاقتراني المتعارف حمليا كان أو شرطيا ان كان الحد الأوسط فيحكموما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الرابع أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج والبواقي نظرية ثابتة بخلف والعكس أما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجة بضم تقيض النتيجة إلى إحدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع

فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الادلة أن القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها سائحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج (١) قوله محكوما به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء

بعد انضمام وكل ماهدو كحرام فهو حرام إلى النتيجة الاولى بالنسبة إلى تلك الدعوى (قال لما ينافي) من التقيض كما في ضروب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث (قال اجتماع الخ)

(قوله لكونها) استدلال بالخاص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقتراني الخ) قيده بالمعارف لئلا يكون التعريف الضمني اكمل من الاشكال الاربعة بالخاص (قوله كما إذا اشتركتا) انتبادر منه كونه ناقصا منهما فالكاف في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء تام من احدهما ناقص من الاخرى لاستقصائية كفي قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقتضى بالفتح إلى المقتضى (قال أما الخلف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفاً بالخاص نظائر ماصر في العكس وقس عليه قوله الآتي وأما العكس الخ (قال فهو ابطال) أي اثبات ان صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل بضم الخ (قال لا ينافي) تقيضا أو اخص كما في الضربين الاولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما يناقض والا نسب بهذا أن يقول بدل التقيضين المتنافيين لكن للإشارة إلى لزوم اجتماع التقيضين على الثاني ضرورة ان تحقق الاخص يوجب تحقق الاعم اخيار التقيضين عليهما (قال إحدى مقدمتيه) أي سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغرية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشي من الجسم بسيط وكل قديم بسيط

التقيضين وأما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم إحدى مقدماته إلى عكس الأخرى
مستويا أو أحد العكسين إلى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة أو لما ينعكس
إليها أو بعكس الترتيب بأن يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين

تام أولا حد طرفيها كما إذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق

على التقديرين (قال أو أحد) وذلك في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل انسان
أو بعضه حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس فانه اذا عكس كل من
مقدمتيهما يرجعان إلى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس (قال
العكسين) ثنية العكس بالمعنى المصدري (قال قياس معلوم) أقول القياس المنتظم مما ذكره انما ينتج
نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها كما أن المنتظم بعد عكس الترتيب انما ينتج ما ينعكس إليها لانفسها
فالظاهر ترك أو لما ينعكس إليها بالنظر إلى الاول وترك لتلك النتيجة بالنظر إلى الثاني تأمل (قال أو
بعكس الترتيب) أي بعد عكس إحدى المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس
من الشكل الثالث * أولا وذلك في الضروب الثلاثة الاول والثامن من الشكل الرابع نحو كل انسان
حيوان وكل ضاحك أو بعضه انسان فبعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق أو
بعضه انسان فلا شيء من الحجر أو ليس بعضه بناطق (قال أو أحد العكسين) الظاهر أن يقول وعكس
إحدى المقدمتين أو كليهما أو عكس الترتيب بل الاولى أن يذكر الانعكاس بدل العكس وكأنه أراد
بأحد العكسين واحداً من عكس الترتيب والعكس المستوى لمقدمة واحدة وبكليهما العكس المستوى

وضممت الكبرى بالصغرى إلى العكس أنتج ما ينعكس إلى النتيجة المطلوبة وكذا الخامس من
الشكل الثالث * فاندفع ما قيل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها فالظاهر ترك
قوله أولا ينعكس إليها (قال مستويا) أي أو بضم عكس أحدها إلى عكس الأخرى * والاخصر الأوضح
بضم عكس إحدى المقدمتين إلى الأخرى أو إلى عكسها (قال أو بعكس) انفصال خلوى لاجتماع
العكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قال لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لامع التقييد
بأحد الأمرين بناء على ارتكاب الاستخدام في اسم الإشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لا للتقييد
كما قاله بعض فطير الانسان في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان فلا يرد ما قيل المنتظم بعد عكس
الترتيب انما ينتج ما ينعكس إليها لانفسها فالظاهر ترك قوله لتلك النتيجة بالنسبة اليه إذ لم يذكر لاسر بها
ولا ضمناً حتى يترك (قال أو أحد العكسين الخ) أي واحد من انعكس المستوى لاحدى المقدمتين
وعكس الترتيب أو عكس كتا المقدمتين هو الخ فالكلام من ثنية المشترك اللفظي لان العكس الاول

هذا هو المعنى الذي استعمله
قد يقال ان المعنى الذي استعمله
هو الثاني فقط فينبغي ان يشترط
لشأنه ان لا يشترط في المتن

عنه
ربما معنى الاسي وهو في الرحمن
والرئيس والمصدر في المتن
عنه ثانياً قاله الخبير

في المتن
في المتن
في المتن

في المتن
في المتن
في المتن
في المتن
في المتن

بالاختيار ولا شيء من المصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لا شيء من الخلق بقديم ونحو كما
كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج أنه ليس البتة اذا
كان صادرا بالاختيار كان قديما الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف
والكم والكبرى سالبة كلية ينتج

الى دليله الا لا ينافي ذلك كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير
وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم
باستلزامه بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيها لا دليلا

المعلولين على الآخر (قوله يكون ذلك) أي كل من الدليلين اللهي والاني (قوله لا دليلا) حقيقيا
(قال بالاختيار بقديم) الا على ما عليه الامدى من أنه يجوز أن يكون تقدم القصد على الابداع كتقدم
الابداع على الوجود والواجب على القصد في أن الكل بالذات (قال سالبة كلية) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج (قوله الى دليله) أي الى شرطيته قياس استثنائي غير مستقيم هو
برهان اني (قوله لان العالم) أي بعد قولنا العالم حادث ولا يلزم استدراك قوله لان (قوله ذلك تنبيها)
أو دليلا لبداهة الاستلزام اذ لا يلزم من كون الشيء بديهيا كون بداهته بديهية كما أن نظرية الشيء
لا تستلزم كون نظريته نظرية (قال فضروره الناحية) مقتضى كلام اختار حيث قل نتجت الناقصة على
مالم يسم فاعله تنتج نتاجا ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استعمال الناحية وما قاله عصام الذين من أن
نتج لا يستعمل إلا مجهولا مبني عليه لكن كلام شمس العلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استعمالها
وعبارة المصنف مبنية عليه (قال من موجبتين كائيتين) نقض بنحو القائل برؤية فرعون قائل
بجسميته والقائل بجسميته صادق لصدق المقدمتين دون النتيجة وفيه أن المراد بمحمول النتيجة هو
الصادق في القول بالجسمية لا فيما يعم الربوبية وإلا لكانت الكبرى لاتحاد محمولها معه فالنتيجة صادقة
(قال كلية) مستدرك (قال بالاختيار بقديم) أي ذانا وفقا وزمانا خلافا لمن جوز كون تقدم القصد
على الابداع كتقدم الابداع على الوجود في أنه بحسب الذات لا الزمان أيضا (قال جزئية) حقيقة
أو حكما فتشمل المهمة (قال اذا جعل) إشارة الى أن في قوله كمثال مسامحة وكذا ما يأتي (قال موجبة
جزئية) متعلق الجعل باعتبار صفته فلا يلزم تحصيل الحاصل ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتي (قال
سالبة كلية) لم يكتف بما قبله لئلا يتوهم أن المراد به عدم الاتفاق في مجموع الكيف والكم الصادق

عنه ما هو من ذلك ان تقدم القصد
على الابداع في زمانا واما في الزمان
فلا يمتنع ولا يمتنع والاولى
روى عن المصنف في شرح الموجود
استلزام القصد على الوجود
متعلق بغيره وما تقدم من ذلك
فيما يتعلق بالاختيار بقديم
من أن سبق الابداع فيكون
الانبياء في الجواز من حيث
لا ينافي من وجوبه على سبيل
قديما فيكون من حيث
الاختيار فيكون من حيث
فان قلت ان في ذلك تقدم
خلافا لمن جوز كون
على ان يرد كقولنا اني
جوز ان ذلك
ايضا ان في ذلك

سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * واما الشكل الثاني
 فشرط اتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكمية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما
 ايضا ففرضو به الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى
 الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القديم بمؤلف فلا
 شي من الجسم بقديم * الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشي من الجسم يبسيط وكل
 قديم بسيط فلاشي من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

(قال اختلاف مقدمتيه) فسقط ثمانية أضرب (قال وكمية الكبرى) فسقط أربعة أضرب (قال شرف
 النتائج) شرف النتائج يقتضي تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضي تقديم الاول على الثاني ولا
 الثالث على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضي تقديم كل على ما بعده (قال بالخلف) بأن يضم
 نقيض النتيجة بالصغرى الى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال في الاول بعض الجسم قديم
 ولاشي من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف * ويقال في الثاني بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط
 فبعض الجسم بسيط (قال ومع عكس) أي بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس
 بالاختلاف في أحدهما إذ ليس نصا في الاختلاف في كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة
 كلية مستغنى عنه * نعم لو قال في الكيف وفي الكم لانجه (قال سالبة جزئية) اعترض بان قولنا بعض
 النوع انسان ولاشي من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة * وأجيب بأن الصغرى
 ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئياته * وأقول
 يمكن الجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعني بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذي
 هو نوع ومن الذي هو شخص فليتأمل (قال أربعة مرتبة) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها
 ثمانية بالشرط الاول وأربعة بالثاني فتبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبين في كبرى
 موجبة كلية وضرب الصغريين الموجبتين في كبرى سالبة كلية (قال والصغرى) قد يقال شرف
 الصغرى يوجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين
 سالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يغني عن اعتبار شرف النتيجة * ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى
 وفي الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثاني في ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه
 في الكبرى (قال من كليتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بحمل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى
 الشكل الاول وكبرى القياس لكليتها كبراه لينتج نقيض الصغرى (قال وحدها) أي بلا عكس

و اما الشكل الثاني
 فشرط اتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكمية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما
 ايضا ففرضو به الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى
 الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القديم بمؤلف فلا
 شي من الجسم بقديم * الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشي من الجسم يبسيط وكل
 قديم بسيط فلاشي من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

فله
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى

فله
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى

فله
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى
 معناه والصغرى

في الاول « الثالث من الحاديين كذا » والاولى صغرى موجبة جزئية كقول الضرب الاول
بعضها اربع منها والصغرى سلبية جزئية كقول الضرب الثاني بعضها سلبية جزئية
والثالث والاعكس الكبير في الاول « واما الشكل الثالث فشرطه ان لا يحجب الصغرى
وكيفية احصاؤه مقدمة للاختلاف بدون احكامها ايضا فشرطه ان لا يحجب الجزئين فقط
سنة مرتبة على وفق ترتيب شرف الدائري والكبرى مع شرف انفسها الاول من

موجبتين

الترتيب حق بصير شكل اول (قل من الحاديين كذا) ذكر الحرف الكبير بتسمية الحاديين
والا فقد علم ذلك من شرط انتزاع هذا الشكل من شرط مقدمين كذا (قل بالمثل) في في الصغرى
(قل يحجب الصغرى) فسطح ثمانية اضرب (قل وكيفية احصاؤه) فسطح ضروب آخر (قل وكيفية احصاؤه)
لما كان موافقة الشكل الثاني بالشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل في الكبرى روي
ثمة شرف الصغرى وهذا شرف الكبرى (قل مع شرف) شرف الضروب يقتضي تقديم على
مبيد انما الثالث وترايبه بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضي تقديمها عليه (قل اول من
الح) تقديم هذا الضرب على ما عدا الثالث والخامس والفرق شرف على من الدائري والكبرى

الترتيب لكيفية احصاؤه الكبرى في الاول الى الشكل الاول وتخرج النتيجة المذكورة (قل في الاول)
لا يمكن فيه بعكس الصغرى لانه يكون القيس حيد من الشكل الرابع وتعتبر فيه كونه من
الاول (قل جزئية) مستغنى عنه به من شرط كية الكبرى كذا في الاختلاف في الحرف
مستغنى عنه بقوله الاختلاف مقدميه كذا وشبهه الجزئية في قوله الموجبة جزئية (قل بالمثل)
فبها (قل في الاول) لاني قالها لاني بعكس كبرها موجبة جزئية لا تصحح ذكر كية الكبرى الاول
بمعناه السكون سلبية لا تصحح الصغرى ولا يحجب في بعكس الصغرى ثم بعكس الترتيب والنتيجة
بغير ظاهر (قل وكيفية احصاؤه) ولو في ضمن المجموع في الضرب الاول (قل للاختلاف) برهان في
وما برهانه الذي فهو نظائر ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول (قل سنة مرتبة) حاشية من صغرى
صغرى موجبة كية الى السكريات الاربع وصغرى موجبة جزئية الى الكبرى بين الكبرى الموجبة
والسلبية (قل والكبرى مع الح) في مقدمهم كذا في تقديم نظامهم على السادس وبعضها كذا في
سيره هذا والاعكس في الكبرى ولو ودعا معه ثم يوم التمسك فلا تخمس الاول والكبرى وانفسها
(قل الاول من ان) شرف الضرب يقتضي تقديمه على الباقى وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

قوله ايضا اى راجع
الى جود صغرى في
الثالث او الاول كذا
لث في الاول الى الاول
على

ببعض صغرى
في الشكل كذا في صغرى
النتيجة راجع
في الترتيب

النتيجة والنتيجة
في الشكل كذا في صغرى
حاشية من صغرى
بدراسة الشكل كذا في صغرى
كيفية احصاؤه

في الشكل كذا في صغرى
بدراسة الشكل كذا في صغرى
كيفية احصاؤه
في الشكل كذا في صغرى
بدراسة الشكل كذا في صغرى
كيفية احصاؤه

كليتین نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية
لا كلية (١) لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر * الثاني من كليتین والكبرى سالبة
نحو كل مؤلف جسم ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج
سالبة جزئية لا كلية (٢) لما تقدم * الثالث من موجبتین والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
* الرابع من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية * وانتاج هذه
الاربعة ثابت بالخلف

لما قلنا ان يقول هذا في
في الشكل الاول من الجدول
جدة الكلية في خلفت بها
قد لا يقدح في الاصح
تحت الاكبر في نسخة الا
وغيره فليس في نسخة الا
ثم خلفت بها في نسخة

(١) قوله جواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه (٢) قوله لما تقدم من جواز كون الاصغر
اعم كذا في قولنا كل انسان جوهر ولا شيء من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لا شيء من الجوهر

والضرب * وعلى الثالث بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال الثاني
من الخ) تقديمه على التاليين بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال
الثالث من الخ) تقديمه على الرابع والسادس بالنسبة إلى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى
فقط (قر جزئية) كمال الضرب الاول (قر الرابع من الخ) تقديمه على الباقيين بالنسبة إلى الكبرى
فقط (قر سالبة كلية) كمال الضرب الثاني (قال بالخلف) بأن يضم تقيض النتيجة في تلك الضروب
بالكبروية إلى الصغرى الا أن القياس المنتظم ينتج في الضربين الاولين ما هو أخص من تقيض

عنه
هذا يستقر ان شرف النفس
تقدم على شرف الكبرياء
لأن الثاني ناشئ والاول
في الرابع يقتضي تقدم شرف
الكبرياء على شرف النفس وجداً
حسب هذا الا ان يقال ان
شرف النفس انما هو اذا كان
فيه شرف الكبرياء به الضم
وان لم يكن اشرف من شرف
الاشرف فتم ما مر

بالنسبة إلى بعضها (قال كليتین) حقيقة كليتین أو حكميتين فنندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه
بقوله تعالى (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس) النازل في رد قول اليهود
ما أنزل الله على بشر من شيء إذ قدره موسى عليه السلام بشر وهو أنزل عليه الكتاب (قوله فلا
يصدق) لامتناع الجواب الاخص لكل أفراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاماً (قال الثاني من الخ)
أشرف من الاخيرين في الكبرى ومما قبلهما في الضرب (قوله فلا يصدق فيه) لامتناع سلب الاخص
عن فرد الاعم كلياً (قال الثالث من الخ) شرف الكبرى يقتضي تقدمه على البواقي (قال الرابع
من الخ) قسمه على تالييه لأن كبراه أشرف (قال والكبرى سالبة) لو قال والكبرى كلية لكفى
لاستغناء عنه بما مر في الشروط (قال ثابت بالخلف) هو هنا أن يجعل تقيض النتيجة لكبرى
الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صغراء لينتج تقيض الكبرى فيما عدا الضربين الاولين وأخص

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب
مقدمته مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احدهما للاختلاف فضروره الناتجة
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثاني من موجبتين
بفرس وان صدق بعض اجوهر ليس بفرس (١) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم

الكبرى وفي الاخيرين منها ما هو تقيضها كالضربين الباقيين (قال الخامس من الخ) تقديمه بالنظر
إلى الامور الثلاثة (قال والكبرى جزئية) كمثل الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قال
الكبرى سالبة) جزئية كمثل الضرب الثاني (قال ايجاب مقدمته) سقط به اثنا عشر ضربا كل من
الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قال مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين
الموجبتين فبقي ضربان فقط (قال أو اختلافهما كيفا) كالشكل الثاني (قال مع كلية) كالشكل الثالث

منه فيهما (قال وبعكس الصغرى) ليصير شكلا أول (قال وبعكس الكبرى) فيصير شكلا رابعا
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينمكس الى النتيجة ولا يجري فيه عكس الصغرى
لأن كبراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (قال والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية
(قال بالخلف) أى لا بعكس الصغرى لأن كبراه جزئية لا تقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس
الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغرية الشكل
الاول (قال فضروره الناتجة) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضربا وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى
من الستة عشر المنصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما في الكيف ثمانية من السواقط فصارت
الضروب عشرة وسقط بقوله مع كلية احدهما اثنان من الثمانية العائدة فبقي ثمانية أضرب فافهم (قال
من موجبتين) جملة أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شرفي الايجاب والكلية (قوله من جواز كون)
فيجتمع حمل الاكبر عليه كلياً (قال الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضى تأخيرها عن
الثالث لان شرف الكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لمشاركته للأول في ايجاب المقدمتين

نلاحظ علم ان الصغرى بالثاني
ضربا او اعم ٢٢٦ واعلم
في الضرب العكس فانه
لا يشتمل على اقسام في الاشكال
نحوه القياس فبقي
وجه قال العلامة الجوزي

وذلك اذا كانتا موجبتين
نصغر من حيث يتروكنا لثان
سالبين وكذا اوجه
مستثنى كذا وكذا
لا شرف لثان اوليه
ولا شرف من السواقط
لحيث فالحق في الاول لا يلبس
في الثاني السلب وكذا اذا
بالاكتفاء سلبا لثان
بعض لحيث لثان وكذا
ولضرب لثان اوليه
سبب وكذا في بعض لثان
سبب لثان اوليه
والثاني لثان وكذا في
بعض لثان وكذا في بعض
لثان اوليه لثان

والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كائيتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع من كائيتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفما وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منها والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني * السابع منها والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منها والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * ويمكن بيان الخمسة الاول

كما في المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لاجسام

(قال ينتج سالبة كلية) نحو لاشئ من المؤلف بقدم وكل جسم مؤلف فلا شئ من اجسام بقدم (قال سالبة جزئية) نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من انقديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بقديم (قال من المختلفتين) كمثل الرابع (قال والصغرى سالبة) جزئية كمثل الثالث (قال ليرتد الى) أى الى رابع الشكل اخ (قال والصغرى موجبة) كمثل الرابع (قال ليرتد الى) رابع الشكل اخ (قال الخمسة الاول) وفي احكام الاختلاط (قال الثالث) قدمه لشاركته للاولين في الرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب على أن تتيجه أشرف من نتيجة مابعد (قال كلية) مستدرك (قال الرابع) قدمه على مابعد الكلية مقدمته (قال سالبة) لاسالبة كلية لجواز كون الاصفر أهم من الاكبر وامتناع صلب الاخص عن الاعم كذا في قولنا كل انسان جسم ولا شئ من الحجر بانسان (قال بعكس) الترتيب لان كبراه لكونها سالبة لاتقع صغرى الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على السادس والسابع لارتداداه الى الشكل الاول أولا وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان تتيجه عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقديمه على السابع وشرف الاشمال على الايجاب الكلى يقتضى تقديمه وتقديم السابع على الثامن (قال بعكس الصغرى) أى إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين لعدم تحقق شرط انتاجه حينئذ وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل الثالث) المنتج للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منها) لا يجرى فيه عكس المقدمتين وهو ظاهر (قال ويمكن بيان) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهى لاتقع كبرى الشكل

وهذا السطر الاخر من المتن
لأنه لو حصل انتفاء النتيجة كبرى
أو كبرى على كبرى من نفسها
مع عدم حصول النتيجة من نفسها
ولم يحصل انتفاء النتيجة بالاصفر ولا
لأن كبرى حصل انتفاء الاول ولكن
نتيجة الصغرى لا تنفيها ولا كبرى
لأنه في بعض المواضع لا يقع انتفاء
الاصفر من كبرى بل لا يقع انتفاء
والمصدر في المتن لا يقع انتفاء
والكبرى من كبرى من نفسها
لأنه لا يقع انتفاء الصغرى من الاول
لأنه لا يقع انتفاء كبرى من كبرى
ولكن في المتن لا يقع انتفاء
وكبرى من كبرى من نفسها
لأنه لا يقع انتفاء الصغرى من الاول
لأنه لا يقع انتفاء كبرى من كبرى
ولكن في المتن لا يقع انتفاء
وكبرى من كبرى من نفسها

بالخلف وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهبوا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الحاصتين لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا *

فصل في المختصات * الشكل الاول والثالث شرطيهما بحسب اجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما

الشرطية والاقترانية
الشرطية والاقترانية
الشرطية والاقترانية
الشرطية والاقترانية

قد سماها الميبدى في دعوى جريان الخلف في الضرب السادس لان الموجبة السالبة التي هي نتيجة دليل الخلف فيه ان لم تعكس لاتوافق صفرا في الموضوع والمحمول وان عكست فلجزئية العكس لا ينقض تلك الصغرى (قال بالخلف) المنتج لما ينعكس الى ما ينافي المقدمة التي لم تضم اليها نقيض النتيجة وذلك البيان بان يضم نقيض النتيجة كبرى الى صغرى القياس فيما عدا الثالث من جهة او يضم صغرى الى كبرى اقياس في الثلاثة الاخيرة منها * وخص القطب في شرح التسمية الضم في الشق الاول بالضم بين الاولين منها (قال لكن) ضروب هذا الشكل في الخ (قال فعلية الصغرى) والاجاز ان لا يصرى الخ لا كبرى على ماضى اوسط بالفعل الى ذات اصغر ثبت له الاوسط بالامكان في الشكل الاول كما في كل حمار مركوب السلطان بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكتب في حمار فرس بالحدى اجبات او ثبت هو بالامكان للاوسط في الشكل الثالث كما في كل مركوب السلطان مركب الراعى بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكتب بعض مركوب الراعى فرس بالحدى اجبات (قال ممكنة) عامة او خاصة * ويكتب ايضا فسقط * من الاختلافات المتصورة

الاول ولو ضم نقيض النتيجة الى صفراهما لم ينعقد الشكل الاول واما السادس فلان النتيجة الخاصة من ضم نقيض النتيجة صغرى الى كبرى القياس موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي الصغرى التي هي سالبة جزئية لاجتماعهما في حمل الاخص على الاعم المطلق (قال بالخلف) هو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتظم قياس من الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى (قال له حصر) وقالوا ان الثلاثة الاخيرة عقيمة لاختلاف النتائج وكروا أمثلة له مقدمتها السالبة ليست من الماصتين وقال الاخراء انها ناتجة لكن بشرط في نتائجها كون السالبة المستعملة فيها احدى الماصتين من الثلاثة العكسية ما على رأى الاخراء دونهم ولذا قال ذهبوا الخ (قال فعلية الصغرى) الخ الفرض كما هو تفريق مذهب الشيخ او بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيجوز كونها ممكنة (قال بن لا تكون) لم يقل بان كانت مطلقة الخ لنفس عل ما يخرج بشرط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة (قال بل مطلقة) مستعملين لم يذكروا قوله بان لا الخ لدفع بدلوهم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة

فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان بل غيرها
فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت احدها فهي في الشكل الاول
كالصغرى

التي هي ٢٢٥ الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقى ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطا
حاصلة من ضرب ١٣ صغرى أعني ماعدا الممكنتين في ١١ كبرى أعني ماعدا الوصفيات الاربع
(قال كالكبرى) أما في الشكل الثالث فباخلاف والعكس المذكورين في المطلقات * وأما في الشكل
الاول فلبداهة اندراج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعبرة له فان مفاد الصغرى أن الاصغر
ثبت له الاوسط بالفعل ومفاد الكبرى أن كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة
المعبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة * وأعترض بأن كلا من الدائميتين الصغريين
في الشكل الثالث ينتج مع الوقتيتين والوجودية الالدائمة حينية لادائمة ومع الوجودية اللا ضرورية
حينية لا ضرورية ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة وتلك الحينيات أخص مما يقع
الكبرى وذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً وكل انسان متنفس باحدى
الجهات السبع يصدق بعض الحيوان متنفس حين هو حيوان فانه لا تصاف الاوسط في الصغرى
بالاصفر وانصافه في الكبرى بالاكبر لا بد من اجتماع وصفى الاصفر والاكبر حيناً ولو قيل بدل الكبرى
لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل يصدق بعض الحيوان ليس بمتنفس حين هو حيوان لوجوب عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط حيناً ما وقد أشار المصنف إلى دفع هذا الاعتراض بقوله المار أول الباب
وقد بطلت النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك
٥٢ اختلاطا حاصلة من ضرب ٤ كبريات في ١٣ صغرى (قال كالصغرى) في التحرير لدلالة الكبرى
(قال فان لم يكن) الاخصر فان كانت كبراهما غير المشروطتين والعرفيتين فهي كالكبرى جية أو
احداها فهي الخ (قال كالكبرى) إما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى ما يلزم من الدليل مطلقاً كما أشار
إليه فيما مر وأما اذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصغريين الدائميتين من الشكل
الثالث تنجان مع الوقتيتين والوجودية الالدائمة حينية لادائمة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين
حينية مطلقة ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لا ضرورية وكل من هذه النتائج أخص مما يقع الكبرى
(قال من غير فرق) تأكيد لما قبله سواء كان معناه من غير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو
بين الشكل الاول والثالث أو بين الكبرى والنتيجة (قال كالصغرى) لدلالة الكبرى حينئذ على أن
دوام الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحكم بالاكبر على الاصغر كاجاب

وفي الشكل الثالث كمكس الصغير محذوفاً عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة الخاصة

(قوله محذوفاً عنهما) أي عن الصغير وعكسها (قوله الخاصة) بالصغير أي

غير المشتركة بينهما وبين الكبرى ولم يقل والضرورة الخاصة بالصغير في الشكل الأول وبالعكسها في الشكل الثالث مع أنه الظاهر أنه ليس في شيء من عكس القضايا ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر إلى الصغير في الشكل الأول وإلى عكسها في الثالث وقيد اللاضرورة والضرورة ناظران إلى الصغير فقط * ثم إن المراد من الضرورة الخاصة بالصغير

حينئذ على أن دوام الأكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستنداً للأكبر كان ثبوته للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له إن دائماً فدائم وإن ضرورياً كما في المشروطتين فضروري أو في وقت وفي وقت (قال كمكس الصغير) بخلاف والعكس المذكورين (قال محذوفاً عنهما) كان الاوضح الاخصر أن يقول إن النتيجة فيها كالكبرى بساطة وتركباً وفي الشكل الأول يحذف عنها الضرورة الخاصة بالصغير (قال قيد اللادوام) وإنما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنها سالتان لاشتراط صفري الشككين بالاجاب فلو لم يحذف القيدان لكان مع الكبرى قياساً آخر ولا دخل للسالبة في الشككين (قال والضرورة) يتوهم من صميمه أن القيدين الآخرين موجودان في عكس الصغير أيضاً إلا أنها محذوفان في النتيجة مع أنه لا يتصور وجودهما فيه فلا أولى وعن الصغير قيد اللاضرورة والضرورة * وكتب أيضاً أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وإنما نحذف لأن الاصغر مما يثبت له الاوسط وما ثبت له الاوسط إذا لم يكن في الكبرى ضرورة جاز انفكاك الأكبر عنه فلاصغر جاز

الاوسط له في الجهة (قال وفي الشكل الثالث) تبعية نتيجة الكبرى أو لعكس الصغير مثبتة بخلاف والعكس المذكورين في المطلقات (قال واللاضرورة) وإنما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنها سالتان لاشتراط صفري الشككين بالاجاب فلو لم يحذف لكانا مع الكبرى قياساً آخر منهما ولا دخل للسالبة في صفراهما كذا قالوا * وقد يقال إن حال الشيء وحده مخالف للخلع الغير. الأخرى أن السالبة الجزئية المطلقة العامة مع عدم انفكاكها إذا انضم إلى إحدى العامتين تنعكس (قال والضرورة) وجه حذفها أن الكبرى إذا لم تكن ذات ضرورة جاز انفكاك الحكم بالأكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فلا يكون الحكم به على الاصغر ضرورياً لأنه مما ثبت له الاوسط (قوله ناظر إلى الصغير) لكن عبارة المتن يوم خلافه فلو قال فيه بدل قوله واللاضرورة الخ وعن الصغير قيد اللا ضرورة

م
كان لا حظ الى ضرورة
فيمتلكها كالكبرى
لا ضرورة

ط
وقد ثبت بالنتيجة
قوله لا ضرورة
الوضوح لا سيما
بالضرورة

بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى (١) قيد اللادوام والافيضم اليه لادوام الكبرى فالجميع جهة نتيجتهما فتتبعه المؤلف من المشروطتين مشروطة في الشكل

مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذلك اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك (١) (قوله قيد اللادوام الخ) هكذا قالوا وتركوا قيد اللادوام ههنا اذ الكلام في كون الكبرى

انفكاك الاكبر عنه فلم تسر الضرورة إلى النتيجة (قال ان لم يوجد) بان كانت احدي العامتين (قال والا) بان كانت الكبرى احدي الخاصتين (قل لادوام الكبرى) أما في الشكل الاول فليداه اندراج الاصغر بواسطة الاوسط في حكم الاكبر المقيد باللا دوام وأما في الشكل الثالث فلان لادوام

الكبرى مع الصغرى قياس آخر كراه غير الوصفيات الاربع فتتبعه تابعة للكبرى فتكون لادوام النتيجة بعينه (قال فالجميع جهة الخ) لا يقال هذه القاعدة تقتضي في الشكل الاول ان تكون نتيجة الصغرى الضرورية مع المشروطة الخاصة ضرورية لادامة ومع العرفية الخاصة لادامة كنتيجة الصغرى الدائمة مع احدي الخاصتين فتكون النتيجة في تلك الضروب الاربع كاذبة لاننا نقول لا بأس بذلك لعدم انتظام القياس الصادق المقدمات من احدي العامتين مع احدي الخاصتين كما في قولنا كل

انسان ناطق بالضرورة او دائما وكل ناطق كاتب بالضرورة لاداما (قال من المشروطتين) العامتين او الخاصتين او المختلفتين (قال مشروطة) أي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان

والضرورة المختصة بها لكان أحسن (قال فالباقي) أقول المراد بالباقي مطلق الجهة بصفة تبعية الصغرى أو عكسه سواء أجرى فيه حذف احدي المذكورات بان كانت . أولا بان لم تكن فيه مساحة والا لانجه ان مقتضى كلامه أن يكون نتيجة المؤلف من صغرى مطلقة عامة وكبرى مشروطة خاصة مطلقة عامة لانه لعدم اسقاط أحدها منها لابقى منها حتى يضم اليه لادوام الكبرى فيخرج ما فصله بقوله فتتبعه الخ (قال ان لم يوجد) الاخصر الاوضح ان كانت الكبرى احدي العامتين والا الخ

(قال لادوام الكبرى) التي هي احدي الخاصتين (قال فتتبعه المؤلف) ونتيجة المؤلف من صغرى احدي الدائمتين وكبرى احدي الخاصتين ضرورية لادامة أو دائمة لادامة في الشكل الاول . ولا قدح في كذب هذه النتيجة لعدم انعقاد قياس صادق المقدمات في هذه الصور الاربع كما صرح به شارح المقام (قال المشروطتين) عامتين أولا (قال مشروطة في الشكل) عامة ان كانت الكبرى عامة

ان كان تألف القياس من الصغرى المشروطة والكبرى المطلقة فكانه

عند تأليف القياس من الصغرى المطلقة والكبرى المشروطة فكانه

عند تأليف القياس من الصغرى المطلقة والكبرى المشروطة فكانه

عند تأليف القياس من الصغرى المطلقة والكبرى المشروطة فكانه

لاول وحينية مطلقة في الشكل الثالث . ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية
عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في الثالث أيضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى
المشروطة الخاصة وجودية لادامة فيهما * واعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة
من الضرورة الذاتية دوام ذاتي . ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي . ومن الضرورة الوصفية
اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة اطلاق منتشر * والباقي بعد حذف اللادوام

احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد الا ضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط
ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفاً عن الصغرى قيد الا ضرورة مطلقاً

كانت مركبة (قال وحينية مطلقة) ان كانت الكبرى بسيطة والا حينية لادامة فالاولى ترك مطلقة
وكذا قوله الا كى حينية مطلقة (قال والكبرى العرفية) سواء كانت عامتين أو خاصتين أو مختلفتين

والا الخاصة (قال وحينية مطلقة) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا يرد أنه يستلزم أن تكون
نتيجة المؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين
والخاصتين والمختلفتين مع أن نتيجتهما حينية لادامة (قال عرفية في الاول) لانها الباقية بعد حذف
الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللادوام فيما كانت مشروطة خاصة (قال وحينية في الثالث)
أعم من أن تكون حينية مطلقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادامة بأن كانت مركبة (قال
وجودية لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فاذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لادامة
(قوله ولا يخفى) أقول لامرية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة
العامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وليس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة
بل يلزم أن ينتج المؤلف من المشروطتين المختلفتين والكبرى خاصة مشروطة عامة ومن الصغرى المطلقة
العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادامة
على أن متصودهم الاشارة إلى أن لادوام النتيجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة
ولا دخل لها في صغرى الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره اشكر بأنه لادوام الصغرى (قوله الا
ضرورة مطلقاً) يوهى امكان وجود الا ضرورة في الكبرى حينئذ وليس كذلك (قال دوام وصفي) مشعر
بان معنى حذف الضرورة تبديلهما بالجهة مخالفة لها في النوع أعم منها بدرجة لا ما يتبادر من جمل القضية
المتقدمة بها غير موجبة والمعتبر العموم المطلق لا الوجهي ولذا لم يكن الباقي بعد حذف الضرورة الوصفية
الدوام الذاتي (قال اطلاق وقتي) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقتي إذ هو

لا ان الباقي بعد حذف الضرورة
عواضلة بعد حذف الضرورة
لا يمكن ان يكون الباقي بعد حذف الضرورة

لا يجب ان يكون الباقي بعد حذف الضرورة
المتوسط في الطرفين بيان
للاطلاق وكونه لا يشترط
لا قيد اوجزة كمن زكيا لا يملك
الحال للضرورة حقيقة البتة
التفصيل

واللاضرورة الذاتيتين جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
أمران كل منهما أحد الأمرين * الأول صدق الالادوام الذاتي على صفراء بان تكون ضرورية
أو دأمة مطلقتين أو كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوابب وهي الدأمتان
والعامتان والخاصتان * الثاني ان لا تستعمل الممكنة فيه إلا مع الضرورية المطلقة أو مع
الكبرى إحدى المشروطتين العامة والخاصة * ^{أي الامرين في من الامرين المستبين لا يتبع الشكل الثاني استعمال الممكنة الخ}

وقيد الضرورة والالادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من
قولهم والا فيضم اليه لا دوام الكبرى

وقوله عرفية أي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان كانت مركبة (قال على صفراء) أي
والكبرى غير الممكنتين لان حكمهما يأتي فيحصل من ضرب الصغريين الدأمتين في ١٣ كبرى
٢٦ ضربا (قال من القضايا الست) أي والصغرى ما عدا الممكنتين والدأمتين فيحصل من ضرب ٦
كبريات في ١١ صغرى ٦٦ ضربا والمجموع الحاصل بشرط الأمر الأول ٩٢ كما ان الساقط ٧٧
ضربا حاصلة من ضرب ٧ كبريات اعني ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١١ صغرى اعني
ما عدا الممكنتين والدأمتين . ثم وجه الاشتراط أنا اذا قلنا لاشئ من المنخسف بمعنى باحدى جهات
الصغريات الساقطة وكل قرر معنى باحدى جهات الكبريات الساقطة كان الحق الايجاب * واذا قلنا بدل
الكبرى وكل شمس مضيق كان الحق السالب (قال الممكنة) عامة أو خاصة (قال مع الضرورية)
صغرى أو كبرى (قال إحدى المشروطتين) فيحصل ٨ اضرب ومجموع الضروب المنتجة ١٠٠ وأما
الاطلاق العام المقيد بوقت معين وقس عليه الاطلاق المنتشرى (قال جهة البسيطة) فلحذف هنا
على معناه المتبادر والا لكان الباقي بعد حذف الالادوام هو اللا ضرورة نعم لا ينصور المعنى الاول
بالنسبة الى اللا ضرورة لانها امكان عام وليس في الجهات ما هو أعم منه (قال أمران كل منهما) دليل
اشتراطهما اختلاف النتائج عند فقد أحدهما على ما فصل في التحريرو وغيره (قال الاول صدق) الاخصر
كون صفراء ضرورية (قال أو دأمة) وحينئذ لا يكون الكبرى ممكنة لما يأتي (قال أو كون كبراه)
انفصال خلوى بخلاف الانفصال في الشرط الثاني فانه حقيقي قاله والذى قدس سره (قال من القضايا
الست) يوم أنه يشترط حينئذ كون الكبرى موجبة وليس بمبراد (هذا) ولم يقل من السوابب المنعكسة
اثلا يشعر بشرط كونها سالبة (قال لا تستعمل) يعني اذا كانت الممكنة العامة أو الخاصة صغرى كانت
كبراه ضرورية أو إحدى المشروطتين وان كانت كبرى كانت صفراء ضرورية فالاختلافات المنتجة

وأما نتيجته

فلنزد العكس المذكورين في المطلقين وكلنا لا شيء

منها فلانها
منها فلانها

الساقطة بهذا الامر الثاني فهو ٤٨ ضربا حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريين في ١٢ كبرى أعني ماعدا
الممكنتين والضرورية ومن ضرب الممكنتين الكبيرين في ١٢ صغرى أعني ماعدا الممكنتين
والضرورية ومجموع الضروب العقيمة ١٢٥ * ثم وجه الشرط الثاني أما في الصغريين الممكنتين مع ماعدا
الدوام الثلاث من الكبريات الساقطة فلأمثال المذكور في الأمر الأول . ومع الدائمة والعرفية العامة
منها فلانا اذا قلنا كل رومى اسود بالامكان ولا شئ من الرومى باسود باحدى الجهتين فلخلق الايجاب
أو لا شئ من التركي باسود فلخلق السلب ومع العرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام * وقد
قلوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منطوق بانتاج أحد جزئها معها وعدم انتاجها منطوق بعدم انتاج
شئ من جزئها معها . والعرفية العامة قد عرفت حالها والادوام موافقة للممكنة كيفا ولا دخل للمتقين كيفا
في الشكل الثاني * وأما في الكبيرين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغريات الساقطة فلأمثال المذكور
في الأول أيضا ومع الدائمة فلانا اذا قلنا كل رومى أبيض دائما ولا شئ من الرومى بأبيض بالامكان

صه
وما على ما ذكره الحاشي
وما على ما ذكره الحاشي
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
أعني ١١٧

صه
لقد قلنا من الكبريات
والتي تليها الساقطة بهذا
فلانها انتاج ماعدا

صه
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا

في الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالصغرى باخلف والعكس
المذكورين في المطلقات .. مثلا إذا صدق كل انسان متمنس بالفعل ولا شئ من الحجر يتمنس بالضرورة
أو دائما صدق لا شئ من الانسان بحجر دائما وإلا فيصدق تقيضه فنضمه صغرى إلى كبرى لينتج
ما ينافي الصغرى أو بعكس الكبرى إلى لا شئ من المتمنس بحجر لينتج المطلوب من الشكل الاول
واعترض بان هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائميتين الصغريين مع السوابب التسع الغير
المنمكة دائمة إلا أنه قام البرهان على العقم لصديق قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائما
ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التبريع لادائما مع كذب النتيجة بأى جهة كانت
وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن منكسفا
ولا كاسفا أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولا فعلى الاول تكذب الصغرى
كلية وعلى الثاني تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائما وعلى الثالث تكذب الوقعية
الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائما * أقول في الجواب نظر * أما أولا فلأن كذب الدائميتين
الصغريين على الاول كلية لا يحسم مادة الاشكال لعوده فيما كانتا جزئيتين * نعم يمكن الجواب عليه
بأن الكبرى كاذبة كلية لان لون الحبشى سواد دائما وكنيتها شرط في هذا الشكل * وأما ثانيا فلأن لون
القمر ليس بسواد لما قلناه الحكماء من أنه جرم كد صيقل * وأما ثالثا فلجواز أن يراد بلون الكسوف
اللون الخيل في الكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمتان كلية ولذا خص الانتاج

صه
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا
التي تليها الساقطة بهذا

فدائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فسك الصغرى محذوفا عنها
قيد اللادوام واللا ضرورة
فالخى الاجاب أولا شئ من الهندى بابيض فالسلب (قال فدائمة مطلقة) دليل كون النتيجة دأمة أو

كالصغرى الخلف والعكس المذكوران فى المطلقات مثلا اذا صدق كل انسان متمنس بالفعل ولا شئ
من الحجر متمنس بالضرورة أو دائما فلا شئ من الانسان بحجر دائما والا فيصدق بعض الانسان
حجر بالفعل فنضمه صغرى الى الكبرى لينتج بعض الانسان ليس متمنس بالضرورة أو دائما وهذا
خلف أو نكس الكبرى الى لا شئ من المتمنس بحجر فينتج المطلوب * ثم انه اعترض الميبدى بان

هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدأمتين الصغرى مع السوالب التسع الغير المنعكسة دأمة إلا
أنه لم يقيم برهان على ذلك بل إنما قدم البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد باحدى
الجهتين ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التبريع لادأما لا نعدهم لون الكسوف فى
هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكسوف ليس بلون كسوف بالامكان كالجهايات

الاخص انتهى أقول المراد بلون الكسوف إما لون مطلق الاشئ مقمداً بوقت الكسوف وان لم يكن
منكسفاً ولا كاسفاً أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقمداً بذلك الوقت أولاً. فعلى الاول تكذب
كل من الدأمتين الصغريين كنية وعلى الثانى تكذبان مطلقاً كنية أو جزئية لان لون الشمس ليس

بسواد دائماً وعلى الثالث تكذب الوقته الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائماً فتأمل (قال
صدق الدوام) وذلك فى ٥٢ ضرباً بان كانت الصغرى ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دأمة والكبرى

احدى ١٣ أعنى ما عدا الممكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصغرى احدى ١٣
أعنى ما عدا الدأمتين أو دأمة والصغرى احدى ١١ أعنى ما عدا الممكنتين والدأمتين فهذه ٣٤ والجموع

٥٢ (قال والا فسك الصغرى) وذلك فى ٤٨ ضرباً بان كانت الكبرى احدى الشرودتين اللتين
من الست المنعكسة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعنى ما عدا الدأمتين فهذه ٢٦ ضرباً أو احدى

الوقتيتين والصغرى احدى ١١ أعنى ما عدا الدأمتين والممكنتين فهذه ٢٣ والجموع ٤٨ (قال فى اللادوام)

بما كانت الكبرى التى من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بعقم العكس كما فى شرح المطالع
(قال فدائمة) ان قيل ان كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضرورياً كـ الطرفين

متباينين ضرورة فنتيجة الضروريتين ضرورية لادأمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة
ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر ولم نحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتى الطرفين (قال

قيد اللادوام) وجه حذف الاولين المسميين بقيدى الوجود ان الصغرى المقيمة بأحدهما ان كانت

من صغرى او كبرى او دأمة
من كبرى او كبرى او دأمة
من كبرى او كبرى او دأمة
من كبرى او كبرى او دأمة
من كبرى او كبرى او دأمة

انتم تركوا ان يثبت
الا فثبت ان يثبت
فثبت ان يثبت
ان لم يثبت

اشارة الى ان
لشئ سواد
ولكن سواد
منه اشئ
في بعض
ليس بلون

لا تشمل التسمية في اصطلاحنا
وذلك في اصطلاحنا ولا سيما في اصطلاحنا
فإنه لا يصدق كقولنا بالسلطان بالامكان ولا يصح
بالحق بالضرورة في الحق بالسلطان
وان قلنا بذلك الصغر في
فإنه لا يصدق كقولنا بالسلطان بالامكان ولا يصح
فإنه لا يصدق كقولنا بالسلطان بالامكان ولا يصح
كانت الصغر في الحق بالسلطان

والضرورة مطلقا (١) سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء
كانت وصفية او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة *
احدها فعلية المقدمات . وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة

(١) قوله وسواء كانت وصيفة الى اخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيما اذا لم
يصدق الدوام الذاتي على شئ من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حذف القيدن الاولين المسميين بقيدى الوجود كما في التحرير لان الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت
مع كبرى بسيطة كان قيد الوجود موافقا لها في السكيف أو مع مركبة فلم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد
وجودها لان قيدى الوجود إما مطلقتان أو ممكنتان أو ممكنة ومطلقة ولا انتاج منها في هذا الشكل (قال
فعلية المقدمات) بان لا يستعمل فيه الممكنة لافي الصغرى ولا في الكبرى أما في الصغرى فلان الحق هو
السلب في كل ناهق مركوب السلطان بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والايجاب في كل صاهل مركوبه
بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة . وأما في الكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً في كل مركوب السلطان
فرس بالضرورة وكل حمار مركوبه بالامكان والايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوبه هذا
اذا كانت الممكنة موجبة * وأما اذا كانت سالبة ففليأتى في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة
في هذا الشكل * وكتب أيضاً فسقط ٥٦ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صغرى في نفسها كبرى
وهذا الشرط شامل لسكل الضروب والثاني لما عدا الضربين الاولين وان لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى
الضروب الثلاثة الاخيرة أعني السادس والسابع والثامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة
فيها من الخاصتين فالأولى تخصيص الشرط الثاني بالثالث والرابع والخامس (قال المستعملة فيه) أى
مع كبرى بسيطة كن قيد وجودها موافقا كيفاً أو مع مركبة لم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد
وجودها لان قيدى الوجود في المقدمتين اما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا
الشكل منها لقعد الشرطين المارين كذا في التحرير (قال والضرورة مطلقاً) وإنما تحذف لان الصغرى
المشتملة على الضرورة اما مشروطة او وقتية او منتشرة وكبرها احدى الوصفيات الاربع لان المفروض
عدم صدق الدوام الذاتي على شئ منها وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشروطتين أو من
جميع ضروبه لا مطلقاً إذ لا تجتمع الخمسة في ضرب واحد منها مثلاً (قال فعلية المقدمات) بان لا تكون
ممكنة عامة أو خاصة إذ لو كانت احدها ممكنة لاختلفت النتائج (قال كون السالبة) مستغنى عنه بالنسبة
الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما مر عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين

هذا الشكل في اصطلاحنا
الضرب الثاني في الصغرى
الاولين منها ان ليس فيها
سالت وليس فيها شرط
غير شرط الا في شرط
منها في الشكل
حاصلة من ضرب
١٣ صغرى في
نفسها كبرى
هذا الشكل في اصطلاحنا
الضرب الثاني في الصغرى
الاولين منها ان ليس فيها
سالت وليس فيها شرط
غير شرط الا في شرط
منها في الشكل
حاصلة من ضرب
١٣ صغرى في
نفسها كبرى
هذا الشكل في اصطلاحنا
الضرب الثاني في الصغرى
الاولين منها ان ليس فيها
سالت وليس فيها شرط
غير شرط الا في شرط
منها في الشكل
حاصلة من ضرب
١٣ صغرى في
نفسها كبرى

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث أو العرف العام على كبراه
* ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة * وخامسها كون صغرى

في ستة ضروب منه سواء كانت صفري أو كبرى (قال منعكة) بأن كانت تلك السالبة من الست
المنعكة أن كانت كلية وذلك فيما عدا الضرب السادس والسابع من الضروب المشتملة على السالبة ومن
الخاصين أن كانت حزائية وذلك في ذينك الضربين فقط ٩١ من ١٦٩ ^{على الأورسم} حاصلة من ضرب ٧ سوابل
أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكة في ١٣ موجبة أعني ماعدا الممكنة * وبقي ٢٨ حاصلة
من ضرب ٦ في ١٣ ثم وجه هذا الشرط تحتية الإيجاب أما إذا كانت تلك السالبة صفري فكما في
قولنا لا شيء من القمر بمنخفض بأحدى جهات السوابل الغير المنعكة وكل ذي محاق ^{تأخر وانما في الشارح والكتاب} في الضرورة * وأما

إذا كانت كبرى فكما في قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخسف باحدى
جاءت تلك السؤال. ويتجه أنه لا يتم هذا الوجه ما لم يظفر بصورة يتبين فيها حتمية السلب (قال
على صغرى) التي علم بالشرط الثاني وجوب كونها من الست المنعكسة (قال الضرب الثالث) وهو لا شيء

من ب ج وكل اب (قال أو العرفي العام) فنسقط ٢٨ وهي حاصلة من ضرب ٤ صفريات أعنى ماعدا
الدائمتين من الست المنعكة في ٧ كبريات أعنى ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكة السوالب
من ٢٨ وبقى ٥٠ حاصلة من ضرب الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صفريات هي الوصفيات الاربع
في ٦ كبريات هي تلك الست المنعكة . ثم وجه هذا الشرط حقبة الايجاب في قولنا لاشئ من المنخفض

بمضى بالاضاءة القمرية باحدى جهات الصغريات الساقطة وكل قر منخفض باحدى جهات الكبريات الساقطة. وفيه مأمراً ^{طه} أيضاً تفتن حيث عبر عن الدائمين والوصفيات الاربع تارة بالمفككة

السوالب وتارة بالعرفى العام (قال الضرب السادس) قد مر انه لا رتداده الى الشكل الثانى بمكس الضربى

لاختلفت النتائج (قال صدق الدوام) استعمل عليه بانه اذا اتى الامر ان كانت الصغرى من الوصفيات

الاربع والكبرى من التسع الغير المنكسة السوالب وأخص هذه هو الصغرى المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم فالبواقي كذلك * وأعترض بأنه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الايجاب وخرى يمتنع فيها السلب ولم يظفر بالاولى . وما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة . يكتفى بالثانية ممنوع إذ الشيخ كثيراً ما استنتج الموجبة من السالبة وبالعكس (قال الذاني) فيمتنع كون صفراء من العامتين أو الخاصتين فضلاً عما هو أعم منها (قال أو العرفى العام) بأن تكون من القضية التي تنمكس سوابها (قال السادس) لان بيان اتاجه بعكس الصغرى سيرجع الى الشكل الثاني : كون صفراء

الضرب الثامن احدى الخاصيتين و كبراه مما يصدق عليه العرف العام * واما النتيجة فهي
 في الضربين ^{وكتبت في السور وكتب في السور} الكريين ^{التي ستين في السور} ^{التي ستين في السور}

لا بد أن تكون صفراء احدى الخاصيتين فيحصل من ضربهما في ٦ كبريات ١٢ ضربا كالثامن . ثم وجه
 هذا الشرط انه لا ارتداد المذكور لا بد أن يتحقق فيه شرط الشكل الثاني * وقد مر انه اذا لم يصدق
 الدوام الذاتي على صفراء لزم أن يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب (قال الضرب الثامن) وذلك
 لان انتاجه معلوم بارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة * وقد علم ان ذلك الشكل
 انما ينتج السالبة الخاصة اذا كانت كبراه من الخاصتين و صفراء من الست المنعكسة * أما اذا كانت
 من الوصفيات الاربع منها فظاهر . وأما اذا كانت من الدائمتين فالنتيجة ولان كانت ضرورية لادامة
 اودامة لادامة وهما كاذبتان لكذب احدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أهم منها فتصدق
 وتمكس الى النتيجة المطلوبة . مثلاً إذا قيل بعد الرد الى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع انسان
 بالضرورة ولا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة مادام انسانا لادامة نفع بعض متحرك
 الاصابع ليس بساكن الاصابع دائماً مادام الوصف لادامة فانخاصة صادقة مع كذب احدى المقدمتين
 فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست
 المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل * وكتب أيضاً الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

احدى الخاصتين كما مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبتهما لما مر أنه يشترط في ذلك
 الشكل إذا لم يصدق الدوام على صفراء كون كبراه مما تنعكس سالبتهما (قال الضرب الثامن) لان
 ظهور انتاجه بعكس الترتيب يرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فيلزم كون مقدمتيه بحيث
 إذا عكس الترتيب انتجتا سالبة خاصة لتنعكس الى النتيجة . والشكل الاول انما تنتجها إذا كانت
 صفراء من الست المنعكسة السوالب بان يصدق عليه العرف العام وكبراه احدى الخاصتين * بقي أن كبرى
 الضرب السادس والثامن متحدتان في الشرط . والتعرض لكون صفري الثامن من الخاصتين مستغنى
 عنه . على أن التعرض له دون كون صفري السادس منهما تحكم فلو جعل الشروط أربعة وقال الرابع كون
 كبرى الضرب السادس والثامن مما يصدق عليه العرف العام لكفى (قال في الضربين) في شرح المطالع
 ما حاصله أنه ان لم تكن صفراهما احدى الوصفيات الاربع فالنتيجة كعكسها وان كانت احداها فهي
 كعكس الكبرى مخدوفا عنه قيد وجود الكبرى ومضموما اليه لادوام الصفري ان كانا انتهى . والمر
 فيه أن تبيجهما عكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب فلو لم تكن كما ذكر لم تكن

الاولين كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صفراهما او كان القياس من الست
المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة . وفي الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام
الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكمكس الصغرى . وفي الضرب الرابع والشماس دائمة ان
صدق الدوام الذاتي على كبراهما والا فكمكس الصغرى محذوف عند

عنه
اما الضربة ففردا اما لا ضحية
فلا يلزم ما ذكره المحرر انصار
اشراط الكثرة التي ضحية
فلا يلزم قوله كبريهما
بصدق اما لا يجب ان تتخذ
من الوصفيات الاربع الدائمة
التي في العام استقلال اولها

عاذ كره لهما بهذا الاشراط مما مر قبيل هذا الفصل كما لم يتعرض لاشراط
وكبرى الضرب السابع بمثل هذا الشرط لذلك بل لو قل بدل ما ذكره في الش
كون تجري الضرب السادس والثامن من القضايا المنعكسة وجعل الشرط أولا أ
وأوضح وأولى (قال الاولين) الذين ضرورتهما بحسب الجهة ١٦٩ كما مر (قال
حينئذ الخلقة) (قال القياس) بمقدمته (قال من الست) وذلك ٥٠ ضربا حاد
اصغريين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعني ما عدا الدائمتين من الست
في ٦ كبريت هي الست المنعكسة (قال المنعكسة السوالب) والعكس حينئذ الحيز
(قال خلقة عامة) وذلك ١١٩ ضربا حاصلة من ضرب ٧ صغريات من الغير المن
مستحسنتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعني ما عدا الدائمتين من
في ٧ كبريت من تلك الغير المنعكسة (قال الضرب الثالث) الذي ضرورته بحسب
عني احسب) وذلك ٣٤ ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الدائمتين في ١٣ كبرى ومن
الدائمتين في الوصفيات الاربع (قال والا فكمكس) وهو إما عرفية عامة أو عرفية لا
وكتب أيضا وذلك في ١٦ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع في نفسها (الرابع) كل
ب ج ولا شيء من اب (قال والخامس) بعض ب ج ولا شيء من اب (قال ع
٢٦ ضربا حاصلة من ضرب الدائمتين الكبريين في ١٣ صغرى (قال والا) بان كان
الوصفيات الاربع (قال فكمكس) وهو اما حيزية مطلقة أو لدائمة أو مطلقة عامة وا
مطلقة أو مطلقة عامة وكتب أيضا وذلك ٥٢ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الا
في ١٣ صغرى (قال محذوف عند الخ) ودليل ما ذكر في كل من الضرور الخمسة هو ال
في المصنفات كان يقال في الصغريين الاولين من الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة
نفيجته دائمة

ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكمكس الصغرى و صفراهما عكس صغرى هذا الشكل يكون النتيجة

في المتن

اللازوم . وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغير . وفي
السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبير . وفي الثامن كعكس نتيجة
الشكل الأول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت

كاتب انسان بالضرورة وكل فاعل أو بعضه كاتب بالفعل . فبعض الانسان فاعل حين هو انسان . فبعض
الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل فاعل أو بعضه انسان بالضرورة . وينعكس الى المطلوب وضع
نتيجة النتيجة بالسكروية الى الصغرى ينتج لاشئ من الفاعل . يكتب دائما وينعكس الى ما يضاف
الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة اذا صدق لاشئ من منصرف الاصابع
بفرض بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب فاشئ من النفس . يكتب دائما اذ عكس
الترتيب ينتج لاشئ من الكاتب بفرض بالضرورة . وينعكس الى المطلوب . وفي الضرب الرابع ونظام
من تلك المقدمات اذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لاشئ ولا
اشئ من النفس . يكتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرض دائما اذ عكس المقدمات بان
يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لاشئ ولا شئ من الكاتب بفرض دائما ينتج
المطلوب (قال وفي الضرب السادس) بعض ب ليس ج وكل اب * يكتب أيضا الذي ضرورية النتيجة
١٢ للضرب الثامن كما مر (قال عكس الصغرى) فان كانت الكبرى إحدى الدائمات من الست
المنعكسة فالنتيجة دائمة أو إحدى الوصفيات الأربع منها فحرفية عامة (قال وفي السابع) كل ب ب
وبعض ليس ب * يكتب أيضا الذي ضرورية النتيجة ٣٦ حاصلة من ضرب الخاصيتين الكبيرتين في
١٣ صغرى (قال كنتيجة الشكل الثالث) فهي اما حينية لاشئ أو وجودية لاشئ (قال وفي الثامن)
لا شئ من ب ج و بعض اب (قال كعكس نتيجة الخ) فهي حرفية خاصة

هذا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللازوم) لانه اشارة إلى مطابقة عامة سالبة
لايجاب الصغرى وهي لا تنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولان القياس منها
ومن الكبرى عقيم لترتبته من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتدادها اليه بعد عكس الصغرى
وقس عليه الاكنتين (قال كنتيجة الشكل الخ) فان كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة
حينية لاشئ أو ما عداها فوجودية لاشئ (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثنى
عشر حاصلة من ضرب الخاصيتين صغرى في الست المنعكسة السوالب الكبرى لكن النتيجة في السادس
دائمة ان كانت كبراه إحدى الدائمات وحرفية عامة ان لم تكن وفي الثامن حرفية خاصة مطلقا

﴿ فصل ١ ﴾

في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام ٥ القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله أو تالياً بكماله في كل منهما. وإما أن يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بأن يكون محكوماً عليه أو به في المقدم أو التالي. وإما أن يكون جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى بأن يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحليات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم

(قال فصل في الاقترانيات) سيأتى من المصنف أن مسائل العلوم قضايا حليات موجبات ولا يخفى أن الادلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقتراني الحلي أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليس له كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطي حقيقة ومن الحلية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطي على المركب من الحلية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جعل المركب من المتصلتين أول الاقسام فقال القسم الاول (قال خمسة أقسام) أى وتعريفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول ما يتركب من متصلتين كمنظائره الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكفى الا أنه لبعد ما سبق لم يعتمد عليه (قال من كل منهما) أى المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أو تالياً) كلمة أو لمنع الخلط فيشمل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال في هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما فتن وإشارة إلى أن التعبير بنى هنا أحسن وقس عليه ما يأتى (قال واما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه (قال محكوماً عليه) أى مقدماً أو موضوعاً ففيه إيماء الى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفرداً بأن يكون المتشاركان حليتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو به) اشار بالتعميم إلى شموله للاشكال الاربعة (قال في المقدم) ظرفية الكل للجزء (قال وهو المطبوع) أى بخلاف الاخيرين من الانواع الثلاثة (قال في شرائط) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر (قال الا الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهي لا توجد في الشرطيات (قال لآخر مقدمته) أى ان وجد الاخصر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالاخصر مالا أخص منه (قال من اللزوم)

(١) لم يكتب المحشى الاول على هذا الفصل برمنه فليعلم

ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين او المختلفتين * وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني * وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما له الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط تاليا في اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب الناتجة الى آخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما ينوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعني أن المستبر في الموافقة جهة في الحليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحملية يكون موجبة مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم لكان أخصر وامكن حمله على المنهيين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخص في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولو جعل ان في الموضعين استثنافا يانيا لا ندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويتكفي في الانقضاء منهما الامتياز الوضع فلا يتجه أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتجه الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشعر بان الاتفاق المقيد بالعموم أو الخصوص ليس بحجة فيذاني ما قبله فالاولى اراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو مانع الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أي في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الإيجاب أو السلب (قال فان ما له) لأنه راجع الى الاستدلال بصديق اللزوم مع الشيء على صدق اللزوم معه أو بكذب اللزوم معه على كذب اللزوم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما له (قال من الضروب الناتجة الخ) وهو الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخير ان من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخص كون اللزومية موجبة والاوسط تاليا فيها (قال لزومية) والا فلا ينتج لأنه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حكمة بموافقة أحد الطرفين للاوسط والزمية بعدم اللزومة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتتفق الموافقة بينهما المستلزومة لموافقة الطرفين لأن موافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها اصران * احدهما ان يكون الاوسط مقدما في لزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والا كبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه اعم كما أشار اليه في اخشية وجواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع (قال وان كان) او قال أو للايجاب الخ لكنني (قل في اللزومية) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم معه بخلاف ما إذا كان تالياً فحينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر (قال ان يكون الاتفاقية خاصة) لان المطلوب انما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي منحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف العامة (قل وقعت صغرى) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تالياً فيها لان الاوسط حينئذ يكون منحققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدما لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنقطة من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية (قال أو كبرى الشكل الخ) يعنى إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدما فيها لانه يوجب صدق التالي فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كن منافيا للاصغر وهو لازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كبر هذا هـ ولا يكون تالياً لانه حينئذ يكون صادقا كالاصغر ويجوز كون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر الى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الآتى وعدم الموافقة ناظر الى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر معكوس (قوله ويكون مآله) عطف السبب (قوله موافقا للملزوم) الذي هو الاوسط (قوله الذي هو الاكبر) ان كان موافقا للاوسط هو الاصغر كانت اللزومية كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول والثالث (قوله أو الاصغر) ان كان موافقا للاوسط الا كبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صفري (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا * والجواب عنه بان المعتبر في التباسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فليس لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل، مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) قوله وقعت صفري الشكل الاول الى آخره) فلا يتج فيما وقعت كبرى الاول وصفري الثالث ولم يتعرض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا. وعدلنا عما قالوا لتوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تابعا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحنل في بادي الرأي العفوية للشكل الاول والثاني والكبرية للاول والثالث ويحتاج في الاخراج إلى التأمل (قال قيل المؤلف) صفري الشكل الاول وكبراد مطاوعة والفاء في قوله فلا يكون داخلة على محمول النتيجة * والجواب الاتي منع كمية اكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر في نفسه المستلزم للعلم به مع كل أمر واقع والمعتبر في الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم في السلبية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الاكبر موجود في نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة الفائية من القياس هي الاتصال إلى الجاهول التصديقي فاذا اتفق القياس وقد يقال العلة الفائية قد تتخلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كون النظر هو الترتيب ضميم في مر فلو قال لانه لا انفار فيه اسكان أخسر وأولى (قال الناتج للسلب) بخلاف الناتج لايجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والا كبر الواقع فهما معلوما الاجماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق في نفسه لايجاب احدي

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين
لامطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني ينعقد فيه
الأشكال الأربعة باعتبار الأجزاء الناقصة للطرفين فله أصناف أربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فهو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أى عددا منقسما بمتساويين يلزم أن
يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة . وما قيل
أما تصديق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شيء من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان
الخمس زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الأول أنها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا في الواقع فليتامل

بجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الأشكال بالمؤلف من اللزوميتين
فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت الخ ان كلية الكبرى ممنوعة لان الخ لكان أولى (قال لان
مقدم) حاصل رد اجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممنوعة فغير مفيد
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمنوع كيف والفرد مساو لتقيض الزوج
والمنفصلة المركبة منهما حقيقية (قال ليكون) غاية المنفى (قوله فرض لوازمه) سواء كانت أجزاء كما
في المثال الآتى أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا
صغرى التقياس المذكور في المتن (قوله ثبوت المقيد) أى بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أى عددا
فالمراد بالثبوت الزوج وبالمطلق العدد . وهو قال ثبوت الملزوم بدون اللزوم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه
تنبيها على جهة اللزوم (قوله انما تصديق) لو تم هذا لزم أن لا يصدق كما كان زيدا فرسا كان حيوانا
(قوله لكن لا شيء) الاوفق الاولى لا شيء من الخمسة الزوج بعدد (قوله فعلى ذلك التقدير) الاخصر
فذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ (قوله إلى ما قيل) المدعى هنا لزوم عدم عددية
الخمس الزوج وفيما مر عدم لزوم عدديتها فلا يرد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ والى
الفرق بينهما أشار بالتأمل (قل النوع الثانى) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما (قال باعتبار
الأجزاء) يعنى أن نأخذ الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تأليا بل جزء منهما أو من أحدهما (قال فله

أحدهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه باني لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبه لاعم موجبة نوع آخر الا سالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لا متناع صدقهما في مادتهما واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين السكيتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الخرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

يكون مقدمة الموجبة هي المقدمة السككية (قل ومنافاة) لو قال وتنافى السالبة والموجبة المستعملتين لكان أولى سكن نسب المنافاة إلى السالبة لشرف الإيجاب (قل فيه) أي في كل من الاصناف أي في كل قياس منها (قل ينتج سالبة) أي ينتج المختلفتان كيف إذا انحذتا نوعا لا متناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمرين بعينهما وكذا في مانعتي الجمع والخلو (قال لاعم موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز أن يكون بين أمرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله إلا السالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما مع صلب منع الجمع أو الخلو بينهما. واما عدم انتاج سالبة كل من مانعتي الجمع والخلو مع موجبة الأخرى فلان سلب كل لا ينافي إيجاب الأخرى فظهر أن الأقسام المنفية الانتاج ستة والمستثنى منها اثنان (قل إلا السالبة) فان سالبتها مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لا متناع) أي لوجود الثاني المذكور فيه (قال واما النتائج) أي للاصناف الستة (قال من الطرفين) أي باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والآخر تابيا. وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الأشكال وبين صفراها وكبرها في الصنف الاول (قل ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو بين اللازم والمزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية. واعتراض بان الملازمة بين الشئيين لا يقتضى جواز الخلو عنهما لجواز أن يكون أحدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة * ثم ان في قوله ومنفصلة الخ إجماء الى رد من قال ومنفصلتين سالبتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقتين لعدم امتياز مقدما عن تابيا بالطبع. والقول بالتعدد الوضعي بعيد. لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول ملزومية أحد الطرفين للآخر مغايرة ملزومية الآخر له بالطبع أيضا (قال وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قل وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفة من غير المتجانسين ولتمايز

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين
لا على التعمين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي
البواقي احدهما على التعمين مقدمها من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن
السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء
ناقص من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

(قال من الموجبة) السكينة كلناهما أو احدهما (قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت
المتصلتان صدق تقيضهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا للآخر فتكذب السالبة المنفصلة
لمعاند الاوسط لأحد الطرفين المستلزمة لمعاند الاخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة
(قال لا على التعمين) ولم ينتج احدهما على التعمين لجواز تحقق الملازمة السكينة بين ما يعاند الشيء وما
لا يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند الا ناطق بخلاف الا فرس (قال مقدم احدهما)
أي احدى النتيجةين الأخوذتين لا على التعمين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعمين
(قال ومن مانعة الجمع) لا يخفى ان انتاج الثاني والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج
كما برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لثلا يلزم كذب السالبة الغير
الحقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثاني ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز
كون تقيض الاوسط الذي هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو
فيصدق سالبنا منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة (قال ومن السالبة)
لثلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف
السالبة وامتناع سلب ملازمة الاخص للاخص (قال ومن الموجبة) أي لامن السالبة لجواز كون طرف
الموجبة أعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤلف من السالبين
لانه عقيم إذ يشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بانه يجوز
ان لا يعاند الشيء الواحد كالجسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان والا انسان
فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثاني (قال في جزء ناقص) بان يكون
جزأ الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جعل سابقه نوعا
أول لمنابته للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أي في كل الانقسام الخمسة
ويستفاد منه ان تميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعة) أي من

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما أن يكون النهار موجودا أو اليل موجودا ينتج (١) اما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية إلا في جزء تام من الحلية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بفرضها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المتشارك للحلية اما تالي المتصلة والحلية كبرى وهو المطبوع أو صغرى واما مقدم المتصلة والحلية كبرى أو صغرى والنتيجة في السكل متصلة تابعة لمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدما مقدم المتصلة وتاليا نتيجة لتأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة

(١) قوله ينتج أما أن يكون الخ هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدما منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليا حلية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢) قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الخ كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض احيوان قديم ينتج قد لا يكون إذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى

وجزه الكبرى لانه مقدما (قال تام من الحلية) لامتناع كون شئ من طرفى الحلية قضية للمشاركة اما بالموضوع أو بالمحمول (قال بين المتشاركين) باعتبار الحد الاوسط فيهما وهما الجزء التام من الشرطية المتصلة مقدما أو تاليا ونعام الحلية (قال للمتصلة في الكيف) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتسبع كينيتها للكبرى (قال والحلية الكبرى) لو قال بين تالى المتصلة صغرى والحلية كبرى الخ لكان افيد واحسن (قال أو بالعكس) أى بين الحلية صغرى وتالى المتصلة كبرى هذا ثم إن قوله بين الى قوله في الثانى مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال الحلية في التأليف فتأمل (قال كان العالم) أى الجسمانى ويدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون الممكن بعدا (قال نتيجة التأليف) مستدرك وانه ذكره موافقة للشق الثانى في التصريح بالنتيجة (قال ان كانت المتصلة موجبة) لانه كلما صدق المقدم صدق التالى مع الحلية وكلما صدقت نتيجة التأليف ه أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصله مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم
الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا
ولا يشترط فيهما اشتغال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة
كلية أو جزئية والا فيشترط اصران أحدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها في قوة الكلية بناء
على القوى السابقة فهي كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية السالبة ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة وأما صدق الحملية مع المقدم لأنها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك
التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلا لأنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية
لأنها صادقة في الواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة حين تحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق
التالى بنتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحملية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا نتج قولنا
كلما كان اخلاء مروجداً كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعده وهو يستلزم سلب
الشئ عن نفسه . وأجاب تارة بفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا لصدق الحملية . وفيه أن عدم
المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقها لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بمنع
كذب النتيجة إذ وجود اخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الخ
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فبالحق (قال الصغرى) الاولى ايراد الصغرى والكبرى منكرا لا معروفا
(قال وبالعكس) أى من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى (قال فان اشتغلا على تأليف) إقامة المظهر
مقام المنع فلو قال فان اشتغلا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كما اذا بدلنا الشرطية
السابقة بقولنا كلما كان بعض المتغير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المتشاركين على تأليف
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى . وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا
كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومي حساسا وكل فرس حيوانا ينتج كلما كان (١) كل
انسان فرسا كان كل رومي حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحملية والمنفصلة سواء
كانت الحملية كبرى أو صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج حملية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلما كان كل انسان فرسا الخ) هذه النتيجة متصلة موجبه كلية مقدما
نتيجة الشكل الثاني المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب إذ
لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق
شرط استنتاج المقدم من الحملية معها كما نحقق في المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا
وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة
الكلية المذكورة في القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة مطلقا مقدم
تلك المتصلة ومقدما يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالي المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية ومتى صدقتا صدق مقدم
المتصلة وكما أو ليس البتة إذا صدق مقدما يلزم تاليها (قال أو مع كلية عكسها) لانه إذا صدق عكس
نتيجة التأليف صدقت وكما أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق تاليها أما الصغرى فلان العكس
لازم فصدقه مستلزم لصدق الاصل جزئيا. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق
مع الحملية لما مر وكما صدقا صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكما أو ليس البتة إذا صدق مقدم
المتصلة صدق تاليها (قال كلما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المشاركان غير مشتملين على تأليف
منتج وقد انتجت الحملية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم تشملا
عليه مع انتاج الحملية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكما
كان كل انسان حيوانا كان كل رومي حساسا المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انسانا كان كل رومي
حساسا (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم احتمال المقدمتين المنتجتين لها
على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالفتح من الحملية والنتيجة المفروضة
فلاستنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول (قوله بواسطة الحملية) أى بواسطة انضمام الحملية بالكبروية
اليها (قوله الصادقة مطلقا) أى من غير اشتراط الصدق بل هو قيد الصادقة ويمكن جعله قيد يستلزم
(قوله وهذا الاستلزام) أى وطرقا هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المتقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة جزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة اخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

تنبيه: القياس المتقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناء على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتي * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المتقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجته القياس ههنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحملات

الخ فلا يتبعه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قال اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً * اما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته بها يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في السكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحملتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المشاركين نتيجتان فلا تكون النتيجة حملية واحدة واما على الثاني فلنظير ما مر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات الخ قال متغايرة الخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المتقسم الاول المتغاير في الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيسه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحد في الوضع والكيف والسكم والجهة وعدم التمايز بين الحملات ان اتحدت فيه * والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغنى عنه بما مره واعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثاني اشتراك الحملات في الطرف الآخر من النتيجة بعين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة أما بعدد الأجزاء أو أقل منها أو أكثر بان يشارك حملتان
أو أكثر جزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه إما مائة الخلو أو مائة اجتمع أو
حقيقية . وينفقد الاشكال الأربعة بضروبها في الكل * فالصنف الأول يشترط انتاجه
بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج حينئذ ينتج منفصلة موجهة مائة
انطو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة
واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة جزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد
عدداً منقسماً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى
فيما كان في القياس متصلة ولا متصلة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(قل موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شيء منها مع احدى الحليات فكذب النتيجة
(قل كلية) لاجزائية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا
ينتج (قل بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومائة انطو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مائة الجمع
بالمعنى الاخص جواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدى الحليات
حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضيه الآتى
كون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقيسة الحليات الخاصة فيه
أو يراد بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغرية والكبروية * ولو قال يجب اجزاء المنفصلة صغرى
لكان أحسن (قل وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحليات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الى
واعلم أن الدليل على الانتاج حين نحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الا
فيصدق مع ما يشاركه من تلك الحليات وينتج المطلوب (قال يجوز) الاولى ايراد اللام بدل اللباء
عليه قوله أو لا اجزاء وقوله الآتى لجزء الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعهد الذى هو
الحليات لا الذى هو صفة الاجزاء والا لقال بعدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو
منها (قال بان يشارك) تصوير للاكثرية وتنبه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المش
بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المتشاركين (قال مشتم
تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفى وقوله لان الخ
(قال مائة انطو) لان الكلام في مائة انطو الموجبة (قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بان يشارك حمليّة واحدة جزئين فصاعدا أو حمليّات متعددة جزء واحد أو متعدد فينشأ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا مؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليّات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله (الا مؤلفة منها) أي من نتائج التأليفات (قوله ومن ذلك الجزء) الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حمليّة أو حمليّتان جزئين منها . وبقي هناك جزء لم يشاركه حمليّة كما لا يخفى *

المثال الآتي هذا العدد زوج وجزء الغير المشارك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قل بان يكون) تصوير لمشاركة الواحدة يعني ليس مدار المشاركة الواحدة على كون الحمليّة واحدة إذ ربما تكون الحمليّة واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله في مثال المتعدد كل عدد كم حمليّة واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكأنه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن الحمليّة الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بمحمليّتين (قل حمليّة واحدة) أي بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهي متعددة بقدر الاجزاء (قل أو حمليّات) المراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا هو المنع المخلو ان أريد بالمتعدد أعم من الاعتباري والحقيقي لتحقيقهما فيما يشارك حمليّة جزئين وبلغ الجمع ان أريد به الحقيقي (قل مساويا) أقول هذا لا يتصور في الشق الاول إلا ان يراد بقوله عدد الحمليّات الحمليّات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكر للاقل يأتي عنها ويتصور في الثاني أن يكون المنفصلة ذات جزئين والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدهما فقط وكذا في الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فيتصور في الثلاثة . أما في الاول فظاهر . وأما في الاخيرين فيأن تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدهما أو لاثنين منها . وأما الاكثرية فيتصور في الاخيرين دون الاول ونحوه كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والحمليّات خمساً واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواق مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قل اما أن يكون) مثال لما يشارك حمليّة واحدة لجزئين كما سبقت الإشارة اليه (قال باعتبار البساطة) نتيجة الاول مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع الحمليّة على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو أكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا إما زوج أو فرد وقولنا هذا إما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. ويتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاولى والجزء الثاني للثانية ينتج القول الاول. وباعتبار مشاركة الاول للاولى ينتج القول الثاني. وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني لكل من الاول والثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة اخلو مؤلفة وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا بالواو الفاصلة

والجزء الغير المشترك أعني هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالي من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشترك (قل باعتبار التركيب) العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحملات على عدد الاجزاء بحملية واحد الثاني والثالث لان الحملتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة من الانفصال الثالثة جزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت الحلية الزائدة من الانفصال والابان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر حكم المساوي إذا ملغاة لا مدخل لها في الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد التردد القول الثاني (أي يحصل من اعتبار المشتركين حملتين بحصول القول الثاني بالتردد قوله ينتج القول الثالث (قوله وعطف الكم) أقول السرفي ذلك ان الكم الملة في ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو في قوة الفرد فطفه على الزوج بكلمة أو لا عطفه على الفرد فلا ينتج ما يقوم من ان الكم أهم من الزوج والفرد فنفريق

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشترك جزءا آخر منها والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشتركين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثاني (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ أي وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

(قال أو الجزء الغير المشترك) أي ان كان . ثم كلمة أو لمنع انظروا ان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة (قال سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشترك والا لصدق تنقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهي كما صدق الطرف المشترك صدق نتيجة التأليف فنعلمها صغرى لتقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استتزام الطرف المشترك للطرف الغير المشترك وكان بينهما منع الجمع هذا خلاف (قال نتيجة التأليف) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشترك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجتها لازمة للطرف المشترك فيجوز كونها أعم وجمعها مع الطرف الغير المشترك (قوله غير تابعة للمنفصلة) أي لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا يتجه عليه مخالفة المفرع لتقيض المفرع عليه المحذوف بقرينة أن التأكيدي (قال متعددة) أي حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال (قال كذلك) أي مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قال بعض الحجر) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية (قال حتى لا ينتج) هذه النتيجة صادقة هنا ولا ينافيه صدق قولنا كما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لزومية (قال في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون التعمد حقيقيا كما هو الظاهر من

لجزء المشارك من المنفصلة حيث ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك (١) اما ان يكون هذا الشيء متحيزا أو جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن يكون هذا الشيء جسما أو جوهرًا مجردا أو متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حيثئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس

للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان أو فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره) لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحلية القائمة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف فلا ينتج لكننا نقرضه منتجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحلية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء

المثال المورد في الحاشية . وهل كل ما يكون التعدد فيه حقيقيا يكون مادة للتخلف أم لا . الظاهر الثاني وكان في قوله اشارة الى هذا حيث لم يقل للتخلف فيما كانت متعددة حقيقة (قوله كما في قولنا) أى مما كان محمولا الحليتين متساويين (قوله فانه يكذب) واذا بدلنا محمول الحلية الاولى بالناطق ومحمول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبتين صادقة (قل حينئذ ينتج) لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف لانه كما صدقت نتيجة التأليف صدقت هي والحلية معا وكما صدقت صدق الطرف المشارك إذ المفروض أنها مع الحلية منتجة إياه والطرف الغير المشارك منافي له ومناف اللازم منافي المزموم فينافي نتيجة التأليف (قل اما واحدة) تفصيل للمنفصلة (قل واحدة كقولنا الخ) أى بالمعنى المار كما أن التعدد في مقابله أعني او متعددة أعم من الصور المارة (قوله ونضمه الخ) أى نجعله صغرى وتلك الحلية كبراه (قل أو متعددة) قال شارح المطالع وان كانت المشاركة مع الجزئين انتسج منفصلة مانعة الجمع من تنبجي التأليفين لان الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافي اللوازم يستلزم تنافي الملزومات وهناك نظر وهو أن القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتسج منفصلتين أخريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر وكل واحد منهما أخص من المنفصلة التي من تنبجي التأليفين فانه إذا تحقق منع الجمع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر يتحقق منع الجمع بين النتيجةين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات سواء كانت الحمية واحدة (١) كقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو الإله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشترك للحمية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله كقولنا إما أن يكون الخ هذه الحمية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الإله الواحد واجب وهو مع تلك الحمية ينتج من الشكل الاول ان الإله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشترك للحمية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحمية ينتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشترك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب إلى آخره وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت

لان منافي اللازم منافي الملزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لتأويله فتأمل (قال من ذلك) أي من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك والظاهر أن الشق الاول مبني على وجود الجزء الغير المشترك والشق الثاني مبني على عدم وجوده نظير ما سبق (قال واحدة) أي بحسب الظاهر فلا يناقض تعدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أي من القياسين المنتظمين من ضم الحمية التي هي قولنا وكل واجب الوجود موجود إلى جزئي المنفصلة حال كونها كبيرين (قوله الشكل الثاني) الغير المشتمل على شرائط الانتاج والاولى ترك قوله في ذلك الشكل الثاني بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشترك من المنفصلة وقس عليه الآتي (قوله هذا الانتاج) أي انتاج القياس لتبعية التأليفين (قوله وإذا ضم الحمية) أي كل واجب موجود (قوله إلى هذه المنفصلة) أي إذا جمعت المنفصلة صفى والحمية كبرى يعود إلى ما شارك الحمية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أو متعددة (١) كقولنا إما أن يكون لاله الواحد قديماً أو المتعدد موجوداً وكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة حكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع الحملية وحكم مانعة جمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكون النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة. فاضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والسكنى على المنفصلة والنوع أعني مانعة الخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث أن ذات المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم الحملية المذكورة إلى هذه المنفصلة المنتجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار المساواة أيضاً (١) قوله أو متعددة كقولنا إلى آخره لأنه باعتبار المساواة ينتج قولنا إما أن يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد موجوداً وقولنا إما أن يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع الحملية وباعتبار التركيب قولنا إما أن يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً المش ما عرفت

النتيجة الأولى من حيث أنه جزء غير مشترك وكما إذا جعلت الحملية صفراً للصنف الثانية (قوله) ينتج قولنا) أي بضم الحملية الأولى إلى منفصلة كما أن الثانية حصة من ضم الحجة الثانية إلى المنفصلة (قوله واجباً) الظاهر ذكر أقدم بدل الواجب لئلا يتحد بالنتيجة الثالثة (٢) قولنا إما أن يكون (٣) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (٤) قال الموجبة في الاشتراط (٥) لو تركه قوله لكن وقال بالعكس لكفي (٦) قال باستنتاج الجزء (٧) أي يكون نتيجة التأليف مع الحملية منتجة بجزء المشترك (٨) قال لكن النتيجة فيهما (٩) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منعها بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشترك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشترك ومتافى اللازم من الملزوم فلا يصدق السالبة المانعة الجمع. وأما في مانعة الخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشترك كان قبض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهي ملزمة للطرف المشترك بكون بين الطرفين منع الخلو فكذب سالبته (١٠) قال كانت المشاركة (١١) فإن النتيجة لا يكون تابعة للمنفصلة في جنس فضلاً عن النوع (١٢) قال موجبة ينتج (١٣) لأنه أخص منهما ولازم الأعم لا - الأخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج * القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لان المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين وإيجاب احدهما وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة أيضاً اما موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة اخلو أو تاليها ان كانت مانعة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجوده فاعلاً مختاراً . واما أن يكون موجوده فاعلاً مختاراً أو فاعلاً موجباً ينتج اما أن يكون العالم حادثاً أو يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الامرين . اما كلية المتصلة أو كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة اخلو أو مقدمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة اخلو

(قال والا فلا ينتج) لان سالبة اعم من سالبتها ولازم الاخص ليس بلازم للاعم دائماً كذا قالوا وفيه تأمل لانه إما يثبت عدم انتاج نتيجتهما لاعدم الانتاج مطلقاً (قال فله أربعة أصناف) ولا يلاحظ في المشاركة ههنا إلا حال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتاليها فلذا قال لان (قال فالأوسط اما الخ) فان كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعاً إذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان تالياً فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع وان كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث (قال أو تاليها) فان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتاليها أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما مر (قال فالشرط بالعكس) أى بشرط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة اخلو (قال والنتيجة فيهما) أما في موجبة مانعة اخلو فلان امتناع اخلو عن الشيء والملزوم موجب لامتناع اخلو عنه وعن اللازم . وأما في سالبتها فلان جواز اخلو عن الشيء واللازم يستدعى جواز اخلو عن الشيء والملزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع الملزوم وأما في سالبتها فلان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم (قال في الكيف والنوع) أى في كونها مانعة الجمع أو اخلو (قل مانعة الجمع) لامانة اخلو

الكيفية فإن كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس نتيجتين مانعة اخلو ومانعة الجمع
 موافقتين للمتصلة في الكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود ودائما أما أن يكون الليل موجوداً أو الارض مضيئة ينتج ليس البتة أما أن
 يكون الشمس طالعة أو الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط
 موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة اخلو الكلية فـ **انه** كانت مانعة الجمع أو
 مانعة اخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة اخلو **﴿ تنبيه ﴾** تراط انتاج الموجبتين
 يكون لاوسط مقدم المتصلة في مانعة اخلو أو تأليها في ما
 النتيجة لتقيس في الحدود فإن لم يلتزم ذلك فالملولف منهما ينتج بدو
 متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يـ
 من مانعة اخلو من

(١) قوله بدون ذلك الشرط الخ) يعني سواء كان الاوسط مقدم
 مانع اخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان

لجواز أن يكون العالم قديما وموجده قاعلا مختاراً بان يكون تقدم القصد
 الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق قلنا عن الآمدى (قال ينتج القياس الخ)
 قبض النتيجة إلى لازم المنفصلة يلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان
 مانعة اخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة اخلو الكلية سالب
 سواء كانت) إشارة الى توجه النفي إلى المتقيد والتقييد ليفصح برفع كل ورفع الجم
 مانعة اخلو الجزئية فالخاسل منه ثلاثة شقوق (قال مانعة الجمع) كلية أو جزئية
 لو قال بما مر إذا الخ الكفى (قال فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدونه موجد
 الشرط) يعني لو كانت المنفصلة مانعة اخلو والحد الاوسط تالى المتصلة انتجت
 الاصغر وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعني طرف مانعة اخلو لاستلزام
 ينتجان من الثالث استلزام قبض المقدم لطرف مانعة اخلو ولو كانت مانعة الجمع
 المتصلة انتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو تالى المتصلة وتقيض الـ
 مانعة الجمع لاستلزام الاوسط اباهما وانتاجهما من الثالث استلزام التالى لتقيض
 إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفى الاشتراط لا اشتراط النفي ويكون

عين الاصغر وتقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع . وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها أو تاليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما أن يكون كل حادث ممكنا أو يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان

فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون إذا لم يكن العالم حادثا كان موجد فاعلا موجبا ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لا بشرط شيء لا مأخوذاً بشرط لا شيء (قوله على مانعة الجمع) أى بلغنى الاعم ولذا أمكن حملها على مانعة الخلو فلا يرد أنها منفصلة حقيقية فكيف نحمل عليها (قال الباقيتين) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص (قال شيئا) لأنه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجتهما لا على أنها لا تنتج أصلا فلا تقرب (قال اما مانعة الخلو) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية ؟ فان قلت لم يذكره لان المراد بتامق الجمع والخلو هما بلغنى الاعم فتشملان عليها قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم بينها فيه بخصوصها ؟ وقد يقال انها متروكة البيان بالمقايسة (قال متصلة مركبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة منضمّا إلى المنفصلة حتى يكون قياسا مركبا من حلية ومنفصلة ويسفنتج منه ثم يضم الطرف الغير المشارك من المتصلة إلى المنفصلة التي هي نتيجة ذلك وبيان الانتاج أن يقال كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع المنفصلة وكما صدق صدقت نتيجة التأليف (قال من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة منضمّا إلى المتصلة حتى يكون قياسا مؤلفا من حلية ومتصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشارك من المنفصلة وهو في حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة فان المتصلة ههنا تقوم مقام

العالم متغيرا فدا ما اما أن يكون العالم ممكنا أو غير الواجب واجبا وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى حكم القياس المركب من الحمية والمتصلة في الشرائط والتتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحمية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحمية والمنفصلة بناء على أن المتصلة بمنزلة الحمية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءا تاما من احدها وانقصا من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحمية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحمية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرفين المشاركون من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزء من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحمية والمتصلة والمنفصلة مكان النتيجة فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشاركون من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين.

﴿ فصل ﴾

القياس مطلقا ان تألف من مقدمتين فقط يسمى قياسا بسيطا كأكثر الامثلة

(فصل القياس مطلقا)

الحمية كما أن المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرفين غير المشاركون أو الطرفين المشاركون فان كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال باعتبار الخ (قال واما كلما) الظاهر أن يزيد وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجبا فالنتيجة (قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الخ والمتصلة وباعتبار الثانية في حكم الحمية والمتصلة (قال من الاخرى) وانما يتصور هذا النوع كان أحد طرفي إحدى مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا والحد الا اما من المتصلة أو المنفصلة فان كان جزء تاما الخ (قال كان حكمه حكم القياس) فيكون من الشرائط والتتائج وبراهينهما (قال الشرطيتين) كقولنا كلما كان العالم متغيرا فالواجب مختارا ودا والواجب مختارا فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائما إما كلما كان العالم متغيرا فغير الواجب ممكن واما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كلما كان العالم متغيرا فاما

المقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من أكثر من قياسا مركبا وهو اما مركب
من اقترانيين فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا (١) او من الاقتراني والاستثنائي

(١) قوله أو من استثنائيين فصاعدا لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس
بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما أن الانسان كما يصدق على زيد
وحده يصدق على مجموع زيد وعمرو وذلك لأن الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات
(قال من اقترانيين) قياسين (قال من استثنائيين) قياسين (قال الاقتراني) لم يشر بالترتيب

الذكرى هنا الى ترتيب القياسين والا لم ينحصر التقسيم بخلافه في قوله الاقتراني والمؤلف من الاقتراني
والاستثنائي الخ حيث أشار به الى ترتيبهما ان لم يقل أحد بتسمية خلافه بالخطي (قوله لان تعريف
القياس) أي التعريف المذكور في المتن وكذا إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا الخ بخلاف ما
إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضيتين الخ (قوله على مجموع القياسين) أي وان لم يكن لاحدهما دخل
بالآخر بان لا يكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمة الثاني بل سبق كل منهما لمطلوب على حدة كيقضي
التفكير (قوله على مجموع زيد) هذا نظير ماني الحواشي اخطا اليه من أن العالم كما يصدق على كل جنس

الواجب مختار واما العقول قديمة ودائما اما العقول قديمة أو الواجب مريد ينتج كلما كان العالم متغيرا
فكلما كان الواجب مختارا فالواجب مريد (قال وان تألف) الاخصر والا قياسا الخ (قال أو من
الاقتراني) سواء قدم الاقتراني على الاستثنائي كما في القياس الخطي والحقى أولا ولو قال أو من مختلفين
لكان أخصر وأولى لعدم توهم كون الترتيب الذكرى إشارة الى ترتيب القياسين (قوله لان تعريف
الخ) أي بأي تعريف كان والقول بان تعريفه بقول مؤلف من قضيتين يستلزم الخ لا يصدق على
القياس المركب من دفع بان ذكر القضيتين بطريق التمثيل والاكتفاء باقل ما يكتفى به ونظيره تعريف
المجوز لكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فأكثر بقضية حكم فيها بالتناقض بين قضيتين أو بسلبه (قوله
على مجموع) أي المرتبط أحدهما بالآخر بان تكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمي الثاني ولا يأتي
عنه التفكير لانه باعتبار مجرد الصدق بلا ملاحظة الارتباط وعدمه وما قيل إن مجموعهما أعم من غير
المرتبطين بان سبق كل منهما لمطلوب على حدة ففيه أنه حينئذ لا ينحصر في مفصول النتائج وموصولها
الخروج نحو قولنا هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما
مع دخوله في التسم (قوله لان الوحدة) مشعر بأنه لو كانت الوحدة لازمة للماهية لم يصدق على مجموع
القياسين وهو ممنوع كيف وهو واحد اعتباري نعم لو حلت الوحدة على الحقيقية لم (قوله عارضتان)

يعريف ان القياس اسم صند
اعني وضع للماهية المضافة
والحق على كشيء والتفصيل الى
الواحد ومن قال انه لا يلتزم
غير المركب قاله من صند
عنه
وان كانت جملة الوحدة ذاتية
في الحيوان وعندها لا يكتب
ونتيجة كشيء الماهية
الماهية و

قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث بدون صدق نتيجته والاصدق (٢) تقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمتين منتظما مع احدهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذا يلزم صدق

المقدمة الاخرى وكذبها معا هذا خلف أي باطل وان تألف من الاقتراني والاستثنائي الخلفي قياس مركب من اقتراني مركب

حيوانا كان حساسا لكنه ليس بحساس قياس خلفي ولذا صح حصر المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلفي والحق مع أنه ليس كذلك لوجوب الكون المتصلة الاولى من متصلة الاقتراني منعقدة من المطلوب المروض بانه ليس بثابت وتقيض المطلوب يشهد به ما نقله في الحاشية من تحقيق الرازي في

شرح المطالع وما نقله عنهم عبد الحكيم أيضا بان يقال في ذلك المثال لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان لكان انسانا وكما كان انسانا الخ لا يقال كون الدعوى عدم انسانية الشيء يقتضي اعتبار هذه المتصلة صفري الاقتراني لانا نقول إذا اعتبر هذه المتصلة صفري فالمثال المذكور يصير بها فردا آخر من قياس الخلف مركبا من اقترانيين واستثنائي كما أن قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان قياس بسيط غير مستقيم وإذا اعتبر تلك المتصلة بالصغروية معه يصير بها قياسا خلفيا (قال قياسا خلفيا) نسبة الكل الى الجزء لان مفهوم الخلف جزء مقدمة من المقدمات وكذا الكلام في قوله

الاتي قياسا حقيقيا (قال والا لصدق) أي وان امكن صدق أحد الشككين بدون صدق النتيجة (قال المقدمه الاخرى) الغير المضوم اليها النقيض (قال وكذبها معا) ينتج ان امكن صدق أحد الشككين بدون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا (قوله مركب من) كان يقال في اثبات ليس كل انسان فرسا لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان فرسا وكل فرس صاهل ينتج لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان صاهل لكن التالي باطل فالقدم مثله ثم لا يخفى أنه لا فرق بين ما في الشرحين لافي هذه المادة ولا في مادة أخرى إلا باعتبار كبرى القياس الاول قلها

غير مستقيم يسمى الخ (قال قياسا خلفيا) نسبة الكل الى جزء نائب الجزء باعتبار الاستعمال الشائع لان قوطم هذا خلف قائم مقام المقدمة الرافعة لانه نفسها وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله الاتي قياسا حقيقيا (قال منتظما مع الخ) في قوة الدليل للملازمة الكبرى وان كان بحسب الظاهر تنمة الاوسط (قال صدق المقدمة) أما صدقها فليكونها من المقدمات المفروضة الصدق للشكل الثاني أو الثالث. وأما

هذا هو الذي لا منافاة حقيقة بين ما في الشككين ولذا اصدق السيد قاسم به ما في شرح الشككين بقياس مركب من اقتراني متصلة من استثنائي وقيل هذا توضيح

رافعة البسيط خارجا عن المستقيم والخلف انتهى القول بهذا في شرح المطالع في شرح الشككين وانظر من كلام المصنف وغيره ان الغير المستقيم يحتمل في الخلف

لقبول الخلفي على ما في شرح الشككين فانما يكون هذه الحاشية من قوله لا يقال فيكون من متصلة وحده

امركب لا يصح فلا يفتقر الى قول من هذا لانه ما قلناه في شرحه على قول السيد وغيره ان استثنائي واقتراني من معناه ان هذا الفرد محال لا بد منه في قياس خلفي وتبين على علمه فانهم بان

شرح المطالع في شرح الشككين بان لا يكون لو صدق النقيض لزم الخلف لانه ليس كذلك

هذا اذا كان الخلفي الباطل او الذي ولا خلاف في ذلك السيد فهو من حيث كذا له وقلنا ان من حيث كذا له وان الخلفي من حيث كذا له

المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسمود باسم كقولنا كلما كان

من متصلتين احدهما قائلة بأنه لو لم يصدق المطلوب لصدق تقيضه . وثانيتهما قائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس الاقتراني الشرطي ومن حملية قائلة بطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما اقتراني مؤلف من متصلة وحملية والآخر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم المحال

على ما في شرح الشمسية كل فرس صهال كما ذكرنا وعلى ما في شرح المطالع كلما كان كل انسان فرسا كان صهالا ولا بأس بذلك ولذا قال عبد الحكيم وهما اعتبر الحيلة قطعا لطول المسافة (قوله من متصلتين) لزوميتين (قوله احدها) وهي التي لا تكون إلا بيئة بذاتها (قوله وثانيتهما قائلة) وهي قد تكون بيئة وقد تكون مكتسبة (قوله نتيجة ذلك الخ) فتكون مكتسبة بالقياس الاول (قوله ومن حملية) مكتسبة أو بدئية (قوله في شرح الشمسية) أي تبعا لصاحب الشمسية (قوله الاقتراني) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليف من ذلك القياس الاقتراني تأمل (قال ان يسمى قياسا الخ)

كثمتها فلنفاتهما لنتيجة ذلك القياس البدئية الانتاج (قوله قائلة بأنه الخ) أي قائلة بذلك ولو تأويل لا ولذا لم يقل احدهما أنه الخ فلا يرد أن قضية كلامه هنا أن نحو قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان حساسا لكنه ليس بحساس ليس بقياس خلفي خلافا لكلامه في المتن فيبطل حصر القياس المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلفي والحق لأن المقدمة الاولى في قوة لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان لكان انسانا إلا أنه اقام الموجبة مقام السالبة السالبة المحمول في المقدم لكونها في قوتها واللازم مقام المزوم في التالي لئلا يتحد مع المقدم تأمل (قوله وثانيتهما) قضية قوله الاكثي ذلك القياس الاقتراني دليل الخ أن هذه المقدمة نظرية ليست إلا . الا أن يحمل الدليل على ما يعم التنبيه وأما المقدمة الاولى فبدئية (قوله فلا عبرة) أي لأنه وان كان بحسب الظاهر قطعاً للمسافة بالاختصار الا أنه في الحقيقة تطويل حيث طويت المقدمة الاولى من المتصلتين المرتين لبيداهتها والثانية بقرينة دليلها وهو ذلك الاقتراني والمطوى في حكم المذكور (قوله دليل المتصلة) أقول إذا توقف انبائها على ذلك القياس احتيج إلى القول بطل بعض المقدمات في صنيع كل من الشرحين واقامة الدليل مقام الدعوى أقوى في التتميل من ذكرها بلا دليل فما في شرح الشمسية أخرى بالاعتبار مع اشتماله على الاختصار (قال فينبغي) فيه اشعار بأنه لم يسم حقيقيا . وأما أنه لم يسم باسم أصلا فلا ولذا

الشكل الثاني صادقاً صدق معه عكس كل من مقدمتيه منتظماً بعض المقدمات مع بعض
العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجته وكلما صدق العكس كذلك يلزم صدق
النتيجة لكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعاً (الباب الخامس)
في مواد الأدلة اعلم أولاً ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الالاقوع ان تساويا عند
العقل من غير رجحان اصلاً فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من
الأدعان والقبول يسمى العلم به تصديقاً واعتقاداً فذلك الاعتقاد ان كان جازماً بحيث انقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية

لا بمجرد اشتباهه على مفهوم الحق حتى يتجه أن اللائق على ما ذكره المصنف تس
السيط قياساً حقياً أيضاً بل لان الشيء إذا قسم إلى قسمين وكان لأحدهما
يوجد في الآخر ينبغي أن يكون للآخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صد
صادق معه عكس الكبرى منتظماً مع الصفري مع أنه أخصر وأظهر ليشمل
بالشكل الثاني ماعدا الضرب الرابع منه (قال في مواد الأدلة) أي في مسائل موض
من حيث المواد (قال في النسبة) ثبوتية أو اتصالية أو انفصالية والمراد بطرفيها
وقوع الظاهر الواو الواصلة (قال من غير رجحان) تفسيراً تساوي (قال بنوع من
نوع من الانواع الأربعة للأدعان أعني الظن والتقليد والجهل المركب واليقين (قال
وقبولا وحكماً (قال جازماً بحيث) تفسير جازماً (قال انقطع احتمال) أي عند الحاء

قال وان لم يسموه باسم فلا يرد أن ذلك مستغنى عنه بذكر فينبغي (قال الشكل الثاني
الضرب الرابع منه لا يجري فيه دليل العكس بل هو ثابت بانخلف فالمراد بالشكل الثاني
بعض المقدمات) وهو الصفري في الضرب الاول والثالث والكبرى في الثاني والمراد
عكس الكبرى فهما والصفري في الثاني (قال وكلما صدق) نظرية أشار إلى دليلها بقوله من
الصفري ودليلها ان العكس لازم للأصل وصدق المزوم موجب لصدق اللازم (قال في
أي في مسائل مشتملة على تلك المواد اشتمال الشكل على الجزء أو على ماصدقه (قال
بيان لطرفي النسبة فكلية أو بمعنى الواو كما في قوله الشاعر * لنفسى تقاها أو عليها تجورها
الأدعان) أي بقسم من الاقسام الاتية للأدعان والتصديق بان تعلق به ذلك النوع (ق
قبيل من (ما دافق) أي مجزوماً بمنعقله (قال احتمال الطرف) أي تجوز العقل للطرف

وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع يسمى يقينا أو غير مطابق فيسمى
جهلا مركبا أو غير ثابت فيسمى تقليدا أو غير جازم فيسمى خنا. والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهما وبنقيض المجزوم الذي هو ما عدا المظنون تخيلا * فقد ظهر أن الشك
والوهم والتخييل تصورات لا تصديقيات

نفس الامر (قال وثابتا بحيث) تفسير ثابتا (قال أو غير مطابق) في المعطوف بأو نشر على غير
ترتيب ألف فالاول عطف على الأخير من المتعاطفات بالواو والثاني على الثاني والثالث على الاول
(قال أو غير ثابت) مطابقا أولا وكذا قوله أو غير جازم (قال بنقيض المظنون) أو أخص من نقيضه بان
يكون كل من متعلق الظن والوهم حكما كليا وكذا مساوي نقيضه وقس على ذلك نقيض المجزوم
(قال وبنقيض المجزوم) باقسامه الثلاثة (قال الذي هو) كاشفة (قال تخيلا) فينقسم إلى أقسام
ثلاثة (قال واليقينية) الواو ابتدائية لاعاطفة لعدم تفرع مدخولها مما سبق (قال تكنسب منها) بلا
واضحة أو بها

(قال بحيث لا يزول) أي يتمتع زواله به وليس المعنى يعسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد. ولو قال
بالتشكيك لكان أخصر وأولى (قال ومطابقا) بكسر الباء ويجوز الفتح (قال يسمى يقينا) قضيته أن
اليقين اعتقاد بسيط وهي كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لأنه اعتقاد الشيء بأنه كذا مع
اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا (قال أو غير مطابق) بيان مقابل القيود المأخوذة في تعريف اليقين بالنشر
المعكوس * وهل يدخل في الجهل المركب الاعتقاد الغير المطابق الغير الثابت أولا. كلام المصنف مشعر
بالثاني كقول الحكماء أنه لا اختلاف بينه وبين العلم بمعنى اليقين إلا بالمطابقة (قال أو غير ثابت)
مطابقا أولا (قال الذي هو) صفة المجزوم إشارة إلى شموله للتقليد وسابقه * وما يقال إنه حينئذ ينتقض
تعريف التخييل بالظن مندفع بان تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل من
الطرفين راجعا ومرجوحا. وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لانقضائه كون المتيقن مثلا نقيض
المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبني على أنه لا بد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها
وقد يقال ان الواهم حاكم بالطرف المرجوح مرجوحا والشاك حاكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن
الاخر والتخييل حاكم بان نقيض المجزوم مخيل * والجواب ان الكلام في الوهم بمعنى ادراك الطرف المرجوح
لا في الحكم بذلك إلا ادراك فانه أحد الاقسام الأربعة للتصديق وكذا في الشك والتخييل

قال عليه حقيقة اليقين اعتقاد
بسيط وهو الاستعداد بالجزم الثاني
اللازم ان لا يخطئ في الجزم
الاعتقاد بان لا يكون كذا
فيلزم ان لا يكون كذا
الافتراض بان لا يكون كذا
اشترط ان لا يكون كذا
الافتراض بان لا يكون كذا
ايضا ان لا يكون كذا
الاول بان

فالقضية (١) اما يقينية او تقليدية او مضمونة او مجهولة جهلا مر كبا واليقينية اما بدمية او
نظرية تكتسب منها * اما البديهييات فست * الاولى الاوليات وهي التي يحكم بها كل
عقل سليم قطعا أى جازما ثابتا

(١) قوله (فالقضية الى آخره) الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق
بها وقد علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضا * نعم
قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازى
لانه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

(قال فست) أن قلت الوهميات في المحسوسات كقولنا هذا الجسم أو كمر
من البديهييات مع عدم اندراجها في شيء من الاقسام ولذا جعلت في المواد
مندرجة في المشاهدات ويصدق عليها تعريفها لحكم العقل بها بواسطة الله
فيكون من الوجدانيات وكأن من جعلها قسما سابعا خص الوجدانيات بما يكون
والوهميات بما يكون ادرا كها بمثلها كما فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على
على ما قلناه عنه عبد الحكيم (قال قطعا) أى حكما قطعيا (قال أى جازما) لا

(قال اما يقينية) نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بدل قوله أو مضمونة
لكان أخصر وأنسب (قال تكتسب منها) أى ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا
الدور أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم
في متعلقاتها (قوله كاطراف) أشار بالكاف إلى المغالطات والقضايا الشعرية
ما هو بحسب الحقيقة لا أعم مما بحسب الظاهر (قوله والكلام في الثاني) قد يقال
أن يكون بيان الجزء الثاني من القضية المركبة متروكا وكذا المقدمة المطوية من
قضية بالقوة . ويمكن الجواب عنهما بأن مراده بالقضية بالفعل ما يتعلق به التصديق
في أى وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الثاني بأن القضية المطو
هو بالقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فستنه وقد يتوهم أنه غلط كذلك
من أنه إذا لم يذكر المميز اطرده التاء للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل)
الصبيان والمجانين وذى البلادة المتناهية (قال ثابتا) مطابقا للواقع

والاوسط في
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها

بمجرد (١) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة مشاهدة الحكم إما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار او كل نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعاً او عطشاً او غضباً وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية ^{الباطنة} ومن ثم لا يفيد استقرارها

عنه
استدل
بأن
هذه
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها

استدل
بأن
هذه
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها
التي
تكون
في
الاشياء
منها

(١) قوله (بمجرد تصورات الخ) أي هي مجردة عن المشاهدة والقياسات الخفية (٢) قوله او كل نار حارة) وههنا اشكال قوى هو أن الحرارة المشهودة هي حرارة هذه النار المموسة لا حرارة كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض افراده فيكون حكماً استقراراً والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون تلك

للاواقع (قال بها العقل قطعاً) أي بعد تصورات الاطراف مع النسبة . وكذا الكلام فيما يأتي (قال مشاهدة الحكم) المراد بالمشاهدة مطلق الاحساس والمراد بالحكم المحكوم به أو النسبة التامة إلا أن احساسها باحساس الطرفين تأمل (قال أما بالقوى) أي الحس (قوله الحرارة المشهورة) المشاهدة

(قال اوارتفاعهما) أي ان أخذ النقيضان بمعنى السلب لا العدول والا جاز ارتفاعهما عن المعلوم (قال والكل أعظم) أي الكل المقداري أعظم من جزئه المقداري (قوله والقياسات) أي التي في قضايا قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجربات (قال مشاهدة) أي احساس المحكوم به والمراد الاحساس الخالي عن تكرار مشاهدة ترتب الحكم عن التجربة وإلا انتقض التعريف بالمجربات (قال بان هذه) هذان المثالان من المموسات والأخير من المبصرات (قال بالقوى الباطنة) صيغة الجمع للمشكلة فللمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهي الهم فانه اختلف في أن هذه القوة ماذا . أي إحدى القوى المدركة المشهورة أم لا قال الامام كل من القولين محتمل . والظاهر على الاول أنها الهم كما قلها عبد الحكيم (قال وجدانيات) قضية مافي شرح المواقف ان النسبة بين الوجدانيات والحسيات عموم من وجه لاجتماعهما في مدرك الحس الباطن وافتراق الاولى فيما نجهده بنفوسنا لا بالآلاتها كشعورنا بنواتنا وبأفعالها والثانية في مدركات الخواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى في الموضعين بمعنى يطلق لا بوضع (قال لا تكون يقينية) أي من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان أو اقامة البرهان عليها (قوله هذه النار) في وقت مخصوص

لم يجد لها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتيا معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها
الكلمية بقينيه * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحكم في افراد
نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من
افراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدت في افراد جنس حيث لا يفيض
عليها العلم القطعي بالكلمية لجواز ان يكون هناك فصل يفضي اليه في افراد اخر ويقتضي خلاف
الحكم المشاهد وكذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان محرك فكم لا اسفل غير التسامح فتأمل
ظاهرا (قوله والجواب) هذا الجواب يقتضي ان يكون الموضوع المذكور في القضية المستقرة جنسا او
ماساويه او عرضا عاما وفي الكلمة المشاهدة نوعا او ماساويه او اخص (قوله اذا شاهدت الحكم)
أي باحدى القوى الظاهرة أو الباطنة (قوله في افراد نوع واحد فاض الخ) مدار فيضان العلم القطعي
بالحكم الكلي بعدم احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح
المواقف لا كون تلك الجزئيات من افراد نوع واحد (قوله كما في حرارة الخ) وكافي تحرك الفلك الاسفل
لسكن انسان مثلا (قوله فتأمل) كأن وجهه أن هذا الجواب انما يتم لو لم يكن الاصناف مختلفة الاحكام
ولم يكن نحو كل جسم في جهة وتمجيذه من المشاهدات كما هو وليس كذلك (قال أو بالقوى الباطنة)
أي باحداها وهي الواهمة (قال في وجدانه) قد يقال ان الحسيات أيضا كذلك حيث لا فرق بين مذكوره
من أمثلة الوجدانيات وبين أن في أبداننا حرارة وخيشومنا رائحة كريهة وذاتنا قمتنا مرارة من أمثلة الحسيات
كما لا فرق بين نحو أن هذه الحية عدو الانسان وأن لها لونا كذلك مما لا ينسب الحاكم إلى نفسه (قال
وتسمى فطريات) ولكون تصور الطرفين كافيا للجزم فيها كما في الاوليات إلا أنه فيها بواسطة وفي
(قوله فاض عليها) فيكون موضوع القضية الحكمية المشاهدة نوعا أو فصلا مساويا أو خاصة
شاملة أولا وموضوع القضية المستقرة جنسا أو فصلا بعيدا أو عرضا عاما (قوله في كل فرد) فالحسيات
حقيقية وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا الحكمية فعقلية . لا يقال لو كانت عقلية لما هربت
الحيوانات العجم عن كل نار بعد احساسها النار بخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال
لا لترتب الأحكام الحكمية عن احساسها (قوله فتأمل) وجهه أن هذا انما يتم لو كانت الاصناف
متحدة في الاحكام وهو ممنوع كيف ولارجل خواص يمتنع وجودها في الاثني وبالعكس فالاولى
أن يقول كما في شرح المواقف ان الحكم بأن كل نار حارة مستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة
مع الوقوف على العلة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هذا القسم قريب من الاوليات لان تصور

فان قيل قد يقال ان الحكم في افراد النوع الواحد لا يفيض على كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدت في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعي بالكلمية لجواز ان يكون هناك فصل يفضي اليه في افراد اخر ويقتضي خلاف الحكم المشاهد وكذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان محرك فكم لا اسفل غير التسامح فتأمل

فان قيل قد يقال ان الحكم في افراد النوع الواحد لا يفيض على كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدت في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعي بالكلمية لجواز ان يكون هناك فصل يفضي اليه في افراد اخر ويقتضي خلاف الحكم المشاهد وكذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان محرك فكم لا اسفل غير التسامح فتأمل

الاوليات بلا واسطة كانت قريبة من الاوليات وعددها في المواقف قصفاً فانياً من البداهيات لانها
(قال القياس الخ) توصيف القياس هذا وفيما يأتي بانطواء حصوله مرتباً لصاحب الحكم مع انه لا يشعر

هذه الصغرى من الاولات كالسكرى. واعترض بأنه لا معنى لازوجية الا الاقسام متساويين. واجاب
عبد الحكيم نارة بأن الاقسام اعم من الزوجية لتحقيقه في المقادير كالخط والسطح. ويتجه عليه أنه
لا يصح حينئذ كلمة كبرى القياس الخفى اعني وكل منقسم متساويين زوج الا بارادة وكل عدد منقسم
ونارة بأن الزوجية هي كون العدد مشتملا على عددين لا ينفصل احدهما عن الآخر وهو غير الاقسام

(قال وهو التي يحكم) أي القضايا الشخصية التي الخ فتأمل (قال يبحث فيمنع عنده) قال القاضي في حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على ما صرح به بجمع من المحققين عادي فالقول بأنه عقلي وهم أو مؤول بأن العقل يحكم بالامتناع بالنظر إلى العادة والا فبالنظر إلى التجويز العقلي لا يمتنع الكذب وإن

الاطراف فيهما كآف في حكم العقل وان توقف هنا على القياس الخفي فلو ذكره عقيب الاوليات لكان حسنا (قال بواسطة القياس الخ) أى الذى يحصل لصاحب الحكم مع عدم شعوره به (قال لتصورات الخ) أى والنسبة أو المراد تصور أطرافها من حيث أنها اطرافها (قال لانتظامها الخ) اعترض عصام بأن الزوجية هى الانقسام بمساويين فيكون الأوسط عين الاكبر * وأجاب عبد الحكيم قارئة بأنها كون العدد مشتملا على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الانقسام بمساويين وأخرى بان الانقسام بمساويين أعم منها لتحقيقه في المقادير كالخط والسطح * وأقول ينتجه على الجوابين أنه حينئذ لاتصح كالية الكبرى لان المراد بالمغايرة هى المتحققة بكون الانقسام أعم منها مطلقا ليحصل التوافق بينهما خلافا لمن خصه بالثاني وتقدير الموصوف أى كل عدد منقسم كره على ما فرمته فالأولى الجواب بأنه لاخذور في جعل تفصيل الاكبر أوسط كما في قولنا هذا انسان لانه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان لكفاية التمايز الاعتبارى هنا كما بين الحد والمحدد (قال بواسطة قياس خفي) أى استثنائى كما يأتى أو اقترائى بأن يقال هذا خبر جمع يمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فمضمونه صادق (قال بحيث يمتنع) أى عادة لاعقلا * ثم ضابط كون الخبر متواترا وقوع العلم بعده بحيث لا يحتمل

معه وهو من رضى قوم يستعملون الحكم على
 الكذب وعلى شبه كذا كذا فلهذا فاعلم
 ثم انما من الذين الذين اوضح لهم هذا
 فانه من الذين الذين اوضح لهم هذا
 كمن الرسول والى جميع ما كان من
 في المتواترة من غير ان يكونوا
 الا من العلم والحق من ان الله الصادق
 في شئ من ان علم حقيقة الحق والصدق
 بالحق وان علم حقيقة الحق والصدق
 بالحكم والحق من ان الله الصادق
 على ان العلم والحق من ان الله الصادق
 اذ لم يزل يصدق وهذا انما هو العلم
 وما يوقف بين الحق من ان الله
 وان ذلك من الانعام ان الله
 لان الانعام من ان الله
 فلهذا على هذا من الانعام
 ٣
 وما
 عليه والحق ان الله
 بعد العلم والحق من ان الله

وكم هو عظيم في معرفته
ما لا يدرك بالحواس
(٣٨٣)

واظنهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط
مشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
المجربات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس حتى حصل دفعة عند مشاهدة
رتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء و لا تكون
يقينية عند غير المجرب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل
قطعاً بواسطة (١) القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الالة (١) الدفعية
(١) قوله بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الخ (وهذا القياس الخفي الحدسيات
وقضايا قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم دليلاً مغايراً
للدليل الآخر بخلاف القياس الخفي في المجربات والمتواترات فانه فيهما

تارة في شرحه اني قد وجدت
المشكلة على ما هو في المتن
سلب وان لم ينفذ ما به من
علم وجود السبب على وجود الميسر
قطعاً انما هو في المتن بان هذا
القياس انما هو حاصل بان هذا
نظراً الى ان هذا هو حاصل
بجربة تقدر على ان تكون
واجاب بان ما حصل من هذا
من غير نظر وحسب ما

والمراد من قوله العلم بان
في حواشي المتن ان العلم بان
المحسوس بان الحواس هي
بشأن الوجدانيات في نظر قديمي
علماء المنطق لانهم لا يفرقون بين

بلغ العدد ما بلغ (قال باحدى الحواس) مقتضى اطلاق الحواس ونفي صحة مجرد تواتر العقليات صحة
التواتر في الوجدانيات كالحسيات (قال على التجربة كالحكم الخ) مثل في شرح المواقف بما ذكره
المصنف وبالحكم بان الضرب بالخشب مؤلم أيضاً وقال عبد الحكيم في ايراد المثالين من قبيل الفعل
إشارة الى أن المجربات لا تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر (قال هو ملكة الالة) اضافة السبب (قال
الى المطالب) التي هي من تلك القضايا الحدسيات (قوله لان لكل حكم) علة للمقال (قوله للدليل الآخر)
المنقيض . واعترض بأن للتواتر مدخلا في افادة العلم فثبتت التواتر بالعلم يستلزم الدور . وأجيب بأن
نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم بحكم
العقل بالتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لا يلزم عن الغفلة عنه عدم حصوله للعالم (قال وحيث
اشترط) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات (قال الغير المحسوسة) مخالف للقياس فلو قال
الحسية أو الحسية لكان أولى (قال الحواس) المتبادر من اطلاق الحواس هي الظاهرة لكونها متفقا
عليها والمراد بالعقليات الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا يرد أنه يقتضى صحة التواتر في الوجدانيات
وهو قاسد (قال المجربات) وهي لا تكون إلا من قبيل التأثير كما سيثير اليه فلا يقال جربنا أن السواد
هيئة قارة قاله عبد الحكيم (قال مشاهدة) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب
من المعاني الجزئية المدركة بالهم أو اضافة الترتيب إلى الحكم لمبدأ الصفة الى الموصوف (قال بالحدس)
عدل عن توهم الحدس سرعة الانتقال من ادلهاى الى المطالب لأن فيه مساحرة إذ السرعة من

من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة
على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقا لمادام ترتب الحكم على التجربة
اسكنه دام. وفي الثاني لو كان كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر
القياس الخفي فيهما اذ التنكير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في الحدسيات وقضايا
قياسها معها اذ اللام انما تدخل على التكررات بعد تجريدتها عن معنى الوحدة كما تقرر
في محله (١) (قوله ملكة الانتقال الدفعي الى آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة
السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية مجازي
باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة فتأمل
الظاهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السرفي تعدد القياس الخفي
الحاصل في الحدسيات واتحاده في الجربات أن السبب في الاولى معلوم ماهية والسببية وفي الثانية
مجهول ماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالمملكة) السرفي استقصائية والمعنى ان ذلك القسم هو الملكة
لوازم الحركة فيلزم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز سنوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة بلا تقسم
طلب وارتكبوها المسامحة لتحصيل المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى إذ هو لغة بمعنى السرعة
في السير (قوله على نحو واحد) أى وحدة شخصية خلافا لما نصيرح به المصنف لاتحاد الارسط في
جميع المواد كما أشار اليه بقوله فانه في الاولى الخ وباعتباره يتصف الدليل بالموحد والتعدد لأن حقيقته
وسط مستلزم للمطلوب كما صرح به السيد قدس سره فلا يرد أنه ان أريد الواحدة بالوحدة الشخصية
ينتهج أن موضوع المقدم في كل فرد غيره في آخر أو الوحدة النوعية يرد أن القياس الخفي في الاولين كذلك
(قوله اتفاقا) أى أو هذا الحكم مترتب على التجربة دائما وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقا فعلى
هذا القياس الخفي في الجربات اقترانى حمل من الشكل الاول وقس عليه المتواترات (قوله قياس)
ان كانت اللام من الحكاية ففى قوله نكر تجريد أو من الحكى ففى قوله عرفه تجريد أو فى ضميره
استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة
والملة لا تكون كذلك (قوله فتأمل) وجهه أن قضية التشبيه أنه يجب حصول الملكة بممارسة المبادئ
وأن هذا القسم ليس منها وكل منهما ممنوع كيف والمملكة اطلاقية كعصمة الانبياء لا تحصل بها. ولا
يعارضه قول الحكماء كل ملكة كانت حالا لحمله على المكتسبة كما نقله عبد الحكيم عن الشفاء * والحق

(٢٨٥)
 في قوله تعالى
 والشمس والقمر والنجوم
 والكلية
 والشمس والقمر والنجوم
 والكلية
 والشمس والقمر والنجوم
 والكلية

وهو ان هذا هو اصل اختلاف شكله
 كان نوره حقيقيا وانما ما كان حصل
 وانما عدنا نحن قواش على الجود
 من ان لم يكن نوره من الشمس
 فكان ذلك انه لان الاشتغال به
 المستطاع لا يتبع من على ان لم يكن
 نص
 نوره فافانته جدا الفقه الى الموصوف
 لا الفقه اليه ولينها المثلثة لم يقل
 سب وطفية مع اننا اخصر واشهر
 ابن خلدون في العلم

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرار مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده وهي أيضا لا تكون يقينية لغير المتحس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي أو غيره وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحس * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجيا * واما التقليدية فهي القضايا التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسمع منه الغير البالغ

(قال كما في صاحب الخ) كاف كما هنا وفيما يأتي استقصائية (قال الى جميع المطالب) النظرية (قال اختلاف) كحصول صورة الشيء أي تشكلاته المختلفة (قال النورية الخ) الحاصلة (قال النظريات) اليقينية (قال فهي القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال جزما بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كأن المراد بعدم بلوغه حد التواتر
 أن القسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس بكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى (قال للنفس) أي للمدرك (قال كما في صاحب) أشار بالكاف إلى غيره بالنسبة إلى بعض المطالب أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كما في غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحكم بان) قد يقال هذا الحكم ظني لا قطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف ويجوز أن يكون نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائي من أنه يجوز أن يكون نصف كرة القمر مضيفا ونصفه مظلما بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه . نعم لو جعل منشأ الحدس وقوع الخسوف كلما توسطت الأرض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما (قال مشاهدة) ظاهر في أنه لا بد في القسم الثاني من الحدسيات من تكرار الاحساس وكلامه في شرح الانثوية صريح في لزومه فيها مطلقا وهو الموافق لشرح المواقف لكن قال عبد الحكيم الحق ان الحدسيات لا تحتاج إلى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطالب العقلية قد تكون حدسية * بقي أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لانه أن الاختلاف أمر اعتباري لا يصلح متعلقا للرؤية والمشاهدة (قال أو غيره) أي غير الاستدلال كالتواتر أو غير ذلك القياس الخفي فتدله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أي المقدمات

بل بمجرد السماع من شخص أو شخصين وهذه القضية بداهية عند المتقدمين لا نظرية يستدل عليها بخبر الغير للتأني (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولأن الاستدلال بخبر

قوله تعالى اي بلاءه
في صفة البلاء لا اليك
البلية قد يكون محققا
في صفة اليقين قد يكون محققا
الكلب عند السامع في
طهارته عند المالكية على

الآحاد لا يفيد الجزم أصلاً * وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات بحكمها العقل حكماً راجحاً مع تجويز تقضيها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل

الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد مثله

سواءً ألبعض التقليديات * قد يقال لاناساً أنها بدسية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخبر المقلد « بالفتح » بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصدق كما أن خبر النبي عليه السلام نظري يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق . ولا نسلم مناقاة هذا الاستدلال لتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد « بالفتح » ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً منيد * وكتب أيضاً أي ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) قد يقال صلاة زيد فاسدة لانها صلاة من لقي الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فان المدعى تقليدي كالكبرى (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد بالامارات الاستقراء والتخمين والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب في الخارج لظن صرقة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدركها العقل ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبني على التعجيد (قال مرجوحاً كالحكم) أي

رغم قبحه
في كونه سبباً لافسادها ان جعلت على
المواد فقط ودون عدم العمل ببلاده
الدواعي المنذرة بين المصطفين
وهو ان قطعها ان قد في الجرح من

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فان المدعى تقليدي كالكبرى وينبغي عليه أنه ان أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليدياً ممنوع أو ما سمع ولو ضمناً باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر الا أن يحمل التغاير على ما يعم الاعتباري (قال والامارات) كانه عطف تفسير وإشارة الى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة فيشمل الاستقراء والتخمين ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال ففي قضايا يحكم بها العقل للقرائن والامارات حكماً الخ لكان أخصر وأظهر (قال حكماً) الاخصر الاولى تركه (قال مع تجويز) تجويزاً مطابقاً للواقع أولاً (قال بكون الطواف) سواء أخذت كلية فتكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة انقياس المنتظم من ضم صغرى سهلة الحصول الى القضية الكلية المستقرئة أعني وكل طواف بالليل صادق * وأما إذا أخذت جزئية أو موهلة فتكون القضية

سارقا وجميعها نظريات * واما الجبلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب بالوهم (١) قطعاً أما بزعم البداهة أو بواسطة الدليل الفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان حكم الحكماء بقدم العالم فبعضها بدائية زعموا وبعضها نظرية فالجبلية لا تكون الا كاذبة كما أن اليقينيات لا تكون الا صادقة * واما التقليديات والظنيات

(١) قوله العقل المشوب بالوهم قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق

كل حكم يكون كل طواف بالدليل سارقاً فالتشيل بالحكم المكتسب بالاستقراء الناقص فان تلك القضية مستقرة أو كالحكم يكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوفاً بالدليل وكون كل طواف بالدليل سارقاً فالتشيل بالحكم المكتسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول انما يتم هذا لو لم يكن الظن مستفاداً من الحدس الغير التام بسبب البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستفاداً من الحدس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى حد يفيد الجزم والسماع من جمع يجوز العقل اتفاهم على الكذب أو كان تحصيل القياس منها مع كون مقدماته ظنية اختيارياً والكل في جنز المنع قال عبد الحكيم في حواشي التحرير ويدخل في المظنونيات التجريبيات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيات قطعية ولذا حكم البعض بأنها قطعية (قال نظريات) مكتسبة بالاستقراء أو التشيل أو الخطابة (قال أما بزعم) صلة المقدر أعني وانما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وانما يستدل به

يقينية لاظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبيات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة الى حد الجزم من المظنونيات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيات انما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضي عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيات ولا مما صدقات تلك الاربعة المعدودة منها والا لكان التعاريف المارة لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال واما الجبلية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه جهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بانه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد بسبب زعم الخ (قال أوصورة) لمنع الخلو (قال بزعم البرهان) أي وذلك الحكم القطعي اما كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعماء لان نظريته محققة لسكن التأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لفائدة قوله المشوب الخ (قال الا كاذبة) فلذا جعلت هي آخر الاقسام واليقينيات

فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركيب الأدلة منها سبعة أقسام • منها اليقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق • ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء أو غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين * واما الحكماء فقد اشرطوا في بطالانه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخضمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول • ومنها المقبولات المأخوذة عن بحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

للاواقع (١) (قوله كالحكم ببطلان مطلق التسلسل) فيه اشارة الى أن المشهورات قد تجتمع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

(قال بان الظلم قبيح) من القبح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لا بمعنى استحقاق الذم عند الشارع عاجلا والعقاب آجلا (قال ولو غير مرتبة) تفسير المطلق (قال والاجتماع) أى الوضع أو العقلي (قال وعن العلماء) المأخوذ عن الانبياء يقينيات مكنسبة بالبرهان وعن العلماء تقليديات

أولها (قال فبعضها) كأنه ترك مثال كاذبة الأولى وصادقة الثانية احتياكا. على أن مثال الثانية صادقة اذا أخذت جزئية (قال والبعض) لم يقل والباقي كاذب لثلايتهم كون الكاذب أكثر في كل منها (قال عند جميع الناس) استغراق عرفي لان اعتراف جميع أفراد الانسان في أى قرن وأى إقليم كان بمضمون قضية ممنوع عادة فالمراد افراد الانسان السكائنة في قرن أو إقليم أو بلدة (قال كالحكم) أى اذا كان القبيح من القبح العقلي الذى هو استحقاق الذم عند العقلاء والا فهو من الشق الثانى (قال أو عند طائفة) أى مثلا فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قال ولو غير الخ) هذا مع المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق (قال الترتيب) طبعاً كما في سلسلة الملل والمعلولات اذ بينها ترتيب طبعى أو وضعاً كما في الاعداد فانه لا احتياج بين اجزائها (قوله تجامع المتيقن) نظرياً كشال المصنف أو بديهياً أولياً كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرها (قال كتسليم) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة في موضعها (قال مسائل علم الاصول) لوقال مسائل أصول الفقه لكان أولى (قال من الانبياء) قال في المواقف المقبولات ما تؤخذ من بحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى. وهو ظاهر في أن المأخوذة من الانبياء ليست منها لان صدقهم قطعى. والحق انها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه خير من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافاً لما أفاده المصنف. الا أن يحمل على القضايا

بالشهورات المشهورة عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء أو غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين * واما الحكماء فقد اشرطوا في بطالانه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخضمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول • ومنها المقبولات المأخوذة عن بحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

حكمة المتكلمين والاصوليين
تصانيف اليقينية والصادقة
مأخوذة من السند والحدود
وهو الذي فيه من الاشارة الى
الحق والصدق والبرهان
منها ما بين ان
مستغنى عن اذا
فرا المرسلات
نفس عليه في
الانتماء الى
العلماء من

عليهم الصلوات والسلام وعن العلماء * ومنها المظنونيات كما تقدم * ومنها الخيلات وهي التي يتخيل بها المتأثر نفس السامع قبضا أو بسطا مع الجزم بكذبها كالحكم بان الحمر ياقوتة سيالة والمسل مرة مهووعة * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعاً في غير المحسوسات قياساً على المحسوسات كحكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة

(قال قبضا) ان افادت هجاء (قال أو بسطا مع الجزم) ان افادت مدحا (قال بكذبها) أي بعد اعتبار الحكم فيها والا فهي تصورات وان كانت في صورة القضايا ولذا قال وهي التي يتخيل بها ولم يقل يحكم بها فللمناسب أن يقول في المثال كالتخيل بأن الحمر الخ * بقي أن هذا القيد مخالف لما قاله عبد الحكيم والسيد من أن الخيلات أعم من أن تكون مسلية أو غير مسلية صادقة أو كاذبة وملائم لما سبق من أن التخيل متعلق بتمقيض ماعدا المظنونيات إلا أنهم لم يدعوا ماسبق ولذا لم يذكرها هنا الموهومات بمعنى متعلقات الوهم النقيض للظن كالمشكوكات حينئذ يكون الاقسام ثمانية بل تسعة (قال كالحكم) فيه نشر معكوس (قال بأن الحمر ياقوتة الخ) الحمر يذكر ويؤنث وقوله ياقوتة مبنى على لغة هذا انسانة قاله الاستاذ القرطبي . وقوله سيالة صفة ياقوتة لا خبر بعد خبر . وقوله مرة ان كان بكسر الميم فهي بمعنى الصفراء ومهوعة اسم مفعول وان كان بضم الميم فهي صفة مشبهة ضد الخلو والتأنيث بتقدير الموصوف أي قدرة مرة ومهوعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاستاذ رحمه الله (قال يحكم بها الوهم) أي العقل المشوب بالوهم كما مر (قال في غير المحسوسات) أي بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كإفاده قياساً على الغير المتعلقة بالأحكام التبليغية بناء على أن كذبهم فيها جائز عقلاً وان لم يقع نقلاً كما أشار اليه عبد الحكيم (قال يتخيل) فيه شائبة الدور والأخصر الأولى التي تتأثر في نفس السامع الخ (قال بكذبها) نسبة الكذب اليها باعتبار كونها قضية صورة أو بعد اعتبار الحكم والا فهي تصورات لا توصف بالصدق والكذب . ثم كلامه هنا مخالف لما قاله في شرح الأثرية من أن الخيلات أعم من أن تكون صادقة أو لا (قال ياقوتة) من قبيل انسانة فتانة (قال مرة) المرة بضم الميم ضد الخلو وبالكسر الصفراء والتهويل (في كردن) (١) قاله عبد الحكيم . وعلى كل فالمهوعة اسم مفعول . ويمكن جعلها اسم فاعل لكنه في التوصيف اسناد مجازي لان الموهوع بالكسر حقيقة هو الشخص والمرة سببه . والقول بانه على الأول اسم فاعل وعلى الثاني اسم مفعول يحكم (قال يحكم بها الخ) أي يحكم الوهم بأحكام المحسوسات على ما ليس من شأنه الاحساس ولذا تكون كاذبة (قال بأن كل الخ) قد يقال الوهم لا يدرك الا المعاني

(١) في كردن فارسي بمعنى التقاؤ

قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات أعم مما (١) بالذات
أو بالواسطة فالموهومات هي الجهليات *

(١) (قوله أعم مما بالذات) كما في قياس نفخ الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليله على
المحسوس فيكون الحكم يقدم العالم موهوماً لأن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق
لا بتابعته للوهم بناء على ذلك القياس * وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدمات الأدلة في
السبعة بمثل الحكم يقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحسوسات * والمراد بغير المحسوسات ما ليس من شأنها أن تدرك بإحدى الحواس الظاهرة والباطنة
كالمجردات سواء كان معها أمور محسوسة كمثل المصنف أولاً كالحكم بأن كل مجرد له مكان (قال قياساً
على ما شاهدوه) أي لما لم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهي المجردات على ما شاهدوه منها (قال والمراد
بالقياس) أي من الحكم في غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فإن التعميم لكل من الحكم
والقياس في عبارته مساحجة (قال فالموهومات) تفريع من التعميم يعني إذا كان المراد أعم يكون ذكر
الموهومات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هي المشبهات المعرفة بأنها قضايا كاذبة
شبهة باليقينية أو المشهورة أو المسلمة أو المقبولة لاشتباه لفظي أو معنوي (قوله كما في قياس دليله)
أي مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلاً مركباً تأمل (قوله بمثل الحكم)
المراد بمثله كل حكم غير مطابق ليس في غير المحسوس كالحكم يقدم كل فلك ويتألف كل جسم من
الهيولى والصورة وكالحكم بالأحكام القهية الاجتهادية الالامطابقة أو كان في غير محسوس لكن لا يحكم
مختص بالمحسوس حتى يكون مبنياً على ذلك القياس كالحكم يقدم العقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحكم الكلي * والجواب أن المدرك والحاكم هو النفس والوهم آتاه إلا أن الوهم
سلطان التوى تستعمله في غير المحسوسات أيضاً كذا قالوا (قوله كما في قياس الخ) البكاف هنا
استقصائية كما يأتي (قوله موهوماً لأن) من مقدمات دليله أن أثر القديم قديم وهو مبنى على موافقة الأثر
مع المؤثر في القدم قياساً على موافقتهما في الحدوث كما يشاهد في الاجسام (قوله فتأمل) وجهه أنه لا حاجة
إلى هذا التعميم لجواز أن يكون الحكم يقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة في السبعة
أذ يصدق عليها التعريف المار * لا يقال يندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماتها ستة
لاسبعة لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة في المشهورات ما يعتمد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس
معمداً به كما هو معلوم في محله (قال فالموهومات الخ) في حصر كل من طرفي القضية في الآخر تنبيه على

وهذا أثر القديم وأثر القديم
قديم قياساً على ما شاهدوه
من أن أثر الحادث صادرش بأن

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مسلماً أو مقبولاً. وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند أخرى الا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة الى غير ذلك *

(١) قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة فلا بد من اعتبار قيود الحيثيات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون جدلاً أو من حيث كونها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن ادلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع

القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك النقيض بشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا إذا قتشنا كثيراً من تلك الاحكام لانجد فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس . ولا نسلم أن غلط الوهم منحصراً على ذلك القياس فانه ربما يغلط في المحسوس صرح به الجاني وعبد الحكم كما يحكم بصادقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيه احتمال حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم والمتيقن مع الخيل فلا يشبه أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد بالمقبول وذكر الموهوم بدل المجهول تأمل (قال عند طائفة) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم * وينتج عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينية فتكون الاقسام ستة لاسبعة (قال مخيلاً عند الخ) أي بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً أو بسطاً (قال كونها يقينية) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي (قال أو مسلمة) فيكون الدليل جدلاً كما يأتي (قال أو مقبولة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنوناً (قوله وهكذا فلا يرد)

أن القضايا الكاذبة الشبيهة باليقينية أو المشهور أو غيرهما داخلية في الموهوم وفي الجهل المركب (قال بل المتيقن) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلاً مركباً مجازاً فلا يرد أن كلامه يقتضي أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم من الواقعي والزعمي فيلزم اندراج الموهومات في اليقينية فيكون الاقسام ستة (قال الا أن المقدمة) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين (قوله فلا يرد أن ادلة الخ) هذا الايراد نقض لجامعة تعريف البرهان بقياس من الشكل الثالث . فتهرب أدلة مسائل

﴿ فصل ﴾

في الصناعات الخمس) الدليل قياساً كان أو غيره ان كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الأعم يقينية من حيث أنها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

أن مسأله مطالب يقينية فكيف تثبت بها. وحاصل الدفع أن تلك الأدلة وإن كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام إلا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث أنها متواترات يقينيات فتأمل فيه (١) قوله (ان كان جميع مقدماته بالمعنى الأعم) لا يقال هذا

تفريع من كون الاقسام متصادقة وامتيازها بالحيثيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في تلك المقدمات لا يفيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها. ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجري فيها التواتر فينبغي أن يقول إلا أن مقدماتها معتبرة من حيث أنها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد أنها منقولة ممن يعتقد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) جعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتمثيل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي بدبية أو نظرية (قال يسمى برهاناً) أقول ترك التسمية بما فيه بآء النسبة وذكر التسمية بما ليست فيه بما عدى الشرعي وعكس ذلك في الشرعي احتباك وتفنن * وكتب أيضاً وبرهانياً أيضاً (قوله لا يقال هذا)

الكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقوله أن أدلة إشارة الى الكبرى وقوله مع ان الخ إشارة الى الصغرى * والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه ان المراد بتواترها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبيقينيتها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا ينتج أن قوله يقينيات مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس (قال جميع مقدماته) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمعرفة متوقعة على معرفة الدليل فلو انعكس دار. والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله لا يقال) نقض لما نعية التعريف الضمني للبرهان بأنه صادق الخ (قال الذي هو) إشارة الى أن البرهان

صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانبياء يحرك فك
الاسفل والفرس وغيرهما غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من
مقدماته فيلزم ان يكون برهاناً وليس كذلك لاننا نقول لكن اللزوم الجزئي على بعض
الامور وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعاً مع ان كون هذا الوضع
ذلك البعض مضمون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى
الاعم بيقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان

أى تعريف البرهان (قوله صادق على الخ) إشارة الى صغرى الشكل الثالث (قوله من مقدماته) حتى
يقال ان هذه المقدمة غير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان (قوله فيلزم ان
يكون) تفرغ من النفي لالمنفى (قوله وليس كذلك) إشارة الى كبرى الشكل الثالث (قوله لاننا
نقول) منع لصغرى دليل صغرى دليل النقص (قوله لكن اللزوم) وان لم يكن الاستلزام الكلي
من مقدماته لكن اللزوم الخ (قوله الجزئي على بعض) المحقق على الخ (قوله وان هذا) عطف على اسم
لكن وكتب أيضاً الظاهر عندي أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الامور متحقق وبطل
قوله مع ان كون الخ مع ان كون هذا البعض منها متحققاً مضمون لا متيقن فانه يقال في المثال المذكور
إذا تحقق تحريك الفك الاسفل لتلك الانواع على وضع اتفاق الباقي تحقق لكل حيوان لكنه نحتاج
لها على ذلك الوضع فنتحقق لكل حيوان (قوله يقينية) لأن شرط كل من الصناعات الخمس ان
لا يكون فيه ما هو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمضمون أدون من اليقيني (قوله ولذا خرج هو)

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة (قوله المؤلف) أى لانه مؤلف فالتوصيف إشارة الى دليل الصدق
لا الاحتراز (قوله من مقدماته) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه (قوله فيلزم)
منفرد عن قوله هذا صادق أو من النفي في قوله وليس الاستلزام الخ (قوله لاننا نقول) منع لصغرى دليل
صغرى النقص (قوله الجزئي) يعنى أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين احدهما أن اللزوم الجزئي
على بعض الامور وهو وضع اتفاق الجزئيات الغير المستقراة مع الجزئيات المستقراة * وثانيهما كون
هذا الوضع الذى قارنه الحكم الاستقرائى الكلى في نفس الامر ذلك البعض والثاني مضمون لجواز مخالفة
مالم يستقر للمستقراة. هذا والاخسر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الامور من

والا فان كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا
كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز
عن ادراك البرهان وما للاقناع

ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كأن وجهه أن دخول ما ذكره في الخطابة انما يتم لو لم يكن من
مقدماته ماهو جهلى وتخيلى وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كانت مقدماته
مقدمة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلمة (قال والا فان كان) أى وان لم يكن جميع المقدمات
المذكورة يقينية من تلك الحثية سواء كان جميعها يقينية لكن لا من تلك الحثية فهذا يظهر بمجاعة
الجدل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بعضها يقينية وبعضها لا (قال
أو المسلمات) أى ولم يكن بعضها الآخر ادون منها سواء كان منهما أيضا أو أعلى فقس عليه (قال
يسمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما في
هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما في مثال المار تفتن كما في ترك الفاء فيسمى تارة وذكرها أخرى
(قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كما مر والصغرى تحتل أمورا لكن المثل له يقتضى أن
لا تكون مما هو ادون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقناع)
مقدمات صحيحة وهو مظنون لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل
مركب من المظنون والمقطوع فقط وبقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة
من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة انما يتم لو لم يكن من مقدماته ماهو جهلى أو تخيلى
والا لكان سفسطة أو شعرا وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة والا لكان
جدلا لان الشق الاول هنا ممتنع والثانى لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الآخر
مساويا لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الآخر ادون منها (قال أو المسلمات) لمنع الخلط
(قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم) هذه الصغرى وان كانت محتملة
لكونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغي أن لا تكون هنا ادون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن
الدليل جدلا (قال الزام الخصم) أى اسكانه سواء كان الخصم معللا فيكون الفرض الخافه أو سائلا
فيكون الفرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضى كون الجدلى مجيبا فقط وهو مناف لما صرحوا به من
أنه قد يكون سائلا (قال واقناع العاجز) أى أو اقناع الخ فالواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة وهذا
الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن (قال وما للاقناع) وما للازام يسمى دليلا

يسمى دليلا اقناعيا أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنهما كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحتز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي أن يحتز عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فان قلت قد يستدل شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور أكثرى

أي الجدل الذي الغرض منه الاقناع (قال دليلا اقناعيا) أي وما للالزام يسمى دليلا الزاميا والنسبة في كل منهما نسبة المنيا الى الغاية (قال كقولك هذا) لو قال كقولنا هذا الرجل سارق لانه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافي كونها من المظنونات ثم الصغرى الذي ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهي أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلاً (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والغرض منه) الضمير عائد إلى المسمى بالخطابة (قال وتنفيرهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والامارة قسم منها) كون الامارة تسما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثاني منهما مضمون وقد عرفت منا مافيه وكذا كون الدليل النقي تسما منها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ماهو أدون من المقبول والمظنون ان توقف ببعضها على ذلك

الزاميا (قال يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والراجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم اشرف فلو قدمها على الجدل لكان اولى (قال اقناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع مصدر المعلوم والمنيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لانه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكبراه من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه في شرح الاثرية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا ولسائر الكتب (قوله عليه) أي على دليله الذي هو فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس اعم) قد يقال المتبادر من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فالاولى للاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

وكفى من الدليل النقلي والامارة قسم منها * أو من الخيالات من حيث أنها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر .

لو لم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق

أو من الموهومات من حيث (١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة النضالة الواجب تعالى له مكان وجهه لانه موجود وكل موجود له مكان وجهه فالدليل

لا كفى . على أنه يمكن ان يقال الناس أعم من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا أنه جلب نفع أو دفع ضرر وأما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع أنه يوجب اختلال انحصار الصناعات في الجنس لا يقتضيه تعريف الخطابة (١) قوله (من

حيث أنها موهومات) هذه الحيثية لا اخراج الشعر لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة ومن حيث أنها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييم لا

(قوله أعم من المستدل) لانه مخصوص بغير المستدل (قوله وما من فكر) ومن هذا يظهر أن الترغيب والتنكير كما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وان لم يقصده المستدل (قال عقد منتطق) والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لامكان أخذه من تعريف

أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنكير (قوله الا أنه) نعم . لكن لانسل اتحاد الاول مع الترغيب والثاني مع التنكير . على أنه لو تم لزمت ترتب هذا الغرض عما عدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجيه (قوله لا يقتضي) بل يقتضي الدخول لثلا يكون تعريفا بالأعم (قال من الدليل) أي اذا كانت مقدماته أو بعضها الادرن منقولة عن شخص معتقد فيه واعتبرت من حيث أنها منقولة عنه والا فلا واما كون الامارة منها فقد منا تحريره (قال فيسمى) والغرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبدء فعل أو ترك أو غيرهما ولا ينافيه ما قيل من ان الغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم القبض والبسط فيكون الغرض في الجملة (قال شعريا) وشعرا أيضا (قال لو لم يكن) قياس استثنائي غير مستقيم شرطيته من الخيالات ورافعه المطوية من اليقينييات (قال وكل موجود له) كون هذا الدليل وهما باعتبار كبراه (قوله لا اخراج الشعر) خص الاخراج به لان الثغاب الاعتباري بينهما وبين الشعر فقط كما هو الظاهر أو الاكتفاء

الفاسد مادة أو صورة على إطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليب الخصم وإسكاته ومن يستعملها في مقابلة

للتعليل فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا يكون لاجل أنها موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لتقيد الحيثية هنا تأمل فيه

الخيالات (قوله لاجل أنها) أي لاجل العلم بأنها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم أنها) مقتضى قوله السابق لاخراج الشعران يقول بل لزعم أنها خيالة (قوله تأمل فيه) كان وجهه أن عدم صحة التعليل مبنى على كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها موهومة في نفس الأمر مع عدم شعوره به (قال لأنه موجود) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية (قال على إطلاقه) أي سواء علم المستدل فساده أولاً أو سواء كان قياساً أو غيره (قال سفسطة) فقول عبد الحكيم لا يشمل السفسطة ما هو فاسد الصورة بخلاف المغالطة محمول على السفسطة بالمعنى الأول * وكتب أيضاً بالمعنى الأعم (قال معرفتها التوقى) أي تصور مفهومها أو أقسامها تأمل (قال بفساده) أي من حيث المادة أو الصورة (قال يسمى مغالطة) وهي أخص مطلقاً من السفسطة بالمعنى الثاني ومن وجه منها بالمعنى الأول (قال والغرض منها) أي غرض المستدل من الاستدلال بجزئيات المغالطة * وأما غرض صانع هذه الصناعة فهو التوقى (قال ومن يستعملها) ليس المراد بالاستعمال في مقابلة الحكم والجذلى

(قوله فلا يرد) فربيع على النقي أو قوله للتقيد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الحيثية بالتعليل فاسد سواء كان بحسب العلم أو الواقع. أما الأول فلما ذكره المصنف. وأما الثاني فلأن تعليل أخذها في المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الأخذ علماً بكونها وهمية بحسبه فينافي كونها مأخوذة لزعم أنها يقينية * بقى أن التقيد كذلك إلا أن يراد به كونه قيداً بحسب نفس الأمر لكن يتجه أنه فليحمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد في شيء منها (قال أو صورة) منع انطوائه (قال على إطلاقه) أي علم المستدل فساده أولاً أو استعماله في مقابلة الحكم والجذلى. وأما جعل الإطلاق تعميماً من القياس وغيره فمع الاستثناء عنه بقوله فاللدليل الخ غير ملائم لما بهمه (قال وأعظم منافع) المنفعة الثمرة المترتبة على الشيء وإن لم يقصد والغرض ما يقصد من الشيء وإن لم يحصل فبينهما عموم وجبى فلا يرد أن هذا مناف لكون الغرض منها تغليب الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي* واما الغرض من السفطة في غير صورة
المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها
الغير الجازم وكل منها (١) يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه

(١) قوله (وكل منها يفيد مثله وما دونه الى آخره) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن
كما اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيد التقليد والظن
وأما الظن فلا يفيد الا الظن

المباحثة مهما بالفعل بل المراد بالاستعمال في مقابلة الاول أن يكون المقدمات شبيهة باليقينيات وفي
مقابلة الثاني أن تكون شبيهة بالشهورات والمسلمات فعلى هذا لا تكون مغالطة واحدة سفطة ومشاغبة
ولا شخص واحد بالقياس الى مغالطة واحدة سوفسطائية ومشاغبية (قال مشاغبي) المشاغبة دايك ديكرشور
انكيختن* قاله عبد الحكيم (قال أقوى العلوم) أى التصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الاولى أن
يقول الجازم الثابت نعم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله واضعها الخ مع انه
أخصر وأوفق لاقتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى* وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جهلا مركبا (قال
ثم لغير الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله وما دونه) أى ان كان معه مثله
قط في اليقين أو مثله أو ما فوقه فبا عداه* وكتب أيضا ان كان معه مادونه قط (قال في القوة) متنازع
فيه للثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل المركب
اذا كان البعض يقينية والبعض الآخر جهلية (قوله والتقليد يفيد) وكذا الجهل يفيد الجهل والتقليد

شبيهة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينئذ يسمى سفطة بمعنى الحكمة الموهبة فهي اسم
للقسم والتسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاغبة وهي لغة تهييج الحرب (قال الجدلي) بأن تكون
المقدمات شبيهة بالشهورات او المسلمات (قال الجازم) لوقال الجازم الثابت المطابق ثم غير المطابق ثم الخ
لكان افيد (قال واضعها) لم يقل ثم غير الجازم لثلا يفيد وجود علم قوى اضعف من هذا القسم
لا يقال الشك علم قوى اضعف منه لانا نقول هو تصور والكلام في التصديق (قال يفيد مثله) أى
بنفسه او مع ما فوقه* وقوله مادونه أى بشرط انضمام مادونه اليه وهذا لا يتصور في القسم الاخير إذ
ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضمام مع ما فوقه في اليقينيات (قوله كما اذا كان) الكاف
استثنائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية أو بعضها منها وبعضها ما فوقها

﴿فصل﴾

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمى كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط

(١) قوله (ان كان الجزء المتوسط الى اخره) لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال بالتعفن مثلا لم يوافق اقترانيا أو استثنائيا كما اشرنا في المتن وبعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول * لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان) قد خالف غيره حيث جعل مقسم الشيء والأني مطلق الدليل دون البرهان * وكتب أيضا مطلقا قياسا أو استقراء أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ما هو حد أوسط في القياس الاقتراني الحلي أو الشرطي أو مقدمة استثنائية في الاستثنائي سواء كانت واضحة أو رافعة (قال علة لها) أي علة للتصديق بنسبة المحكوم به الى المحكوم عليه باعتبار الذهن ولتعيين النسبة باعتبار الخارج وان لم يكن علة لثبوت المحكوم به في نفسه ولذا كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للانسان لما كما قاله عبد الحكيم في بحث النوع الاضافي وكذا الميبدى هنا وقال الحيوان علة لثبوت الجسم للانسان وان لم يكن علة لثبوت الجسم في نفسه (قال بتعفن الخ) هذا جزء متوسط حد أوسط في الاقتراني الحلي ورافعة في الاستثنائي وقس عليه أمثاله (قال أو بوجود النار) هذا جزء متوسط واضحة أو رافعة في الاستثنائي كما سيظهر وقس عليه أمثاله (قوله اقترانيا) أي حليا لاشروطيا كما يظهر مما سند كر على قوله لانا نقول الخ (قوله أو استثنائيا) مستقيا أو غير مستقيم

(قال الدليل) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس * وفيه رد على السكتي وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللى هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط كما في الاقتراني او كما في الاستثنائي (قال في الذهن) قال عبد الحكيم أي علة للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللى انما يتحققان في قياس اقتراني حلي يكون موجبة المقدمات الا أن يحمل الاصغر والاكبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه اهم من الحقيقي والحكي يشمل الاتصال والانفصال (قال والخارج) أي علة لتحقيق النسبة المنتزعة في النتيجة باعتبار الخارج (قال فلمى كالاستدلال) لكلامه في إفادة القمية أي العلية لكونها بحسب الخارج والذهن معا (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاسلاك الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فاني سواء كان معلولا مساويا لها (٢) في الخارج كالأستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهائياً أو كانا معلولى علة واحدة كالأستدلال بالحمى على الصداح وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا

لأننا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في الاستدلال بوجود النار على الدخان وبالعكس وللإشارة اليه مثلنا بهما (١) قوله (بأن يكون علمه علة الى اخره) فسر العلمية

(قوله بوجود النار) لا يقال قد يمكن جعل وجود النار أوسط ووجود الدخان أكبر في الاقتراني الشرطي كان يقال كلما وجد العنصرى اليابس الحار وجد النار وكلما وجد النار وجد الدخان لأننا نقول الاستدلال حينئذ ليس على وجود الدخان بل على اتصال وجود الدخان بالأصغر (قال كانا معلولى) أى الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الاقسام أعنى الذى وقسمى الانى لا جميع الأمثلة المذكورة حتى ينافى ما فى الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما فى الاستدلال بوجود النار على الدخان وبالعكس فالمعنى سواء قرر مثال جميع الاقسام (قال اقترانيا) أى

مستنداً بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقى والحكى . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط فى القياس الاستثنائى انما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والا فنعرىف الاوسط منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الخ) اقول فيه نظرين وجهين . الاول ان الاستدلال فى الحقيقة إنما هو بالملازمة بينهما مع تحقق المزموم وهذا يمكن أدائه بالقياس الاقتراني بأن يقال الدخان لازم للنار الموجودة وكل لازم لها موجود والثانى ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائى عائد فى الحقيقة الى الاقتراني وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه * وما يقال إن كلا من الشكل الاول والقياس الاستثنائى بدسئى فى إعادة احدهما الى الآخر تحكم مندفع بأن البدسئى مراتب متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلى منه (قال علمه علة) أى العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق بالنتيجة (قال فاني) النسبة هنا للشكل الى صفة الجزء وفيما سبق للشكل الى الجزء فان الآن بمعنى الثبوت والنام بمعنى العلة فى نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول (قال مساويا لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساويا (قال على التعفن) إنما تم المساواة لو أريد بالتعفن مرتبة مخصوصة منه كلما تحقق وجد الحمى والا فالتعفن اعم منه (قال نهائياً) قيل فى إفادة الاستدلال لافى صحته وكذا قوله المار لايلا (قال كالأستدلال بالحمى) أى بالوجود الرابطى أو المحمولى لاحدهما على وجود الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائى أو الاقتراني (قال سواء قرر الجميع) أى جميع الاقسام

أو استثنائيا أو غيرها * وأيضا الدليل

الذهنية بالعلمية بين العلمين لثلا يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعقلة كلية لانها حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لي مع أن علمية الحصول للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل الموجودين

حمليا كما في أمثلة الخي أو شرطيا كما في غير ذلك (قل أو استثنائيا) كما في أمثلة الدخان مستقيما كان يقال كما وجدت النار وجد الدخان لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كان يقال كما لم يوجد الدخان لم توجد النار لكنه وجدت النار (قل أو غيرها) انما قال أو غيرها لان المقسم الدليلي الشامل الاستقراء والتشثيل لكنه انما يتصور القسمان في الاستقراء اذا لم يجب اشتمال مقدماته على الاكبر كان يقال كل من أهل تلك القرية محموم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ وبكرأ وخالدا كذلك وبالعكس بأن يجعل المتعفن محمول المدعى والخي محمول المقدمات * وأما أمثال القسمين في التشثيل فكان يقال زيد كعمرو في التعفن وعمرو محموم أو زيد كعمرو في الخي وعمرو متعفن الاخلاط الا أن ما ذكر في تعريف التشثيل وانبات علمية الجامع يقتضي أن يكون الجامع علته بحسب الواقع لا العلم فقط فلا يتحقق الا في غير التشثيل تأمل (قوله يلزم الفساد) أي في جامعية تعريف الله وما نعية تعريف الله (قوله لانها) صفري (قوله وكل ما حصل) كبرى (قوله أن علمية الحصول) في الذهن بالتعريف (قوله ذهنية) فقط (قوله هو الواقع) أي ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاعم

المارة من الله وقسمي الآتي او جميع الامثلة السابقة بناء على ما ذكرنا او على التغليب (قال او غيرها) من الاستقراء والتشثيل ومثالها كان يقال كل أهل هذا البلد محموم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ كذلك وبكرأ كذلك أو يقال زيد كعمرو في التعفن وعمرو محموم * وقد سبق أنه قد تطلق الصفري على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر كما في صفري الاستقراء وكبراه فلا حاجة الى انضمام وكل متعفن الاخلاط محموم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم لزوم اشتمالها على الاكبر (قوله مثل قولنا) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هذه الماهية حاصلة الخ (قوله مع أن علمية) إشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المارة دليل لي * إشارة الى صفراء (قوله ذهنية) لا خارجية فيدخل في تعريف الآتي ويخرج عن تعريف الله لان المتعفن فيه العلمية بحسب الخارج والذهن (قوله بالخارج) جواب بنحو ير جزء من التعريف (قوله هو الواقع) هذا هو الخارج

(١) ان توقف على حكاية كلام الغير فنقلى والا فعقلى (خاتمة) أسامى العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق

لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى * والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو أو أعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال بتطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاعيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى العلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل عاص مستحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أفصيت أمرى وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعصى الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أى ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية . أما الاول فظاهر . وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا فعقلى) يتوقف بشئ من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

بالمعنى الاعم . وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بازادة المعنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض تعريف للمعنى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى) دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كما يشعر به قول الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة المختصة لا المطلق الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزمة لها (قوله اما اخص مطلقا) فيه أنه يلزم وجود المعلول بدونها وهو متمنع (قوله ولذا لم تحتج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه (قال كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قرينة أو بعيدة أو بعضها * لكن قد يقال الشق الاول متمنع لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . نعم لو خصت بالقريبة لتحقق الشقان . مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أفصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب لقوله تعالى (ومن يعصى الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها) والثانى قولنا هذا تارك المأمور به وكل تارك له عاص * وبمضمّنهم سعى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال غمد الحكيم فى حواشى

على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة واحدة

كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءاً من الدليل كما في قوائنا لان الله تعالى قال كذا أو خارجاً موقوفاً عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته

تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال كما في العرف كان علماً شخصياً وإن اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى وينتج أن علم الجنس اضطراري ودخول اللام عليه كالصرف والتحرر والمنطق بنافيه (قال على المسائل) اللام هنا وفيما يأتي للاستغراق المجموعي (قال وقد تطلق) بلاشتراك اللفظي * وكتب أيضاً في قولهم في تعريف كثير من العلوم (علم بأصول) قال عبد الحكيم ان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول وان كان الاطلاق الاول أيضاً حقيقة عرفية (قال على الادراكات) مجموع (قال وقد تطلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكيم مجازي (قال حقيقة العلم) أشار بتفريعه عن الإطلاقات المذكورة الى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازائها وإطلاقه عليها (قال مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حدها وحقيقتها لا تتصور الا بتصور تلك الادراكات أو الملكة أو المسائل اذ ليس معنى تصور الشيء بحده إلا تصوره بجميع أجزائه مجعولة أولاً

التحريز ان لم يعتبر تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال كما في العرف كان علماً شخصياً وإن اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى . وما يقال إن دخول اللام عليه بنافيه مندفع بان دخوله مطرد في الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر في محله (قال وقد تطلق) في اشدته إشارة الى أن الاطلاق بالاشتراك اللفظي (قال مجموع المسائل) بأن حصلت تلك المسائل أولاً ثم وضع اسم العلم بازائها كما في التعرير . واعترض بان مسائل المعلوم تتزايد بتلاحق الافكار فكيف حصلت قبل الوضع . والجواب أن المراد بتحصيلها ملاحظتها اجمالاً بعنوان القانون العاصم عن الخطأ في الفكر وان كان بعضها حاصلًا بالقوة . بقي أن جعل المنطق لها يستلزم أن لا يكون علماً شخصياً وإن لم يعتبر تعدد المسائل بتعدد المحال لانها مقدمة بعدم بعض أجزائها والشخص من لوازم الوجود . ولا الوضع خاصاً في بعض الاعلام الشخصية فينبغي القول بوضعها لمفهوم كل صادق على البعض والشكل . الا أن يقل إنه يكفي وجود ذلك في خمسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بأن يجعل هو أو عرضه الذاتي

كذا قاله القطب. وأعترض بأننا لا نسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بآرائه وأطلق عليه. ولو سلم فلا نسلم أن أسامي العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم إجمالي صادق على ما ذكر والتعريفات المذكورة للعلوم كتعريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات إلى آخره تفصيلات للامر الإجمالي وحدود أسمية له (قال التي تضبطها) أي تعريف يؤخذ باعتبار جهة واحدة ذاتية وجهة واحدة عرضية (قال جهة واحدة) إضافة السبب إلى المسبب (قال ذاتية) المراد من الذاتي هنا ما كان جزءا من المسئلة (قال عن عوارضه) أي عن خوارجه المحمولة لأعن ذاتياته (قال الذاتية) لا الغريبة (قال اللاحقة) هذا القسم يقال له المرض الأول وهو ما ليس له واسطة في العروض والقسم الثاني يقال له المرض الغير الأول وهو ماله ذلك * وكتب أيضا من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضا تعريف للعوارض الذاتية (قال أو لمساويه) جزءا أو خارجا فخرج اللاحق لامر أعم جزءا أو خارجا أو لامر أخص وهي هذه الاعراض الغريبة (قال بأن يجعل هو) أشار بالتفسير إلى نفي ما يتبادر من

في الاعلام أكثرني (قال ذاتية) صفة المضاف أو المضاف إليه وكذا قوله عرضية (قال كالعصمة) اللام هنا وفي المعلومات للبعد الذكري (قال يبحث فيه) الضمير عائد إلى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر بعد إرجاعه إليه أي ما يبحث فيه أي علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائد إلى كل أو إلى علم وعلى كل يفسد المعنى إذ ليس موضوع كل علم بمحمول عنه في كل علم ولا في علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيحا على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شيء على آخر فقيه تجريد ليرتبط بقوله عن عوارضه (قال عن عوارضه) أي جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أي خارج ذاتي له يستخرج إلى الفعل يبحث عنه فلا يشتق تعريف الموضوع منعا بمساويه لأن من عوارضه الموضوع ولا يبحث عنه بجعله محمولا للمساوي (قال أو لمساويه) جزءا أو خارجا مساواة بحسب التحقق فلا يخرج عن تعريف العرض الذاتي مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملا للمساوي له تحققا فخرج اللاحق لخارج أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواسطة الجزء الأعم جنسا أو فصلا وفي غرابته خلاف (قال بأن يجعل) يعني ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس موضوع العلم ومحمولاتها نفس عوارضه الذاتية والا لانجه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وإنه

أو نوع أحدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي أو نوعه وهو في بعض العلوم أمر واحد كالكمة في الصرف وفي البعض الآخر أمور متعددة متناسبة في أمر يمتد به عند أهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الاتصال في المنطق فمسائل (١)

(١) قوله (مسائل كل فن إلى آخره) أشار بإلغاء إلى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها جمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحمل إيجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أي الثابتة . وأما كونها ضروريات مطلقات فلأن العوارض الذاتية التي هي محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساوية المستند إلى الذات كان ذات الموضوع علما لها بالذات أو بالواسطة

التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحمولاتها نفس عوارضها الذاتية وإن في نسبة الحقوق وإضافة العوارض والذات والمساوي إلى ضمير الموضوع مساححة . والمراد ما يبحث فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتي أو نوع عرضه الذاتي اللاحقة لتلك الأمور لذاتها أو لمساويها (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع وعرضه الذاتي (قال ويحمل عليه) أي على المذكور (قال عرضه الذاتي) ناظر إلى الموضوع وعرضه الذاتي * وقوله أو نوعه ناظر إلى نوع أحدهما (قال في الاتصال) الذي هو أمر معتد به لأنه محمول الفن (قوله أشار بالتفسير) وهو « قوله بأن يحمل الخ » ثم الإشارة إلى كون البحث بمعنى الحمل ظاهر وأما إلى كونه بمعنى الحمل إيجابا فلأن الحمل المستند إلى العوارض الذاتية لا يتصور أن يكون سلبا (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية نفس مفهوم الموضوع لأنفس الأفراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضرورية مادام ذات الموضوع موجودا فإن المراد به نفس الأفراد. وذلك المفهوم قد يكون عرضا مفارقا بالفعل أو

مامن علم إلا ويبحث فيه عن الأحوال المختصة بأنواعه كقول النجاة كل فاعل مرفوع وقول المناطقة كل حد تام موصل إلى السكنه فيكون بحثا عن الأعراض الغربية للحقوق بواسطة أمر أخص (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع والعرض الذاتي والمراد بالنوع هو الإضافي والأصناف مندرجة فيه بتعميمه من الاعتباري والفصول مندرجة في ذوات الفصول أو في العوارض الذاتية تجوزا فلا يبطل الحصر على تقدير حمل التريد على الخلو (قال ويحمل عليه) أي على أحد الأمور المذكورة المفهوم من أو فلا حاجة إلى التأويل بالمذكور (قال متناسبة) أي متشاركة في الغاية والاتعداد العلم بتعدددها (قوله من أن البحث فيه) حيث فسر الحقوق بالحمل المستند إلى العوارض الذاتية (قوله وأما كونها الخ) بيان وجه التفرع وأما بيان لمية اختيار الجمليات على الشرطيات فهو أن الغرض الأصلي من تدوين العلوم معرفة

كل فن حمليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعرضه الذاتي أو لنوع أحدها ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة. وأما كونها كلييات فلا نهم إنما يبحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون فوائيق يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها إلى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الأحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الأول أو الثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بلا مكان فاللازم مما ذكر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فإن المرفوعة ثابتة لأفراد الفاعل مادامت فاعلا لا مفعولا أو مضافا إليه. على أنه إنما يتم ما ذكره لو لم يكن قولهم كل فلك متحرك بالاستدارة وكل قمر منخفض وقت الحيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد ومرسل الانبياء ومعذب أهل النار ومنعم أهل الجنة من مسائل الكلام (قوله وأما كونها) لا يخفى أن كلية المسائل معلومة من الفرض من تدوينها لا من تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل والتفريع بالنظر إلى الأمور السابقة فقط (قوله الأول والثاني) انتاج جزئيات الشكل الأول بدعي لا حاجة إلى استنباطه من قولنا كل شكل أول منتج كما لا حاجة إلى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم يحتج انتاج ذلك القياس المنتظم إلى الاستنتاج من القول الأول فالأولى ترك لفظة

حكم الأفراد لا الأوضاع مع أخضرية الحلية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع ماني تعريف الضرورية إنما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلة على العلة التامة ولم يكن المساوي عرضا مفارقة وكان قولهم لذاته لثني الواسطة في الثبوت. وفي الكل نظر لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لا على كون الذات علة تامة له وعلى ثني الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولا ومشأوا للآحق بواسطة المساوي بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب. على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى السهلة الحصول إلى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المنفذ للصلاة مادام مصليا لا دائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجودا البتة) كان هذا بيان لمية كونها كلييات لا بيان فقرعه عن التعريف (قوله فلا نهم) أقول يمكن استنباط الأحكام بضم مقدمة واضحة سهلة الحصول إلى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياسا من الشكل الثاني كان منتجا لكنه قياس من الشكل الثاني (قوله من الشكل الأول) مقتضى هذا أن انتاج

مع ما يقتضيه الاستدلال
في كل فن حمليات موجبات
ضروريات كلييات يبرهن
عليها في ذلك الفن

(١) أن كانت نظرية يتوَل بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات السكيات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزأ من العلم تسامحا وهي أما تصورية هي تعريفات الموضوعات (٢) وأجزائها وجزئياتها *

المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراد لا تكون الا كلية (١) قوله (آن كانت نظرية الخ) يشير الى أنها لا يجب أن تكون نظريات بل قد تكون بديهية كنتاج الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانه من المسائل قطعاً وليس في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات أو بديهيات لان الحقوق أعم من النظري والبديهي وقبولهم لذاته لنفي الواسطة في العروض لالنفي الواسطة في الاثبات حتى يتبغى كون بعضها بديهية

الاول وكلمة أو (قوله نظريات أو الخ) أقول نعم لكن من قال بنظرينها لم يقل إن نظريتها معلومة من ذلك التعريف بل قل إن المسائل هي قوائين يحتاج في العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط ونحن نقولنا كل شكل أول أو كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك (قل من العلم) بمعنى المدرجات لا الادراك أو الملكة والا فليجمل جزءا هو ادراك المبادئ أو الملكة الحاصلة (قل هي تعريفات) لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي دأب منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرض فيما يأتي لللائل

الشكل الاول نظري فيبقى ما في الحاشية الآتية ويتجه عليه أنه يستلزم التسلسل لان القياس المثبت بالسكبر هنا قياس من الشكل الاول فيحتاج الى قياس آخر وهكذا إلا أن يقال إنه بالقياس الى الشكل الاول تنبيه. ولو قال قياس من الشكل الثاني لكان أخصراً وأظهر (قوله بل قد تكون بديهية) تردد في العلم اما لازالة خفاها أو لبيان لميتها كما قاله السيد قدس سره أو لبيان أقيمتها وسبب نحتها في الخارج وفي هذا رد على ما قاله التفتازاني من أن المسئلة لا تكون الانظرية لانها قانون يحتاج العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط منها (قوله كنتاج الشكل) أي كالتقصية المأخوذة منه وهي الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج فلا بد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا حمليات (قوله وليس في) نية به على أن قوله يبرهن جملة ستانفة ولذا قيده بقوله ان كانت نظرية وليس منوها عن التعريف لاعلى أن اتمائل بنظرينها يأخذها من التعريف (قوله كونها نظريات) أي كون جميعها انظرية بعضها معلومة من قوله مساويه (قوله لالنفي الواسطة) ولا لنفي الواسطة في الشيت (قوله كون بديهية) أي واليهض لا آخر وهو ما يمكن مساويه نظرية

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً أو رسوماً * وأما تصديقية هي الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها . وتلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوعات الى آخره) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع العلم وتعريف جزئه الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع علم

المقدمات التي تألف منها دلائل المسائل (قال هي الحكم) إشارة الى أن من عدد الموضوعات جزءاً من العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزء من العلم مساحة لزيادة الاهتمام وأن المراد بالمبادئ التصديقية ما يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشرع على وجه يتميز به المسائل تميزاً ذاتياً معتداً به لا ما يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيه التصديق بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عدد الموضوع جزءاً * ثم أن في قوله هي الحكم الخ مساحة . والمراد هي موضوعية موضوع العلم المحكوم به كما لا يخفى (قال والقضايا التي) أي دلائل القضايا التي أن كانت

(قل والسوال) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لأنها لا تقتضي وجود الموضوع فيكون محمولاً أعم من موضوع الفن إلا أن يبنى على رأي المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على رأي المصنف من اقتضاها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع وقوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالكلية أعم من الحكمية (قال جزءاً من العلم) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة إذ لا مانع من حملها على الإدراكات أو المدركات أو الملكية فخل العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن كلامه قاصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفهومات التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها لأن تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس عليه قوله الآتي ودلائل المسائل (قوله كانت موضوعات) إلا نسب بما هنا والتعميم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه السلامة في التهذيب (قوله أو موضوع العلم) الأولى موضوعات العلوم (قال هي الحكم) أي نفس التصديق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مساحة (قال بموضوعية الخ) وكذا بوجوده لأن ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت * والمراد بالمبادئ التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لا ما يتألف منها دلائل المسائل فقط والآن لم يصح عد

القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة (١) أو نظرية بذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن

المسئلة التي كان موضوعها نوع موضوع العلم (١) قوله (أو نظرية بذعن الى آخره) هكذا قالوا ولي ههنا بحثان قويان * الأول أن ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم * الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية ظنية. ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليديا عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون مقدمات البراهين. ألا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للتعلم من الأدلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا

نظريه * وكتب أيضا لم يتعرض لدليل الحكم بالموضوعية

التصديق بموضوعية الموضوع منها * لا يقال عد الحكم بها وبوجوده منها ينافي عد الموضوع جزءا على حدة من الفن اذ لا يراد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولا تعريفه لانه من المبادئ التصورية فلا بد أن يراد به أحدهما لانا نقول يمكن ارادة أحد الاولين وعده جزءا على حدة لشدة الاعتناء مع أنه لا تنافي بين كونه بأحد المعنيين الاخيرين من المبادئ التصديقية وعده جزءا لذلك وانما ينافي لو كان العد حقيقة (قال أو نظرية) أى يقينية نظرية اسكونها مقدمات البراهين (قال ظن للمستدل) أى ظنا قويا قريبا من الجزم قاله أبو الفتح في حواشى نسخة الرئيس وبهذا يمكن الجواب عن البحث الثانى فى الحاشية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدليل ثبوته به عند المتعلم فتحقق هنا التسمى منوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على ماهو مبادئ للعالم الذى يتعلمه أو عند المعلم فتحققة مسلم اسكنه عين الشق الثانى لان المراد النظرية عند المعلم لا المتعلم والا لم يصح اتسامه الى الاصول الموضوعية والمصادر. وعن الثانى بعد تسليم وضع الاصول الموضوعية لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلائلها فى علم آخر لانها لا بد أن تبين فيه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخذ من المعلم اسكن هذا الاعتبار بخبرجه عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا ثانيا عن البحث الثانى حاصل أو لهما سئل البرهان على ما هو عند المعلم فقط وثانيهما حملة على الزعمى

ظن للمستقل وتسمى اصولاً موضوعاً أو بالشك والانكار الى ان تبين في محلها وتسمى
مصادرات ولا يجب أن تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون
من مسائل علم آخر * وان لا يكون من مسائل علم مدون أصلاً وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا (مهمات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات) غير مختص بالعلوم
الحكمية كما وهم * وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام *

(قال وتلك القضايا) وكذا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عطف على يدعن بتقدير
ياخذها والا فخطأها على بحسن ظن يوجب بجامعة الشك للاذعان والقبول (ثم)

(قال أو بالشك) عطف على قوله بحسن ظن بعد حمل الاذعان والقبول على إدراك النسبة الشاملة
الخبرية مطلقاً بالتجريد أو على الاذعان الفرضي أو تضمينها معنى الاخذ على حد غلقها تبناً وماء بارداً
فلا يلزم بجامعة الشك للاذعان . وأما العطف على يدعن بتقدير ياخذها ففيه أن عطف العامل المحذوف
انباقي مفعوله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك في الفيته (قال الى أن تبين)
قيد المتعاطفين (قال ولا يجب أن تكون) لثلا يلزم الدور أو والتسلسل على القول بوجوب كون مسائل
العلم نظرية (قال وبما ذكرنا) من أن مسائل كل علم حليات موجبات كليات ضروريات (قال مهمات
العلوم) هذه القضية مهمة فلا يتجه أن قولنا الكلى الطبيعي موجود في الخارج من المسائل وفقاً مع
أنها مهمة ولا يصح الحكم بكونها كلية * قال الحشى المدقق هذا آخر ما أراد إبراده العبد المحتاج الى
لطف مولاه عمر الغفاري المردوخي الشهير بابن القره داغي من حواشي هذا الكتاب جملة الله تعالى
منتقما به في الدنيا ويوم يقوم الحساب بحرمة من أوقى الحكمة وفصل الخطاب * وذلك بتاريخ الف
وثلاثمائة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة
تجنبنا من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحمد لله رب العالمين

جائنا تقارير عدة لهذا الكتاب من كبار العلماء منهم العلامة الشيخ عبد الجيد اللبان شيخ
معهد الاسكندرية . والفاضل الشيخ الحسيني الظواهري والحق الشيخ محمد الترجاني المدرس بمكرى
من بلاد الاكراد . ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذي تشغله فنعذر حضراتهم

لقد أعطيت حقوقي إعادة طبع حاشيتي هذه على البرهان

لناشره الشيخ فرج الله زكي الكردي

٤٧ ذوالحج ١٣٦٢

﴿ جدول الخطأ والصواب ﴾

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٦	١٣	الجنس العالي	٢٤	١٩	من العلاقة
٥	١٦	المحدود	٢٦	٤	وتثيلية
٩	١١	وشاهد	٥	٨	كالنداء بين
١٠	١٣	وزكاه	٢٧	١٥	المستعمل
١١	١٥	من الموضوع	٢٨	١٠	لذات المهيم
١٢	١١	قال مكتسب	٢	٢٣	الماضي (الذي)
١٣	٢٠	مرتب أصلا	٢٩	١٩	الى الخبر
١٤	٨	المصنف	٣٦	١٨	لا لامتناع
٥	١٣	بان المنع	٣٩	١٣	المفارقة لها
١٥	٩	مستغنى عنه بذكر	٥	١٧	في الاصل
٥	١١	طويتا	٥	١٩	بعد كونه
٥	١٥	حجة	٥	٢٠	استلزامه الوجود
٥	١٩	أو انتفاء	٤٠	١٠	تقدير لا وجودها
١٦	١٤	في الحصول	٤١	٨	المعقول الاول
١٦	١٨	ليس بجزئي	٤٢	١٨	فيكون
١٧	٢٥	وضع الشيء	٤٤	٨	ذكر الامتناع بعد قول
١٩	١١	في العقد			ذكر الامتناع بعد قوله
٥	١٤	لها دائما	٤٥	١٠	التنويه
٢٠	٥	لازما	٥	٢١	أمر اكليا
٥	١٧	أعنى	٥	٢٦	مطلقا
٢١	١٧	فروق الفصل	٤٦	١٨	أو بتبديله
٢٢	٩	بترك الباء	٤٧	١٧	لتعلق الجرعة
٥	١٥	أو الاصلاحي	٤٨	١٨	الى وجوده الطبيعي
٥	١٧	بان المراد	٤٩	١١	المجسم
٥	٢٢	الايهام	٥	١٨	زيدا
٢٣	٧	المدخول	٥	٢٤	ممنوع
٥	١٣	مطلوب الى	٥٠	١٠	روايته تعالى
٥	١٧	عن الحقيقة	٥	١٥	جزئية
٥	١٩	المدخول	٥	١٥	وعند

صواب	خطأ	صحيحة سطر	صواب	خطأ	صحيحة سطر
٢٤ قال للجسم (أى قال للجسم النائم) أى	٧٧	٢١	أقسام	أقسام	٥١
١١ لان يميزه لا أن يميزه	٧٨	٢١	عدا النسبة	عدا نسبة	٥٢
٢٣ السائل السؤال	٧٩	١١	كان المار	كان المار	٥٣
٢٣ قال للناطق الخ (أو) أى قال للناطق (أى)	٨٠	١٧	هي النائم	هي النائم	٥٤
١١ من بارى من البارى	٨٠	١٩	بناء رعاية	بناء رعاية	٥٥
١٥ قوله وكتب أيضا أى طوائف	٨٠	٢٠	أمكنه	أمكنه	٥٦
الى قوله قال عين الحقيقة ليس		١٤	ناطقا	ناطقا	٥٧
من حواشى النجوى وإنما هو		٢١	والسبب	والسبب	٥٨
من حواشى الفاضل القزلى على		١٥	جزئية ومطلقة	جزئية ومطلقة	٥٩
التهذيب كتب هنا سهوا		١٧	ويرى أن	ويرى أن	٥٩
١٧ افرادها افرادها	٨٠	٢٠	أو صوم وخصوص مطلقا	أو صوم وخصوص مطلقا	٥٩
٢٠ بالبسط بالبسط	٨١	٢٠	أو بينهما صوم وخصوص مطلق	أو بينهما صوم وخصوص مطلق	٥٩
٢٥ تعريف تعريف	٨٢	٢٠	الاتفاق الاول	الاتفاق الاول	٥٩
١٦ التعريف المذكور تعريفها المذكورة	٨٢	٢٢	وخصوص مطلقا وخصوص مطلق	وخصوص مطلقا وخصوص مطلق	٥٩
١٥ مقول كثيرين مقول على كثيرين	٨٧	١١	دليلها	دليلها	٥٩
٢١ قال على ما وقوله على ما	٨٧	١٩-٢٤	المساواة	المساواة	٥٩
٢٢ ولا التعريف بالاخص ولا ان	٨٧	١٤	قال والمرجع وكتب أيضا	قال والمرجع وكتب أيضا	٥٩
التعريف الاكثي	٨٧	٢١	ويكون (قال بان لا الخ تصوير	ويكون (قال بان لا الخ تصوير	٥٩
٢٤ ويمكن ويمكن	٩٠	٢٢	ويكون قوله بان لا الخ تصويرا	ويكون قوله بان لا الخ تصويرا	٥٩
١٢ للكيف للكيف	٩٠	٢٢	وافتراق بانها وافتراق ما هنا	وافتراق بانها وافتراق ما هنا	٥٩
١٧ الحق الجوازاذ قال الحق الجواز أن	٩٢	١٦	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما	٥٩
٢٣ العرض عاما العرض عاما	٩٢	١٦	للرومى الرومى للرومى الامى	للرومى الرومى للرومى الامى	٥٩
١١ السبب الجزئى السبب الجزئى	٩٣	١٣	طرفى غير العناديات طرفى العناديات	طرفى غير العناديات طرفى العناديات	٥٩
١٢ محدود محدود	٩٨	١٧	من الرسوم	من الرسوم	٥٩
٢٥ لا الاصلاحى لا الاصلاحى	٩٨	١٠	السكى المحمول للسكى المحمول	السكى المحمول للسكى المحمول	٥٩
٨ الفصل السابق الفصل السابق	١٠١	١٤	ما به يحجب	ما به يحجب	٥٩
١٦ بفعل سافل بفعل سافل	١٠١	١١	وكتب أيضا مصرف أى	وكتب أيضا مصرف أى	٥٩
١٨ والا صناف والا صناف	١٠٥	٢١	معرف وكتب أيضا أى	معرف وكتب أيضا أى	٥٩
٩ لفصلها لفصلها	١٠٦	٢١	كبراه الخ تقريره كبراه تقريره	كبراه الخ تقريره كبراه تقريره	٥٩
٢١ أى خاصة الغير أى خاصة الغير	١٠٦	٦	أنه لا يحتاج أنه لا يحتاج	أنه لا يحتاج أنه لا يحتاج	٥٩
١٦ المطلق المطلق	١٠٧	١٠	أى مجموعها فردين أو مجموع فردين	أى مجموعها فردين أو مجموع فردين	٥٩
٢٣ زمان زمان	١٠٧	١٦	تقنيطا	تقنيطا	٥٩

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٣٨ ٢٠ نسبه بين	نسبة بين	١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية	كعدم الفرنسية
١٤٩ ٥ التسمية	التسمية	« ٢١ لزوم الشيء الآخر	لزوم شيء لا آخر
١٥٠ ١٣ بدل من في القضية	بدل في القضية	١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف	لو انحصر التعريف
١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها	لا كون هيولاها	« ٢٤ لوعم	لوعمم
١٥٣ ٦ كما هو	لما هو	١١١ ١٢ في اليقينيات	في اليقينيات
« ١٢ في الذهنية	والذهنية	« ١٤ اعتبرا حيث	اعتبرا من حيث
١٥٤ ١٩ ببعضية	بعضية	١١٢ ٦ بمجرد	بمجرد
١٥٦ ١٢ في المتباينتين	في متباينتين	« ١٢ وان امتنع	وان لم يتنعم
« ٢٠ من الجانين	من الجانين	« ٢٠ من معنى	من معني
١٥٨ ١٧ المصنف امان	المصنف اومن	١١٣ ٧ مثلا	بنثالا
١٦٦ ٦ اوحاضرين على	اوحاضرين او مستقبلين على	١١٤ ١٩ تعريف العرف	تعريف المعرف
١٦٧ ٢٤ ماهيته له	ماهية له	١١٥ ١٨ او بمعنى المكتسب	او المكتسب به
١٦٩ ٢٢ الغرض منها	الغرض فيها	١١٦ ١٠ السادس	الثالث
١٧٠ ١٤ وخلاف عقد	وظرف عقد	١١٧ ٨ من الغرض	من الغرض العام
١٧١ ١٢ أن المحقق	أن في نسبة المحقق	١٢٢ ٦ اوسما	او رسوما
« ١٥ اوانتفاءه	وانتفاء	١٢٣ ١٠ عن مجموعها	عن مجموعها
١٧٣ ٢٤ الانصاف	الاتصاف	١٣٤ ١٩ تعريف حقيقتي	تعريفه حقيقتي
١٧٤ ٨ الا من	الا أنه من	« ٢٣ اجتماعية	اجتماعية
« ٢١ مال كونه	حال كونه	« ٢٤ الفرد الواحد	فرد الواحد
١٧٥ ٧ فالمانع	ما المانع	١٢٥ ١٧ بالمجموع	بالمجموع
« ١٠ أو الحمار	والحمار	١٢٧ ١٦ اجلي الا أن	اجلي لا أن
« ١٤ الفرابي	الفارابي	١٢٩ ١٩ واشار الى	واشارة الى
« ١٩ بينهما كما	بينهما وبينها	« ٢١ المذكورة	الذكورة
« ٢١ حقيقية	حقيقة	١٣٠ ٨ من جهة واحد	من جانب واحد
« ٢٤ يجب نفس	بحسب نفس	« ٩ بخلاف	وبخلاف
« ٢٥ لم يعم	لم يعمم	١٣٢ ١٥ الى التغيير	الى التفسير
١٧٦ ٢٥ من العوارض	من عوارض	١٣٣ ١٥ بذيها	بذيها
١٧٧ ٨ أي الاجناس	أو الاجناس	١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام	كون في الاحكام
١٧٩ ١٢ الاولين	الاوليين	١٣٦ ٢٣ يقول وانك	يقول انك
١٨٠ ٢٤ الاولين	الاوليين	١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة	والمنفصلة
١٨١ ١٠ طرف السب	حرف السلب	١٣٨ ١١ قيدها	قيدها
« ٢٣ مدخول	مدخول		

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٨ ١٨٢	الاحتمال	١٨ ١٨٢	الاحتمال
١٨٣ ٢٢	أحدهما وثانيتهما	١٨٣ ٢٢	أحدهما وثانيتهما
١٨٤ ١٥	من الاولين	١٨٤ ١٥	من الاولين
١٨٥ ٢٥	عقد الحمل	١٨٥ ٢٥	عقد الحمل
١٨٦ ١٦	أى فتصدقات	١٨٦ ١٦	أى فتصدقات
١٨٧ ١٠	هنا بوجوده	١٨٧ ١٠	هنا بوجوده
١٩ ٣	لا حقيقة	١٩ ٣	لا حقيقة
٢١ ٣	أصلا فردا	٢١ ٣	أصلا فردا
١٨٨ ١٦	وضع الموضوع	١٨٨ ١٦	وضع الموضوع
١٨٩ ٢١	حكما ومحكما به	١٨٩ ٢١	حكما ومحكما به
١٩٠ ١٧	يهدم قوله	١٩٠ ١٧	يهدم قوله
١٩١ ١٨	وجعل أحدهما	١٩١ ١٨	وجعل أحدهما

الفهرست

المقدمة وفيها بحثان . البحث الاول

صحيفة	صحيفة
١١	تعريف العلم واتقسامه الى تصور وتصديق
١٢	اتقسام العلم الى بدهى ونظرى . الخ
١٤	الموصل الى كل من التصور والنظرى
١٤	والتصديق . النظرى يسمى معرفة الخ .
١٤	بيان الاحتياج الى المنطق
١٥	موضوع المنطق وغايته .
١٦	البحث الثانى فى تعريف الدلالة
١٧	تقسيم الدلالة الى وضعية وطبعية وعقلية
٢٠	وتقسيم الوضعية الى مطابقة وتضمنية والتزامية
٢٤	تقسيم الدال بالوضع الى مفرد ومركب
٢٤	تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز الخ
٢٦	تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
٣٠	تقسيم التلفظ الى المشترك والمقول الخ
٣٤	الباب الاول فى المعانى المفردة
٣٤	فصل فى السكى والجزئى
٣٨	المعقول الاول ٤٠ المعقول الثانى ١١٣
٤٢	السكى المنطقى والطبيعى
٤٦	عدم وجود السكيات الخ
٤٩	تقسيم الجزئى الى المادى والمجرد
٥١	النسب بحسب الجملى بين السكيات
٥٨	النسب بين الجزئيات
٥٩	النسب بحسب التحقق
٦٦	النسب بحسب المفهوم
٦٩	الذاتى والعرضى ٧٤ المطلوب بكلمة ما
٧٧	المطلوب بكلمة أى ٨٠ السكيات الخمس
٩٠	أقسام الذاتيات
٩٨	عدم تركيب الماهية من أمرين متساويين
١٠٣	أقسام العرضيات
١٠٤	الخاصة الشاملة وغيرها
١٠٧	تنبيه فى اللزوم الخارجى والذهنى
١١٠	اللزوم البين وغيره
١١٣	اللزوم المعبر فى الدلالة الالتزامية

٢٨٨	مقدمة الدليل	١١٤	الباب الثاني في القول الشارح
٢٨٩	صحة الدليل مشروطة الخ	١١٩	التعريف حقيقي وتنبيهي
٢٩١	الدليل أربعة أقسام	١٢٠	التعريف حقيقي واسمي
٢٩٨	الاستقراء ٢٩٠ التمثيل	١٢٦	فصل في شرائط المعرفة
٣٠١	فصل في تعريف القياس	١٣٥	الباب الثالث في القضايا وأحكامها
٣٠٣	تقسيم القياس الى الاستثنائي والافتراضي	١٣٧	تقسيم القضية الى الجملية والشرطية
٣٠٦	فصل في القياس الاستثنائي	١٣٨	أجزاء القضية ١٥٠ الموضوع ذكرى وحقيقي
٣١٠	فصل في الافتراضي	١٥٤	في تقسيم الجملية الى المحصولات وغيرها
٣١٣	الافتراضي المتعارف وغير المتعارف	١٥٩	مؤيدان في لام التعريف وكلمة كل
٣١٧	قياس المساواة	١٦٥	تقسيم الجملية الى الخارجية والحقيقية والذهنية
٣١٩	تقسيم الافتراضي الى الاشكال الاربعة	١٦٨	الذهنية حقيقية وفرضية
٣١٩	الدليل على انتاج غير الاول	١٧٣	الوجود المعتبر في الخارجية وغيرها
٣٢١	شرائط الشكل الاول وضروبه	١٧٦	النسب بينها
٣٢٣	شرائط الثاني وضروبه	١٨٠	فصل في العدول والتحصيل
٣٢٤	شرائط الثالث وضروبه	١٩٧	فصل في الموجبات واقسامها
٣٢٦	شرائط الرابع وضروبه	٢١٠	النسب بين الموجبات البسائط
٣٢٨	فصل في المختلطات	٢١٩	تنبيه في اطلاقات الضرورة .
٣٢٨	الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة	٢٢٢	الوجوب بشرط المحمول
٣٣٣	الشكل الثاني شرطه بحسب الجهة	٢٢٥	أقسام الضرورات والامكان
٣٣٦	الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة	٢٣٠	فصل في أقسام المتصلة والمنفصلة
٣٤١	فصل في الافتراضيات الشرطية	٢٣٤	تقسيم المنفصلة الى الحقيقية ومالعة الجمع الخ
٣٤١	القسم الاول ثلاثة أنواع	٢٣٩	الكيفية والجزئية والاهمال في الشرطيات
٣٤٩	القسم الثاني ثلاثة أنواع	٢٤١	تحقق صدق القضايا
٣٥٧	القسم الثالث أربعة أنواع	٢٥٠	الزوم الجزئي بين حكمين الخ
٣٥٩	القسم الرابع نوطان ٣٦٠ تنبيه القياس المقسم	٢٦٠	فصل في التناقض ٢٦١ شروط التناقض
٣٦٨	القسم الخامس ثلاثة أنواع	٢٦٢	تناقض الموجبات
٣٧١	فصل في تقسيم القياس الى البسيط والمركب	٢٧٠	فصل في العكس المستوي
٣٧٣	المركب قسمان : موصول النتائج ومفصولها	٢٧٣	عكس الموجبات
٣٧٥	القياس الخلفي والحق	٢٧٧	دليل انعكاس القضايا
٣٧٧	الباب الخامس في مواد الادلة	٢٨٠	فصل في عكس النقيض
٣٧٨	البداهيات ست ٤٠٠ فصل في النفي والاني	٢٨٢	عكس النقيض عند المتأخرين
٤٠٣	خاتمة في اطلاقات أسامي العلوم	٢٨٥	الباب الرابع في صور الادلة والحجج

(تمت)